

الإيجاز في بعض ما اختلف فيه  
اللباني وابن عثيمين وابن باز

رحمهم الله تعالى

اعتنى بجمعه

وسيف بن عبد الله البريك

الجزء الأول

قدمه

فضيلة الشيخ العلامة الدكتور

عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين

فضيلة الشيخ

عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم

فضيلة الشيخ الدكتور

سليمان بن فهد العمود

فضيلة الشيخ

عبد الله بن مانع الروقي

فضيلة الشيخ

أبي الحسن السليمان

الإيجاز في بعض ما اختلف فيه  
الألباني وابن عثيمين وابن باز

رحمهم الله تعالى

الجزء الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الإيجاز في بعض ما اختلف فيه اللبائي وابن عثيمين وابن باز

رحمهم الله تعالى

اعتنى بجمعه

د. سعد بن عبد الله البريك

الجزء الأول

قدمه

فضيلة الشيخ العلامة الدكتور

عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين

فضيلة الشيخ

عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم

فضيلة الشيخ الدكتور

سلمان بن فهد العودة

فضيلة الشيخ

عبد الله بن مانع الروقي

فضيلة الشيخ

أبي الحسین السليمانی



جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

تقديم فضيلة الشيخ العلامة الدكتور  
عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل القرآن ، وفصل فيه الأحكام بأظهر بيان ، وصلى الله على محمد الذي أرسله إلى جميع الإنس والجان ، وعلى آله وصحبه والتابعين له بإحسان .

أما بعد فقد تصفحت هذا المجموع الكبير ، الذي ألفه الشيخ الدكتور سعد ابن عبد الله البريك ، وجمع المسائل التي اختلف فيها مشايخ هذا الزمان ، وخص منهم الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، والشيخ محمد بن صالح بن عثيمين ، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، وذلك لشهرتهم ، رحمهم الله تعالى وأكرم مثواهم ، وانتشار مؤلفاتهم ، وكثرة تلاميذهم ومحبيهم ، ومن يحترمهم ، ويعترف بفضلهم ، وتمكنهم في العلم ، ومع ذلك فقد وقع بينهم اختلاف في بعض المسائل التي طريقها الاجتهاد ، وفي مسائل في العقيدة ، لتعدد الأدلة ، وكونها محل اجتهاد ، ثم إنه يبدأ بالشيخ ابن باز رحمه الله لمكانته وشهرته في المملكة ، ثم بابن عثيمين ، ثم بالألباني ، وينقل عن كل منهم نص كلامه في المسألة التي وقع فيها الاختلاف ، وذلك لبيان أنه مع هذا الاختلاف في الفروع التي طريقها الاجتهاد ، فإن الأخوة بينهم ثابتة ، والمحبة والصدقة راسخة ، لم ينكر أحد على الآخر إنكاراً شديداً ، بل كل منهم يحترم الآخر ، ويكرمه ويعترف بفضلته وعلمه .

وقد ظهر من تتبع المسائل الفقهية أن الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى متأثر كثيراً بشيخه وشيخنا محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، فقد أطل القراءة عليه رحمهما الله

تعالى ، وقد لاحظنا أن الشيخ ابن إبراهيم يشرح كتب الحنابلة كالروض المربع ونحوه ، ويقرر مسأله ولا يخرج عنها إلا قليلاً ، فابن باز تبع شيخه فلا يخالفه إلا في مسائل قليلة ، ترجح له فيها الدليل .

وأما الشيخ ابن عثيمين فإنه متأثر بشيخه ابن سعدي رحمهما الله ، ويرجح اختياراته ، والغالب أنه على المسائل المشهورة في المذهب ، إلا أن ابن سعدي وتبعه تلميذه يختار ما رجحه شيخ الإسلام ابن تيميه ، وتلميذه ابن القيم رحمهما الله تعالى ،

وأما الشيخ محمد ناصر الدين ، فهو محدث ، وواسع الاطلاع على الأحاديث وطرقها ، فلذلك يختار غالباً ما صح عنده فيه الحديث أو الأثر ، ولو تطرق إليه الاحتمال ، فيأخذ بظاهره غالباً ، ولكل مجتهد نصيب ، والله المسؤول أن يتغمدهم برحمته ، ويدخلهم فسيح جنته ، والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين

١٤٢٩/١١/١٢ هـ

## تقديم فضيلة الشيخ الدكتور سلمان بن فهد العودة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ؛ أما بعد :  
أخي / د. سعد بن عبد الله البريك حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وشكراً على ثقتكم وحسن ظنكم بأخيكم .  
لقد استعرضت كتابكم من مقدمته الموجزة ، ومروراً بموضوعاته من فروع  
الاعتقاد إلى مسائل الطهارة والعبادة والمعاملات ، وما ختمتم به من جدولة المسائل  
واختصارها ؛ تسهيلاً لحصرها والاطلاع عليها .

إن الاطلاع على آراء الأئمة الثلاثة الذين اخترتموهم نموذجاً ( وهم : سماحة  
الشيخ ابن باز ، وسماحة الشيخ ابن عثيمين ، وسماحة الشيخ الألباني رحمهم الله  
جميعاً ) ، وإن كان مفيداً نافعاً ، إلا أن غاية الكتاب تتجاوزه إلى الهدف التربوي  
الذي يعالج ظاهرة الإطاحة بالمخالفين ، والإقصاء والتشهير والاستخفاف بحق  
الأخوة الإسلامية ، وشحن النفوس والقلوب عند إدراك الاختلاف في جزئية ما .  
إن هذا المنهج الضيق بالخلاف ، المتعصب للرأي ، المستهدف للمخالف بالحرب  
والطعن فوق الحزام وتحت الحزام ، وتحويل الخلاف العلمي إلى قضية شخصية ،  
تُسَلَّ فيها السيوف ، وتصوّب البنادق ، وتراش السهام ، هو بعيد عن طريقة  
الصحابة والتابعين والأئمة المهتدين ، وهل السلف إلا هم ؟

وهو - والله - أعظم عائق أو يكاد دون النهضة والتنمية والرقي الديني الذي  
ننشده ونحاوله ، وأعظم عائق أو يكاد دون تبليغ رسالة الإسلام للعالمين ، إذ كيف  
يبلغ الرسالة من هو غارق إلى أذنيه في التشيع بفرعيات جرى الخلف فيها ، فعظمها  
وكرسها وحشد حولها الطاقات ؛ ليكون جداراً سميكاً عازلاً يحول بينه وبين

التواصل مع الأقربين ، فضلاً عن الأبعدين ، وما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه ، فمن كان قلبه مشغولاً بملاحقة زوايا الاختلاف عظمت عنده وكبرت ، حتى غطت عينيه عن رؤية أصول الاتفاق والتي هي معاهد الملة وأصول الديانة وكليات الشريعة ، ومُسلّمات القرآن والسنة ، والتي هي أصل الاجتماع والالتفاف ، ويمكن إذا أعطيناها حقها واعتبارها أن تعود الفروع والجزئيات والخلافات والاجتهادات إلى رتبها الصحيحة من غير إلغاء ولا تضخيم .

حسناً فعلت - أخي د. سعد - بتقديم هذا النموذج لأبناء الإسلام أنفسهم ؛ ليقبسوا ويحتدوا ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدْنُهُمْ أَقْتَدِ﴾ وحسناً فعلت بتقديم نموذج للمخالفين ؛ ليعرفوا أن ما تحاوله فئة من المتسرّعين والناشئين الذين لم تكتمل لهم آلة العلم ، ولم يتحقق لهم تمام النضج ، ليس تعبيراً عن المنهج ، بل هو تعبير عن قصور في شخوصهم وتوازنهم وحكمتهم في وضع الأمور مواضعها .

وما ذُكر الثلاثة بمفيد للحصر ؛ فإن علماء الإسلام العظام في كل عصر ، وفي هذا العصر هم كذلك في رعاية حق الأخوة ، وعدم الجور على المخالف ، ومن تجاوز ذلك منهم رُدّ عليه ، وعُزل عن الاقتداء بخصوص المسألة الجزئية التي جار فيها على مخالفته كما يعرفه من تصفح كتب التراجع .

ولعل اختيار الثلاثة فحسب ، إنما هو ليكون تأثير الكتاب ومسائله في أتباعهم أقوى وأعظم .

جزاك الله كل خير ، وبارك في جهدك ، وسلام الله عليك .

من محبك

سلمان بن فهد العودة

الرياض ٢٤ / ١٠ / ١٤٢٩ هـ



## تقديم فضيلة الشيخ عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه  
أجمعين ، أما بعد :

فإن الحفاظ على تراث أئمة الأمة وفقهائها من الأعمال الجليلة التي قيض الله لها  
في كل عصر ومصر من يعتني بها جمعاً ودراسة ، ومن العلماء الذين خدموا العلم  
والدين في هذا العصر ونفع الله بعلمهم أمة الإسلام ، وتربى على أيديهم كثير من  
أبنائها وأعلامها : سماحة شيخنا العلامة الكبير الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن  
باز ، وفضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين ، وفضيلة الشيخ العلامة  
محمد ناصر الدين الألباني ، رحمهم الله رحمة واسعة .

وقد خلفوا ثروة علمية كبيرة زخرت بها مؤلفاتهم ودروسهم المسجلة ، وقد  
وجد بعض المسائل التي حصل فيها اختلاف بينهم ، كل على حسب اجتهاده  
ومبلغ علمه ، ولم يكن هذا الاختلاف سبباً في التجريح أو التجهيل ؛ لصدوره عن  
اجتهاد لا تعمد مخالفة ، وهكذا شأن طلبة العلم ، وقد قام صاحب الفضيلة الشيخ  
الدكتور/ سعد بن عبد الله بن ناصر البريك - حفظه الله تعالى - بجمع بعض هذه  
المسائل في كتابه هذا الموسوم بـ « الإيجاز في بعض ما اختلف فيه المشايخ الألباني  
وابن عثيمين وابن باز » .

وقد اطلعت عليه فألفيته كتاباً قيماً في بابه ، اشتمل على كثير من المسائل  
المختلف فيها بين المشايخ الثلاثة المذكورين رحمهم الله ؛ يستفيد منه طلبة العلم ،  
وقد نبهت فضيلة المؤلف إلى جملة من المسائل التي وقع فيها خلاف بين هؤلاء

المشايع مما لم يذكر في كتابه هذا ، فبين لي أنه سيذكرها في الجزء الثاني من الكتاب مما هو بصدد جمعه .

هذا ، والله أسأل أن ينفع به جامعه وقارئه ، وأن يجعله سبيلاً للعلم النافع والفهم الواسع ، ومعيناً على تحقيق مزيد من الألفة والمحبة بين طلبة العلم والدعاة إلى الله وإن اختلفت وجهات نظرهم في بعض المسائل ، إنه سميع مجيب ، وصلى الله على نبيينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم

١٤٢٩/١٢/٢٩ هـ

تقديم فضيلة الشيخ  
أبي الحسن مصطفى بن اسماعيل السليمانى

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى ، أما بعد :

فإن مما لا شك فيه أن الدعوة إلى اجتماع الكلمة ، والاعتصام بالكتاب والسنة ، والحرص على الألفة والمودة ، وسد الباب أمام كل ما يقوّض الأخوة ويطوى فراشها ؛ أن ذلك من أفضل القربات ، وكريم الطاعات ، وحيد المآلات ، لاسيما إذا كانت هذه الدعوة موجّهة إلى أهل الحل والعقد من علماء الأمة ودعاتها ، لأن الناس إذا اجتمعوا سادوا وملكوا ، وإذا اختلفوا فسدوا وهلكوا ، ولأن باجتماع العلماء تجتمع الأمة ، وتقوى شوكتها ، فتحقق الخيرية التي وُجدت من أجلها : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ .

وهذا الأمر مع كونه فريضة شرعية ؛ فهو ضرورة عقلية ، وسنة كونية ، لا وجود للأمم - برها وفاجرها ومسلمها وكافرها - إلا باجتماع الكلمة ، وتجنب وسائل الفرقة ، وما يفضي إلى الوهن والتنازع ، والله عز وجل يقول : ﴿ وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ [آل عمران: ١٠٣] ، ويقول سبحانه : ﴿ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۚ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا ۚ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [الروم: ٣١-٣٢] ، بل برآ الله رسوله ﷺ من أهل التهارج والاختلاف والتفرق فقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ١٥٩] .

والأحاديث في حق المسلم على المسلم كثيرة ، ليس هذا مقام بسطها ، وصدق

من قال :

فإذا افرقن تكسرت أحادا

تأبى الرماح إذا اجتمعن تكسرا

وقياماً بجزء من هذا الواجب العظيم فقد اعتنى الشيخ المبارك ، والداعية الموفق ، والمربي المحنك - ولا أزكيه على الله - الشيخ الدكتور سعد بن عبد الله البريك - حفظه الله ومتّع به ودفع عنه هموم الدارين - بجمع كتاب يبين فيه وقوع نوع اختلاف بين كبار أساطين العلم في هذا العصر : سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، وفضيلة الشيخ المربي محمد بن صالح العثيمين ، وفضيلة الإمام المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - أوسع الله لهم في قبورهم ، ورحمهم رحمة واسعة - ومع ذلك فما كان بين هؤلاء الأئمة تهاجر ولا مهاترات ، ولم يغمز بعضهم في بعض ، بل أثنى بعضهم على بعض ، كل هذا يدل على أنهم يسرون حقاً على منهج السلف سواء فيما اجتمعوا عليه أو فيما اختلفوا فيه ، فيلزمون هذي السلف فيما أجمعوا عليه ، فلا يُحدثون قولاً غير قولهم ، وما اختلفوا فيه - مما يسوغ فيه الخلاف من المسائل الاجتهادية - فإنهم يرجحون الراجح بدليله دون تعصّب لأحد ، أو طعن في آخرين ، وهذا بخلاف من جعلوا من الخلاف في المسائل الاجتهادية مرقاة للطعن في من خالفهم .

وهكذا أراد الشيخ الدكتور سعد البريك - بارك الله فيه وأسعده وذريته في الدارين - أن يثبت عملياً أن باب الاختلاف بين علماء الأمة لا سبيل إلى إغلاقه بالكلية ، لكن الشأن كل الشأن في كيفية التعامل مع الخلاف ، وترشيد المسيرة الدعوية والتربوية والأخوية مع وجود الخلاف ، ومن لم يوطن نفسه على ذلك ؛ فإنه لم يفقه مقاصد هذا الدين ، والله المستعان .

وتعاوناً مني مع صاحب الفضيلة الشيخ الدكتور سعد - حفظه الله - أقدم بين يدي كتابه « الإيجاز في بعض ما اختلف فيه الألباني وابن عثيمين وابن باز » بهذه المقدمة التأصيلية في هذا الباب ، فأقول - بتوفيق الله تعالى وإعانتة - :

اعلموا - رحمكم الله - أنه لا بد من فقه مراتب المسائل المختلف فيها ، فإذا كان الخلاف في أصول الدين ، وفيما أجمع عليه علماء السنة ؛ فهذا اختلاف تضاد ، ولا يجوز التهوين والتسهيل من شأن هذا الخلاف ، فإن السلف - وهم أحرص منا على الأخوة وجمع الكلمة - لم يجتمعوا مع الرافضة ، ولم يهوتوا من شأن الخلاف مع الجهمية والمعتزلة ، ولم يدعوا إلى الائتلاف مع الخوارج والمرجئة وغيرهم ، فيجب الحذر من الإفراط والتفريط ، وإن كان هناك حالات قد يجتمع فيها أهل السنة مع أهل البدع ضد عدو أكبر يريد استئصال الدين وأهله ، لكن هذه حالات لها ضوابط يُراعى فيها الحال والمآل ، وليس لكل أحد أن يُفتي الناس بهذا ، إنما هذا راجع إلى كبار أهل العلم في كل عصر ، كما سيأتي تفضيله - إن شاء الله تعالى -

وأما إذا كان الخلاف فيما اختلف في مثله السلف ، فهو من المسائل الاجتهادية ، التي يسوغ فيها الخلاف ، سواء كان ذلك في المسائل العلمية أو العملية ، والموقف أمام هذا الخلاف : التناصح بين أهل العلم ، وإظهار كل منهم دليله على صحة قوله ، فإن اجتمع المختلفون على قول واحد فيها ونعمت ، وإلا فيسع كل منهم أن يقول بما أداه إليه اجتهاده ، مع بقاء الأخوة والحشمة والحرمة بينهم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

« فالواجب على المسلم أن يلزم سنة رسول الله ﷺ ، وسنة الخلفاء الراشدين ، والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ، وما تنازعت فيه الأمة وتفرقت فيه : إن أمكن أن يفصل النزاع بالعلم والعدل ، وإلا استمسك بالجملة الثابتة بالنص والإجماع ، وأعرض عن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً ... والواجب أمر العامة بالجملة الثابتة بالنص والإجماع ، ومنعهم من الخوض في التفصيل الذي يُوقع بينهم الفرقة والاختلاف ، فإن الفرقة والاختلاف من أعظم ما نهى الله عنه ورسوله ﷺ » اهـ من « مجموع الفتاوى » (٢٣٧/١٢) .



وقال - رحمه الله - : « .. وقد كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إذا تنازعوا في الأمر اتبعوا أمر الله تعالى في قوله : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [ النساء : ٥٩ ] وكانوا يتناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومُنَاصَحة ، وربما اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية مع بقاء الألفة والعصمة وأخوة الدين ، نعم : من خالف الكتاب المستبين والسنة المستفيضة ، أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافاً لا يُعذر فيه ، فهذا يعامل بما يعامل به أهل البدع ... وأما الاختلاف في الأحكام فأكثر من أن ينضبط ، ولو كان كلما اختلف مسلمان في شيء تهاجرا ؛ لم يبق بين المسلمين عصمة ولا أخوة » اهـ من « مجموع الفتاوى » ( ١٧٢ / ٢٤ ) .

وقال - رحمه الله - : « وإنني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها ، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية ، وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل ، ولم يشهد أحد منهم على أحد بكفر ، ولا بفسق ، ولا معصية » اهـ من « مجموع الفتاوى » ( ٢٢٩ / ٣ ) .

فتأمل هذه القيود والضوابط ، ترشد ، وإلا كنت مفتاح شر على الأمة والله المستعان .

وقال - رحمه الله تعالى - « الواجب أن يكون المسلمون يداً واحدة ، فكيف إذا بلغ الأمر ببعض الناس إلى أن يُضللَّ غيره ويكفره ، وقد يكون الصواب معه ، وهو الموافق للكتاب والسنة ، ولو كان أخوه المسلم قد أخطأ في شيء من أمور الدين ، فليس كل من أخطأ يكون كافراً ولا فاسقاً ، بل قد عفا الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان » اهـ من مجموع الفتاوى ( ٤٢٠ / ٣ ) .

وقال - رحمه الله - في معرض ذمه لظلم بعض من تأثر ببدعة لمن هو مثله أو أشد : « ومن لم يعدل في خصومه ومنازعيه ؛ ويعذرهم بالخطأ في الاجتهاد ، بل

ابتدع بدعة ، وعادى من خالفه فيها أو كفره ؛ فإنه هو ( ظالم لنفسه ) « اهـ من المجموع (٩٦/١٦) .

فليتأمل الذين يطعنون فيمن خالفهم في فهم بعض النصوص ، أو فيما يسوغ فيه الخلاف ، وتراعى فيه المآلات من المصالح والمفاسد ، وهذا ميدان واسع تختلف فيه الأنظار ، وتتباين فيه الأفكار !! .

بل قد جعل شيخ الإسلام - رحمه الله - التشديد في مسائل الاجتهاد والعفو من أصول أهل البدع ، فقال - رحمه الله عليه - :

« فهذا أصل البدع التي ثبت بنص سنة رسول الله ﷺ وإجماع السلف أنها بدعة ، وهو : جعل العفو سيئة ، وجعل السيئة كفراً ، فينبغي للمسلم أن يحذر من هذين الأصلين الخبيثين ، وما يتولد عنهما من بغض المسلمين ، وذمهم ، ولعنهم ، واستحلال دمائهم وأموالهم » اهـ من المجموع (٧٣/١٩ - ٧٤) .

بل صرح بأن فاعل ذلك مخطئ ضال مبتدع ، فقال - رحمه الله عليه - : « ومن جعل كل مجتهد في طاعة أخطأ في بعض الأمور مذموماً معيياً ممقوتاً ؛ فهو مخطئ ، ضال ، مبتدع » اهـ من المجموع (١١/١٥) .

وقال في رسالته - رحمه الله - لأهل البحرين عندما تجاوز نزاعهم الحد في مسألة رؤية الكفار ربهم في عرصات القيامة : « والذي أوجب هذا : أن وفدكم حدثونا بأشياء من الفرقة والاختلاف بينكم ، حتى ذكروا أن الأمر آل إلى قريب المقاتلة ، وذكروا أن سبب ذلك ، الاختلاف في رؤية الكفار ربهم ، وما كنا نظن أن الأمر يبلغ بهذه المسألة إلى هذا الحد ، فالأمر في ذلك خفيف ، وإنما المهم الذي يجب على المسلم اعتقاده : أن المؤمنين يرون ربهم في الدار الآخرة : في عرصة القيامة ، وبعدها يدخلون الجنة ، على ما تواترت به الأحاديث عن النبي ﷺ عند العلماء بالحديث ... » إلى أن قال : « فأما مسألة رؤية الكفار : فأول ما انتشر الكلام فيها ،

وتنازع الناس فيها - فيما بلغنا - بعد ثلاثمائة سنة من الهجرة ، وأمسك عن الكلام في هذا قوم من العلماء ، وتكلم فيها آخرون ، فاختلفوا فيها على ثلاثة أقوال ، مع أني ما أعلم أن أولئك المختلفين فيها تلاعنوا ولا تهاجروا فيها ، إذ في الفرق الثلاث قوم فيهم فضل ، وهم أصحاب سنة « اهـ من المجموع (٦/ ٤٨٥ - ٥٠٦) .

إن مراعاة هذه الضوابط ، والتفرقة بين أنواع الخلاف ، والتعامل مع كل نوع بما كان عليه السلف سبب عظيم من أسباب جمع الكلمة بين أهل السنة في هذا العصر ، فإن التأمل في كثير من أسباب اختلافاتهم يجدها مسائل اجتهادية ، راجعة إلى الخلاف في فهم النص ، أو إلى الخلاف في تقدير المصالح والمفاسد ، وأي الأمرين أرجح حالاً ومالاً ، ومن ثم يقع الخلاف في الإقدام على الأمر أو الإحجام عنه ، أو الخلاف في مدح شخص أو طائفة أو ذمها ، وكل هذا ضرب من الاجتهاد الذي وقع فيه الخلاف وشاع وذاع بين السلف دون تهاجر وتدابير بينهم .

ونحن أهل سنة وجماعة ، ندعو إلى الأمرين جميعاً : سنة في اجتماع ، واجتماع على سنة ، ندعو إلى الاتباع والاجتماع ، ندعو إلى كلمة التوحيد وتوحيد الكلمة ، ندعو إلى التمسك والتماسك ، التمسك بالآثار ، وتماسك الصفوف وتراصها ، وكلا الواجبين لازم للدعاة في كل عصر ومصر ، وقد يتعارض الواجبان ، فيتعذر تحقيقهما جميعاً ؛ فيقدم هذا تارة ، وذاك أخرى حسب حاجة الأمة ، وحسب القاعدة المشهورة : أن الشريعة جاءت بتكميل المصالح وتحصيلها ، وبتعطيل المفاسد وتقليلها .

فإذا حقق كثير من المختلفين في أسباب تدابرهم وتهاجرهم ؛ وجدوها أموراً قد اختلف السلف في مثلها أو في أعظم منها مع بقاء الحشمة والعصمة والحرمة بينهم ، فأين المتشدقون باتباع السلف من أحوال السلف وأقوالهم ؟ !

بل قد يصل الأمر إلى استحباب أو وجوب التعاون مع من فيه نوع بدعة ، إذا ترجح أن المصلحة العامة للإسلام لا تتحقق في بعض الأحوال إلا بهذا ، كالجهاد وراء أئمة الجور ، فإن مصلحة الجهاد للأمة أعظم من مصلحة هجر المبتدع أو الفاجر في هذه الحالة ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ [المائدة: ٢٢] ، بل صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : ( شهدت مع عمومي حلفاً في الجاهلية ، لو دعيت إليه في الإسلام لأجبت ) وفي رواية : ( ما أحب أن لي به كذا وكذا وأني أنكته ) ، وكان هذا مع عمومته ﷺ قبل الإسلام .

ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « فإذا تعذر إقامة الواجبات من العلم والجهاد وغير ذلك ؛ إلا بمن فيه بدعة ، مضرتها دون مضرة ترك ذلك الواجب ؛ كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدة مرجوحة معه خيراً من العكس ، ولهذا كان الكلام في هذه المسائل فيه تفصيل » اهـ من المجموع (٢٨/ ٢١٢) .

بل قال الإمام ابن القيم - رحمه الله - في « زاد المعاد » (٣/ ٣٠٣) ط/ مؤسسة الرسالة والمنار ، في معرض كلامه عن فوائد يوم الحديبية : « ومنها : أن المشركين وأهل البدع ، والفجور ، والبغاة ، والظلمة ، إذا طلبوا أمراً يعظمون فيه حرمة من حرمت الله تعالى ؛ أجبوا إليه ، وأعطوه وأعينوا عليه ، وإن منعوا غيره ، فيعاونون على ما فيه تعظيم حرمت الله ، لا على كفرهم وبغيهم ، ويمنعون ما سوى ذلك ، فكل من التمس المعاونة على محبوب لله تعالى ، مُرضٍ له ؛ أجب إلى ذلك ، كائناً من كان ، ما لم يترتب على إعانته على ذلك المحبوب مبعوض لله أعظم منه ، وهذا من أدق المواضع ، أو أصعبها ، وأشقها على النفوس » اهـ .

على أن الفتوى في هذا الباب الضيق ، والدرب الشائك ليست كلاً مباحاً لكل أحد ، بل لا بد من مراعاة عدة قيود :

- ١- أن يكون في هذا التعاون تحقيق مصلحة يقينية أو راجحة .
- ٢- أن يكون تقدير المصلحة والمفسدة بميزان الشرع الخفيف ، لا بالأهواء والحزبيات الضيقة .
- ٣- أن نأمن من حدوث مفسدة مساوية أو راجحة حالاً أو مآلاً .
- ٤- أن تقدير المصالح والمفاسد راجع إلى أهل العلم ومن لهم أهلية الاستنباط ، وذوي الخبرة بالواقع الذي يُطبق فيه الفتوى ، وإن بُعدت ديارهم .
- ٥- ألا يكون هناك سبيل لتحقيق المصلحة أو دفع المفسدة إلا بالتعاون مع المخالف .

واعلم أن هذا الباب لا يخلوا من إفراط وتفريط ، ومن راعى هذه القيود لزم منهج أهل الاتباع ، وكان أسعد الناس بهم ، جعلنا الله وإياكم من أهل الجماعة . وإن الوقوع في عرض المسلم - بدون حق - منكر عظيم ، فكيف إذا كان في عرض عالم ؟ فكيف إذا كان في عرض جمهور العلماء والدعاة وطلاب العلم ؟! وقد قال شيخ الإسلام - رحمه الله - في « الجواب الصحيح » (١/ ٢٢) ط/ المدني ، في معرض ذمه لمن يحكم على الناس بالظن وما تهوى الأنفس ، بعد أن ذكر حديث : « القضاة ثلاثة : قاضيان في النار ، وقاضٍ في الجنة : رجل علم الحق وقضى به ، فهو في الجنة ، ورجل علم الحق ، وقضى بخلافه ؛ فهو في النار ، ورجل قضى للناس على جهل ؛ فهو في النار » قال - رحمه الله - :

« فإذا كان من يقضى بين الناس في الأموال ، والدماء ، والأعراض - إذا لم يكن عالماً عادلاً - كان في النار ؛ فكيف بمن يحكم في الملل والأديان ، وأصول الإيمان ، والمعارف الإلهية ، والمعالم الكلية بلا علم ولا عدل ؟ ... » اهـ .



هذا ، والحديث ذو شجون ، لكن بسط ذلك يطول ، وقد ذكر صاحب الفضيلة الشيخ سعد البريك - متع الله به - أقوال الأئمة الثلاثة - رحمهم الله تعالى - في هذا الباب ، مما يدل على أن كلام أهل العلم الذين استناروا بفهم السلف آخذٌ بعضه بحُجَزٍ بعض ، وأما بُنَيَات الطريق ، وأقاويل الرجال المجردة عن الفهم الصحيح لمنهج السلف فلا التفات إليها ، وصدق من قال :

يا باري القوس برّياً ليس يحسنه      لا تظلم القوس وأعط القوس باريها  
أسأل الله - عز وجل - أن يجزي من اعتنى بجمع هذا الكتاب خيراً كثيراً على  
حسن قصده ، وكبير جهده ، وأسأله سبحانه أن ينفع به الجميع ، وأن يقينا جميعاً  
مصارع السوء والهلكة ، وأن يجعلنا مفاتيح خير مغاليق شر ، هداة مهتدين .  
وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ،،

كتبه

أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليمانى  
بمدينة الرياض - حرسها الله وجميع بلاد المسلمين  
١٤٢٩/٩/٢٨ هـ

تقديم فضيلة الشيخ  
عبد الله بن مسعود الرويحي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين أما بعد :-

فإن أهل العلم هم هداة الناس ورؤوسهم ، وهم ورثة الأنبياء بعد دفنهم في رموسهم ، بفضلهم نطق الكتاب وبه نطقوا ، وينبئهم ثبت الخطاب وبه ارتفعوا . ومن رحمة الله بعباده أن يقيض لهم في كل عصر من يحفظ دينه ، ويقيم ملته ، ويزيل عن صفاء شرعه شبه الزائغين ، وبدع المبطلين .

ومن هؤلاء السرج المضيئة ، ثلاثة من كبارهم تعاصروا في حقبة واحدة وهم : الإمام العلامة المحدث الفقيه/ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله المتوفى في ١٤٢٠هـ / ١ / ٢٧ .

والشيخ العلامة المحدث / محمد بن نوح نجاتي الألباني المتوفى في ١٤٢٠هـ / ٦ / ٢٢ .

والشيخ العلامة الفقيه التحرير الأصولي/ محمد بن صالح بن عثيمين الوهيبي التميمي المتوفى في ١٤٢١هـ / ١٠ / ١٥ .

وفضل هؤلاء العلماء على غيرهم من علماء عصرهم أشهر من أن يذكر ، وأعظم من أن يسطر ، فكم تخرج بهم من طالب ، وكم تفقه بهم من فقيه .

فلله درهم ما كان أحدهم حين نصحوا الله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم .

ولقد طويت صحائفهم ، ولم تطو مآثرهم ، فلئن غابت أجسادهم بموتهم ، فذكرهم حاضر ، وخيرهم على الغابرين - بفضل الله - وافر .

واجتمع فيهم من حسن الخلق مع الخلق ، وحسن تربية الطلبة ، ونبذ الفرقة ، والحرص على الاجتماع على الحق ، ما لم يجتمع في غيرهم إلا ما ندر .

فأما ابن باز فهو جبل ما كان هلاكه هلاك واحد ، ولكنه بنيان قوم تصدع .

كان رحمه الله عالم ملة ، يعجز الفئام من العلماء عن عمل ما عمله وحده من التعليم والتفقيه والاحتساب ، وزرع أصول الأعمال الخيرية الجليلة ، ونصح الولاة والإصلاح بين الناس بل الأمم والدول ، والشفاعات العظيمة وإعانة المحتاجين ، وبعث العلماء والدعاة ، والمشاركة في القضاء ، وحل العضلات ... وغير ذلك مما يعجز قلومي عن حصره فرحمه الله رحمة واسعة ، ونور قبره ، وأسكنه الفردوس .

وأما الألباني ، فقد سطر يراعه من نصرة السنة ، وإحياء علوم الحديث ، ما اندثر من دهور ، فعادت الأمة به وبأمثاله إلى الاهتمام بحديث رسول الله ﷺ ، وتمييز صحيحه من سقيم ، وقدر له في ذلك خير كثير بحسب ما تيسر له وثبت عنده من مقدمات هذا العلم العزيز أهله ، فرحمه الله وأرخى على قبره شآبيب الرحمة والغفران .

وأما ابن عثيمين فمجدد الفقه وأصوله ، ووارث علم شيخه عبد الرحمن ابن سعدي الذي تشرب علم ابن تيمية وتلاميذه ؛ وكان رحمه الله من أذكى الناس ، وبموته ذهب حلاوة الفقه وذهب لذته إلا « أن يشاء ربي شيئاً » ، فرحمه الله وجزاه عن أمة الإسلام خير الجزاء ، فلقد كان رحمه الله فقيه النفس .

قال الجويني : « أهم المطالب في الفقه التدرب في مآخذ الظنون في مجال الأحكام وهو الذي يسمى فقه النفس ، وهو أنفس صفات عالم الشريعة » [ المنشور في القواعد للزركشي (١/٦٨) ]

### فصل

قال الشاطبي :

وللعالم المتحقق بالعلم أمارات وعلامات تتفق مع ما تقدم وإن خالفها في النظر وهي ثلاث :

إحداها : العمل بما علم حتى يكون قوله مطابقاً لفعله ، فإن كان مخالفاً له فليس بأهل لأن يؤخذ عنه ولا أن يقتدى به في علم ، وهذا المعنى مبين على الكمال في كتاب الاجتهاد والحمد لله .

والثانية : أن يكون ممن رباه الشيوخ في ذلك العلم ، لأخذه عنهم وملازمته لهم ، فهو الجدير بأن يتصف بما اتصفوا به من ذلك ، وهكذا كان شأن السلف الصالح .

فأول ذلك ملازمة الصحابة رضي الله عنهم لرسول الله ﷺ وأخذهم بأقواله وأفعاله ، واعتمادهم على ما يرد منه كائناً ما كان وعلى أي وجه صدر ، فهم فهموا مغزى ما أراد به أولاً حتى علموا وتيقنوا أنه الحق الذي لا يعارض ، والحكمة التي لا تنكسر قانونها ولا يحوم النقص حول حمى كمالها ، وإنما ذلك بكثرة الملازمة وشدة المثابرة .

وتأمل قصة عمر بن الخطاب في صلح الحديبية حيث قال : يا رسول الله ألسنا على حق وهم على باطل ؟ قال : بلى ، قال : أليس قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار ؟ قال : بلى ، قال ففيم نعطي الدنية في ديننا ونرجع ولما يحكم الله بيننا وبينهم ؟ قال : يا ابن الخطاب إني رسول الله ولن يضيعني الله أبداً .

فانطلق عمر ولم يصبر متغيظاً فأتى أبا بكر فقال له مثل ذلك ، فقال أبو بكر :  
إنه رسول الله ولن يضيعه الله أبداً .

قال فنزل القرآن على رسول الله ﷺ بالفتح ، فأرسل إلى عمر فأقرأه إياه فقال :  
يا رسول الله أو فتح هو؟ قال : نعم ، فطابت نفسه ورجع .  
فهذا من فوائد الملازمة والانقياد للعلماء والصبر عليهم في مواطن الإشكال  
حتى لاح البرهان للعيان .

وفيه قال سهل بن حنيف يوم صفين : « أيها الناس اتهموا رأيكم ، والله لقد  
رأيتني يوم أبي جندل ولو أنني أستطيع أن أرد أمر رسول الله ﷺ لرددته » .

وإنما قال ذلك لما عرض لهم فيه من الإشكال ، وإنما نزلت سورة الفتح بعد ما  
خالطهم الحزن والكآبة لشدة الإشكال عليهم والتباس الأمر ، ولكنهم سلموا  
وتركوا رأيهم حتى نزل القرآن فزال الإشكال والالتباس .

وصار مثل ذلك أصلاً لمن بعدهم فالتزم التابعون في الصحابة سيرتهم مع  
النبي ﷺ ، حتى فقهوا ونالوا ذروة الكمال في العلوم الشرعية ، وحسبك من صحة  
هذه القاعدة أنك لا تجد عالماً اشتهر في الناس الأخذ عنه إلا وله قدوة اشتهر في  
قرنه بمثل ذلك ، وقلما وجدت فرقة زائغة ، ولا أحد يخالف للسنة إلا وهو مفارق  
لهذا الوصف ، وبهذا الوجه وقع التشنيع على ابن حزم الظاهري وأنه لم يلزم  
الأخذ عن الشيوخ ، ولا تأدب بأدابهم ، وبضد ذلك كان العلماء الراسخون  
كالأئمة الأربعة وأشباههم .

**والثالثة : الاقتداء بمن أخذ عنه والتأدب بأدبه ،** كما علمت من اقتداء الصحابة  
بالنبي ﷺ ، واقتداء التابعين بالصحابة ، وهكذا في كل قرن ، وبهذا الوصف امتاز  
مالك عن أضرابه ، أعني بشدة الاتصاف به ، وإلا فالجميع ممن يهتدى به في الدين  
كذلك كانوا ، ولكن مالكا اشتهر بالمبالغة في هذا المعنى ، فلما ترك هذا الوصف



رفعت البدع رؤوسها لأن ترك الاقتداء دليل على أمر حدث عند التارك ، أصله اتباع الهوى اهـ . [ الموافقات للشاطي (١/١٤١-١٤٥) ]

### فصل

ولقد أحسن صاحب الفضيلة الشيخ الدكتور/ سعد بن عبد الله البريك بهذا النوع من التأليف حيث جمع فيه فوائد جمة منها :-

- ١- مسائل فقهية مهمة .
  - ٢- معرفة اختيارات هؤلاء الأئمة .
  - ٣- بيان مناهجهم في الاستدلال ومآخذ الترجيح عندهم .
  - ٤- أن هذا الخلاف كان رحمة للأمة .
  - ٥- بيان حسن خلقهم مع بعضهم مع وجود الاختلاف بينهم وتعاصرهم وتقاربهم .
- فجزاه الله خيراً عن العلماء وطلاب العلم ، وما هذه بأول بركاتكم يا آل البريك .
- والله هو الولي العليم ، وهو المسؤول أن يصلح حال الأمة ، والحمد لله رب العالمين .

كتبه

أبو محمد عبد الله بن مانع الروقي

١٥/١٠/١٤٢٩هـ

## بسم الله الرحمن الرحيم المقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ،  
ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .  
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ،  
أما بعد :

فإن الخلاف بين أهل العلم من الأمور التي قدر الله عز وجل وقوعها ، ومن  
تأمل في أسباب الخلاف يجد أنه لا سبيل إلى رفعه بالكلية ، وأن الاتفاق على كل  
المسائل والأحكام الفقهية أمرٌ متعذر ، وذلك لتعدد أسباب الخلاف وتنوعها ،  
وعدم إمكانية حسمه بصورة كلية في كثير من المسائل ، وإن كان هذا لا يعني عدم  
السعي إلى تضيق فجوة الخلاف ، أو تقليصه ما أمكن ذلك ، كما أنه لا يعني ترك  
الاجتهاد في طلب وتحصيل الراجح من الأقوال بأدلتها ، والعمل بها ديانةً وتعبداً .  
وإذا كان الأمر كذلك فينبغي على طالب العلم أن يتعلم أدب الخلاف ، وكيفية  
التعامل مع المخالفين ، وهو مطلب ومقصد له أهميته .

والتأمل في منهج أهل العلم وطريقتهم يجد أن الخلاف بينهم لم يكن سبباً  
للبغضاء أو التنافر ، ويدرك سلامة الصدور وحسن الظن بين هؤلاء العلماء  
والاعتراف بفضل وعلم المخالف ، وأن هذا الخلاف لم يسوغ لأحد منهم إسقاط ما  
يجب بينهم من المودة ، أو فعل ما لا يجوز من القدح أو التعدي ، ولا شك أن طلبه

العلم والدعاة إلى الله أحوج من غيرهم لتحقيق هذا ، حفظاً لرحم العلم بينهم ، وتحقيقاً لما هم أهل من علو المكانة التي لا تتأتى إلا بهذا الخلق النبيل .  
ومن هنا رأيت أن أعنتي بجمع جملة من المسائل الفقهية ، وبعض المسائل المتعلقة بالعقيدة ، التي اختلف فيها جبال من أئمة المنهج السلفي في هذا العصر ، وهم أصحاب السماحة والجلالة والفضيلة في علمهم وورعهم وتقواهم ونصحهم للمسلمين الأئمة الثلاثة : عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، ومحمد بن صالح العثيمين ، ومحمد ناصر الدين الألباني ، وسميته ( الإيجاز في بعض ما اختلف فيه الألباني وابن عثيمين وابن باز ) .

وهؤلاء المشايخ الفضلاء رغم اتفاقهم على أصول المنهج السلفي ، فإنهم قد اختلفوا في كثير من المسائل الفقهية ، وبعض المسائل المتعلقة بالعقيدة ، ومع ذلك فلم يكن هذا سبباً للتنافر بينهم ، بل كانوا يقدرون المخالف القاصد للحق ، ويشنون عليه ويعترفون بعلمه وفضله ، ويظهرون له الإخاء والود والمحبة .  
فعلى المسلمين عامة وطلاب العلم خاصة أن تتسع صدورهم لمثل هذه الخلافات ، وأن يقتدوا بهؤلاء المشايخ الفضلاء في كيفية تعاملهم مع المخالف .  
ومما يجدر التأكيد عليه أن الخلاف المراد هنا هو الخلاف السائغ ، أما خلاف أهل البدع فليس مقصوداً ولا مراداً .

فمن خالف اعتقاد الصحابة وجاهير سلف الأمة ، فهؤلاء خلافهم لا يعتبر في مقابلة قول الجمهور وما صح به الدليل ، فالمرجع في فهم نصوص العقيدة الواردة في الكتاب والسنة هم الصحابة والتابعون ، ومن اقتفى أثرهم من أئمة الهدى والدين ، ولا عبرة بمن خالفهم ، فإن من قواعد المنهج الصحيح الرجوع إلى فهم السلف الصالح لنصوص الكتاب والسنة .

ولقد جعلت المنهج في جمع هذه المسائل سرداً لأقوالهم أو قول بعضهم ، وما استدل به كل واحد منهم ، مبتدئاً بالشيخ عبد العزيز بن باز في جميع المسائل التي وقفت له على قول فيها ، ثم من وافقه ثم من خالفهما ، وما عدا هذه الصورة بالنسبة للترتيب بين الشيخين الألباني وابن عثيمين فإني أقدم الشيخ الألباني ( لتقدم مولده ووفاته ) ، ولم أخالف ذلك إلا نادراً ، ويظهر في السياق سبب اختلافهم ولم أتعرض للترجيح بين أقوالهم ، وكذلك لم أخرج الأحاديث والآثار الواردة في كلامهم طلباً للاختصار ، ولأنها مخرجة في المراجع المعزوة إليها .

ولاشك أن القارئ المتأمل لهذا المجموع ، أو بعض مسائله سيخرج بالتأنيج التربوية التي أحسب أنها هامة وضرورية لطلبة العلم ، والدعاة إلى الله ، والعاملين في مجالات الدعوة وأهمها ما يلي :-

١- أن اختلاف هؤلاء العلماء لم يحفظ فيه طعن أو تجريح أو تحذير من أحدهم في الآخر ، فضلاً عن الغمز واللمز الذي قل أن يسلم منه أحد في هذا الزمان .  
٢- أن اختلافهم لم يكن دافعه الهوى والتعصب ، بل مجمل سبب خلافهم عائد إلى ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في رفع الملام عن الأئمة الأعلام مما يلي :  
أ- العلم بالدليل وعدمه ، وثبوت صحته .

ب- اختلافهم في دلالة اللفظ .

وهذا غالب اختلاف المحققين من أئمة الإسلام .

٣- أن اختلافهم لم يمنع ثناء وتزكية وإجلال بعضهم لبعض ، والتعاون فيما بينهم ، بل والذب عن بعضهم البعض ، وليس أدل على هذا مما سطره الشيخ الألباني في مقدمة كتابه « الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد » وهو يبين ما بينه وبين الشيخ ابن باز من تعاون حيث قال :

« ألفته قبل أكثر من عشرين عاماً - في دمشق الشام - تنفيذاً لطلب كريم ، من أخ فاضل كريم ؛ وهو سماحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز .  
 ويشاء الله - سبحانه - وله الحكم البالغة - أن لا يصدر هذا الكتاب إلا بعد وفاة الشيخ - رحمه الله - ، فأسأل الله له المغفرة والرضوان ، وأن يلحقه بالصالحين من عباده ، وأن يجزيه خير ما يجزي به عالماً عن أمته .  
 وما ذاك الطلب - من الشيخ - ، وهذا الجواب - مني - بتوفيق ربنا - إلا صورة علمية مشرقة - إن شاء الله - ؛ تمثل حقيقة تعاون أهل الحديث ودعاة السنة على البر والتقوى ، وتواصيهم بالحق والصبر » :

**و يقول الشيخ الألباني :** « الشيخ ابن باز يملأ علمه العالم الإسلامي » .

[ من الشريط التاسع والثلاثون بعد المائة السابعة ، من تسجيلات أبي ليلى الأثري ، تم تسجيل هذا المجلس في العاشر من ذي القعدة سنة ١٤١٣ هـ . وانظر : ( فتاوى الشيخ الألباني ومقارنتها بفتاوى العلماء ) ، جمع عكاشة عبد المنان الطيبي ( ٥٣٤ ) ]

وفي معرض دفاعه عن الشيخ قال : فضيلة الشيخ ابن باز حفظه الله من كل مكروه ، ونفع به المسلمين . [ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ( ١٣ / ٢ / ٧٣٣ ) ]

**أما ثناء الشيخ ابن باز على الشيخ الألباني :**

فإنه لما عزم الشيخ محمد بن إبراهيم الشيباني - حفظه الله - على كتابة ترجمة موسعة للشيخ الألباني - رحمه الله - وكتب لسماحة الشيخ عبد العزيز يخبره بذلك ويريد بيان رأيه فيه أجابه بالكتاب التالي برقم ٢٤٠ / خ في ٢٧ / ٢ / ١٤٠٦ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم الشيخ محمد بن إبراهيم الشيباني وفقه الله للخير أمين  
 سلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعده يا محب ، كتابكم الكريم وصل ، وصلكم الله بهداه ، وفهمت ما تضمنه من عزمكم على كتابة ترجمة موسعة لصاحب الفضيلة الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني ، وكتابة رأينا في فضيلته .

ونفيدكم أن الشيخ المذكور معروف لدينا بحسن العقيدة والسيرة ومواصلة الدعوة إلى الله سبحانه ، مع ما يبذله من الجهود المشكورة في العناية بالحديث الشريف وبيان الحديث الصحيح من الضعيف من الموضوع وما كتبه في ذلك من الكتابات الواسعة كله عمل مشكور ونافع للمسلمين ، نسأل الله أن يضاعف مثوبته ، ويعينه على مواصلة السير في هذا السبيل الطيب ، وأن يكمل جهوده بالتوفيق والنجاح .

وقد أحسستم فيما عزمتم عليه من كتابة ترجمة له توضحون فيها جهوده ، وأعماله الجليلة ؛ فجزاكم الله خيراً ، وسدد خطاكم ومنحكم التوفيق فيما عزمتم عليه ، وبارك في جهود أخينا ، وصاحبنا العلامة الشيخ محمد ناصر الدين ، وزاده من العلم والهدى ، ونصر به الحق ، وجعلنا وإياكم وإياه من الهداة المهتدين ؛ إنه جواد كريم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد [جوانب من سيرة الإمام عبد العزيز بن باز رحمه الله (٢٥٦-٢٥٧) ، وحياة الألباني وآثاره ، وثناء العلماء عليه (٢/٥٤١-٥٤٢)]

وفي موضع آخر قال الشيخ : وأخونا الشيخ ناصر الدين من خيرة علماء المسلمين ، ومن نعرفه ونشهد له بالفضل والعناية بالسنة والحرص عليها ، وألف فيها ما ألف من المؤلفات الطيبة النافعة ولكنه كغيره من العلماء يخطئ ويصيب ، فله أشياء أخطأ فيها عفا الله عنه كما لغيره من الأئمة . . . إلى أن قال : فأخونا

العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني من جملة الأخيار الذين لهم عذرهم فيما أخطأوا فيه . [ فتاوى نور على الدرب ( ٧٩٢ / ٢ ) ]

**أما الشيخ ابن عثيمين فقد قال في شيخه عبد العزيز بن باز :**

« كان - رحمه الله - من أعلم الناس بالحديث والتوحيد والفقه ، من أبرز سجاياه حسن الخلق مع الناس والتواضع ومحبة الخير لهم والكرم بماله وجاهه » [ كوكبة من أئمة الهدى ومصابيح الدجى ( ١٦١ ) ]

**وقال الشيخ ابن عثيمين أيضاً :** ( تأثرت بالشيخ عبد العزيز بن باز من جهة العناية بالحديث ، وتأثرت به من جهة الأخلاق وبسط نفسه للناس ) . [ ترجمة موجزة لفضيلة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين في مجموع فتاوى ورسائل ( ١٠ / ١ ) ]

**أما الشيخ ابن باز فقد قال في تقديمه لكتاب الشيخ ابن عثيمين ( القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ) :** « اطلعت على المؤلف القيم الذي كتبه صاحب الفضيلة العلامة أخونا الشيخ محمد بن صالح العثيمين في الأسماء والصفات وسماه ( القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ) . وسمعت من أوله إلى آخره فألفيته كتاباً جليلاً ... فجزاه الله خيراً وضاعف ثبوته ، وزادنا وإياه علماً ، وهدى ، وتوفيقاً ... » [ الرسائل المتبادلة بين الشيخ ابن باز والعلماء ( ٤٥٩ ) ] ، وقال الشيخ أيضاً نحو ذلك في تقديمه لكتاب الشيخ ابن عثيمين ( عقيدة أهل السنة والجماعة ) .

**أما ثناء الشيخ ابن عثيمين على الشيخ الألباني فقد قال عنه :** « طويل الباع

واسع الاطلاع قوي الإقناع » . [ حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه ( ٥٤٣ / ٢ ) ]

**وقال الشيخ ابن عثيمين في معرض دفاعه عن الشيخ الألباني :** الألباني رجل من أهل السنة - رحمه الله - مدافع عنها ، إمام في الحديث ، لا نعلم أن أحداً يباريه في عصرنا ... الرجل - رحمه الله - أعرفه من كتبه ، وأعرفه بمجالسته أحياناً : سلفي العقيدة ، سليم المنهج . [ وكلام الشيخ ابن عثيمين هذا من خلال اتصال هاتفي أجراه فواز الجزائري مع الشيخ ابن عثيمين بتاريخ ١٤٢١ / ٣ / ٩ هـ ]

أما الشيخ الألباني فيقول عن الشيخ ابن عثيمين : « أحد أفاضل كبار العلماء »

[ السلسلة الضعيفة (١٤/٣/١٢٤١) ]

وفي هذا المجموع جمل من كلامهم غير الذي ذكرت يتحدر الدمع حينما يتأملها القارئ ويقف أمامها موقف التلميذ مهما بلغ من السن والعلم ، ليتعلم دروساً دقيقة في الأدب مع العلماء . فضلاً عن كبارهم وأئمتهم .

٤- أن بعض المسائل التي يتبناها بعض المتسبين للسلفية اليوم قد تباينت أقوال هؤلاء العلماء الثلاثة فيها ، ولم يكن لأحدهم طعناً في الآخر لمخالفته قولاً ، لأن أحداً منهم لم يدع العصمة في قوله وفتواه واجتهاده ، وإن مما يؤلمنا أن نجد شباباً وجوههم كالقمر نوراً من الديانة والعلم ، ثم ينقسمون ويتفرقون ويندس بينهم من يذكي الفرقة والعداوة والتصنيف لا شيء سوى أنهم اختلفوا في بعض القضايا والنوازل المعاصرة ولكل منهم سلف وإمام .. وأقرب مثال لذلك فرقتهم بسبب اختلافهم في دخول الانتخابات والمجالس النيابة وغيرها من النوازل .

٥- أن هذا الخلاف لم يخرج بهم عن مقاصد الشريعة وكرلياتها من الاجتماع والاعتصام ، وذلك لأنهم رغم خلافهم يتمسكون بالنص المعصوم ، والفهم الصحيح والراجح ، فمرجعهم واحد وغايتهم واحدة وإن اختلفت صورة ذلك .

٦- أن هذا النهج الذي سلكوه في اجتهادهم وفتاويهم دعوة إلى طلبه العلم والعاملين في مجالات الدعوة وغيرهم إلى إعداز المخالف - فيما يسوغ فيه الخلاف - والرفق به .

وخلافاً لما قد يظنه بعض طلبة العلم أن هذا النوع من الخلاف لا يتسبب فيما سبق الإشارة إليه ، فقد وجد من بعض الأتباع أنهم يتعصبون لبعض الأقوال من المسائل الاجتهادية ، ويحصل بسببها نوع من التنافر والتشاحن وإفساد الود بين المختلفين .



ولذلك حذر العلماء من أن يكون الخلاف السائغ سبباً في حدوث ذلك ، كما سيأتي في النقول عنهم ، ففي تحذيرهم دليل على أن هذا يحدث في الواقع ، ومن الممكن حدوثه ، وإلا لما كان للتحذير معنى !

٧- علمهم بحقيقة الخلاف وأنه برغم وجوده لا بد من الاجتماع والألفة بين جموع المسلمين .

وسوف أذكر بعض النماذج من كلام الأئمة الثلاثة - رحمهم الله - تبين ما يسوغ فيه الخلاف وما لا يسوغ ، وما يمكن أن يدخله الاجتهاد وما لا يمكن ، والموقف من المخالف ، والحرص على عدم جعل الخلاف سبباً للفرقة أو الكراهة والبغضاء وما أشبه ذلك ، والتحذير من الوقوع فيها ، مما هو متعلق ببعض ما ورد في النتائج التربوية المذكورة آنفاً :

أولاً : من كلام الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله :

في مقال للشيخ عن موضع اليدين إذا رفع المصلي رأسه من الركوع ، بين فيه أن المشروع للمصلي في حال قيامه في الصلاة أن يضع يده اليمنى على ذراعه اليسرى سواء كان ذلك في القيام قبل الركوع أو بعده ثم قال في نهايته :

تنبيه هام : ينبغي أن يُعلم أن ما تقدم من البحث في قبض الشمال باليمين ووضعهما على الصدر أو غيره قبل الركوع وبعده ، كل ذلك من قبيل السنن وليس من قبيل الواجبات عند أهل العلم ، فلو أن أحداً صلى مرسلاً ولم يقبض قبل الركوع أو بعده فصلاته صحيحة ، وإنما ترك الأفضل في الصلاة ، فلا ينبغي لأحد من المسلمين أن يتخذ من الخلاف في هذه المسألة وأشباهاها وسيلة إلى النزاع والتهاجر والفرقة ، فإن ذلك لا يجوز للمسلمين ، حتى ولو قيل إن القبض واجب ، كما اختاره الشوكاني في ( النيل ) ، بل الواجب على الجميع بذل الجهود في التعاون على البر والتقوى ، وإيضاح الحق بدليله ، والحرص على صفاء القلوب

وسلامتها من الغل والحق من بعضهم على بعض ، كما أن الواجب الحذر من أسباب الفرقة والتهاجر لأن الله سبحانه أوجب على المسلمين أن يعتصموا بحبله جميعاً وأن لا يتفرقوا كما قال سبحانه : ﴿ وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۗ ﴾ وقال النبي ﷺ : « إن الله يرضى لكم ثلاثاً ، ويسخط لكم ثلاثاً : فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم ... » .

وقد بلغني عن كثير من إخواني المسلمين في أفريقيا وغيرها أنه يقع بينهم شحناء كثيرة وتهاجر بسبب مسألة القبض والإرسال ، ولا شك أن ذلك منكر لا يجوز وقوعه منهم ، بل الواجب على الجميع التناصح والتفاهم في معرفة الحق بدليله مع بقاء المحبة والصفاء والأخوة الإيمانية ، فقد كان أصحاب الرسول ﷺ رضي الله عنهم ، والعلماء بعدهم - رحمهم الله - يختلفون في المسائل الفرعية ولا يوجب ذلك بينهم فرقة ولا تهاجراً ، لأن هدف كل واحد منهم هو معرفة الحق بدليله ، فمتى ظهر لهم اجتمعوا عليه ومتى خفي على بعضهم لم يضلل أخاه ولم يوجب له ذلك هجره ومقاطعته وعدم الصلاة خلفه ، فعلى جميعاً معشر المسلمين أن نتقي الله سبحانه وأن نسير على طريق السلف الصالح قبلنا في التمسك بالحق والأخوة الإيمانية ، وعدم التقاطع والتهاجر من أجل مسألة فرعية قد يخفى فيها الدليل على بعضنا فيحمله اجتهاده على مخالفة أخيه في الحكم .

[مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١١/ ١٤١ - ١٤٣)]

وفي موضع آخر في سياق الكلام على زكاة الحلي قال الشيخ : وهذه المسألة قد اختلف فيها العلماء من الصحابة ومن بعدهم كغيرها من مسائل الخلاف ، فالواجب على أهل العلم فيها وفي غيرها بذل الوسع في معرفة الحق بدليله ، ولا يضر من أصاب الحق من خالفه في ذلك ، وعلى كل واحد من أهل العلم أن

يحسن الظن بأخيه وأن يحمله على أحسن المحامل ، وإن خالفه في الرأي ما لم يتضح من المخالف تعمده مخالفة الحق . [مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٩٤/١٤)]

**وقال الشيخ أيضاً :** وما وجد من اجتهاد لبعض العلماء وطلبة العلم فيما يسوغ فيه الاجتهاد فإن صاحبه لا يؤاخذ به ولا يثرب عليه إذا كان أهلاً للاجتهاد ، فإذا خالفه غيره في ذلك كان الأجدر أن يجادله بالتتي هي أحسن ، حرصاً على الوصول إلى الحق من أقرب طريق ، ودفعاً لوساوس الشيطان وتحريشه بين المؤمنين ، فإن لم يتيسر ذلك ، ورأى أحد أنه لا بد من بيان المخالفة ، فيكون ذلك بأحسن عبارة ، وألطف إشارة ، ودون تهجم أو تجريح أو شطط في القول قد يدعو إلى رد الحق أو الإعراض عنه . ودون تعرض للأشخاص أو اتهام للنيات ، أو زيادة في الكلام لا مسوغ لها . [مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣١٨/٧)]

**وقال الشيخ أيضاً :** إياك أن توالي أخاك لأنه وافقك في كذا ، وتعادي الآخر لأنه خالفك في رأي أو في مسألة ، فليس هذا من الإنصاف ، فالصحابه رضي الله عنهم اختلفوا في مسائل ، ومع ذلك لم يؤثر ذلك في الصفاء بينهم والموالاتة والمحبة ، رضي الله عنهم وأرضاهم ، فالمؤمن يعمل بشرع الله ، ويدين بالحق ، ويقدمه على كل أحد بالدليل ، ولكن لا يحمله ذلك على ظلم أخيه ، وعدم إنصافه إذا خالفه في الرأي في مسائل الاجتهاد التي قد يخفى دليلها ، وهكذا في المسائل التي قد يختلف في تأويل النص فيها ، فإنه قد يعذر . [مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣٤٢/١) ، وانظر أيضاً (١٥٥/٥) - (١٥٦/٥) ، (٧٧-٧٦/٧) ، وفتاوى نور على الدرب (٥٠١/١)]

**ثانياً :** من كلام الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله :

بعد أن ذكر الشيخ أقوال أهل العلم في جلسة الاستراحة قال :

وهذه المسألة أيضاً من المسائل التي كان بعض الناس يشدد فيها جداً وكانوا ينكرون على من لا يجلس ، ويقولون : أنت مخالف للسنة ، وكون الإنسان ينكر على غيره ما هو محل اجتهاد طريقة سيئة ، لأن اجتهادك ليس حجة عليّ واجتهادي أنا ليس حجة عليك ، بل الحجة فيما قاله الله تعالى ورسوله ﷺ ، فكون بعض الناس ينكر بل ويبغض ويكره الذي لا يجلس للاستراحة كأنما ترك ركناً من أركان الصلاة هذا خطأ ، بل إنه يجب على المسلمين أن يكون الخلاف واسعاً بينهم في المسائل الاجتهادية التي ليست من مسائل الغيب ، وقلت التي ليست من مسائل الغيب احترازاً من مسائل صفات الله تعالى واليوم الآخر ، فإنه لا مجال للاجتهاد فيها ولا مدخل للعقل فيها ، بل يجب التسليم بها والإنكار على من خالف أيّاً كانت نيته ، حتى لو كانت نيته سليمة فإننا نقول هذا الرجل أخطأ وضلّ في هذه المسألة وإن كان هو من أهل النية السليمة والعبادة المستقيمة ، وهذا الذي ينبغي أن يفرق فيه بين ما ينكر وما لا ينكر ، وإن كان بعض الناس يقول : إن الشريعة الإسلامية أصول وفروع فالأصول ينكر على من خالف فيها والفروع لا ينكر ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : تقسيم الدين إلى أصول وفروع لا أصل له في الكتاب ولا في السنة ولا في أقوال الصحابة ، إنما المرجع إلى ما يمكن أن يدخله الاجتهاد وما لا يمكن ، فالذي يمكن أن يدخله الاجتهاد لا ننكر على من خالفنا في اجتهادنا ، وأما الذي لا يدخله الاجتهاد فننكر عليه إذا خالف ظاهر الكتاب والسنة ، لأن أمور الغيب لا نقدر أن نحكم فيها لأننا لم نشاهدها ولم نشاهد نظيراً لها فيجب علينا أن نتوقف على ظاهر الكتاب والسنة.

وفي موضع آخر ذكر الشيخ خلاف العلماء في جلسة الاستراحة أيضاً ثم قال :  
 وأياً كان فإن من فعلها لا ينكر عليه ومن تركها لا ينكر عليه ، لأن المسألة  
 اجتهادية من أصاب فيها فله بعد التحري والبحث أجران ، ومن أخطأ فله أجر  
 واحد والخطأ مغفور ، لقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ كُنْيسِنَا أَوْ أَخْطَاْنَا رَبَّنَا وَلَا  
 تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ  
 لَنَا بِهِ ﴾ [البقرة: ٢٨٦] والإنسان ما له إلا طاقته ، فمن تبين له الصواب في هذه  
 المسألة وفي غيرها من مسائل الاجتهاد وجب عليه أن يعمل به ، ولكن لا ينكر  
 على غيره ويجعل هذا الخلاف سبباً للعداوة أو الكراهية أو البغضاء أو الكلام أو ما  
 أشبه ذلك ، وإنما يعذر غيره إذا كان يعرف أنه اجتهد ونصح وطلب للحق ، كما  
 أنه قد عذر نفسه بذلك ، ولو أننا سلطنا المجتهدين بعضهم على بعض وقتنا كل  
 واحد ينكر على الآخر ويبغضه ويكرهه لمخالفته ، لتفرقت الأمة وكان الدين شيعاً ،  
 ولكن ما دامت النية صالحة والقصد صحيحاً ، وليس في الأدلة شيء يبين بحيث أنه  
 يخطئ بل هذا اجتهداه ، فالباب والحمد لله واسع ، حتى إن الإمام أحمد - رحمه الله -  
 مع قوله بأنه لا يشرع القنوت في صلاة الفجر قال: إنه إذا تابع شخصاً يقنت فإنه  
 يتابعه ويؤمن على دعائه أيضاً ، كل هذا من أجل الوفاق ، والصحابه ؓ وافقوا  
 عثمان بن عفان ؓ في أمر أنكروه عليه وهو الإتمام في منى ، كل ذلك من أجل

الاتفاق. [ المرجع السابق (٣/ ٢٨٢-٢٨٣) ]

وفي موضع آخر ذكر الشيخ أن القول الراجح البدء بالركبتين قبل اليدين إذا  
 هوى المصلي إلى السجود ثم قال :

وهذه المسألة وإن كنت أنا أعتقد أن هذا هو الصواب ، وأنه ينهى أن يقدم  
 الإنسان يديه قبل ركبتيه لحديث أبي هريرة هذا ، فأنا لا أحب أن تكون مثل هذه

المسألة مثاراً للجدل ، أو العداوة ، أو البغضاء أو التضليل وما أشبه ذلك ، لا هذه ولا غيرها من مسائل الاجتهاد، فكل المسائل الاجتهادية التي يعذر فيها الإنسان باجتهاده يجب أن يعذر الإنسان أخاه فيها ، فكما أنه هو يتصرف لما يرى أن النصوص دلت عليه ، فكذلك أيضاً يجب عليك أن تعامله بمثل ما تحب أن يعاملك به ، كما أنه لو انتقدك لرأيتك مخطئاً عليك ، فأنت إذا انتقدته تكون مخطئاً عليه ، أما ما لا يقبل الاجتهاد فلا تسكت عنه وأنكره وبين الحق، والصحابة رضي الله عنهم كانوا يختلفون في مسائل أعظم من هذه ، ومع ذلك فالقلوب واحدة ، والهدف واحد ، والتألف موجود. والله الموفق. [ مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (١٣) / ١٧٩ ) وانظر أيضاً : ( ١٤ / ١٣٠ ، ١٨٩ ، ٢٠١ ) ، ( ١٥ / ٣١٣ ) ، ( ١٦ / ١٢٨ ، ٢١٩ ) ]

ثالثاً : من كلام الشيخ محمد بن ناصر الدين الألباني رحمه الله :

في كتابه سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (٢٢٤) صحح الشيخ ما أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : ( الصوم يوم تصومون ، والفطر يوم تفطرون ، والأضحى يوم تضحون ) . ثم علق على هذا الحديث فقال : إن من غايات الشريعة السمحة تجميع الناس وتوحيد صفوفهم وإبعادهم عن كل ما يفرق جمعهم من الآراء الفردية فلا تعتبر الشريعة رأي الفرد - ولو كان صواباً من وجهة نظره - في عبادة جماعية كالصوم والتععيد وصلاة الجماعة ، ألا ترى أن الصحابة رضي الله عنهم كان يصلي بعضهم وراء بعض وفيهم من يرى أن مس المرأة والعضو وخروج الدم من نواقض الوضوء ، ومنهم من لا يرى ذلك ، ومنهم من يتم في السفر ، ومنهم من يقصر ؟! فلم يكن اختلافهم هذا وغيره ليمنعهم من الاجتماع في الصلاة وراء الإمام الواحد ، والاعتداد بها ، وذلك لعلمهم بأن التفرق في الدين شر من الاختلاف في بعض الآراء ، ولقد بلغ الأمر ببعضهم في عدم الاعتداد بالرأي المخالف لرأي الإمام الأعظم في المجتمع الأكبر كمنى ، إلى حد ترك العمل

برأيه إطلاقاً في ذلك المجتمع ، فراراً مما قد ينتج من الشر بسبب العمل برأيه ، فروى أبو داود أن عثمان رضي الله عنه : صلى بمنى أربعاً ، فقال عبد الله بن مسعود منكراً عليه : صليت مع النبي ﷺ ركعتين ، ومع أبي بكر ركعتين ، ومع عمر ركعتين ، ومع عثمان صدراً من إمارته ثم أتمها ، ثم تفرقت بكم الطرق فلوددت أن لي من أربع ركعات ركعتين متقبلتين ، ثم إن ابن مسعود صلى أربعاً ! فقليل له : عبت على عثمان ثم صليت أربعاً ؟! قال : الخلاف شر . وسنده صحيح . وروى أحمد نحو هذا عن أبي ذر رضي الله عنهم أجمعين .

فليتأمل في هذا الحديث وفي الأثر المذكور أولئك الذين لا يزالون يتفرقون في صلواتهم ، ولا يقتدون ببعض أئمة المساجد ، وخاصة في صلاة الوتر في رمضان ، بحجة كونهم على خلاف مذهبهم ! وبعض أولئك الذين يدعون العلم بالفلك ، ممن يصوم وحده ويفطر وحده ، متقدماً أو متأخراً عن جماعة المسلمين ، معتداً برأيه وعلمه ، غير مبال بالخروج عنهم ، فليتأمل هؤلاء جميعاً فيما ذكرناه من العلم ، لعلهم يجدون شفاء لما في نفوسهم ، فيكونوا صفاء واحداً مع إخوانهم المسلمين فإن يد الله مع الجماعة . [ سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/١) - ٤٤٤ - ٤٤٥ ]

وفي موضع آخر قال الشيخ : العلماء مع اختلافهم الشديد في بعض المسائل ، لا يضلل بعضهم بعضاً ولا يندع بعضهم بعضاً . ولنضرب على ذلك مثلاً واحداً ، لقد اختلفوا منذ عهد الصحابة في إتمام الفريضة في السفر فمنهم من أجازته ، ومنهم من منعه ورآه بدعة مخالفة للسنة ، ومع ذلك فلم يدعوا مخالفيهم ، فهذا ابن عمر رضي الله عنهما يقول : ( صلاة المسافر ركعتان ، من خالف السنة كفر ) رواه السراج في مسنده (٢١/١٢٢ - ١٢٣) بإسنادين صحيحين عنه . ومع هذا فلم يكفر ولم يضلل من خالف هذه السنة اجتهاداً ، بل لما صلى وراء من يرى الإتمام أتم معه ، فروى السراج أيضاً بسند صحيح عنه أن النبي ﷺ صلى بمنى ركعتين

وأبو بكر وعمر وعثمان صدرأً من إمارته ركعتين ، ثم إن عثمان صلى بمنى أربعاً ، فكان ابن عمر إذا صلى معهم صلى أربعاً ، وإذا صلى وحده صلى ركعتين .

فتأمل كيف أن ابن عمر لم يحمله اعتقاده بخطأ من يخالف السنة الثابتة بالإجماع في السفر على أن يضلله أو يبدعه ، بل إنه صلى وراءه لأنه يعلم أن عثمان رضي الله عنه لم يتم اتباعاً للهوى - معاذ الله ! بل ذلك عن اجتهاد منه ، وهذا هو السبيل الوسط الذي نرى من الواجب على المسلمين أن يتخذوه لهم طريقاً لحل الخلافات القائمة بينهم ، أن يجهر كل منهم بما يراه هو الصواب الموافق للكتاب والسنة ، شريطة أن لا يضلل ولا يبدع من لم ير ذلك لشبه عرضت له ، لأنه هو الطريق الوحيد الذي به تتحقق وحدة المسلمين وتتوحد كلمتهم ويبقى الحق فيه ظاهراً جلياً غير منطمس المعالم ، ولهذا نرى أيضاً أن تفرق المسلمين في صلاتهم وراء أئمة متعددين : هذا حنفي وهذا شافعي ... مما يخالف ما كان عليه سلفنا الصالح من الاجتماع في الصلاة وراء إمام واحد ، وعدم التفرق وراء أئمة متعددين !

هذا هو موقفنا في المسائل الخلافية بين المسلمين ، الجهر بالحق بالتي هي أحسن وعدم تضليل من يخالفنا لشبهة لا هوى ؛ وهذا هو الذي جرينا عليه منذ أن هدانا الله لاتباع السنة ، وذلك من نحو عشرين سنة ، ونتمنى مثل هذا الموقف لأولئك المتسرعين في تضليل المسلمين الذين من مذهبهم قولهم : ( إذا سئلنا عن مذهبنا ؟ قلنا : صواب يحتمل الخطأ ، وإذا سئلنا عن مذهب غيرنا ؟ قلنا خطأ يحتمل الصواب ) ومن مذهبهم القول بكرهية الصلاة وراء المخالف في المذهب أو بطلانها ، ولذلك تفرقوا في المسجد الواحد كما سبق ، وخاصة في جماعة الوتر في رمضان ! لظن بعضهم أن الوتر لا يصح إذا فصل الإمام بين شفعه ووتره مع أنه هو الأفضل الثابت عن رسول الله ﷺ .



وذلك هو موقفنا ، وما أظن عاقلاً ينازعنا فيه ، فمن نسب إلينا غير ذلك فقد بغى وتعدى وظلم ، والله حسبي . [ صلاة التراويح ( ٣٦ - ٣٩ ) ]

وأشير هنا إلى كثرة الكتب التي صنف في ذكر الخلاف بين أهل العلم من الصحابة والتابعين وأتباعهم ومن بعدهم من الأئمة الأربعة وغيرهم ، لأن العلم بمواطن الإجماع والخلاف والمذاهب والأقوال الفقهية شرط من شروط المجتهد ، وإنما اشترط ذلك ؛ لئلا يُفتي في مسألة على خلاف الإجماع ، وهو لا يَعْلَمُ .

قال قتادة - رحمه الله - : « من لم يعرف الاختلاف لم يشم أنفه الفقه » . [ أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ( ١٥٢٠ ، ١٥٢٢ ) ]

وقال عطاء الخراساني - رحمه الله - : « لا ينبغي لأحد أن يفتي الناس حتى يكون عالماً باختلاف الناس ؛ فإن لم يكن كذلك ردّد من العلم ما هو أوثق من الذي في يده » . [ أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ( ١٥٢٤ ) ]

**فالتصنيف في علم الخلاف ليس بدعاً ولا أمراً محدثاً ، بل هو مما سبق إليه المحققون من أهل العلم فالفوا فيه وصنفوا ، ومن هذه المصنفات :**

١- اختلاف الفقهاء ، لأبي عبد الله محمد بن نصر المروزي المتوفى سنة ٢٩٤ هـ ، وقد طبع مرتين الأولى : تحقيق السيد صبحي السامرائي ، دار عالم الكتب ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ ، والثانية : دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور محمد طاهر حكيم ، أضواء السلف ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ .

٢- كتاب اختلاف الفقهاء لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ( ٣١٠ هـ ) . طبع الجزء الموجود من الكتاب ، يضم بعض المسائل من ( كتاب المدبر ، وكتاب البيوع ) بتحقيق الدكتور فريدريك كرن الألماني . وكان ذلك سنة ١٣٢٠ هـ بمطبعة الموسوعات بمصر . وأعيد تصويره بواسطة دار الكتب العلمية . كما حقق قطعة أخرى من الكتاب : المستشرق الألماني يوسف شاخت وهي تضم :

كتاب الجهاد ، والجزية ، والحراية ، وهي أكبر من القطعة الأولى ، وقد طبعت عام ١٣٥٦هـ .

٣- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر المتوفى سنة ٣١٨هـ . طبع بعض أجزائه في دار طيبة بالرياض ، بتحقيق الدكتور صغير أحمد الأنصاري .

٤- الإشراف على مذاهب العلماء لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر المتوفى سنة ٣١٨هـ . وقد جمع الدكتور صغير أحمد الأنصاري ، ما حفظ منه ، مع إكمال ما سقط منه من كتاب « الأوسط » ، وإذا لم يوجد السقط في « الأوسط » أكمله من كتاب المغنى لابن قدامة ، والمجموع للنووي ، والمحلى لابن حزم . الناشر مكتبة الثقافة رأس الخيمة الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ .

٥- مختصر اختلاف العلماء لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي المتوفى سنة ٣٢١هـ ، اختصار أبي بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي المتوفى سنة ٣٧٠هـ . تحقيق الدكتور عبد الله نذير أحمد ، دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ .

٦- الإشراف على نكت مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي المتوفى سنة ٤٢٢هـ . وقد طبع ثلاث مرات : في مطبعة الإرادة بتونس بدون ذكر التاريخ ، والثانية بتحقيق الحبيب بن طاهر دار ابن حزم الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ، والثالثة تحقيق وتعليق مشهور بن حسن آل سلمان ، دار ابن القيم ، ودار ابن عفان الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ .

٧- عيون المجالس للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي المتوفى سنة ٤٢٢هـ ، وهو اختصار لكتاب « عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين

فقهاء الأمصار » لأبي الحسن ابن القصار ، وقد طبعته مكتبة الإرشد ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ .

٨- التجريد ، للقدوري الحنفي المتوفى ٤٢٨ هـ . وقد طبعته دار السلام بمصر الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ ، دراسة وتحقيق مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية .

٩- الخلافات للبيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ . وقد طبع منه جزء الطهارة ، بتحقيق مشهور حسن ، دار الصميعي ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .

١٠- مختصر خلافيات البيهقي لأحمد بن فرح اللخمي الإشبيلي المتوفى سنة ٦٩٩ هـ . وقام بتحقيقه الدكتور ذياب عبد الكريم ، والدكتور إبراهيم الخضير ، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧ هـ .

١١- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار ، لأبي عمر ابن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣ هـ . تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي ، دار قتيبة ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .

١٢- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء لأبي بكر الشاشي القفال الشافعي المتوفى سنة ٥٠٧ هـ . تحقيق الدكتور ياسين أحمد درادكه ، دار الباز مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٩٨٨ م .

١٣- الإفصاح عن معاني الصحاح لابن هبيرة الحنبلي المتوفى سنة ٥٦٠ هـ . تحقيق الدكتور محمد يعقوب عبيدي ، مركز فجر .

وختاماً :

فإن هذا المجموع وإن كان فقهياً في مضمونه إلا أنه تربوي في أصوله ونتائجه ، فضلاً عن تقريب جملة من المسائل المهمة التي يتطلع محبو هؤلاء العلماء الثلاثة ( وما أكثرهم ) إلى معرفة قول كل واحد منهم .

وأعوذ بالله أن نبلى بمن يضيق صدره بهذا ليقول : إن هذا تشكيك في العلماء أو إثارة للبلبل ، أو فيه ذريعة للمتساهلين والمتهاونين في الاتباع والالتزام ، أو ما الحاجة إلى هذا وقد سبق الخلاف بين من هم أعلى وأجل من الصحابة والتابعين...  
فمثل هذا أقول لنفسي وله :

من هنا نبداً ، احملي على خير ما يمكن القول به ، وأحملك على مثله ، وليكن لنا في الرعيل الأول ومن تبعهم بإحسان درس وفائدة ، لنستفيد من علم المتقدمين والمتأخرين ، ونجتهد في طلب الحق والسلامة من الغلو والفرقة مهما بلغت منازل العلماء من الجلال والعلم والتقوى ، فلا معصوم بعد ختم النبوة ، ولكن فتح من الله وإلهام وتسديد وتوفيق ..

وهنا أتوجه للقارئ الكريم أن لا يبخل على أخيه المعتي بجمع هذه المسائل من تسديد وتوجيه وتنبيه فيما تيسر جمعه من المسائل التي أودعتها هذا الكتاب ، فقد يكون لبعض هؤلاء الأئمة الثلاثة قول آخر لم أقف عليه ، أو فاتني إدراكه ، أو رجع عن القول الذي أثبتته ، لا سيما المقربون جداً من هؤلاء الأئمة ، فهم أقدر على ذلك لطول مجالستهم وصحبتهم في كثير من أحوالهم .. على أن هذا المجموع سيتبعه المزيد من المسائل التي لم أذكرها ولا زلت بصدد العناية بجمع أطرافها ، مما سألحقه بهذا الكتاب في طبعة أخرى ، أثبت فيها ما أتحفني به الفضلاء النبلاء مما خفي علي أو مما فاتني أو قصرت في تحريره أو أجعله في جزء آخر .. ولن يجد مني من وجهني ونصحني إلى ما يزيد في قيمة هذا الكتاب العلمية إلا الدعاء بالغيب .

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل للمشايخ الفضلاء الذين قدموا لهذا الكتاب ، وهم : فضيلة الشيخ العلامة الدكتور عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين ، وفضيلة الشيخ الدكتور سلمان بن فهد العودة ، وفضيلة الشيخ عبد العزيز بن

إبراهيم بن قاسم ، وفضيلة الشيخ أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليمانى ،  
 وفضيلة الشيخ عبد الله بن مانع الروقي ، حفظهم الله تعالى وجزاهم خيراً .  
 ولن أنسى أيضاً من أعانني على جمع هذه المسائل والصبر على تقصيصها والبحث  
 عنها ممن لا أجد ما أجزيهم به إلا الدعاء أيضاً ؛ فالله أسأل لي ولهم سداد القول  
 وأحسن العمل وأوسع الرزق ، والعفو والعافية في الدنيا والآخرة آمين ، وهذا  
 بعض ما تيسر مما ذكرت فما أصبت فيه فمن الله وحده لا شريك له ، وما أخطأت  
 فيه فالله ورسوله بريئان منه ، وخطئي من نفسي والشيطان ، وأستغفر الله وأتوب  
 إليه ، والله المستعان وعليه التكلان وهو الهادي إلى سواء السبيل ، وصلى الله  
 وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه .

الفقير إلى عفو ربه

أبو عبد الله

سعد بن عبد الله البريك

## مسائل تتعلق بالعتيدة

المسألة الأولى : مرجع الضمير في قوله ﷺ : « خلق الله آدم على صورته »

ابن باز رحمه الله : الضمير في قوله : « على صورته » يعود إلى الله ﷻ ، وهذا لا يلزم منه التشبيه والتمثيل .

سئل الشيخ : إن الله خلق آدم على صورته ، هل معنى ذلك أن جميع ما لآدم من صفات تكون لله ؟

فأجاب : هذا ثبت عن الرسول ﷺ ، في « الصحيحين » أنه قال عليه الصلاة والسلام : « إن الله خلق آدم على صورته » ، وجاء في رواية أحمد وجماعة من أهل الحديث : « على صورة الرحمن » ، فالضمير في الحديث الأول يعود إلى الله ، قال أهل العلم ؛ كأحمد رحمه الله وإسحاق بن راهويه وأئمة السلف : يجب أن نمره كما جاء على الوجه الذي يليق بالله من غير تشبيه ولا تمثيل ولا تعطيل ، ولا يلزم من ذلك أن تكون صورته سبحانه مثل صورة الأدمي ، كما أنه لا يلزم من إثبات الوجه لله سبحانه واليد والأصابع والقدم والرضا والغضب وغير ذلك من صفاته أن تكون مثل صفات بني آدم ، فهو سبحانه موصوف بما أخبر به عن نفسه أو أخبر به رسوله ﷺ على الوجه اللائق به من دون أن يشابه خلقه في شيء من ذلك ، كما قال ﷻ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١] ، فعلينا أن نمره كما جاء على الوجه الذي أراده الرسول ﷺ من غير تكييف ولا تمثيل ، والمعنى والله أعلم : أنه خلق آدم على صورته ذا وجه وسمع وبصر ، يسمع ويتكلم ويبصر ويفعل ما يشاء ، ولا يلزم أن يكون الوجه كالوجه ، والسمع كالسمع ، والبصر كالبصر... وهكذا لا يلزم أن تكون الصورة كالصورة ، وهذه

قاعدة كلية في هذا الباب عند أهل السنة والجماعة ، وهي إمرار آيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها من غير تحريف ولا تكييف ولا تمثيل ولا تعطيل ، بل يثبتون أسماءه وصفاته إثباتاً بلا تمثيل ، وينزهونه سبحانه عن مشابهة خلقه تنزيهاً بلا تعطيل ، خلافاً لأهل البدع من المعطلة والمشبهة ، فليس سمع المخلوق ، ولا بصر المخلوق ، ولا علم المخلوق مثل علم الله ﷻ ، وإن اتفقا في جنس العلم والسمع والبصر ، لكن ما يختص به الله لا يشابهه أحد من خلقه سبحانه وتعالى ، وليس كمثل شيء ؛ لأن صفاته صفات كاملة لا يعترها نقص بوجه من الوجوه ، أما أوصاف المخلوقين فيعترها النقص والزوال في العلم وفي السمع والبصر وفي كل شيء . والله ولي التوفيق .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٦/٣٥٣ - ٣٥٤)

**وسئل الشيخ :** أفيدوني عن الحديث الذي جاء في نهايته : ( إن الله خلق آدم على صورته ) ؟

**أولاً :** ما هي صحة هذا الحديث ؟

**ثانياً :** ما معنى هذا الحديث ؟

**ثالثاً :** على من ترجع الهاء التي في آخر كلمة صورته ؟ نسأل الله لكم الأجر وجزيل الثواب .

**فأجاب :** هذا الحديث صحيح رواه البخاري ومسلم في الصحيحين ، وفيه : ( إن الله خلق آدم على صورته ) والضمير على الراجح يعود إلى الرب عز وجل ، وقد أنكر ذلك بعض أهل العلم ، وخطأهم المحققون من أهل العلم كالإمام أحمد رحمه الله وإسحاق بن راهويه وجماعة آخرين بينوا أن الضمير يعود على الله ، وهكذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وابن القيم وغيرهم قالوا : إنه يعود على الله ، والمعنى أن الله خلق آدم على صورته سمياً بصيراً متكلماً مختاراً ، وليس

معناه التمثيل والتشبيه ؛ لأن الله سبحانه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ، ولم يكن له كفواً أحد ، فمعنى على صورته ، بلا كيف ولا تمثيل ، هذا هو الحق وهذا هو الصواب ، وقد جمع أخونا في الله العلامة الشيخ حمود بن عبد الله التويجري رسالة في هذا وجمع فيها الأحاديث ونقل فيها كلام أهل العلم ، وهي رسالة مفيدة مطبوعة ، وقد يظن بعض الناس أن هذا يقتضي التمثيل ، وليس الأمر كذلك ؛ ولهذا ذكر العلامة الإمام ابن خزيمة رحمه الله في كتابه ( كتاب التوحيد ) إنكار عود الضمير على الله فراراً من التشبيه ، وليس الأمر كذلك ؛ ولهذا قال أهل العلم : إنه لا تشبيه في ذلك ، كالإمام أحمد بن حنبل رحمه الله والإمام إسحاق بن راهوية وآخرين من أهل العلم وابن قتيبة في ( مختلف الحديث ) والذهبي وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهم . فالمقصود أنه حديث صحيح والضمير يعود فيه على الله عز وجل ؛ ولهذا في حديث آخر رواه أحمد وغيره ( خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ ) فأوضح الضمير ، وبين أنه يعود على الله عز وجل ، فهو على صورة الرحمن من حيث أنه سميع بصير متكلم إذا شاء إلى غير ذلك ، وليس معنى ذلك التمثيل والتكييف فلا ، لأن الله عز وجل ليس له مثل ولا شبيه ؛ كما قال سبحانه وتعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١] ، وقال - عز وجل - : ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ ﴾ [النحل: ٧٤] والنبي ﷺ ليس قصده التمثيل وإنما قصده إخبار بشرف آدم وأن آدم شرفه الله بأن خلقه على صورته ؛ ولهذا نهى عن ضرب الوجه ، وقال : ( إن الله خلق آدم على صورته ) فلا يجوز للمؤمن ضرب الوجه ، لا يجوز ضرب الوجه ، لا يجوز الضرب في الوجه ، ولا الوشم في الوجه ، بل يجب تجنب ذلك عملاً بالحديث الصحيح الذي فيه النهي عن ذلك .

فتاوى نور على الدرب من موقع الشيخ رحمه الله ، وانظر أيضاً فتاوى نور على الدرب (٥١/١ - ٥٢) ،

ومجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٢٦/٤) ، (١٢٧/٢٥ - ١٢٨) ، (٥١/٢٨) ، والفوائد الجليلة (٢١)



ابن عثيمين رحمه الله: الضمير يعود على الله عز وجل ، ولا يلزم من ذلك المماثلة ، وهناك وجه ثانٍ : أن إضافة صورة آدم إلى الله عز وجل على وجه التكريم والتشريف .

بيّن الشيخ أن أهل السنة والجماعة يثبتون لله عز وجل الصفات بدون مماثلة لصفات المخلوقين ، ثم قال : فإن قال قائل : إن النبي ﷺ حدثنا بأحاديث تشبه علينا ، هل هي تمثيل أو غير تمثيل ؟ ثم ذكر منها ما يلي :

قال النبي ﷺ : « إن الله خلق آدم على صورته » والصورة مماثلة للأخرى ، ولا يعقل صورة إلا مماثلة للأخرى ، ولهذا أكتب لك رسالة ، ثم تدخلها الآلة الفوتوغرافية ، وتخرج الرسالة ، فيقال : هذه صورة هذه ولا فرق بين الحروف والكلمات ؛ فالصورة مطابقة للصورة ، والقائل : « إن الله خلق آدم على صورته » : الرسول عليه الصلاة والسلام ، أعلم وأصدق وأنصح وأفصح الخلق .

والجواب الجمل أن نقول : لا يمكن أن يناقض هذا الحديث قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ

كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١] ، فإن يسّر الله لك الجمع ؛ فاجمع ؛ وإن لم يتيسر

فقل : ﴿ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران: ٧] ، وعقيدتنا أن الله لا مثيل له ؛ فبهذا تسلم أمام الله عز وجل ، هذا كلام الله ، وهذا كلام رسوله ، والكل حق ، ولا يمكن أن يكذب بعضه بعضاً ، لأنه كله خير وليس حكماً كي ينسخ ؛ فأقول : هذا نفي للمماثلة ؛ وهذا إثبات للصورة ؛ فقل : إن الله ليس كمثل شيء ، وإن الله خلق آدم على صورته ؛ فهذا كلام الله ، وهذا كلام رسوله ، والكل حق نؤمن به ، ونقول: كل من عند ربنا ، ونسكت ، وهذا هو غاية ما تستطيع .

وأما الجواب المفصل ؛ فنقول : إن الذي قال : ( إن الله خلق آدم على صورته )

رسول الذي قال : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١] . والرسول لا يمكن أن ينطق بما يكذب المرسل ، والذي قال : ( خلق آدم على صورته ) هو الذي قال : « إن أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر » فهل أنت تعتقد أن هؤلاء الذين يدخلون الجنة على صورة القمر من كل وجه ، أو تعتقد أنهم على صورة البشر لكن في الوضاعة والحسن والجمال واستدارة الوجه وما أشبه ذلك على صورة القمر ، لا من كل وجه ؟! فإن قلت بالأول فمقتضاه أنهم دخلوا وليس لهم أعين وليس لهم أنوف وليس لهم أفواه وإن شئنا قلنا : دخلوا وهم أحجار ، وإن قلت بالثاني زال الإشكال ، وتبين أنه لا يلزم من كون الشيء على صورة الشيء أن يكون مماثلاً له من كل وجه .

فإن أبى فهمك وتقاصر عن هذا وقال : أنا لا أفهم إلا أنه مماثل ، قلنا هناك جواب آخر وهو : أن الإضافة هنا من باب إضافة المخلوق إلى خالقه فقله ( على صورته ) مثل قوله عز وجل في آدم : ﴿ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي ﴾ [ص: ٧٢] ولا يمكن أن الله عز وجل أعطى آدم جزءاً من روحه ، بل المراد الروح التي خلقها الله عز وجل ، لكن إضافتها إلى الله بخصوصها من باب التشريف ، كما نقول : عباد الله يشمل الكافر والمسلم والمؤمن والشهيد والصديق والنبى ، لكننا لو قلنا : محمد عبد الله هذه إضافة خاصة ليست كالعبودية السابقة .

فقله : « خلق آدم على صورته » يعني : صورة من الصور التي خلقها الله ، كما

قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾ [الأعراف: ١١] والمصور آدم ، إذا ؛ فأدم على صورة الله ، يعني : أن الله هو الذي صورته على هذه الصورة التي تعد أحسن صورة في المخلوقات : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا

أَلَا نَسَنَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿١﴾ [التين:٤] ، فإضافة الله الصورة إليه من باب التشريف ، كأنه عز وجل اعتنى بهذه الصورة ، ومن أجل ذلك ؛ لا تضرب الوجه ؛ فتعيبه حساً ؛ ولا تقبحه فتقول : قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك ، فتعيبه معنى ؛ فمن أجل أنه الصورة التي صورها الله وأضافها إلى نفسه تشريفاً وتكريماً ؛ لا تقبحها بعيب حسي ولا بعيب معنوي .

ثم هل يعتبر هذا الجواب تحريفاً أم له نظير ؟

**نقول** : له نظير ، كما في : بيت الله ، وناقة الله ، وعبد الله ؛ لأن هذه الصورة ( أي : صورة آدم ) منفصلة بئنة من الله ، وكل شيء أضافه الله إلى نفسه ، وهو منفصل بئنه عنه ؛ فهو من المخلوقات ؛ فحينئذ يزول الإشكال .

**ولكن إذا قال قائل** : أيما أسلم المعنى الأول أم الثاني ؟ قلنا : المعنى الأول أسلم ، ما دمتما نجد أن لظاهر اللفظ مساعاً في اللغة العربية وإمكاناً في العقل ؛ فالواجب حمل الكلام عليه ، ونحن وجدنا أن الصورة لا يلزم منها مماثلة الصورة الأخرى ، وحينئذ يكون الأسلم أن نحمله على ظاهره .

**فإذا قلت** : ما هي الصورة التي تكون لله ويكون آدم عليها ؟

**قلنا** : إن الله ﷻ له وجه ، وله عين ، وله يد ، وله رجل ﷻ ، لكن لا يلزم من أن تكون هذه الأشياء مماثلة للإنسان ؛ فهناك شيء من الشبهة ، لكنه ليس على سبيل المماثلة ؛ كما أن الزمرة الأولى من أهل الجنة فيها شبه من القمر ، لكن بدون مماثلة ، وبهذا يصدق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة ؛ من أن جميع صفات الله سبحانه وتعالى ليست مماثلة لصفات المخلوقين ؛ من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل .

وقد سئل الشيخ أيضاً : ما معنى حديث النبي ﷺ : « إن الله خلق آدم على صورته » .

**فأجاب :** قيل فيه أقوال لا تقبل ، مثل قول بعضهم : إن الله خلق آدم على صورة آدم ، وجعل الضمير عائداً إلى آدم ، وهذا غير مقبول ؛ لأن الحديث بذلك يبقى لا فائدة منه ، إذا كان المعنى أن الله خلق آدم على صورة آدم . فما هي الفائدة ؟ فالله خلق غير آدم على صورته أيضاً ، فلا اختصاص لأدم بذلك ، لكن الصحيح المتعين : أن الضمير في صورته يعود إلى الله عز وجل ، ولكن لا يلزم من كون الله خلق آدم على صورته أن يكون مماثلاً لله .

**أولاً :** لأن الله قال : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١] ، فنحن نؤمن بأن الله ليس كمثله شيء ، ونؤمن بأن الله خلق آدم على صورته ، فالأول : قول الله ، والثاني : قول رسول الله ﷺ ، وكله يجب علينا الإيمان والتصديق به .

فإذا قال قائل : كيف يتصور أن يكون الشيء على صورة الشيء وليس مماثلاً له ؟

**فالجواب :** أليس قد ثبت عن النبي ﷺ : « إن أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر » . ومع ذلك لا يلزم أن يكون هذه الزمرة مثل القمر ، ولم يقل أحد بذلك ، وكذلك هنا لا يلزم من كون الله خلق آدم على صورته أن يكون مماثلاً لله عز وجل ، هذا وجه ظاهر ، وليس فيه تأويل ولا خروج عن ظاهر اللفظ .

**الوجه الثاني :** أن الضمير في قوله : « صورته » يعود على الله ، لكن هذا من باب إضافة الشيء إلى الله على وجه التكريم والتشريف ، مثل : ناقة الله ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَقَالَ هُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [الشمس: ١٣] فأضاف الناقة هنا إلى الله من باب التشريف .

كذلك قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٤] ، معلوم أن المساجد هي الأماكن التي يتوجه إليها المسلمون للصلاة والعبادة ، لكن الله ﷻ أضافها إليه للتشريف والتكريم ، فقوله : « على صورته » يعني : على الصورة التي صورها الله عز وجل ، وأضافها إليه على سبيل التشريف ، فإذا قال قائل : وصورة آدمي ليس الله هو الذي صورها ؟ قلنا: بلى ، إن الله هو الذي صورها ، لكن لا تستحق أن تضاف إلى الله لأنها خلقت بواسطة ، وذلك عن طريق التناسل بين الذكر والأنثى ، فكان هذا الإنسان الذي قال الله عنه : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝ ﴾ [التين: ٤] أما آدم ﷺ فخلقه الله عز وجل بيده ، وأسجد له ملائكته ، فصورته ليس كصورة أي أحد من البشر ، ولذا استحققت أن تضاف إلى الرب عز وجل تشريفاً وتكريماً .

لقاءات الباب المفتوح (٤٤٥/٣ - ٤٤٦) رقم (١٤٨٨) ، وانظر أيضاً تفسير سورة آل عمران (٤١٤/١ - ٤١٥) وتفسير سورة الكهف (٥٩ - ٦١) ، وشرح العقيدة السفارينية (٢٥٢ - ٢٥٣) ، وشرح الأربعين النووية (٣٦ - ٣٧) ، ومجموع فتاوى ورسائل (١٦٥/١ - ١٦٦) ، وشرح صحيح البخاري (٤٨٠/٣ - ٤٨١)

**الألباني رحمه الله : الضمير في قوله : « على صورته » يرجع إلى آدم ﷺ .**

في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (٤٤٩) أورد الشيخ حديث أبي هريرة مرفوعاً : ( خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ ، طُولُهُ سِتُونَ ذِرَاعاً ... ) ، وبعد تخريجه قال :

( فائدة ) : قال الحافظ في « الفتح » : « وهذه الرواية تؤيد قول من قال : إن

الضمير لآدم ، والمعنى : أن الله تعالى أوجده على الهيئة التي خلقه عليها ، لم يتقل في النشأة أحوالاً ، ولا تردّد في الأرحام أطواراً كذريته ، بل خلقه الله رجلاً كاملاً

سويّاً من أول ما نفخ فيه الروح ، ثم عَقِبَ ذلك بقوله : « طوله ستون ذراعاً » ، فعاد الضمير أيضاً على آدم » .

قلت : وقد فصل القول في ذلك ابن حبان عقب الحديث ، فراجعه ؛ فإنه مفيد .  
وأما حديث : « خلق الله آدم على صورة الرحمن » ؛ فهو منكر ؛ كما بيّنته بتفصيل في « الضعيفة » برقم (١١٧٥ و ١١٧٦) ، ولم يوفق في تصحيحه مؤلف كتاب « عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن » ، وقد كتبت عليه كثيراً من التعليقات وأخذت عليه بعض المؤاخذات ؛ راجياً من الله التمام .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (٨١١/٢/١) ، وانظر أيضاً (٥١٩/٢) تحت الحديث رقم (٨٦٢)

وفي صحيح الأدب المفرد علق الشيخ على الحديث السابق فقال :

وفي هذا الحديث دلالة صريحة على بطلان حديث « خلق الله آدم على صورة الرحمن » مع أن إسناده معلول بأربع علل كنت ذكرتها مفصلاً في « الضعيفة » (١١٧٥ و ١١٧٦) ، ونحو ذلك في « تخريج السنة » لابن أبي عاصم (٥١٧ و ٥٤١) .  
وبهذا الحديث الصحيح يفسر حديث أبي هريرة الآخر الذي صح عنه من طرق بلفظ : « خلق الله آدم على صورته » وقد مضى برقم (١٧٣/١٢٩) مع التعليق عليه بما يناسب هذا الحديث الصحيح .

وبهذه المناسبة أقول : لقد أساء الشيخ التوحيدي - رحمه الله تعالى - إلى العقيدة والسنة الصحيحة معاً بتأليفه الذي أسماه « عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن » فإن العقيدة لا تثبت إلا على الحديث الصحيح ، والحديث الذي أقام عليه كتابه مع أنه لا يصح من حيث إسناده فهو مخالف لأربعة طرق صحيحة عن أبي هريرة ، هذا الحديث المتفق على صحته أحدها ، والأخرى مع أن الشيخ خرّجها وصحّحها فهو لم يستفد من ذلك شيئاً ، لأن هذا العلم ليس من شأنه ،

وإلا كيف يصح لعالم أن يقبل طريقاً خامساً عن أبي هريرة بلفظ : « على صورة الرحمن » ! . مخالفاً لتلك الطرق الأربعة والتي ثلاثها بلفظ : « على صورته » ، والأولى منها فيها التصريح بأن مرجع الضمير إلى آدم عليه السلام كما ترى ... إلى أن قال : وختاماً فإني أريد أن أنبه القراء الكرام إلى أن ما نسبته الشيخ إلى ابن تيمية والذهبي وابن حبان أنهم صحّحوا الحديث ، فهو غير صحيح ، وإنما صحّحوه باللفظ المتفق عليه ، فأما اللفظ المنكر فلا ، وراجع « الضعيفة » لتتأكد من صحة ما أقول .

صحيح الأدب المفرد (٣٧٤ - ٣٧٦) ، وانظر أيضاً (٨٦)

ومن تعليقات الشيخ في مختصره لصحيح البخاري على حديث أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال : ( إذا قاتل أحدكم ، فليجنب الوجه ) ، وهذا الحديث ترجم عليه الإمام البخاري : باب إذا ضرب العبد ، فليجنب الوجه .

علق الشيخ الألباني على قوله ( إذا قاتل ) فقال : أي : إذا ضرب ؛ كما دلت عليه الترجمة ، وورد بلفظ : « إذا ضرب أحدكم خادمه ؛ فليتنق الوجه » ، وهو مخرج في « المشكاة » (٣٦٣١) و « الصحيحة » (٨٦٢) ، وقد جاء تعليل ذلك في رواية لمسلم بلفظ : « فإن الله خلق آدم على صورته » ؛ أي : صورة آدم نفسه ، وليس هذا تأويلاً كما يظن بعض الناس ، وإنما هو من باب تفسير النص بالنص ، وليس بالرأي ، ففي رواية أخرى عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ : « خلق الله آدم على صورته ، طوله ستون ذراعاً... » الحديث متفق عليه ، ولا يجوز تفسيره بحديث ابن عمر : «... على صورة الرحمن » ؛ لأنه منكر لا يصح ، فيه أربع علل ، ولذلك ضعّفه ابن خزيمة وغيره ممن يرميهم أعداء السنة بالتجسيم ! .

مختصر صحيح البخاري (١٧٨/٢) ، وانظر أيضاً فتاوى الشيخ في المدينة والإمارات (١٦-١٧)



### المسألة الثانية : هل توصف إحدى يدي الله تعالى بالشمال ؟

ابن باز رحمه الله : الله سبحانه وتعالى يمين وشمال من حيث الاسم ، وكلتا يمين مباركة من حيث الشرف والفضل ، وليس فيهما نقص بوجه من الوجوه .  
سئل الشيخ : ما موقفنا من حديث ابن عمر موقوفاً عند مسلم : أن رسول الله ﷺ قال : «ثم يطوي الأرضين بشماله ، ثم يقول : أنا الله ، أين الجبارون ، أين المتكبرون » وكيف يجمع بينه وبين قوله ﷺ : « إن كلتا يديه يمين » ؟

فأجاب : كلها أحاديث صحيحة عند علماء السنة ، وحديث ابن عمر مرفوع صحيح ، وليس موقوفاً ، وليس بينها اختلاف بحمد الله . فالله سبحانه توصف يده باليمين والشمال من حيث الاسم ، كما في حديث ابن عمر ، وكلتا يمين مباركة من حيث الشرف والفضل ، كما في الأحاديث الصحيحة الأخرى .

وكما دل على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ [الزمر: ٦٧] وقوله ﷺ : « يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة » الحديث ، واليمين ضدها الشمال بنص الحديث ، والمقصود من الآيات والأحاديث بيان أن الله سبحانه وتعالى له يمين وشمال من جهة الاسم ، أما من جهة الفضل فكلتا يمين مباركة ، ليس فيهما نقص بوجه من الوجوه ، بل له سبحانه الكمال المطلق في كل شيء بإجماع أهل السنة والجماعة ، وهم أصحاب النبي ﷺ وأتباعهم بإحسان ، كما قال الله عز وجل : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ [المائدة: ٦٤] .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ( ٢٥ / ١٢٦ - ١٢٧ ) ، وانظر أيضاً : الحل الإبريزية ( ٤١٤ / ٣ ) ، والفوائد الجلية ( ٢٠ ) ، وشرح كتاب التوحيد ( ١٨٣ )



**ابن عثيمين** رحمه الله : إثبات الوصف بالشمال إذا كانت لفظة بشماله ( في الحديث ) محفوظة ، وإثباتها لا يعني أن الشمال قاصرة أو ناقصة عن اليد اليمنى كما هو في المخلوقين ، بل كلتاهما يمين مباركة .

في شرح الشيخ لما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « يطوى الله عز وجل السموات يوم القيامة ، ثم يأخذهن بيده اليمنى ، ثم يقول : أنا الملك ، أين الجبارون ؟ أين المتكبرون ؟ ثم يطوى الأرضين بشماله ، ثم يقول : أنا الملك ، أين الجبارون ؟ أين المتكبرون ؟ »

**قال الشيخ** : كلمة (شمال) اختلف فيها الرواة ، فمنهم من أثبتها ، ومنهم من أسقطها ، وقد حكموا على من أثبتها بالشذوذ ، لأنه خالف ثقتين في روايتها عن ابن عمر .

**ومنهم من قال** : إن ناقلها ثقة ، ولكنه قالها من تصرفه .

وأصل هذه التخطئة : هو ما ثبت في « صحيح مسلم » : أن الرسول ﷺ قال : « المقسطون على منابر من نور على يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين » ، وهذا يقتضي أنه ليس هناك يد يمين ويد شمال .

ولكن إذا كانت لفظة « شمال » محفوظة ، فهي عندي لا تنافي « كلتا يديه يمين » ، لأن المعنى أن اليد الأخرى ليست كيد الشمال بالنسبة للمخلوق ناقصة عن اليد اليمنى ، فقال : « كلتا يديه يمين » أي : ليس فيها نقص ، ويؤيد هذا : قوله في حديث آدم : « اخترت يمين ربي وكلتا يديه يمين مباركة » ، فلما كان الوهم يذهب إلى أن إثبات الشمال ، يعني : النقص في هذه اليد دون الأخرى ، قال : « كلتا يديه

يمين» ، ويؤيده أيضاً قوله : «المقسطون على منابر من نور على يمين الرحمن» ، فإن المقصود بيان فضلهم ومرتبته ، وأنهم على يمين الرحمن - سبحانه - .  
وعلى كل ، فإن يديه - سبحانه - اثنتان بلا شك ، وكل واحدة غير الأخرى وإذا وصفنا اليد الأخرى بالشمال ، فليس المراد أنها أقل قوة من اليد اليمين ، بل كلتا يديه يمين .

والواجب علينا أن نقول : إن ثبتت عن رسول الله ﷺ ، فنحن نؤمن بها ، ولا منافاة بينها وبين قوله : « كلتا يديه يمين » كما سبق ، وإن لم تثبت ، فلن نقول بها .  
القول المفيد على كتاب التوحيد ( ٣/ ٣٧٤ - ٣٧٦ ) ، وانظر أيضاً لقاءات الباب المفتوح ( ٢/ ١٩٦ - ١٩٧ )

**وفي موضع آخر قال الشيخ :** فالجمع بين هذه الرواية ( الإشارة إلى حديث ابن عمر السابق ذكره ) وبين قوله : « كلتا يديه يمين » أن نقول : هما يدان ، يمين وشمال ، ولكن لا يختلفان كما تختلف أيدي المخلوقين بالنسبة لليمنى والشمال ، بل كلتاهما يمينٌ مباركة ، فكلتاهما فيها الخير ، والعطاء ؛ فإن الله سبحانه وتعالى يده مלאى سحاً الليل والنهار ، كما قال النبي ﷺ ، قال : « أريتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض ؟ فإنه لم يغض ما في يمينه » سبحانه وتعالى لكثرة خيراته وبركاته ، وجوده وإحسانه .

شرح صحيح البخاري ( ٨/ ٣٩٩ ) ، وانظر أيضاً ( ٣/ ٤٦٣ ) ، ( ٨/ ٣٢٠ )

**الألباني رحمه الله :** كلتا يدي الله تعالى يمين ، والرواية التي فيها ذكر الشمال منكراً .

في سلسلة الأحاديث الصحيحة أشار الشيخ إلى أن ذكر الشمال ورد في حديث ابن عمر السابق ثم قال :

تفرد بذكره عمر بن حمزة عن سالم عنه . قال البيهقي في « الأسماء » ( ص ٣٢٤ ) :

« وقد روى هذا الحديث نافع ، وعبيد الله بن مقسم عن ابن عمر ، ولم يذكرنا فيه « الشمال » ورواه أبو هريرة رضي الله عنه وغيره عن النبي ﷺ فلم يذكر فيه أحد منهم الشمال ، وروي ذكر الشمال في حديث آخر في غير هذه القصة ؛ إلا أنه ضعيف بمرة تفرد بأحدهما جعفر بن الزبير ، وبالأخر يزيد الرقاشي ، وهما متروكان ، وكيف يصح ذلك والصحيح عن النبي ﷺ أنه سمي كلتا يديه يميناً ؟! » .

قلت : معنى كلام البيهقي في ذكر « الشمال » في حديث ابن عمر المشار إليه أنه شاذ لمخالفته للثقات الذين لم يذكروا ذلك ؛ لا في حديث ابن عمر ، ولا في حديث أبي هريرة وغيره ، وهذا الحكم بالشذوذ إنما يصح اصطلاحاً فيما لو كان عمر بن حمزة ثقة عند العلماء ، لكن الواقع أنه ضعيف ؛ كما صرح بذلك الحافظ ابن حجر وغيره ، ووصفه الإمام أحمد بقوله : « أحاديثه مناكير » ومن مناكيره حديث : « من أشر الناس .. الرجل يفضي إلى امرأته .. ثم ينشر سِرَّها » الذي كنت تكلمت عليه في مقدمة « آداب الزفاف » الطبعة الجديدة ، ورددت فيها على ذلك المصري الجاني الذي نسبني بسبب ذلك إلى مخالفة الإجماع ! فهذا مثال آخر يؤكد ضعف عمر بن حمزة ، ومخالفته للثقات بشهادة الإمام البيهقي ، وعليه ؛ فتكون زيادته المذكورة : « الشمال » منكراً ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

سلسلة الأحاديث الصحيحة ( ١/٧ / ٣٧٦ - ٣٧٧ ) تحت الحديث رقم ( ٣١٣٦ )

وسئل الشيخ : كيف نوفق بين رواية : « بشماله » الواردة في حديث ابن عمر

رضي الله عنهما في صحيح مسلم ، وقوله ﷺ : « وكلتا يديه يمين » ؟

**فأجاب :** « لا تعارض بين الحديثين بادئ بدء فقوله ﷺ : « وكلتا يديه يمين » تأكيد لقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١] .

فهذا الوصف الذي أخبر به رسول الله ﷺ تأكيد للتنزيه ، فيد الله ليست كيد البشر : شمال ويمين ، ولكن كلتا يديه - سبحانه - يمين .

وأمر آخر أن رواية : « بشماله » : شاذة ..

ويؤكد هذا : أن أبا داود رواه ، وقال : « بيده الأخرى » بدل « بشماله » ،

وهو الموافق لقوله ﷺ : « وكلتا يديه يمين » والله أعلم .

انظر مجلة الأصالة : العدد الرابع (٦٨)



### المسألة الثالثة : حكم أولاد المشركين في الآخرة

ابن باز رحمه الله : أولاد المشركين ( إذا ماتوا صغارا قبل البلوغ ) يمتحنون يوم القيامة ، فمن أطاع دخل الجنة ، ومن عصى دخل النار .

سئل الشيخ : عن أمراض الأطفال وعاهاتهم ، وعن مصيرهم في الآخرة ؟

فأجاب الشيخ عن الفقرة الأولى من السؤال ثم قال : وأما مصيرهم في الآخرة فهم تبع أهليهم .

فأولاد المسلمين في الجنة مع أهليهم ، أجمع على هذا أهل السنة والجماعة ، حكاه الإمام أحمد وغيره .

أما أولاد الكفار فقد سئل عنهم النبي ﷺ ، ف قيل له : يا رسول الله ، ما ترى في أولاد المشركين ؟ قال : « الله أعلم بما كانوا عاملين » .

قال أهل العلم : معناه : أنهم يُمتحنون يوم القيامة حتى يظهر علم الله فيهم يوم القيامة ، وهم من جنس أهل الفترات الذين لم تأتهم الرسل ، ولم تبلغهم الرسل ، وأشباههم ممن لم يصل إليهم رسول ، فإنهم يمتحنون ويختبرون يوم القيامة بأوامر توجه إليهم ، فإن أجابوا صاروا إلى الجنة ، وإن عصوا صاروا إلى النار ، وقد ثبت هذا في أحاديث صحيحة عن رسول الله عليه الصلاة والسلام .

فعند هذا يظهر علم الله فيهم فيكونون على حسب ما ظهر من علم الله فيهم ، إن أطاعوا صاروا إلى الجنة ، وإن عصوا صاروا إلى النار ، هذا هو المعتمد فيهم ، وهذا هو القول الصواب فيهم .

وقال جماعة من أهل العلم : إنهم يكونون في الجنة ؛ لأنه لا ذنب عليهم ، فيكونون في الجنة كأولاد المسلمين ، ولكنه قول مرجوح ، والصواب أنهم يُمتحنون ويُختبرون يوم القيامة ؛ لأن الله سبحانه قال : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ تَبْعَثَ رَسُولًا ﴾

[الإسراء: ١٥] ، فهو لا يعذب إلا بمعصية من المعدب أو كفر من المعدب ، والأطفال ليس منهم معصية ولا كفر ، فهذا يمتحنون يوم القيامة كما يمتحن الذين لم تبلغهم دعوة .

فتاوى نور على الدرب (١/ ٣٥٨-٣٦٠) ، وانظر أيضاً (١/ ٩٣-٩٥)

**وسئل الشيخ أيضاً : الطفل الذي ولد من أبوين كافرين ومات قبل بلوغه سن التكليف هل هو مسلم عند الله أم لا ؟**

**فأجاب :** إذا مات غير المكلف بين والدين كافرين فحكمه حكمهما في أحكام الدنيا فلا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين . أما في الآخرة فأمره إلى الله سبحانه ، وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه لما سئل عن أولاد المشركين قال : « الله أعلم بما كانوا عاملين » وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن علم الله سبحانه وتعالى فيهم يظهر يوم القيامة ، وأنهم يمتحنون كما يمتحن أهل الفترة ونحوهم فإن أجابوا إلى ما يطلب منهم دخلوا الجنة ، وإن عصوا دخلوا النار ، وقد صحت الأحاديث عن النبي ﷺ في امتحان أهل الفترة يوم القيامة ، وهم الذين لم تبلغهم دعوة الرسل ومن كان في حكمهم كأطفال المشركين لقول الله عز وجل : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولاً ﴾ [الإسراء: ١٥] ، وهذا القول هو أصح الأقوال في أهل الفترة ونحوهم ممن لم تبلغهم الدعوة الإلهية ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم وجماعة من السلف والخلف رحمة الله عليهم جميعاً . وقد بسط العلامة ابن القيم رحمه الله الكلام في حكم أولاد المشركين وأهل الفترة في آخر كتابه : « طريق المهجرتين » تحت عنوان : « طبقات المكلفين » فمن أحب أن يطلع عليه فليفعل فإنه مفيد جداً وبالله التوفيق .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣/ ١٦٣-١٦٤) ، وانظر أيضاً (١/ ٥١) ، (٢٥/ ١٢١-١٢٤) ، والحل الإبريزية (٢٨٤/٤)

**تنبيه :** رجع الشيخ في مواضع أخرى من فتاويه أن أولاد المشركين من أهل الجنة .

**قال الشيخ :** الصحيح من أقوال أهل العلم في شأن ( من لم تبلغه الدعوة ممن كان بعيداً عن بلاد المسلمين ، فلم يبلغه القرآن ولا السنة ) أنه يمتحن يوم القيامة ، فإن أطاع الأمر دخل الجنة ، وإن عصى دخل النار ، وهكذا أولاد المشركين الذين ماتوا قبل البلوغ ، فإن الصحيح فيهم قولان :

أحدهما : أنهم يمتحنون يوم القيامة ، فإن أجابوا دخلوا الجنة ، وإن عصوا دخلوا النار ؛ لقول النبي ﷺ لما سئل عنهم : « الله أعلم بما كانوا عاملين » متفق على صحته . فإذا امتحنوا يوم القيامة ظهر علم الله فيهم .

والقول الثاني : أنهم من أهل الجنة ؛ لأنهم ماتوا على الفطرة قبل التكليف ، وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « كل مولود يولد على الفطرة » ، وفي رواية : « على هذه الملة ، فأبواه يهودانه ، أو ينصرانه ، أو يمجسانه » وثبت عنه ﷺ أنه رأى إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام في روضة من رياض الجنة وعنده أطفال المسلمين وأطفال المشركين .

وهذا القول هو أصح الأقوال في أطفال المشركين ؛ للأدلة المذكورة ، ولقوله سبحانه : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾ [الإسراء : ١٥] ، ونقل الحافظ ابن حجر رحمه الله ، في [ الفتح ] ( ٣/ ٣٤٧ ) في شرح باب : ما قيل في أولاد المشركين ، من كتاب الجنائز : إن هذا القول هو المذهب الصحيح المختار الذي صار إليه المحققون ، انتهى المقصود .

**ابن عثيمين رحمه الله :** أطفال المشركين يمتحنون يوم القيامة بما أراد الله عز وجل ، فمن أطاع دخل الجنة ، ومن عصى دخل النار .

**سئل الشيخ :** كلنا يعرف مصير المشركين في الآخرة لكن ما مصير أطفالهم الصغار إذا ماتوا وهم لم يدركوا بعد ؟ وهل يُغسلون ويكفنون ويصلى عليهم ؟  
**فأجاب بقوله :** إذا مات أطفال الكفار وهم لم يبلغوا سن التمييز وكان أبواهم كافرين فإن حكمهم حكم الكفار في الدنيا أي لا يغسلون ، ولا يكفنون ، ولا يصلى عليهم ، ولا يدفنون مع المسلمين ؛ لأنهم كفار بوالديهم . هذا في الدنيا ، أما في الآخرة فالله أعلم بما كانوا عاملين ، وأصح الأقوال فيهم أن الله سبحانه وتعالى يختبرهم يوم القيامة بما يشاء من تكليف ، فإن امتثلوا أدخلهم الله الجنة ، وإن أبوا أدخلهم النار ، وهكذا نقول في أهل الفترة ، ومن لم تبلغهم الرسالات فالله أعلم بما كانوا عاملين ، يختبرون ويكلفون بما يشاء الله عز وجل ، وما تقتضيه ، فإن أطاعوا دخلوا الجنة ، وإن عصوا دخلوا النار .

مجموع فتاوى ورسائل (١٧/٤٤٢-٤٤٣) ، ونظراً أيضاً (٢/٤٩) ، (١٢/١٨-١٩) ، والتعليق على المنتقى (١/١٧٨) ، وفتاوى نور على الدرب في موقع الشيخ - رحمه الله - ، وشرح صحيح البخاري (٣/٤٢٢)

**الألباني رحمه الله :** أولاد المشركين في الجنة .

في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة برقم (٥٧٩١) ذكر الشيخ حديث علي بن أبي طالب مرفوعاً :

( إن المؤمنين وأولادهم في الجنة ، وإن المشركين وأولادهم في النار . ثم قرأ رسول

الله ﷺ : ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [الطور: ٢١] .



وقال : منكر بهذا التمام .

وفي نهاية كلامه على هذا الحديث قال :

واعلم أن حديث الترجمة قد حسن إسناده بعض الأفاضل من المعاصرين المتساهلين ، وأنكر على الذهبي استنكاره إياه ، فرددت عليه في « ظلال الجنة » (١) / ٩٤-٩٥ بما لا حاجة لإعادته هنا ، وذكرت هناك أن القول الراجح في أطفال المشركين أنهم في الجنة ، فضلاً من الله ورحمة ، وقد جاء في بعض الأحاديث : « أطفال المشركين خدم أهل الجنة » ، وهو صحيح بطرقه .

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١٢/٢/٦٤٥) ، وانظر أيضاً (٨/٣٦٧-٣٦٨) حديث رقم (٣٨٩٨)

وفي الموضع الذي أشار إليه الشيخ ذكر أن الحديث السابق إسناده ضعيف ثم نقل عن العلامة أحمد شاكر في تعليقه على المسند قوله : ( ... ودعوى الذهبي أن الخبر منكر لا دليل عليها ، وليس في معناه نكارة ) ثم تعقبه فقال :

وأما قوله : إن دعوى الذهبي لا دليل عليها ، فغير مسلم عندي ، وذلك لأن الحديث يصرح بأن أولاد المشركين في النار . فهذا منكر بل باطل لمخالفته لظاهر قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾ [الإسراء: ١٥] ، فإذا كان لا يعذب العاقل لكونه لم تبلغه الدعوة ، فلأن لا يعذب غير العاقل من الأولاد من باب أولى ، ولمخالفته أيضاً لعدد من الأحاديث الدالة على أن أولاد المشركين في الجنة ، فضلاً من الله ورحمة . وهذا هو اختيار أهل التحقيق من العلماء كالنووي والعسقلاني وغيرهما ، وتجد بعض الأحاديث المشار إليها في « فتح الباري » (٣) / ١٩٥-١٩٦ .

وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم (١٨٨١) أورد الشيخ حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «سألت ربي اللاهين ، فأعطانيهم . قلت : وما اللاهون ؟ قال : ذراري البشر » : وبعد أن خرجته وتكلم على طريقته قال :  
 وجملة القول أن الحديث حسن عندي بمجموع طريقته . والله أعلم .  
 والمراد بـ ( اللاهين ) الأطفال ، كما في حديث لابن عباس عند الطبراني ( ١١٩٠٦ ) بسند حسن . فالحديث من الأدلة على أن أطفال الكفار في الجنة ، وهذا هو الراجح كما ذكرنا في « ظلال الجنة » ( ٩٥ / ١ ) فراجع .  
 سلسلة الأحاديث الصحيحة ( ٥٠٤ / ٤ ) ، وانظر أيضاً ( ٤٥٢ / ٣ - ٤٥٣ ) حديث رقم ( ١٤٦٨ )



### المسألة الرابعة: هل القلم أول المخلوقات أو العرش؟

الألباني رحمه الله: القلم أول المخلوقات .

عند ذكر الفوائد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: «إن أول شيء

خلقه الله - تعالى - القلم ، وأمره أن يكتب كل شيء يكون» .

**قال الشيخ :** وفيه ردّ على من يقول بأنّ العرش هو أول مخلوق ، ولا نص في

ذلك عن رسول الله ﷺ ، وإنما يقول به من قال كابن تيمية وغيره استنباطاً واجتهاداً ، فالأخذ بهذا الحديث - وفي معناه أحاديث أخرى - أولى ؛ لأنه نص في

المسألة ، ولا اجتهاد في مؤرّد النص - كما هو معلوم - .

وتأويله بأن القلم مخلوق بعد العرش باطل ؛ لأنه يصحّ مثل هذا التأويل لو

كان هناك نصّ قاطع على أن العرش أول المخلوقات كلها ، ومنها القلم ، أما

ومثل هذا النص مفقود ؛ فلا يجوز هذا التأويل .

وفيه رد أيضاً على من يقول بحوادث لا أول لها ، وأنه ما من مخلوق إلا وهو

مسبوق بمخلوق قبله ، وهكذا إلى ما لا بداية له ؛ بحيث لا يمكن أن يقال : هذا أول

مخلوق . فالحديث يبطل هذا القول ، ويعين أن القلم هو أول مخلوق ؛ فليس قبله

قطعاً أي مخلوق .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢٥٨/١/١) تحت الحديث رقم (١٣٣) ، وانظر أيضاً (٣٧٥-٣٧٤/١/٧) حديث رقم

(٣١٣٦) ، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٦٨٠/٢/١٣) تحت الحديث رقم (٣٦٠٩) ، وتخرّيج أحاديث

شرح العقيدة الطحاوية (٢٦٤-٢٦٥) ، والعقيدة الطحاوية شرح وتعليق (٤٧)

**ابن عثيمين رحمه الله :** أول ما خلق الله من الأشياء المعلومة لنا هو العرش .

في شرح حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه مرفوعاً : ( إن أول ما خلق الله

القلم ... ) .

**قال الشيخ :** القلم بالرفع ، وروي بالنصب .

فعلى رواية الرفع يكون المعنى : أن أول ما خلق الله هو القلم ، لكن ليس من كل المخلوقات ، كما سنبينه إن شاء الله تعالى .

وأما على رواية النصب ؛ فيكون المعنى : أن الله أمر القلم أن يكتب عند أول خلقه له ؛ يعني : خلقه ثم أمره أن يكتب ، وعلى هذا المعنى لا إشكال فيه ، لكن على المعنى الأول الذي هو الرفع : هل المراد أن أول المخلوقات كلها هو القلم ؟

**الجواب :** لا ؛ لأننا لو قلنا : إن القلم أول المخلوقات ، وإنه أمر بالكتابة عندما خلق ، لكننا نعلم ابتداء خلق الله للأشياء ، وأن أول بدء خلق الله كان قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة ، ونحن نعلم أن الله - عز وجل - خلق أشياء قبل هذه المدة بأزمنة لا يعلمها إلا الله - عز وجل - ؛ لأن الله - عز وجل - لم يزل ولا يزال خالقاً ، وعلى هذا ؛ فيكون : إن أول ما خلق الله القلم يحتاج إلى تأويل لي مطابق ما علم بالضرورة من أن الله تعالى له مخلوقات قبل هذا الزمن .

**قال أهل العلم :** وتأويله : إن المعنى : أن أول ما خلق الله القلم بالنسبة لما نشاهده فقط من المخلوقات ؛ كالسماوات والأرض ... فهي أولية نسبية ، وقد قال ابن القيم في نونيته :

والناس مختلفون في القلم الذي	كُتب القضاء به من الديان
هل كان قبل العرش أو هو بعده	قولان عند أبي العلا الهمداني
والحق أن العرش قبل لأنه	قبل الكتابة كان ذا أركان

القول المفيد على كتاب التوحيد (٣/ ٢٣٠ - ٢٣١)

**وسئل الشيخ :** كيف يمكن الجمع بين الأحاديث الآتية : « كان الله ولم يك شيء قبله ، وكان عرشه على الماء ، وكتب بيده كل شيء ، ثم خلق السموات والأرض » وفي مسند الإمام أحمد عن لقيط بن صبرة قلت : يا رسول الله أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه ؟ قال : « كان في عماية .. » ، وحديث : « أول ما خلق الله القلم » . فظاهر هذه الأحاديث متعارض في أي المخلوقات أسبق في الخلق ؟

**فأجاب بقوله :** هذه الأحاديث متفقة مؤتلفة وليست بمختلفة ، فأول ما خلق الله من الأشياء المعلومة لنا هو العرش واستوى عليه بعد خلق السموات ، كما قال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [هود: ٧] ، أما بالنسبة للقلم فليس في الحديث دليل على أن القلم أول شيء خلق ، بل معنى الحديث أنه في حين خلق القلم أمره الله بالكتابة ، فكتب مقادير كل شيء .



### باب المناهي اللفظية

**المسألة الأولى :** حكم قول بعض الناس إذا مات إنسان ودفن : « انتقل إلى مثواه

الأخير »

ابن باز رحمه الله : لا بأس بإطلاق هذه العبارة .

سئل الشيخ : ما حكم قولهم في التعزية : « انتقل إلى مثواه الأخير » ؟

فأجاب : لا أعلم في هذا بأساً ، لأنه مثواه الأخير بالنسبة للعالم ، وهي كلمة عامية ، أما المثوى الأخير الحقيقي فهو الجنة للمتقين والنار للكافرين .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٣/٤٠٨ - ٤٠٩)

وقال أيضاً : ( مثواه الأخير ) بالنسبة إلى الدنيا يعني ، آخر ما له في الدنيا القبر ، ولكن ما هو بالأخير كلياً لأنه سوف يبعث ويجازى ، يسمونه الأخير لأنه الأخير من الدنيا ، من مجالس الدنيا ومساكن الدنيا ، هو مسكنه الأخير ثم يبعث .

فتاوى نور على الدرب من موقع الشيخ رحمه الله

الألباني رحمه الله : لا يجوز إطلاق هذه العبارة .

قال الشيخ : وأما قولهم في الإذاعات وغيرها : ( ... مثواه الأخير ) فكفر لفظي على الأقل ، وأنا أتعجب كل العجب من استعمال المذيعين المسلمين لهذه الكلمة ، فإنهم يعلمون أن القبر ليس هو المثوى الأخير ، بل هو برزخ بين الدنيا والآخرة ، فهناك البعث والنشور ثم إلى المثوى الأخير ، كما قال تعالى : ﴿ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ ﴾ [الشورى: ٧] ، وقال في الأخير : ﴿ وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ ﴾ [حمد: ١٢]

وما ألقى هذه الكلمة بين الناس إلا كافر ملحد ، ثم تُقلدت من المسلمين في غفلة شديدة غريبة ! ﴿ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾ ؟ [ القمر : ١٥ ] .

سلسلة الأحاديث الصحيحة ( ٤١٦ / ١ / ٦ ) تحت الحديث رقم ( ٢٦٨٣ )

**ابن عثيمين رحمه الله : لا يجوز إطلاق هذه العبارة .**

**سئل الشيخ : ما حكم قولهم دفن في مثواه الأخير ؟**

**فأجاب : قول القائل « دفن في مثواه الأخير » حرام ولا يجوز لأنك إذا قلت في مثواه الأخير فمقتضاه أن القبر آخر شيء له ، وهذا يتضمن إنكار البعث ، ومن المعلوم لعامة المسلمين أن القبر ليس آخر شيء ، إلا عند الذين لا يؤمنون باليوم الآخر ، فالقبر آخر شيء عندهم ، أما المسلم فليس آخر شيء عنده القبر ، وقد سمع أعرابي رجلاً يقرأ قوله تعالى : ﴿ أَلْهَنَكُمْ التَّكَاثُرُ ﴾ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ﴿ ١ ﴾ [التكاثر: ١-٢] فقال : « والله ما الزائر بمقيم » لأن الذي يزور يمشي ، فلا بد من بعث ، وهذا صحيح .**

**لهذا يجب تجنب هذه العبارة فلا يقال عن القبر إنه المثنوى الأخير ، لأن المثنوى الأخير إما الجنة وإما النار في يوم القيامة .**

مجموع فتاوى ورسائل ( ١٣٣ / ٣ ) ، وانظر أيضاً ( ٣٠٦ / ١٧ ) ، وشرح الأربعين النووية ( ٤٩ ) ، وتفسير سورة النجم ( ٢١٢ ) ، وتفسير سورة الانشقاق ( ١١٧ - ١١٨ ) ، وتفسير سورة التكاثر ( ٣٠٣ ) ، وأحكام من القرآن الكريم ( ١٦٥ / ٢ ) ، ولقاءاتي مع الشيخين ( ١٥٦ / ٢ )

**وفي موضع آخر قال الشيخ : أود أن أنبه على كلمة يقولها بعض الناس غافلاً عن مدلولها ، وهو أنه إذا مات الإنسان قالوا : انتقل إلى مثواه الأخير ، وهذه الكلمة في معناها الظاهر من لفظها كلمة خطيرة لأن مضمونها ومدلولها أنه لا بعث ، وأن القبر هو المثنوى الأخير ، ومن المعلوم أن هناك بعضاً وأن المثنوى الأخير**

هو إما الجنة وإما النار ، نسأل الله أن يجعلنا من أهل الجنة ، فلا يحل للإنسان أن يقول في الميت إذا دفن إنه رجع إلى مثواه الأخير ، قد يقول قائل : إن هذا مثواه الأخير بالنسبة للدنيا ، فإن الإنسان مهما طالت مدته في الدنيا فإن مآله إلى القبر . نقول : نعم هذا هو مراد الناس فيما يظهر لا سيما المسلمون منهم ، فإن كل مسلم يؤمن باليوم الآخر ، لكن ما دام اللفظ يحتمل معنىً فاسداً هو ظاهر اللفظ أيضاً فإنه يجب اجتنابه .

فتاوى نور على الدرب من موقع الشيخ رحمه الله





### المسألة الثانية : حكم قول بعض الناس : « إن الله على ما يشاء قدير »

الألباني رحمه الله : استعمال هذه العبارة جائز .

ذكر الشيخ حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً ( في آخر من يدخل الجنة ) والذي ورد في آخره قول الله عز وجل : ( ولكني على ما أشاء قادر - وفي رواية : قدير - ) ، وبعد أن خرجه قال :

( فائدة ) : قوله : « ولكني على ما أشاء قادر - أو قدير - » : فيه دليل على جواز استعمال هذه الكلمة : « إن الله تعالى على ما يشاء قدير » وقد كنت توقفت عنها حين علقت على قول الطحاوي في « العقيدة » ( ص ٢٠ ) : « ذلك بأنه على كل شيء قدير » كلمة للشيخ ابن مانع - رحمه الله - أن ذلك ليس بصواب ، وأن الصواب ما في الكتاب والسنة ( وهو على كل شيء قدير ) لعموم مشيئة الله وقدرته .. الخ كلامه ثم وقفت بعد ذلك على هذه الكلمة في هذا الحديث في « صحيح مسلم » .

سلسلة الأحاديث الصحيحة ( ٣٤٧/١/٧ ) تحت الحديث ( ٣١٢٩ )

**وقال أيضاً :** دل قوله تعالى في آخر الحديث : « ولكني على ما أشاء قادر أو قدير »

على خطأ ما جاء في التعليق على « العقيدة الطحاوية » ( ص ٢٠ ) نقلاً عن بعض الأفاضل : يجيء في كلام بعض الناس : وهو على ما يشاء قدير ، وليس بصواب .. فأقول : بل هو عين الصواب بعد ثبوت ذلك في هذا الحديث ، لا سيما ويشهد له قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ ﴾ [الشورى: ٢٩] وذلك لا

ينافي عموم مشيئته وقدرته تعالى كما توهم المشار إليه ، والله أعلم .

سلسلة الأحاديث الصحيحة ( ١٩٥/١/٦ ) تحت الحديث ( ٢٦٠١ )

ابن عثيمين رحمه الله : وصف الله تعالى بالقدرة لا يقيد بالمشيئة بل يطلق ، أما إذا جاءت القدرة مضافة إلى فعل معين فلا بأس أن تقيد بالمشيئة .  
سئل الشيخ : عن قول الإنسان : « إن الله على ما يشاء قدير » عند ختم الدعاء ونحوه ؟

فأجاب بقوله : هذا لا ينبغي لوجوه :

**الأول :** أن الله تعالى إذا ذكر وصف نفسه بالقدرة لم يقيد ذلك بالمشيئة في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢٠] وقوله : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ١٠٦] وقوله : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ١٠٧] فعمم في القدرة كما عمم في الملك وقوله : ﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا تَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [المائدة: ١٧] فعمم في الملك والقدرة ، وخص الخلق بالمشيئة لأن الخلق فعل ، والفعل لا يكون إلا بالمشيئة ، أما القدرة فصفة أزلية أبدية شاملة لما شاء وما لم يشأ ، لكن ما شاء سبحانه وقع ، وما لم يشأ لم يقع ، والآيات في ذلك كثيرة .

**الثاني :** أن تقييد القدرة بالمشيئة خلاف ما كان عليه النبي ﷺ ، وأتباعه فقد قال الله عنهم : ﴿ يَوْمَ لَا تُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتِمِّمْ لَنَا نُورَنَا وَاعْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [التحریم: ٨] ولم يقولوا : « إنك على ما تشاء قدير » ، وخير الطريق طريق الأنبياء وأتباعهم فإنهم أهدى علما وأقوم عملاً .

**الثالث :** أن تقييد القدرة بالمشيئة يوهم اختصاصها بما يشاؤه الله تعالى فقط لاسيما وأن ذلك التقييد يؤتى به في الغالب سابقاً حيث يقال : « على ما يشاء قدير » وتقديم المعمول يفيد الحصر كما يعلم ذلك في تقرير علماء البلاغة وشواهد من الكتاب والسنة واللغة ، وإذا خصت قدرة الله تعالى بما يشاؤه كان ذلك نقصاً في مدلولها وقصراً لها عن عمومها فتكون قدرة الله تعالى ناقصة حيث انحصرت فيما يشاؤه ، وهو خلاف الواقع فإن قدرة الله تعالى عامة فيما يشاؤه وما لم يشأه ، لكن ما شاءه فلا بد من وقوعه ، وما لم يشأه فلا يمكن وقوعه .

فإذا تبين أن وصف الله تعالى بالقدرة لا يقيد بالمشيئة بل يطلق كما أطلقه الله تعالى لنفسه فإن ذلك لا يعارضه قول الله تعالى : ﴿ وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ ۝ ﴾ [الشورى: ٢٩] ، فإن المقيد هنا بالمشيئة هو الجمع لا القدرة ، والجمع فعل لا يقع إلا بالمشيئة ولذلك قيد بها ، فمعنى الآية أن الله تعالى قادر على جمعهم متى شاء وليس بعاجز عنه كما يدعيه من ينكره ويقيده بالمشيئة رد لقول المشركين الذين قال الله تعالى عنهم : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَتَتُوا بِعَابَابٍ بِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۝ ﴾ قُلِ اللَّهُ يُخَيِّكُم ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝ ﴾ [الحج: ٢٥-٢٦] .

فلما طلبوا الإتيان بآبائهم تحدياً وإنكاراً لما يجب الإيمان به من البعث ، بين الله تعالى أن ذلك الجمع الكائن في يوم القيامة لا يقع إلا بمشيئته ولا يوجب وقوعه تحدي هؤلاء وإنكارهم كما قال الله تعالى : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ ۚ وَذَٰلِكَ عَلَىٰ اللَّهِ يَسِيرٌ ۝ ﴾ فقامنوا بالله ورسوله والنور الذي أنزلنا والله بما تعملون خبير ۝ ﴾ يَوْمَ تَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمُ

الْتَّغَابُنِ ﴿ [التغابن: ٧-٩] والحاصل أن قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ ﴾ [الشورى: ٢٩] لا يعارض ما قررناه من قبل لأن القيد بالمشيئة ليس عائدا إلى القدرة وإنما يعود إلى الجمع .

وكذلك لا يعارضه ما ثبت في صحيح مسلم في كتاب الإيمان في باب « آخر أهل النار خروجاً » من حديث ابن مسعود ؓ ، قال : قال رسول الله ﷺ : « آخر من يدخل الجنة رجل .. » فذكر الحديث وفيه أن الله تعالى قال للرجل : « إني لا أستهزئ منك ولكني على ما أشاء قادر » وذلك لأن القدرة في هذا الحديث ذكرت لتقرير أمر واقع والأمر الواقع لا يكون إلا بعد المشيئة ، وليس المراد بها ذكر الصفة المطلقة التي هي وصف الله تعالى أزلاً وأبداً ، ولذلك عبر عنها باسم الفاعل « قادر » دون الصفة المشبهة « قدير » وعلى هذا فإذا وقع أمر عظيم يستغربه المرء أو يستبعده فقليل له في تقريره : إن الله على ما يشاء قادر ، فلا حرج في ذلك ، وما زال الناس يعبرون بمثل هذا في مثل ذلك ، فإذا وقع أمر عظيم يستغرب أو يستبعد قالوا قادر على ما يشاء ، فيجب أن يعرف الفرق بين ذكر القدرة على أنها صفة لله تعالى فلا تقييد بالمشيئة ، وبين ذكرها لتقرير أمر واقع ، فلا مانع من تقييدها بالمشيئة لأن الواقع لا يقع إلا بالمشيئة ، والقدرة هنا ذكرت لإثبات ذلك الواقع وتقرير وقوعه ، والله سبحانه أعلم .

مجموع فتاوى ورسائل (٨١/٣ - ٨٤)

وفي تفسير قوله تعالى : ﴿ ... إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ١٤٨] ذكر الشيخ من فوائد الآية :

إثبات عموم قدرة الله عز وجل ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ١٤٨] ؛ وقد قال الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ

وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴿٤٤﴾ [فاطر: ٤٤]. وهناك كلمة يقولها بعض الناس فيقول: «إن الله على ما يشاء قدير» ؛ وهذا لا ينبغي :

أولاً : لأنه خلاف إطلاق النص ؛ فالنص مطلق .

ثانياً : لأنه قد يفهم منه تخصيص القدرة بما يشاء الله دون ما لم يشأ ؛ والله قادر على ما يشاء ، وعلى ما لا يشاء .

ثالثاً : أنه قد يفهم منه مذهب المعتزلة القدرية الذين قالوا : «إن الله عز وجل لا يشاء أفعال العبد ؛ فهو غير قادر عليها» .

ولهذا ينبغي أن نطلق ما أطلقه الله لنفسه ، فنقول : إن الله على كل شيء قدير ؛ أما إذا جاءت القدرة مضافة إلى فعل معين فلا بأس أن تقيد بالمشيئة ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ ﴾ [الشورى: ٢٩] ؛ فإن ﴿ إِذَا يَشَاءُ ﴾ عائدة على « الجمع » ؛ لا على « القدرة » ؛ فهو قدير على الشيء شاءه ؛ أم لم يشأه ؛ لكن جمعه لا يقع إلا بالمشيئة ؛ ومنه الحديث في قصة الرجل الذي أكرمه الله سبحانه وتعالى ، فقال : « ولكني على ما أشاء قادر » ؛ لأنه يتكلم عن فعل معين ؛ ولهذا قال : « قادر » : أتى باسم الفاعل الدال على وقوع الفعل دون الصفة المشبهة « قدير » الدالة على الاتصاف بالقدرة .

تفسير سورة البقرة (١٤٨/٢ - ١٤٩) ، وانظر أيضاً : الشرح الممتع (٣٢٢/٥ - ٣٢٣)



## المسألة الثالثة : حكم قول القائل : ( لا سمح الله )

ابن باز رحمه الله : لا حرج في ذلك .

سئل الشيخ : ما حكم الشرع في مثل هذه الألفاظ : لا قدر الله ، أو لا سمح الله ، أو لا يقدر كذا أو كذا ، نرجو الإفادة جزاكم الله خيراً ؟  
فأجاب : لا أعلم حرجاً في ذلك ، والله الموفق .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣٧٤/٢٨)

الألباني رحمه الله : استعمل الشيخ هذه العبارة مما يدل على أنه لا حرج فيها عنده .

مقدمة صحيح الأدب المفرد (٣١) ، وسؤالات للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - سألها أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العيين (١٦٩)

ابن عثيمين رحمه الله : أكره أن يقول القائل ( لا سمح الله ) .

سئل الشيخ : ما رأيكم في هذه العبارة ( لا سمح الله ) ؟

فأجاب قائلاً : أكره أن يقول القائل ( لا سمح الله ) لأن قوله ( لا سمح الله ) ربما توهم أن أحداً يجبر الله على شيء فيقول ( لا سمح الله ) - والله عز وجل - كما قال الرسول ﷺ : « لا مكره له » .

قال الرسول ﷺ : « لا يقل أحدكم : اللهم اغفر لي إن شئت ، اللهم ارحمني إن شئت ، ولكن ليعزم المسألة ، وليعظم الرغبة فإن الله لا مكره له ، ولا يتعاضمه » .

شيء أعطاه » والأولى أن يقول : ( لا قدر الله ) بدلاً من قوله : ( لا سمح الله )  
لأنه أبعد عن توهم ما لا يجوز في حق الله تعالى .

مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (١٣٩/٣)

وقال أيضاً : أما ( لا سمح الله ) فأكرمها لأنها تنبي عن ضغط وإكراه الله  
عز وجل والله لا مكروه له .

لقاءات الباب المفتوح (٣٣٠/١) رقم (٤٦٤)



## كتاب الطهارة

### باب الأنية

**المسألة الأولى :** حكم اتخاذ أنية من الذهب والفضة واستعمالها في غير الأكل

والشرب

ابن باز رحمه الله : لا يجوز اتخاذ أواني من الذهب والفضة كما لا يجوز استعمالها في الأكل ولا في الشرب ولا في غيرهما .

سئل الشيخ : انتشر في هذه الأيام استعمال آنية الذهب والفضة ، وخاصة بين الموسرين من الناس بل وصل الأمر عند بعضهم إلى أن يشتري أطقماً من المواد الصحية كخلاطات الحمامات أو المسابح أو مواسير المياه أو مساكنها كلها من الذهب الخالص ، ولا يزكون هذا الذهب ولا ينظرون إلى قيمته ، والمعلوم أن هذا ممنوع ، ما رأى سماحتكم في ذلك ؟ وهل يمكن التوجيه بمنع بيع مثل هذه الأجهزة للمسلمين الذين يجهلون حكمها ، بارك الله فيكم ؟

**فأجاب :** الأواني من الذهب والفضة محرمة بالنص والإجماع ، وقد ثبت عن رسول الله عليه الصلاة والسلام أنه قال : « لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة » متفق على صحته من حديث حذيفة رضي الله عنه ، وثبت أيضاً عنه عليه السلام : « الذي يأكل ويشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجر جر في بطنه نار جهنم » متفق على صحته من حديث أم سلمة رضي الله عنها وهذا لفظ مسلم .

فالذهب والفضة لا يجوز اتخاذهما أواني ، ولا الأكل ولا الشرب فيها ، وهكذا الوضوء والغسل ، هذا كله محرم بنص الحديث عن رسول الله عليه الصلاة



والسلام . والواجب منع بيعها حتى لا يستعملها المسلم ، وقد حرم الله عليه استعمالها فلا تستعمل في الشراب ولا في الأكل ولا في غيرهما ، ولا يجوز أن يتخذ منها ملاعق ولا أكواب للقهوة أو الشاي ، كل هذا ممنوع ؛ لأنها نوع من الأواني .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٩/ ٩-١٠)

**وقال الشيخ في إجابته عن سؤال آخر :** وأما الأقلام من الذهب والفضة فلا يجوز استعمالها للرجال والنساء جميعاً لأنها ليست من الحلية وإنما هي أشبه بأواني الذهب والفضة والأواني من الذهب والفضة محرمة على الجميع . لقول النبي ﷺ : « لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فإنها لهم في الدنيا (يعني الكفرة) ولكم في الآخرة » . متفق على صحته .

وقوله عليه الصلاة والسلام : « الذي يشرب في إناء الذهب والفضة إنما يجر جر في بطنه نار جهنم » . أخرجه الإمام مسلم في صحيحه .

ويلتحق بالأواني الملاعق وأكواب الشاي والقهوة ونحو ذلك .

فتاوى إسلامية (٣٦٢/٢) ، وانظر أيضاً مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢١/١٠) ، (٢٩/ ١١-١٢) ، والحلل الإبريزية (٦٥/١) ، (١٠٨/٤) ، (١٤٧) ، ولقاءاتي مع الشيخين (٨٢/١)

**الألباني رحمه الله :** يحرم استعمال أواني الذهب ، ويجوز استعمال أواني الفضة في غير الأكل والشرب .

**قال الشيخ :** يحرم استعمال أواني الذهب لقوله : هذان حرامان ... إلخ ، وأما الفضة فالعبوا بها لعباً ، ويحرم الأكل أو الشرب فيها .

التمر المستطاب (٧/١) ، وانظر تعليقات الشيخ على سبل السلام (٦٥/١)

**ابن عثيمين رحمه الله:** اتخذ آنية الذهب والفضة واستعملها في غير الأكل والشرب جائز .

في شرح الشيخ لحديث : حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تأكلوا في صحافها ؛ فإنها لهم في الدنيا ، ولكم في الآخرة » .

**قال الشيخ :** سبب تحديث حذيفة بهذا الحديث :

كان حذيفة في بيته أو في قصره ، فدعا بماء ، فجاء الدهقان إليه بماء في إناء من فضة ، فأخذ الإناء ورمى الدهقان به ، وقال لمن عنده : إني أخبركم أنني قد نهيتهم أن يسقيني فيه ؛ لقول النبي ﷺ : « لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تأكلوا في صحافهما » . وانتبهوا لقوله : « إني نهيتهم أن يسقيني فيه » لأنه سترتب عليه مسألة ستأتينا إن شاء الله .

**ثم قال الشيخ :** من فوائد هذا الحديث :

جواز استعمال آنية الذهب والفضة في غير الأكل والشرب ؛ لأن النهي إنما هو عن الأكل والشرب فقط ، فلو استعمل الإنسان آنية الذهب والفضة في أدوية يخزنها ، أو في دراهم ، أو في حاجة من الحاجات غير الأكل والشرب - فإنه لا بأس به ، وذلك لأن النبي ﷺ أفصح الخلق ، وأنصح الخلق ، وأعلم الخلق ، ولو كان استعمال الذهب والفضة في غير الأكل والشرب حراماً لبيّنهُ الرسول ﷺ بياناً واضحاً حتى لا يبقى إشكال ، ثم إن قول حذيفة ؓ : « إني أخبركم أنني قد نهيتهم أن يسقيني بها » يدلُّ على أن حذيفة كانت عنده هذه الآنية ، لكنه لا يستعملها في أكل أو شرب ، وهذا واضح ، ولا ينبغي لنا إطلاقاً إذا ذكر الشارع شيئاً خاصاً أن

نعممه ؛ لأن ذلك يعني أننا ضيقنا ما وسعه الشارع ، ومعلوم أننا نتعبد بما دل عليه الكتاب والسنة ، لا نحجر على عباد الله .

**وهنا ثلاثة أمور :** اتخاذ ، واستعمال في غير الأكل والشرب ، واستعمال في الأكل والشرب .

الاستعمال في الأكل والشرب حرام لا إشكال فيه ، بل ظاهر النص أنه من كبائر الذنوب .

والاتخاذ : الخلاف فيه معروف ؛ بمعنى أن يتخذه الإنسان إما لزينة أو لسبب من الأسباب لكن لا يستعملها .

والاستعمال في غير الأكل والشرب : حكى بعض الناس أن العلماء أجمعوا على التحريم ، ولكن هذا ليس بصحيح ، ليس هناك إجماع ، وقد أنكر الشوكاني رحمه الله في « نيل الأوطار » هذا إنكاراً عظيماً ، وقال : إن السنة تدلُّ على أن المحرم هو الأكل والشرب فقط ، والقياس ممنوع ولا يصح ، وما ذهب إليه الشوكاني رحمه الله هو الذي تدلُّ عليه الأدلة ، وأن المحرم هو : استعمالها في الأكل والشرب ، وسيأتينا في حديث أم سلمة « النهي عن الشرب في إناء الفضة » وأنها رضي الله عنها اتخذت جلجلاً من فضة .

فتح ذي الجلال والإكرام (١/١٤١ - ١٤٧) وانظر (١/١٥٣)

**وقال الشيخ أيضاً : والصحيح : أن اتخاذ والاستعمال في غير الأكل والشرب**

ليس محرام ؛ لأن النبي ﷺ نهى عن شيء مخصوص وهو الأكل والشرب ، ولو كان المحرم غيرهما لكان النبي ﷺ - وهو أبلغ الناس ، وأبينهم في الكلام - لا يخص شيئاً دون شيء ، بل إن تخصيصه الأكل والشرب دليل على أن ما عداهما جائز ؛ لأن الناس ينتفعون بهما في غير ذلك .

ولو كانت حراماً مطلقاً لأمر النبي ﷺ بتكسيها ، كما كان النبي ﷺ لا يدع شيئاً فيه تصاوير إلا كسره أو هتكه ، لأنها إذا كانت محرمة في كل الحالات ما كان لبقائها فائدة .

ويدلُّ لذلك أن أم سلمة - وهي راوية الحديث - كان عندها جُلجُل من فضة جعلت فيه شعرات من شعر النبي ﷺ فكان الناس يستشفون بها ، فيشفون بإذن الله ، وهذا في « صحيح البخاري » وهذا استعمال في غير الأكل والشرب .

الشرح الممتع (٨٦/١ - ٨٧) وانظر أيضاً (٢٢٥/١٠) ، ومجموع فتاوى ورسائل (٩٣/١١ - ٩٤) ، وشرح رياض الصالحين (٥٨٥/٦ - ٥٨٦)



**المسألة الثانية : ما يظهر من جلود الميتة بالدباغ**

**ابن باز رحمه الله :** إذا دبغ جلد الميتة المأكولة اللحم طهر ، أما غير مأكول اللحم فالأصح أنها لا تطهر .

**قال الشيخ :** إذا دبغ جلد الميتة المأكولة اللحم طهر على الصحيح ، والأحاديث في ذلك أشهر وأوضح من أحاديث النهي عنها ، أما غير مأكول اللحم فالأصح أنها لا تطهر ، والأحاديث المطلقة في طهارة الجلود ، الأقرب أن المراد ما يؤكل لحمه أو ما تحله الذكاة .

فوائد من دروس سماحة الشيخ ( ٢٦ ) ، وانظر أيضاً فتاوى إسلامية (٢٤٤/٤) ومجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٤٤٦/٦ - ٤٤٧) ، والحلل الإبريزية (٤٥٩/١) ، وقارن مع الحال (١٢٧/٤)

**وسئل الشيخ : هل جلد الثعلب حرام ؟ وهل يجوز اقتناؤه للزينة ؟**

**فأجاب :** هذه المسألة فيها خلاف كبير بين أهل العلم ، جلود السباع ؛ جلود الثعلب والذئب والنمر فيها خلاف بين أهل العلم كثيراً ، والذي ينبغي ألا يقتنى وألا يستعمل ؛ لأنه جاءت أحاديث تدل على النهي عن جلود السباع وعن افتراشها وعن ركوبها ، وسمي النبي ﷺ الدباغ طهارة ، وذكاة .

فدل ذلك على أن الدباغ إنما يكون لما يطهر بالذكاة كمأكول اللحم من الإبل والبقر والغنم ونحو ذلك ، فهذه جلودها طيبة ولو ميتة إذا دبغت ، أما السباع فهي نجسة ، ولو ذبحت نجسة فلا يؤثر فيها الدباغ ، فالذي ينبغي للمؤمن ألا يستعمل جلود السباع لا الثعلب ولا غيره ، وهذا هو أرجح أقوال أهل العلم ، وهو أحوطها للمؤمن .

فتاوى نور على الدرب (١٩٣٥/٤ - ١٩٣٦)

**ابن عثيمين رحمه الله :** القول الراجح أن جلد الميتة لا يطهر بالدباغ إلا أن تكون مما تحله الذكاة ، وأما ما لا تحله الذكاة فإنه لا يطهر .

في شرح الشيخ على زاد المستقنع ، وفي أثناء ذكره لأقوال العلماء في طهارة جلد الميتة بالدباغ قال : وقيل : إن جلد الميتة لا يطهر بالدباغ ؛ إلا أن تكون الميتة مما تحمله الذكاة ، كالإبل والبقر والغنم ونحوها ، وأما ما لا تحمله الذكاة فإنه لا يطهر ، وهذا القول هو الراجح ؛ وهو اختيار شيخنا عبد الرحمن السعدي رحمه الله ، وعلى هذا فجلد الهرة وما دونها في الخلقة لا يطهر بالدبغ .

فمناط الحكم على المذهب هو طهارة الحيوان في حال الحياة ، فما كان طاهراً فإنه يباح استعمال جلد ميتته بعد الدبغ في يابس ، ولا يطهر . وعلى القول الثاني يطهر مطلقاً . وعلى القول الثالث يطهر إذا كانت الميتة مما تحمله الذكاة .

**والراجح :** القول الثالث بدليل أنه جاء في بعض ألفاظ الحديث : « دباغها ذكاتها » فعبّر بالذكاة ، ومعلوم أن الذكاة لا تطهر إلا ما يباح أكله ، فلو أنك ذبحت حميراً ، وذكرت اسم الله عليه ، وأنهر الدم ، فإنه لا يسمى ذكاة . وعلى هذا نقول : جلد ما يحرم أكله ، ولو كان طاهراً في الحياة ، لا يطهر بالدباغ . ووجهه : أن الحيوان الطاهر في الحياة إنما جعل طاهراً لمشقة التحرز منه لقوله ﷺ : « إنها من الطوافين عليكم » وهذه العلة تنتفي بالموت ، وعلى هذا يعود إلى أصله وهو النجاسة ، فلا يطهر بالدباغ .

**فيكون القول الراجح :** أن كل حيوان مات وهو مما يؤكل ؛ فإن جلده يطهر بالدباغ ، وهذا أحد قولي شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - وله قول آخر يوافق قول من قال : إن ما كان طاهراً في الحياة فإن جلده يطهر بالدبغ .

الشرح الممتع (١٠٣/١ - ١٠٥)

وفي شرحه لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : ( إذا دبغ الإهاب فقد طهر ) .

**قال الشيخ في فوائد هذا الحديث :** ظاهر هذا الحديث : أن أي إهاب دبغ فقد طهر ، حتى لو كان إهاب كلب ، ولكن الراجح أن هذا العموم يكون عمومًا معنويًا على حسب الوصف الذي ورد عليه ، فلا يختص بذلك الجلد - أي : جلد تلك الشاة المعينة - فالعموم نوعان : عموم في كل جنس ، وعموم في جنس مقيد بصفة ، فهنا في قوله : « إذا دبغ الإهاب » ما دمنا قد عرفنا أن سبب ذلك أن الرسول ﷺ مرّ بشاة يجرونها ، فمعلوم أن الشاة مما تحله الذكاة ، فيكون المراد : إذا دبغ الإهاب الذي من جنس هذه الشاة فقد طهر .

**فإذا قال قائل :** كيف تخصصون الجنس أو النوع ، واللفظ عام ؟  
**قلنا :** نظيره أن الرسول ﷺ رأى رجلاً قد ظلّ عليه وزحاماً حوله ، وكان في سفر فقال : « ما هذا » ؟ قالوا : صائم ، قال : « ليس من البر الصيام في السفر » أي : ليس من البر الصيام في السفر فيمن كان حاله كهذا الرجل ؛ بدليل أن الرسول ﷺ كان يصوم في السفر حتى قال أبو الدرداء ؓ : « كنا مع الرسول ﷺ في رمضان في يوم شديد الحر ، وأكثرنا ظلاً صاحب الكساء ، ومنا من يتقي الشمس بيده ، وما فينا صائم إلا رسول الله ﷺ ، وعبد الله بن رواحة » . ومعلوم أن الرسول ﷺ لا يدع البر ولا يفعل ما ليس ببر .

وعلى هذا فيتعين أن يكون هذا العموم عاماً في جنس من هذه حاله ، وهذا لا ينافي قول العلماء : « العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب » ؛ لأننا الآن لم نخصصه بالسبب ، ولو خصصنا بالسبب لقلنا : ليس من البر صيام هذا الرجل فقط لكننا عممناه في جنسه ، وهذا هو معنى قولنا : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

فعلى هذا يكون قوله : « إذا دبغ الإهاب » أي إهاب هذا الجنس يعني الغنم ،  
والغنم مما تحله الزكاة .

فتح ذي الجلال والإكرام (١٦٠/١ - ١٦١) وانظر أيضاً (١٥٩/١ - ١٦٠) ، ولقاءات الباب المفتوح (٤٦٥/١) ،  
(١٣٥/٣ - ١٣٦) ، وشرح رياض الصالحين (٣٢٩ / ٤)

**الألباني رحمه الله : يطهر الإهاب بالدبغ ولو إهاب خنزير.**

الثمر المستطاب (١/٦ - ٧)





### باب الاستنجاء

#### مسألة : حكم استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة

ابن باز رحمه الله : لا يجوز الاستقبال والاستدبار في الفضاء ويجوز في البنيان ( ومن ترك استقبال القبلة واستدبارها في البنيان فهو أولى وأحسن ) .

سئل الشيخ : ما حكم استقبال القبلة واستدبارها داخل المنازل وفي الصحراء عند قضاء الحاجة ؟ علماً بأن بعض المنازل صممت دورات المياه تجاه القبلة ، أفوتونا مأجورين .

فأجاب : لا يجوز استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة من بول أو غائط ، إذا كان الإنسان في الصحراء ، لما ثبت عن النبي ﷺ من النهي عن ذلك ، من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه وغيره .

أما في البيوت فلا حرج في ذلك ، لما ثبت في الصحيحين ، عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : « رأيت النبي ﷺ في بيت حفصة يقضي حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة » .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ( ٣٥/١٠ - ٣٦ ) ، وانظر أيضاً فتاوى نور على الدرب ( ٥٧٤/٢ - ٥٧٥ ) ، ولقاءاتي مع الشيخين ( ٥٦/١ )

وقال أيضاً : وإن تيسر ألا يستقبل القبلة في البيوت ببول ولا غائط فهو أولى وأحسن .

الفوائد الجلية ( ٥٦ ) ، وانظر أيضاً ( ٤٥ ) ، والحلل الإبريزية ( ٥١/١ ) ، ( ٥/٣ )

الألباني رحمه الله : لا يجوز استقبال القبلة أو استدبارها ببول أو غائط مطلقاً في الصحراء والبنيان .

ذكر الشيخ سيد سابق في كتابه فقه السنة من آداب قضاء الحاجة ما يلي :

أن يعظم القبلة فلا يستقبلها ولا يستدبرها ؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إذا جلس أحدكم لحاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها » رواه أحمد ومسلم ، وهذا النهي محمول على الكراهة ، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : « رقيت يوماً بيت حفصة فرأيت النبي ﷺ على حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة » رواه الجماعة ، أو يقال في الجمع بينهما : أن التحريم في الصحراء والإباحة في البنيان .

وقال الشيخ سيد سابق في الحاشية : وهذا الوجه أصح من سابقه .

**فقال الشيخ الألباني معلقاً على كلامه :**

هو كذلك ، لولا أنه لم يظهر في فعله ﷺ المخالف لقوله أنه فعل ذلك تشريعاً للناس ، كيف وهو أمر لا يمكن الاطلاع عليه عادة كما لا يخفى؟! فالصواب القول بالتحريم مطلقاً في الصحراء والبنيان ، وهذا الذي انتهى إليه الشوكاني في « نيل الأوطار » ، و « السيل الجرار » ( ٦٩ / ١ ) .

**ثم قال :** وأما قول ابن عمر في حديث مروان الأصفر الذي ذكره المؤلف ( الشيخ سيد سابق ) عقب الحديث السابق : « إنما نهى عن هذا في الفضاء ... » ، فليس صريحاً في الرفع ، بل يمكن أن يكون ذلك فهماً منه لفعله ﷺ في بيت حفصة ، فلا ينهض دليلاً للتخصيص بالصحراء كما بينه الشوكاني ، فليراجعه من شاء ( ٧٣ / ١ ) ، وإن مما يؤيد العموم ؛ الأحاديث التي وردت في النهي عن البصق تجاه القبلة في المسجد وخارجه ، ومن ذلك قوله ﷺ : « من تفل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتفلته بين عينيه » . وهو مخرج في الصحيحة ( ٢٢٢ و ٢٢٣ ) ، وقد جزم النووي بالمنع في كل حالة ، داخل الصلاة وخارجها ، وفي المسجد أو غيره ، كما نقلته عنه هناك ، وبه قال الصنعاني . فإذا كان البصق تجاه القبلة في البنيان منهيّاً

عنه محرماً ، أفلا يكون البول والغائط تجاهها محرماً من باب أولى ؟! فاعتبروا يا أولي الأبصار!

تمام المنة (٥٩ - ٦٠)

**وقال الشيخ معلقاً على حديث أبي أيوب الأنصاري ( السابق ذكره ) :**

الأولى عندي إبقاء حديث أبي أيوب على عمومته وعدم تخصيصه بحديث ابن عمر لاحتمال أن يكون هذا قبل النهي ، أو أن يكون لأمر آخر لا نعلمه ، والعموم هو الذي فهمه راوي الحديث أبو أيوب ، فقد قال في آخر الحديث : « فقدما الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة ، فنحرف ونستغفر الله ».

تعليقات الشيخ على مشكاة المصابيح (١٠٩/١) ، وانظر أيضاً : سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤٤٠/١/١) تحت الحديث رقم (٢٢٣) وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٣٥٩/٢ - ٣٦٠) تحت الحديث رقم (٩٤٧) ، والتمر المستطاب (٩/١) ، وصحيح سنن أبي داود (٣٨/١) ، وتعليقات الشيخ على مشكاة المصابيح (١٢٠/١) ، وتعليقات الشيخ على كتاب تأسيس الأحكام (٣٠/١) ، وفتاوى الشيخ الألباني في المدينة والإمارات (٦٠ - ٦١)

**ابن عثيمين رحمه الله : لا يجوز الاستقبال والاستدبار في الفضاء ، ويجوز في**

**البنيان استدبار القبلة دون استقبالتها .**

**في شرح الشيخ لحديث أبي أيوب الأنصاري ﷺ :**

( لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائط ولا بول ) .

**قال الشيخ : ومن فوائد عموم هذا الحديث : أنه لا يجوز استقبال القبلة**

واستدبارها بغائط أو بول ولو في البنيان ؛ لأن الحديث عام ، ولم يقل : « إلا أن تكونوا في البنيان » ، والأصل العمل بالعموم حتى يقوم دليل على التخصيص ، ولهذا يقول أبو أيوب ﷺ : « فقدما الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة فنحرف عنها ونستغفر الله » وهذا يدل على أن أبا أيوب فهم أن الحديث عام سواء كان ذلك في البنيان أو الفضاء ، وجه ذلك : أن الإنسان يُقال إنه مستقبل

القبلة ولو كان في البنيان ، ولهذا لو كان في حجرة واستقبل القبلة في الصلاة يقال إنه مستقبل ، وعلى هذا فلا فرق ، لكن في حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - يقول : « ارتقيت فوق ظهر بيت حفصة لبعض حاجتي ، فرأيت رسول الله ﷺ يقضي حاجته مستدبر الكعبة مستقبل الشام » ، فهنا نقول : جاز استدبار الكعبة في البنيان لفعل النبي ﷺ .

**ثم قال : إذن القول الراجح :** أن حديث عبد الله بن عمر - رضي الله تعالى عنهما - مخصص لعموم حديث أبي أيوب ؓ .  
بقي أن يقال : هل يقاس عليه الاستقبال ؟

**الجواب :** لا يقاس ؛ لأن من شرط القياس تساوي الأصل والفرع ، والتساوي هنا لا يمكن ، ويدل لهذا أن حديث سلمان ؓ فيه النهي عن الاستقبال دون الاستدبار ، مما يدل على أن الاستقبال أشنع ، وإذا كان أشنع فإنه لا يمكن أن يقاس على ما هو أهون منه .

فتح ذي الجلال والإكرام (١/٥٢٨ - ٥٣٠)

**وقال الشيخ :** والراجح أنه يجوز في البنيان استدبار القبلة دون استقبالها لأن النهي عن الاستقبال محفوف ليس فيه تفصيل ولا تخصيص ، والنهي عن الاستدبار مخصص بما إذا كان في البنيان ؛ لفعل النبي ﷺ . وأيضا : الاستدبار أهون من الاستقبال ولهذا جاء - والله أعلم - التخفيف فيه فيما إذا كان الإنسان في البنيان ، والأفضل أن لا يستدبرها إن أمكن .

الشرح الممتع (١/١٤٤) ، وانظر : مجموع فتاوى ورسائل (١١/١١١)



### باب سنن الفطرة

#### مسألة : حكم أخذ ما زاد على القبضة من اللحية

ابن باز رحمه الله : لا يجوز أخذ شيء من اللحية ، ولو زاد على القبضة .

**قال الشيخ :** محمد زكريا الكاندهلوى في رسالته : ( وجوب إعفاء اللحية ) :  
وظاهر الأحاديث يدل على أن تترك اللحية بحالها ولا يعرض لها بقطع وقص ، إلا  
أنا أجزنا قصها إذا زادت على القبضة لما روينا من فعل عمر وابن عمر وأبي هريرة  
رضي الله تعالى عنهم أنهم كانوا يقصون ما زاد على القبضة ، ولم يفعلوا ذلك إلا  
لما عندهم من العلم في ذلك من النبي ﷺ .

**فعلق الشيخ ابن باز على ذلك فقال :** هذه الإجازة فيها نظر ، والصواب وجوب  
إعفاء اللحية وإرخائها وتحريم أخذ شيء منها ، ولو زاد على القبضة ، سواء كان  
ذلك في حج أو عمرة أو غير ذلك ، لأن الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ  
دالة على ذلك ، ولا حجة فيما روي عن عمر وابنه وأبي هريرة ؓ ، لأن السنة  
مقدمة على الجميع ، ولا قول لأحد بخلاف السنة . والله ولي التوفيق .

وجوب إعفاء اللحية ( ١٨ - ١٩ )

**وقال الشيخ في تعليقه على مقال للشيخ الصابوني :**

بسم الله ، والحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وأصحابه  
ومن اهتدى بهداه ، أما بعد :

فقد نشرت صحيفة المدينة في عددها الصادر في ٢٤ / ١ / ١٤١٥ هـ مقالاً للشيخ  
محمد بن علي الصابوني عفا الله عنا وعنه ، يتضمن ما نصه :

ومما يتعلق بالصورة والمظهر : أن يهذب المسلم شعره ، ويقص أطافره ، ويتعاهد لحيته فلا يتركها شعثة مبعثرة ، دون تشذيب أو تهذيب ، ولا يتركها تطول بحيث تخيف الأطفال ، وتفزع الرجال ، فكل شيء زاد عن حده انقلب إلى ضده ، فمن الشباب من يظن أن أخذ أي شيء من اللحية حرام ، فنراه يطلق لها العنان حتى تكاد تصل إلى سرتة ، ويصبح في مظهره كأصحاب الكهف : ﴿ لَوْ أَطْلَعَتْ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعبًا ﴾ [الكهف : ١٨]... إلخ ما ذكره عن النبي ﷺ ، وعن ابن عمر رضي الله عنهما .

ولما كان في هذا الكلام مخالفة للسنة الصحيحة ، وإباحة لتشذيب اللحية وتقصيرها ، رأيت أن من الواجب : التنبيه على ما تضمنه كلامه - وفقه الله - من الخطأ العظيم والمخالفة الصريحة لسنة النبي ﷺ ، فقد ثبت عنه ﷺ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، في الصحيحين وغيرهما أنه قال : « قصوا الشوارب وأعفوا اللحى » ، وفي لفظ : « قصوا الشوارب ووفروا اللحى ، خالفوا المشركين » ، وفي رواية مسلم ، عن أبي هريرة ؓ ، عن النبي ﷺ أنه قال : « جزوا الشوارب وأرخوا اللحى ، خالفوا المجوس » .

ففي هذه الأحاديث الصحيحة الأمر الصريح بإعفاء اللحى ، وتوفيرها وإرخائها ، وقص الشوارب ؛ مخالفة للمشركين والمجوس . والأصل في الأمر : الوجوب ، فلا تجوز مخالفته إلا بدليل يدل على عدم الوجوب ، وليس هناك دليل على جواز قصها وتشذيبها وعدم إطالتها ...

**ثم قال :** وقد احتج الشيخ محمد المذكور على ما ذكره : بما رواه الترمذي ، عن أبي هريرة ؓ ، عن النبي ﷺ أنه كان يأخذ من لحيته من طولها وعرضها .

وهذا الحديث ضعيف الإسناد لم يصح عن النبي ﷺ ، ولو صح لكان حجة كافية في الموضوع ، ولكنه غير صحيح ؛ لأن في إسناده عمر بن هارون البلخي ، وهو متروك الحديث .

واحتج -أيضاً- الشيخ على ما ذكره بفعل ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يأخذ من لحيته في الحج ما زاد على القبضة . وهذا لا حجة فيه ؛ لأنه اجتهاد من ابن عمر رضي الله عنهما ، والحجة في روايته لا في اجتهاده . وقد صرح العلماء رحمهم الله : أن رواية الراوي من الصحابة ومن بعدهم الثابتة عن النبي ﷺ هي الحجة ، وهي مقدمة على رأيه إذ خالف السنة .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٧٩-٧٧/١٠) ، وانظر أيضاً (٦٢/١٠ ، ٩٦-٩٧) ، (٢٩/٤٤-٤٥) ، وفتاوى نور على الدرب (٥٨٥/٢ ، ٥٨٧) ، والفوائد الجلية (٢٢٠-٢٢١) .

**ابن عثيمين رحمه الله : لا يجوز أخذ شيء من اللحية .**

**سئل الشيخ : هل يجوز تقصير اللحية خصوصاً ما زاد على القبضة فقد سمعنا أنه يجوز ؟**

**فأجاب بقوله :** جاء في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : « خالفوا المشركين ووفروا اللحى وأحفوا الشوارب » . هذا لفظ البخاري .

ولفظ مسلم : « خالفوا المشركين أحفوا الشوارب وأوفوا اللحى » وفي لفظ « أعفوا » وله من حديث أبي هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : « جزوا الشوارب وأرخوا اللحى خالفوا المجوس » . وله من حديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال : « عشر من الفطرة : قص الشارب وإعفاء اللحية » وذكر بقية الحديث .

وهذه الأحاديث تدل على وجوب ترك اللحية على ما هي عليه وافية موفرة عافية مستوفية ...

**ثم قال :** أما ما سمعتم من بعض الناس أنه يجوز تقصير اللحية خصوصاً ما زاد على القبضة ، فقد ذهب إليه بعض أهل العلم فيما زاد على القبضة وقالوا ، إنه يجوز أخذ ما زاد على القبضة استناداً إلى ما رواه البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : أنه كان إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته فما زاد أخذه . ولكن الأولى الأخذ بما دل عليه العموم في الأحاديث السابقة فإن النبي ﷺ لم يستثن حالاً من حال .

مجموع فتاوى ورسائل (١٢٧/١١ - ١٢٨) ، وانظر أيضاً لقاءات الباب المفتوح (٢٩١/٣ - ٢٩٢)

**وقال الشيخ :** فلا يحل لأحد أن يخلق لحيته ، بل ولا أن يقص منها على القول الراجح حتى لو زادت على القبضة .

وإما إجازة الفقهاء - رحمهم الله - قص ما زاد على القبضة واستدلالهم بفعل ابن عمر رضي الله عنهما ، فهذا رأي لكنه مخالف لظاهر الحديث .  
وابن عمر رضي الله عنهما ليس يقص ما زاد على القبضة في كل السنة ، إنما يفعل ذلك إذا حج أو اعتمر فقط ، وهذا فرق بين ما شغف به بعض الناس وقالوا : إن ابن عمر رضي الله عنهما يرى جواز أخذ ما زاد على القبضة . وكأنه - والله أعلم - رأى أن هذا من كمال التقصير أو الحلق .  
ومع ذلك فرأيه ﷺ غير صواب ، فالصواب فيما قاله النبي ﷺ .

شرح الأربعين النووية (٣١٤) ، وانظر أيضاً لقاءاتي مع الشيخين (١٧٠/٢)

**الألباني رحمه الله :** السنة التي جرى عليها عمل السلف من الصحابة وغيرهم إعفاء اللحية إلا ما زاد على القبضة فيقص .



ذكر الشيخ أن الأخذ من اللحية ( ما زاد على القبضة ) ثبت عن بعض السلف ، ثم ساق عدداً من هذه الآثار :

١- عن مروان بن سالم المقفع قال : « رأيت ابن عمر يقبضُ على لحيته فيقطع ما زاد على الكف » .

رواه أبو داود وغيره بسند حسن ، كما بينته في « الإرواء » ( ٩٢٠ ) ، « وصحيح أبي داود » ( ٢٠٤١ ) .

٢- عن نافع : أن عبد الله بن عمر كان إذا أفطر من رمضان وهو يريد الحج ، لم يأخذ من رأسه ولا لحيته شيئاً حتى يحج .

وفي رواية : أن عبد الله بن عمر كان إذا حلق في حج أو عمرة أخذ من لحيته وشاربه . أخرجه مالك في « الموطأ » ( ٣٥٣ / ١ ) .

وروى الخلال في « الترجل » ( ص ١١ - المصورة ) بسند صحيح عن مجاهد قال : رأيت ابن عمر قبض على لحيته يوم النحر ، ثم قال للحجام : خذ ما تحت القبضة .

قال الباجي في « شرح الموطأ » ( ٣ / ٣٢ ) :

« يريد أنه كان يقص منها مع حلق رأسه ، وقد استحب ذلك مالك رحمه الله ، لأن الأخذ منهما على وجه لا يغير الخلقة من الجمال ، والاستئصال لهما مثله » .

٣- عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَيَقْبُضُوا تَفَثُهُمْ ﴾ [الحج : ٢٩] :

« التفت : حلق الرأس ، وأخذ الشاربين ، ونتف الإبط ، وحلق العانة ، وقص الأظفار ، والأخذ من العارضين ، ( وفي رواية : اللحية ) ، ورمي الجمار ،

والموقفُ بعرفة والمزدلفة » . رواه ابن أبي شيبة (٨٥ / ٤) وابن جرير في « التفسير » (١٧ / ١٠٩) بسند صحيح .

٤- عن محمد بن كعب القرظي أنه كان يقول في هذه الآية : ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾ [الحج : ٢٩] ، فذكر نحوه بتقديم وتأخير ، وفيه : « وأخذ من الشاربين واللحية » .

رواه ابن جرير أيضاً ، وإسناده صحيح ، أو حسن على الأقل .

٥- عن مجاهد مثله بلفظ : « وقصُّ الشارب ... وقص اللحية » .

رواه ابن جرير بسند صحيح أيضاً .

٦- عن المحاربي ( وهو عبد الرحمن بن محمد ) قال : سمعت رجلاً يسأل ابن

جريج عن قوله : ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾ [الحج : ٢٩] ، قال : « الأخذ من اللحية ومن الشارب ... » .

رواه ابن جرير بسند صحيح أيضاً .

٧- في « الموطأ » أيضاً أنه بلغه :

أن سالم بن عبد الله كان إذا أراد أن يحرم ، دعا بالجلَمَيْنِ ، فقص شاربه وأخذ من لحيته قبل أن يركب ، وقبل أن يَهْلُ محرمًا .

٨- عن أبي هلال قال : حدثنا شيخ - أظنه من أهل المدينة - قال :

رأيت أبا هريرة يحفي عارضيه : يأخذُ منهما . قال : ورأيتُه أصفر اللحية .

رواه ابن سعد في « الطبقات » (٤ / ٣٣٤) .

**ثم قال الشيخ :** وفي هذه الآثار الصحيحة ما يدلُّ على أن قص اللحية ، أو

الأخذ منها كان أمراً معروفاً عند السلف ، خلافاً لظن بعض إخواننا من أهل

الحديث الذين يتشددون في الأخذ منها ، متمسكين بعموم قوله ﷺ : « وأعفوا اللحي » ، غير متبهمين لما فهموه من العموم أنه غير مراد لعدم جريان عمل السلف عليه وفيهم من روى العموم المذكور ، وهم عبد الله بن عمر ، وحديثه في « الصحيحين » ، وأبو هريرة ، وحديثه عند مسلم ، وهما مخرجان في « جلباب المرأة المسلمة » ( ص ١٨٥ - ١٨٧ / طبعة المكتبة الإسلامية ) ، وابن عباس وحديثه في « مجمع الزوائد » ( ١٦٩ / ٥ ) .

ومما لا شك فيه أن راوي الحديث أعرف بالمراد منه من الذين لم يسمعه من النبي ﷺ ، وأحرص على أتباعه منهم . وهذا على فرض أن المراد بـ ( الإعفاء ) التوفير والتكثير كما هو مشهور ، لكن قال الباجي في « شرح الموطأ » ( ٢٦٦ / ٧ ) نقلاً عن القاضي أبي الوليد :

« ويحتمل عندي أن يريد أن تعفى اللحي من الإحفاء . لأن كثرتها أيضاً ليس بمأمور بتركه ، وقد روى ابن القاسم عن مالك : لا بأس أن يؤخذ ما تطاير من اللحية وشد . قيل لمالك : فإذا طالت جداً ؟ قال : أرى أن يؤخذ منها وتُقَصَّ . وروى عن عبد الله بن عمر وأبي هريرة أنهما كانا يأخذان من اللحية ما فضل عن القبضة » .

**قلت :** أخرجه عنهما الخلال في « الترجل » ( ص ١١ - مصورة ) بإسنادين صحيحين ، وروى عن الإمام أحمد أنه سئل عن الأخذ من اللحية ؟ قال : كان ابن عمر يأخذ منها ما زاد على القبضة ، وكأنه ذهب إليه . قال حرب : قلت له : ما الإعفاء ؟ قال : يروى عن النبي ﷺ ، قال : كان هذا عنده الإعفاء .

**قلت :** ومن المعلوم أن الراوي أدري بمرويّه من غيره ، ولا سيما إذا كان حريصاً على السنة كابن عمر، وهو يرى نبيه ﷺ - الأمر بالإعفاء - ليلاً نهاراً. فتأمل .  
ثم روى الخلال من طريق إسحاق قال : « سألت أحمد عن الرجل يأخذ من عارضيه ؟ قال : يأخذ من اللحية ما فضل عن القبضة » .

قلت : حديث النبي ﷺ : « أحفوا الشوارب ، وأعفوا اللحي » ؟  
قال : « يأخذ من طولها ومن تحت حلقه . ورأيت أبا عبد الله يأخذ من طولها ومن تحت حلقه » .

**قلت :** لقد توسعت قليلاً بذكر هذه النصوص عن بعض السلف والأئمة ؛ لعزتها ، ولظن الكثير من الناس أنها مخالفة لعموم : « وأعفوا اللحي » ، ولم ينتبهوا لقاعدة أن الفرد من أفراد العموم إذا لم يجر العمل به ، دليل على أنه غير مراد منه ، وما أكثر البدع التي يسميها الإمام الشاطبي بـ ( البدع الإضافية ) إلا من هذا القبيل ، ومع ذلك فهي عند أهل العلم مردودة ، لأنها لم تكن من عمل السلف ، وهم أتقى وأعلم من الخلف ، فيرجى الانتباه لهذا ، فإن الأمر دقيق ومهم .  
سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ( ٣٧٦/٥ - ٣٨٠ ) تحت الحديث رقم ( ٢٣٥٥ ) ، وانظر أيضاً ( ٥/٥ ) من المقدمة ، ( ١٢٥/٥ ) تحت الحديث رقم ( ٢١٠٧ )  
وفي موضع آخر ذكر الشيخ نحواً مما سبق عن الإمام أحمد بن حنبل وأضاف ما يلي :

روى الخلال ، ومن قبله ابن أبي شيبة عن أبي زرعة بن جرير قال : « كان أبو هريرة يقبض على لحيته ، ثم يأخذ ما فضل عن القبضة » .  
وإسناده صحيح على شرط مسلم .

**قلت :** والآثار السلفية بهذا المعنى كثيرة ؛ حتى قال منصور عن إبراهيم : « كانوا يأخذون من جوانبها ، وينظفونها . يعني : اللحية » . أخرجه ابن أبي شيبة ( ٥٦٤ / ٨ ) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » ( ٥ / ٢٢٠ / ٦٤٣٨ ) بإسناد صحيح عن إبراهيم ، وهو : ابن يزيد النخعي ، وهو تابعي فقيه جليل .

**ثم قال الشيخ ( الألباني ) :** والآثار في الباب كثيرة ؛ بل إن بعضهم جعل الأخذ من اللحية من تمام تفسير قوله تعالى في الحجاج : « ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ » [ الحج : ٢٩ ] .

ثم ذكر بعض الآثار السابق ذكرها عن ابن عباس ، ومحمد بن كعب القرظي ومجاهد ، ثم قال : وإذا عرفت ما تقدم من هذه الآثار المخالفة لحديث الترجمة [ الحديث المشار إليه ورد فيه أن رسول الله ﷺ لما صعد إلى السماء رأى هارون تكاد لحيته تصيب سرتة من طولها ، وقد حكم عليه الشيخ الألباني بأنه موضوع ، وهذا الحديث قد ذكره واحتج به الشيخ التويجري في رسالته ( الرد على من أجاز تهذيب اللحية ) ] ، فالعجب كل العجب من الشيخ التويجري وأمثاله من المتشددين بغير حق ، كيف يتجرأون على مخالفة هذه الآثار السلفية ؟! فيذهبون إلى عدم جواز تهذيب اللحية مطلقاً ؛ ولو عند التحلل من الإحرام ، ولا حجة لهم تذكر سوى الوقوف عند عموم حديث : « ... وأعفوا اللحى » كأنهم عرفوا شيئاً فات أولئك السلف معرفته ، وبخاصة أن فيهم عبد الله بن عمر الراوي لهذا الحديث ؛ كما تقدم ، وهم يعلمون أن الراوي أدري بمرويه من غيره ، وليس هذا من باب العبرة بروايته لا برأيه ، كما توهم البعض ، فإن هذا فيما إذا كان رأيه مصادماً لروايته ، وليس الأمر كذلك هنا كما لا يخفى على أهل العلم والنهي ، فإن هؤلاء يعلمون أن العمل بالعمومات التي لم يجر العمل بها على عمومها هو

أصل كل بدعة في الدين ، وليس هنا تفصيل القول في ذلك ، فحسبنا أن نذكر بقول العلماء وفي مثل هذا المجال : « لو كان خيراً لسبقونا إليه » . أضف إلى ما تقدم أن من أولئك السلف الأول الذين خالفهم أولئك المتشددون ابن عباس ترجمان القرآن الذي يحتجون بتفسيره ؛ إذا وافق هواهم ، بل وجعلوه في حكم المرفوع ؛ ولو لم يصح السند به إليه ، كما فعلوا بما روي عنه في تفسير قوله تعالى : ﴿ يُدَيِّنُ عَلَيْهِمْ مِنْ جَلِيلِهِمْ ﴾ [الأحزاب : ٥٩] قال : « يبدن عينا واحدة » ! ثم تراهم هنا لا يعباون بتفسيره لآية ( التفث ) هذه ، مع ثبوته عنه وعن جمع من تلامذته ، وقول ابن الجوزي في « زاد المسير » ( ٥ / ٤٢٦ - ٤٢٧ ) : بأنه أصبح الأقوال في تفسير الآية . والله المستعان .

مسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ( ١٣ / ١ / ٤٤٠ - ٤٤٢ ) تحت الحديث رقم ( ٦٢٠٣ )

وفي موضع آخر نقل الشيخ الألباني عن الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم في رسالته ( إعفاء اللحي وقص الشارب ) قوله : « ورخص بعض أهل العلم في أخذ ما زاد على القبضة ؛ لفعل ابن عمر » . وعلق ( أي الشيخ عبد الرحمن ) عليه ، فقال : « الحجة في روايته لا في رأيه ؛ ولا شك أن قول الرسول وفعله أحق وأولى بالاتباع من قول غيره أو فعله ؛ كائناً ما كان » ! .

بعد أن نقل الشيخ الألباني الكلام السابق ، تعقبه فقال : نعم ؛ لكن نصب المخالفة بين النبي ﷺ وابن عمر خطأ ، لأنه ليس هناك حديث من فعله أنه كان ﷺ لا يأخذ من لحيته . وقوله : « وفروا اللحي » ؛ يمكن أن لا يكون على إطلاقه ، فلا يكون فعل ابن عمر مخالفاً له ، فيعود الخلاف بين العلماء إلى فهم النص ، وابن عمر - باعتباره راوياً له - يمكن أن يقال : الراوي أدري بمرويه من غيره ، لا سيما

وقد وافقه على الأخذ منها بعض السلف كما تقدم ، دون مخالف له منهم فيما علمنا والله أعلم .

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٧٨٥/٢-٧٨٦) تحت الحديث رقم (٥٤٥٣) وانظر أيضاً (٤٥٧/١) تحت الحديث رقم (٢٨٨) ، والحاوي من فتاوى الشيخ الألباني (٣٢٨-٣٢٩) ، (٤١١-٤١٣) ، وفتاوى الشيخ الألباني ومقارنتها بفتاوى العلماء (٤٩-٥١) ، وفتاوى الشيخ الألباني في المدينة والإمارات (١٤٥-١٤٦)



## باب الوضوء

## المسألة الأولى : حكم التسمية في الوضوء

ابن باز رحمه الله : التسمية (عند بدء الوضوء) واجبة عند جمع من أهل العلم

مع الذكر.

انظر مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٠ / ٢٨ ، ٣٢ ، ٩٨ ، ١٠٠) ، (٢٢ / ١١) ، (٢٩ / ٢٥-٢٦ ، ٢٨-٣١) ،  
وفتاوى نور على الدرب (٢ / ٦٠٣-٦٠٥) ، والفوائد الجليلة (٥٢)

## الألباني رحمه الله : التسمية في الوضوء واجبة .

في كتاب فقه السنة تحت عنوان ( سنن الوضوء ) ذكر الشيخ سيد سابق منها :  
التسمية في أوله وقال : ورد في التسمية للوضوء أحاديث ضعيفة ، لكن مجموعها  
يزيدها قوة تدل على أن لها أصلاً .

## فقال الشيخ الألباني معقباً :

أقوى ما ورد فيها حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ : « لا صلاة لمن لا وضوء  
له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » له ثلاثة طرق وشواهد كثيرة أشرت إليها  
في « صحيح سنن أبي داود » ( رقم ٩٠ ) ، فإذا كان المؤلف قد اعترف بأن الحديث  
قوي ، فيلزمه أن يقول بما يدل عليه ظاهره ، ألا وهو وجوب التسمية ، ولا دليل  
يقتضي الخروج عن ظاهره إلى القول بأن الأمر فيه للاستحباب فقط ، فثبت  
الوجوب ، وهو مذهب الظاهرية ، وإسحاق ، وإحدى الروايتين عن أحمد ،  
واختاره صديق خان ، والشوكاني ، وهو الحق إن شاء الله تعالى ، وراجع له  
« السيل الجرار » ( ١ / ٧٦-٧٧ ) .

تمام المنة ( ٨٩ ) ، وانظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ( ١٣ / ٨٢٦ ) ، وفتاوى الشيخ الألباني في  
المدينة والإمارات ( ٧٠ )



**ابن عثيمين** رحمه الله : التسمية في الوضوء سنة .

في شرحه لحديث أبي هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » .

**قال الشيخ** : من فوائد هذا الحديث : أن التسمية في الوضوء سنة ، وإنما قلنا ذلك لأمرين :

**الأول** : أن هذا الحديث فيه مقال ، كما قال الإمام أحمد : « لا يثبت في هذا الباب شيء » ، والأصل براءة الذمة وأنها لا تلزم عباد الله إلا بدليل ، أين حجتك عند الله إذا توضأ رجل ولم يسم ثم قلت له : يا فلان أعد الوضوء ، فسدت عبادتك ، سوف تسأل يوم القيامة : لماذا أفتيت بهذا وأنت لا تعلم !؟ فلو صح هذا الحديث عن النبي ﷺ صحة يطمئن الإنسان إليها لقلنا : إن التسمية شرط في صحة الوضوء ، وأن من تركها لم يصح وضوءه ، وحيث إنه ضعيف فنقول : **الأفضل أن تسمي عند الوضوء ، فإن لم تسم فوضوءك صحيح ولا إثم عليك .** وقد ذكر بعض العلماء قاعدة فقال : « إذا كان الحديث ضعيفاً والشئ مطلوباً فعله ، فإنه يكون من المستحبات ؛ - لأن ورود الأمر به يوجب للنفس شبهة ، كذلك لا يمكن تأثيم الناس بتركه وهو ضعيف - أما إذا كان نهياً وهو ضعيف فإنه يكون مكروهاً لا حراماً ؛ لأن ورود النهي يوجب للإنسان شبهة في صحته وإن كان ضعيفاً ، وتأثيم الناس بفعله بدون حديث صحيح يحتاج به الإنسان عند الله عز وجل لا يجوز فيكون مكروهاً » ، ذكر هذه القاعدة ابن مفلح تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية في النكت على المحرر .

**الثاني** : أن جميع الواصفين لوضوء النبي ﷺ والذين علّموه الناس كعثمان ؓ لم يذكروا التسمية ، وعثمان علمه الناس وهو خليفة بعد موت الرسول ﷺ ولم يذكر

التسمية ، ولو كانت التسمية شرطاً أو واجباً لكانت مما تتوافر الأهمم على نقله ، ولنقل هذا وبين للناس بياناً شافياً .

وهذا القول هو اختيار الموفق - رحمه الله - وهو من أكبر علماء الحنابلة فتح ذي الجلال والإكرام (١/٣٣٠-٣٣١) ، ونظر أيضاً الشرح الممتع (١/١٨١، ١٨٣، ٢٣٤، ٤١٧) ، (٤/٣١)

### وسئل الشيخ : هل التسمية في الوضوء واجبة ؟

**فأجاب قائلًا :** التسمية في الوضوء ليست بواجبة ولكنها سنة وذلك لأن في ثبوت حديثها نظراً . فقد قال الإمام أحمد رحمه الله : « إنه لا يثبت في هذا الباب شيء » والإمام أحمد - كما هو معلوم لدى الجميع - من أئمة هذا الشأن ومن حفاظ هذا الشأن ، فإذا قال إنه لم يثبت في هذا الباب شيء ، فإن حديثها يبقى في النفس منه شيء ، وإذا كان في ثبوته نظر ، فإن الإنسان لا يسوغ لنفسه أن يلزم عباد الله بما لم يثبت عن رسول الله ﷺ ، ولذلك أرى أن التسمية في الوضوء سنة ، لكن من ثبت عنده الحديث وجب عليه القول بموجبه ، وهو أن التسمية واجبة ، لأن قوله « لا وضوء » الصحيح أنه نفى للصحة وليس نفياً للكمال .

مجموع فتاوى ورسائل (١١/١١٦-١١٧) ونظر أيضاً (١١/١١٠) ، (١٢/٢٥٧) ، لقاءات الباب المفتوح (١/١٥١-١٥٢) ، وتفسير سورة الصافات (٧) ، وفتاوى مجلة الدعوة (٢/٦٧-٦٨)



**المسألة الثانية : حكم الترتيب في الوضوء****ابن باز رحمه الله : الترتيب في الوضوء واجب .**

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٩٤/٣) ، (١٠٢ / ١٠ ) ، ( ١٠٦ ) ، ( ٦٢ / ٢٩ ) ، والفوائد الجلية (٥٢) ، ومسائل أبي عمر السحان للإمام ابن باز (١٠)

**ابن عثيمين رحمه الله : الترتيب في الوضوء واجب .****قال الشيخ : الترتيب هو الفرض الخامس من فروض الوضوء ، والدليل قوله**

تعالى : ﴿ يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [ المائدة : ٦ ] .

**وجه الدلالة من الآية :** إدخال الممسوح بين المغسولات ، ولا نعلم لهذا فائدة إلا الترتيب ، وإلا لسيقت المغسولات على نسق واحد ، ولأن هذه الجملة وقعت جواباً للشرط ، وما كان جواباً للشرط فإنه يكون مرتباً حسب وقوع الجواب .

ولأن الله ذكرها مرتبة ، وقد قال النبي ﷺ : « أبدأ بما بدأ الله به » .

**والدليل من السنة :** أن جميع الواصفين لوضوئه ﷺ ما ذكروا إلا أنه كان يرتبها على حسب ما ذكر الله .

الشرح الممتع (٢١٧/١ - ٢١٨) ، وانظر أيضاً فتح ذي الجلال والإكرام (٢٦٠/١ - ٢٦٢) ، (٣٢٣/١ - ٣٢٤) ، ومجموع فتاوى ورسائل (١٤١/١ - ١٤٤ ، ٢٠٩) ، ولقاءات الباب المفتوح (٢٦-٢٥/١)

**الألباني رحمه الله : الترتيب في الوضوء غير واجب .****قال الشيخ : وليس هناك ما يدل على وجوب الترتيب .**

وقول ابن القيم في « الزاد » (٦٩ / ١) : وكان وضوءه ﷺ مرتباً متوالياً لم يخل

به مرة واحدة البتة ؛ غير مسلم في الترتيب ؛ لحديث المقدام بن معدي كرب قال :

« أتني رسول الله ﷺ بوضوء ، فتوضأ : فغسل كفيه ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل ذراعيه ثلاثاً ، ثم مضمض واستنشق ثلاثاً ، ومسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما ، وغسل رجليه ثلاثاً ثلاثاً » .

رواه أحمد (١٣٢ / ٤) ، وعنه أبو داود (١٩ / ١) بإسناد صحيح ، وقال الشوكاني (١٢٥ / ١) :

[ إسناده صالح ، وقد أخرجه الضياء في « المختارة » ] .

فهذا يدل على أنه ﷺ لم يلتزم الترتيب في بعض المرات ؛ فذلك دليل على أن الترتيب غير واجب ، ومحافظته عليه في غالب أحواله دليل على سنته . والله أعلم .  
سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥٢٥ / ١ / ١) تحت الحديث رقم (٢٦١) ، ونظر أيضاً تمام المنة (٨٨)



**المسألة الثالثة : هل يشرع تكرار مسح الرأس في الوضوء ؟**

ابن باز رحمه الله : مسح الرأس يكون مرة واحدة فقط ( لا يستحب تكرار المسح ) .

قال الشيخ في وصفه لكيفية وضوء النبي ﷺ : ويمسح رأسه مرة واحدة ، الرأس يمسح مرة واحدة دائماً .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٥٦/٢٩)

**وقال الشيخ في الدروس المهمة :**

ويستحب تكرار غسل الوجه واليدين والرجلين ثلاث مرات وهكذا المضمضة والاستنشاق ، والفرض من ذلك مرة واحدة ، أما مسح الرأس فلا يستحب تكراره كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة .

الدروس المهمة لعامة الأمة ، ضمن مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٩٤/٣)

وقال في موضع آخر في صفة الوضوء الشرعي : ويمسح رأسه مرة واحدة وأذنيه ، أي أن المسح يكون مرة واحدة فقط ، إذا المرة في الغسل كافيه والمرتان كافيتان ، لكن الكمال والأفضل ثلاثاً ، إلا الرأس فإنه يمسحه واحدة مع الأذنين .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٥٩/٢٩) وانظر أيضاً (١٠/٩٨ ، ١٠٤) ، (٢٢/١١) ، وفتاوى نور على الدرب (٦٠٥/٢) ، والفوائد الجلية (٥١) ، وتعليقات الشيخ على فتح الباري (٣١٣/١) ، والحلل الإبريزية (٥٣/١)

ابن عثيمين رحمه الله : الرأس يمسح مرة واحدة ، ويكره تكرار مسحه .

قال الشيخ : الواجب في مسح الرأس مرة واحدة بل لا يزيد عليها .

فتح ذي الجلال والإكرام (٢٦٦/١)

وقال أيضاً : وقد ذكرنا فيما سبق في مسح الرأس أنه إنما يمسح مرة واحدة .

فتح ذي الجلال والإكرام (٢٧١/١) ، وانظر أيضاً مجموع فتاوى ورسائل (١٥١/١١) ، (٢٥٨/١٢)

وقال أيضاً : الرأس يكره تكرار مسحه .

فتح ذي الجلال والإكرام (٦٤٩/١ - ٦٥٠)

**الألباني رحمه الله :** تكرار مسح الرأس صح عن النبي ﷺ .

قال الشيخ سيد سابق في كتابه ( فقه السنة ) : ( ولم يصح مسح الرأس أكثر من مرة ) .

فتعقبه الشيخ الألباني قائلاً : بلى ، قد صح من حديث عثمان رضي الله عنه أن النبي ﷺ مسح رأسه ثلاثاً ، أخرجه أبو داود بسندين حسنين ، وله إسناد ثالث حسن أيضاً ، وقد تكلمت على هذه الأسانيد بشيء من التفصيل في « صحيح أبي داود » ( رقم ٩٥ ، ٩٨ ) ، وقد قال الحافظ في « الفتح » :

« وقد روى أبو داود من وجهين صحح أحدهما ابن خزيمة وغيره في حديث عثمان تثليث مسح الرأس ، والزيادة من الثقة مقبولة » . وذكر في « التخليص » أن ابن الجوزي مال في « كشف المشكل » إلى تصحيح التكرير .

**قلت :** وهو الحق ، لأن رواية المرة الواحدة وإن كثرت لا تعارض رواية التثليث ؛ إذ الكلام في أنه سنة ، ومن شأنها أن تفعل أحياناً وتترك أحياناً ، وهو اختيار الصنعاني في « سبل السلام » فراجع إن شئت .

تمام المنة ( ٩١ ) ، وانظر صحيح سنن أبي داود ( ١٧٩/١ ، ١٨٥ ، ١٨٧ - ١٨٨ )



### المسألة الرابعة : الوضوء من حمل الميت

ابن باز رحمه الله : لا يستحب الوضوء لمن حمل الميت .

سئل الشيخ : ما صحة حديث « من غسل ميتاً فليغتسل ، ومن حمله فليتوضأ .. »

وهل الأمر على الوجوب أم الاستحباب ، ولماذا ؟

فأجاب : الحديث المذكور ضعيف ، وقد ثبت عن النبي ﷺ في أحاديث أخرى ما

يدل على استحباب الغسل من تغسيل الميت .

أما حمله فلم يصح في الوضوء منه شيء ، ولا يستحب الوضوء من حمله ، لعدم

الدليل على ذلك .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٨٠/١٠) ، وانظر أيضاً الفوائد الجليلة (٥٥)

الألباني رحمه الله : يستحب لمن حمل الميت أن يتوضأ .

ذكر الشيخ من المواضع التي يستحب لها الوضوء : الوضوء من حمل الميت ،

لقوله ﷺ : « من غسل ميتاً فليغتسل ، ومن حمله فليتوضأ » .

وهو حديث صحيح جاء من طرق بعضها صحيح وبعضها حسن كما ذكرته في

« إرواء الغليل » ( رقم ١٤٤ ) ، وقواه ابن القيم وابن القطان وابن حزم والحافظ ،

راجع « التلخيص الحبير » ( ١٣٤ / ٢ ) .

تمام المنة ( ١١٢ ) ، وانظر أيضاً الثمر المستطاب ( ١٢ / ١ ) ، وأحكام الجنائز ( ١٠٢ )



## باب المسح على الخفين

### المسألة الأولى : حكم المسح على الخف أو الجورب الرقيق

ابن باز رحمه الله : من شروط المسح على الخفين أو الجوربين أن يكونا صفيقين ساترين لمحل الفرض ( القدمين والكعبين ) .

سئل الشيخ : ما الحكم في المسح على الجوارب ( الشُّرَّاب ) الشفافة ؟

فأجاب : من شرط المسح على الجوارب : أن يكون صفيقاً ساتراً ، فإن كان شفافاً لم يجوز المسح عليه ؛ لأن القدم والحال ما ذكر في حكم المكشوفة .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ( ١١٠/١٠ ) ، وانظر أيضاً ( ١٠٦/١٠ ، ١٠٧ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٤ ) ، ( ٦٨/٢٩ ) ، ( ٧١ ، ٧٢ ) ، وفتاوى نور على الدرب ( ٦٠٩/٢ ) ، والفوائد الجلية ( ٥٣ ، ٧٤ )

الألباني رحمه الله : يجوز المسح على الجورب وإن كان رقيقاً .

قال الشيخ : لم يرد شيء يدل على اعتبار اشتراط الشخانة في الجوربين لجواز المسح عليهما ، بل قال النووي في « المجموع » ( ٥٠٠/١ ) : « وحكى أصحابنا عن عمر وعلي رضي عنهما جواز المسح على الجورب وإن كان رقيقاً ، وحكوه عن أبي يوسف ومحمد وإسحاق وداود » .

قلت : وهو مذهب ابن حزم .

صحيح سنن أبي داود ( ٢٨١/١ ) وانظر أيضاً تعليقات الشيخ على رسالة المسح على الخفين للقاسمي ( ٦٧ ) ، وتمام المنة ( ١١٤ ) ، والثمر المستطاب ( ١٦/١ )

ابن عثيمين رحمه الله : يجوز المسح على الخف أو الجورب الرقيق ( الخفيف )

على القول الصحيح .

قال الشيخ : فإن قال قائل : وهل يجوز المسح على الخف المخرق والرقيق ؟



**الجواب :** نعم ، ما دام اسم الخف باقياً ، أو اسم الجورب باقياً فإنه يجوز المسح عليه ؛ لأن النصوص جاءت مطلقة ، ثم إن المقام مقام ، رخصة وتسهيل ، وإذا كان المقام مقام رخصة وتسهيل ؛ فلا ينبغي أن نشدد على عباد الله في شيء لم يثبت في شريعة الله ، وهذه قاعدة يجب على الإنسان أن يهتم بها ، أي شرط تشترطه في أي حكم من الأحكام فاعلم أنك بذلك ضيقت الشريعة ؛ لأن الشروط قيود ، وإذا قيد المطلق صار تضييقاً على الناس ، فأی شرط تضيفه إلى حكم من الأحكام فاعلم أنك ضيقت شريعة الله وسوف يحاسبك الله على هذا ؛ لأن الله أطلق لعباده ويسر لعباده ثم تأتي أنت بزيادة قيد أو شرط لم يكن موجوداً في القرآن والسنة ولا القياس الصحيح .

فتح ذي الجلال والإكرام (١/٣٨٧-٣٨٨)

**وسئل الشيخ :** عما اشترطه بعض العلماء من كون الجورب والخف ساترين للحل  
الفرض ؟

**فأجاب بقوله :** هذا الشرط ليس بصحيح ، لأنه لا دليل عليه ، فإن اسم الخف أو الجورب ما دام باقياً فإنه يجوز المسح عليه ، لأن السنة جاءت بالمسح على الخف على وجه مطلق ، وما أطلقه الشارع فإنه ليس لأحد أن يقيده إلا إذا كان لديه نص من الشارع أو إجماع أو قياس صحيح ، وبناء على ذلك فإنه يجوز المسح على الخف المخرق ويجوز المسح على الخف الخفيف ، لأن كثيراً من الصحابة كانوا فقراء ، وغالب الفقراء لا تخلو خفافهم من خروق ، فإذا كان هذا غالباً أو كثيراً في قوم في عهد الرسول ﷺ ولم يُنَبَّه عليه الرسول ﷺ دل ذلك على أنه ليس بشرط ، ولأنه ليس المقصود من الخف ستر البشرة ، وإنما المقصود من الخف أن يكون مدفناً للرجل ، ونافعاً لها ، وإنما أجاز المسح على الخف ، لأن نزعه يشق ، وهذا لا فرق

فيه بين الجورب الخفيف والجورب الثقيل ، ولا بين الجورب المخرق والجورب السليم ، والمهم أنه ما دام اسم الخف باقياً ، فإن المسح عليه جائز لما سبق من الدليل .

مجموع فتاوى ورسائل (١٦٥-١٦٦) ، وانظر أيضاً (١٦٧/١١ ، ١٩١) ، والشرح الممتع (٢٦٧/١-٢٦٨ ، ٢٩٣) ، (٣٧٩/٤) ، ولقاءاتي مع الشيخين (١٥٧/٢)



**المسألة الثانية : نزع الخف أو الجورب بعد المسح عليه هل يبطل الوضوء؟**

**ابن باز رحمه الله :** يبطل الوضوء وعليه أن يعيده .

**سئل الشيخ :** رجل مسح على شرابه عند الوضوء ثم خلعهما بعد أن وجد لها رائحة ، وصلى ولم يغسل مكانها ، فما حكم صلاته على هذه الحالة ؟

**فأجاب :** إذا كان خلعه لها وهو على طهارته الأولى التي لبس عليها الشراب فطهارته باقية ، ولا يضره خلعهما ، أما إن كان خلعه للشراب بعد ما أحدث فإنه يبطل الوضوء ، وعليه أن يعيد الوضوء ؛ لأن حكم طهارة المسح قد زال بخلع الشراب في أصح أقوال العلماء .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ( ١١٣/١٠ )

**وسئل الشيخ :** لاحظت أن بعض المسلمين يمسح على خفيه وعليه جوربان . فإذا أراد أن يدخل المسجد خلع الحذاء وهو يعتقد أن المسح بتلك الصورة صحيح . هل هو صحيح أم لا ؟

**فأجاب :** هذا فيه تفصيل : فإن كان المسح على الجورب والنعل إذا كان لبس على طهارة . فإذا مسح على النعل مع الجورب وخلع النعل فإنه يخلع الجورب ، ويبطل الوضوء ، إذا كان قد مسح عليهما جميعاً فيبطل الوضوء بخلع أحدهما . أما إذا خص المسح بالجورب ثم لبس الحذاء فإنه لا يبطل الوضوء بذلك ، لأن الحكم حيثئذ للجورب .

أما إذا مسح عليهما جميعاً فالحكم يتعلق بهما جميعاً ، فإذا خلع الواحد خلع الآخر ويبطل وضوؤه .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ( ٦٩/٢٩ ) وانظر أيضاً ( ٧١/٢٩ ، ٧٣ ) ، وفتاوى نور على الدرب ( ٦٠٨/٢ ) ، ٦١١ ، ٨٠١ ، وفوائد من دروس سماحة الشيخ ( ٢٤ ) ، والحلل الإبريزية ( ٥٩/١ )

**الألباني رحمه الله :** من خلع الخف ونحوه بعد أن توضأ ومسح عليه فوضوءه صحيح ولا شيء عليه .

**قال الشيخ في رسالته ( تمام النصح في أحكام المسح ) في المسألة الثالثة :**  
اختلف العلماء أيضاً فيمن خلع الخف ونحوه بعد أن توضأ ومسح عليه ، على أقوال ثلاثة :

**الأول :** أن وضوءه صحيح ولا شيء عليه .

**الثاني :** أن عليه غسل رجله فقط .

**الثالث :** أن عليه إعادة الوضوء .

وبكل من هذه الأقوال قد قال به طائفة من السلف ، وقد أخرج الآثار عنهم بذلك عبد الرزاق في « المصنف » ( ١ / ٢١٠ / ٨٠٩ - ٨١٣ ) وابن أبي شيبة ( ١ / ١٨٧ - ١٨٨ ) والبيهقي ( ١ / ٢٨٩ - ٢٩٠ ) .

**ولا شك أن القول الأول هو الأرجح ،** لأنه المناسب لكون المسح رخصة وتيسيراً من الله ، والقول بغيره ينافي ذلك ، كما قال الرافعي في المسألة التي قبلها كما تقدم ، ويترجح على القولين الآخرين بمرجح آخر بل مرجحين :

**الأول :** أنه موافق لعمل الخليفة الراشد علي بن أبي طالب ، فقد قدمنا بالسند الصحيح عنه ﷺ أنه أحدث ثم توضأ ومسح على نعليه ثم خلعهما ثم صلى .  
**والآخر :** موافقته للنظر الصحيح ، فإنه لو مسح على رأسه ثم حلق ، لم يجب عليه أن يعيد المسح بله الوضوء ، وهو الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ، فقال في « اختياراته » ( ص ١٥ ) :

« ولا ينقض وضوء الماسح على الخف والعمامة بنزعهما ، ولا بانقضاء المدة ، ولا يجب عليه مسح رأسه ، ولا غسل قدميه ، وهو مذهب الحسن البصري ، كإزالة الشعر الممسوح على الصحيح من مذهب أحمد ، وقول الجمهور » .

تمام النص في أحكام المسح ( ٨٦-٨٧ ) ملحقة برسالة المسح على الجوربين للعلامة جمال الدين القاسمي ، وانظر أيضاً : تمام المنة ( ١١٤-١١٥ ) ، الثمر المستطاب ( ١٥/١ )

**ابن عثيمين رحمه الله :** إذا خلع الخف أو الجورب بعد أن مسح عليه فلا تبطل طهارته على القول الصحيح .

**قال الشيخ :** الطهارة لا تنتقض بخلع الممسوح ، وذلك لأن الماسح إذا مسح تمت طهارته بمقتضى الدليل الشرعي ، فلا تنتقض هذه الطهارة إلا بمقتضى دليل شرعي ، وليس هناك دليل شرعي على أنه إذا خلع الممسوح بطل الوضوء ، وإنما الدليل على أنه إذا خلع الممسوح بطل المسح ، أي لا يعاد المسح مرة أخرى إلا بعد غسل الرجل في وضوء كامل ، وعليه فنقول : إن الأصل بقاء هذه الطهارة الثابتة بمقتضى الدليل الشرعي حتى يوجد الدليل ، وإذا لم يكن دليل فإن الوضوء يبقى غير منتقض ، وهذا هو القول الراجح عندنا .

مجموع فتاوى ورسائل ( ١٦٢/١١-١٦٣ ) ، وانظر أيضاً ( ١٧٩/١١ ، ١٩٣ ) ، ( ١٥/١٤٤-٤١٥ ) ، والشرح الممتع ( ٣٠١/١-٣٠٢ ) ، وشرح رياض الصالحين ( ٣٧٣/١ ) ، ولقاءتي مع سماحة الشيخ ( ٥٦/٢ ) ، ولقاءات الباب المفتوح ( ٤٧٧/٢ )



**المسألة الثالثة : حكم المسح على النعلين****الألباني رحمه الله : المسح على النعلين جائز .****قال الشيخ : ثبت المسح على النعلين مرفوعاً في غير ما حديث .**

صحيح سنن أبي داود (٢٩٣/١) وانظر الثمر المستطاب (١٦/١) ، ومختصر صحيح البخاري (٧٧/١)

وفي كتاب فقه السنة ذكر الشيخ سيد سابق حديث المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الجوربين والنعلين ثم قال : « والمسح على الجوربين كان هو المقصود ، وجاء المسح على النعلين تبعاً » .

**فقال الشيخ الألباني : قد يوهم هذا الكلام أن المسح على النعلين غير جائز ، ودفعاً لذلك أقول :**

قد صح عنه ﷺ المسح على النعلين استقلالاً ، دون ذكر الجوربين من حديث علي بن أبي طالب ، وأوس بن أبي أوس الثقفي ، وابن عمر ، وصححه ابن القطان كما في « شرح علوم الحديث » للعراقي (ص ١٢) ، وقد تكلمت على أسانيدها في « صحيح سنن أبي داود » رقم (١٥٠، ١٥٦) .

فهذه الأحاديث تدل على جواز المسح على النعلين أيضاً ، وقد ثبت ذلك عن بعض السلف أيضاً كما يأتي قريباً .

تمام المنة (١١٣-١١٤)

**والأحاديث التي أشار إليها الشيخ واستدل بها :**

١ - ما رواه أحمد والدرامي من طريق عبد خير قال : رأيت علياً توضأ ومسح على النعلين ثم قال : لولا أنني رأيت رسول الله ﷺ فعل كما رأيتُموني فعلت ، لرأيت أن باطن القدمين هو أحق بالمسح من ظاهرهما .

**قال الشيخ :** وهذا إسناد صحيح .

٢- وما رواه أحمد والطبراني في الكبير من طريق أوس بن أبي أوس قال : رأيت أبي يوماً توضأ فمسح على النعلين ، فقلت : أتمسح عليهما ؟ فقال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل .

**قال الشيخ :** وهذا سند صحيح .

٣- وما رواه البزار من طريق نافع : أن ابن عمر كان يتوضأ ونعلاه في رجله ، ويمسح عليهما ، ويقول : كذلك كان رسول الله ﷺ يفعل .

**قال الشيخ :** وهو صحيح على شرط مسلم .

٤- وما رواه الطحاوي وغيره عن أبي ظبيان : أنه رأى علياً بال قائماً ، ثم دعا بماء فتوضأ ، ومسح على نعليه ، ثم دخل المسجد ، فخلع نعليه ثم صلى .

**قال الشيخ :** وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين .

انظر الثمر المستطاب (١٦/١-١٧) ، وصحيح سنن أبي داود (٢٨٢/١-٢٨٥ ، ٢٩٠-٢٩٣) ، وتعليقات الشيخ على رسالة المسح على الجوربين للقاسمي (٤٣-٤٧) ، وتمام النصح في أحكام المسح (٨٢-٨٣) ، وتمام المنة (١١٥) ، وتعليقات الشيخ على كتاب تأسيس الأحكام (٤٢/١)

**ابن عثيمين رحمه الله :** المسح على النعل لا يجوز .

**قال الشيخ :** المسح على النعل لا يجوز ، بل لا بد من خلع النعل وغسل

الرجل .

مجموع فتاوى ورسائل (١٦٨/١١)

**وسئل الشيخ :** أحسن الله إليك يا شيخ : ثبت عن بعض الصحابة كابن عمر وعلي بن أبي طالب ، وأوس بن أبي أوس الثقفي في السنن وغيرها أنهم مسحوا على نعالهم وأن بعضهم نزع نعليه ثم دخل فصلى في المسجد ومنها حديث على شرط الشيخين فيكف نوجه هذا ؟

**فأجاب :** هذا له توجيه عند بعض أهل العلم أنه يجوز المسح على النعلين إذا كان يستر أكثر القدم .

**وبعضهم يقول :** أن القدم إما أن تكون مستورة بالخف والجورب فتمسح ، أو غير مستورة بشيء فتغسل ، أو مستورة بالنعل فترش رشاً بين الغسل والمسح ، وحملوا الحديث الوارد في المسح على النعلين على هذا وقالوا : إن المراد أنه رشها ثم مر بيده عليها ، وعلى كل حال فالاحتياط للمرء أن لا يقدم على شيء إلا وهو يعلم أن السنة جاءت به ، أو يغلب على ظنه أن السنة جاءت به ، وأما ما ورد عن الصحابة مما يخالف ظاهر السنة فإنه لا يأخذ به بل يعتذر عنهم ولا يحتج بفعلهم .

لقاءات الباب المفتوح (١٨٤/١) ، وانظر أيضاً شرح صحيح البخاري (٣١٨/١ - ٣١٩)





### المسألة الرابعة: المسح على الجبيرة

ابن باز رحمه الله: المسح على الجبيرة مشروع .

**قال الشيخ :** إذا كان الجرح عليه جبيرة فإنه يمسح عليها وقت الوضوء وغسل الجنابة ، ويجزئه ذلك .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١١٨/١٠) وانظر أيضاً (١٦٤/١٠ ، ١٩٩) ، (٧٠/٢٩) ، وفتاوى نور على الدرب (٦٠٦/٢) ، والفوائد الجلية (٥٩ ، ٤٤)

ابن عثيمين رحمه الله: المسح على الجبيرة مشروع .

**قال الشيخ ( في رسالته في كيفية طهارة المريض ) :**

إذا كان في بعض أعضائه كسر مشدود عليه خرقة أو جبس فإنه يمسح عليه بالماء بدلاً من غسله ولا يحتاج للتيمم لأن المسح بدل عن الغسل .

مجموع فتاوى ورسائل (١٥٥/١١) وانظر أيضاً (١٧٢/١١ ، ١٧٣) ، والشرح الممتع (٢٧٨-٢٨٢ ، ٢٩٩) ، وفتح ذي الجلال والإكرام (٦٧٧/١-٦٧٨ ، ٦٨٠)

الألباني رحمه الله: لا يشرع المسح على الجبيرة .

أورد مؤلف كتاب الروضة الندية حديث جابر قال : « خرجنا في سفر ، فأصاب رجلاً منا حجر فشجّه في رأسه ، ثم احتلم ، فسأل أصحابه ، فقال : هل تجدون لي رخصة في التيمم ؟ قالوا : ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء . فاغتسل ، فمات ، فلما قدمنا على النبي ﷺ ؛ أخبر بذلك فقال : « قتلوه ؛ قتلهم الله ! ألا سألوا إذ لم يعملوا ؛ فإنما شفاء العي السؤال ! إنما كان يكفيه أن يتيمم ، ويعصر - أو يعصب - على جرحه خرقة ، ثم يمسح عليها ، ويغسل سائر جسده » .

فعلق الشيخ عليه قائلاً : حديث جابر - هذا - ضعيف السند ؛ كما ذكر المؤلف .

لكن له شاهد من حديث ابن عباس ، يرتقي به إلى درجة الحسن ، فيصح أن يحتج به على مشروعية التيمم ، لخوف الضرر من استعمال الماء .

ولكن ليس في حديث ابن عباس : ويعصب على جرحه ... الخ ؛ فهذه الزيادة من الحديث ضعيفة ، فلا يحتج بها على مشروعية المسح على الجبيرة ، وإن كان ورد في المسح عليها أحاديث أخرى ؛ فإنها ضعيفة جداً ، لا يصح أن يتقوى الحكم بها ، لشدة ضعفها ؛ خلافاً لما ذكره الشيخ سيد سابق في « فقه السنة » ، وقد فصلت القول في ذلك في « تمام المنة في التعليق على فقه السنة » .

نعم ؛ صح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه توضأ وكفه معصوبة ، فمسح على العصائب ، وغسل سوى ذلك ؛ رواه البيهقي (٣٢٨/١) .

وقد دعم بعضهم المسح على الجبيرة ؛ بالقياس على المسح على العمامة والخفين .

فمن ظهر له قوة هذا القياس بالإضافة إلى أثر ابن عمر ؛ مسح على الجبيرة . وإلا ؛ فلا يشرع المسح ؛ وهذا الذي أراه ؛ لعدم قيام دليل تقوم به الحجة عندي .

أما الحديث فقد عرفت ضعفه ، هو وما في معناه .

وأما الأثر ؛ فلا حجة فيه توجب العمل به .

وأما القياس ؛ فلا يجوز القول به في العبادات .

والخلاصة : أن الجريح يكفي أن يغسل سائر بدنه أو أعضائه ، دون أن يمسح على الجبيرة ، والله أعلم .

التعليقات الرضية على الروضة الندية (٢٠٦/١)

وفي كتابه ( تمام المنة ) ذكر الشيخ الأحاديث التي ورد فيها المسح على الجبيرة وبين ضعفها كلها وأنها لا تقوي بعضها لشدة ضعفها ثم قال : ولذلك ذهب ابن حزم إلى أنه لا يشرع المسح على الجبيرة ، قال ( ٧٤ / ٢ - ٧٥ ) :

« برهان ذلك قول الله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] ، وقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ، فسقط بالقرآن والسنة كل ما عجز عنه المرء ، وكان التعويض منه شرعاً ، والشرع لا يلزم إلا بالقرآن أو سنة ، ولم يأت قرآن ولا سنة بتعويض المسح على الجبائر والدواء من غسل ما لا يقدر على غسله ، فسقط القول بذلك » .

ثم ذكر عن الشعبي ما يوافق قوله ، ومثله عن داود وأصحابه ، وهو الحق إن شاء الله .

وأجاب عن أثر ابن عمر المتقدم بأنه فعل منه ﷺ وليس إيجاباً للمسح عليها ، وقد صح عنه أنه كان يدخل الماء في باطن عينيه في الوضوء والغسل ، ولا يشرع ذلك ، فضلاً عن أن يكون فرضاً !

تمام المنة ( ١٣٥ ) ، وانظر إرواء الغليل ( ١٤٣ / ١ ) ، الموسوعة الفقهية الميسرة ( ١٧٢ / ١ )



## باب نواقض الوضوء

## المسألة الأولى : نقض الوضوء بمس الذكر

ابن باز رحمه الله : مس الفرج باليد قبلاً كان أو دبراً من غير حائل ينقض الوضوء مطلقاً سواء كان لشهوة أو لغير شهوة .  
 ذكر الشيخ من نواقض الوضوء : مس الفرج باليد قبلاً كان أو دبراً من غير حائل .

الدروس المهمة ضمن مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٩٤/٣)

**وقال الشيخ :** من مس ذكره يتوضأ ، إذا أفضى إلى فرجه بيده ليس دونه ساتر ، سواء بشهوة أو بغيره شهوة .

الفوائد الجلية (٥٤ - ٥٥)

**وسئل الشيخ :** رجل اغتسل وتوضأ وضوءاً كاملاً ثم في أثناء الغسل لمس فرجه أو أحدهما فهل يعيد الوضوء ؟

**فأجاب :** نعم يعيد الوضوء لأن وضوءه الأول انتقض بمس فرجه لقول النبي ﷺ : « من مس ذكره فليتوضأ » رواه أحمد وأهل السنن بإسناد صحيح .

وفي رواية : « من أفضى بيده إلى ذكره ليس دونه ستر فقد وجب عليه الوضوء » رواه الإمام أحمد وابن حبان والحاكم والبيهقي .

مجموع فتاوى سماحة الشيخ (٨١/٢) ، وانظر أيضاً مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣٣/١٠ ، ٣٦ ، ٩٩ ، ١٢٩ ، ١٣٢) ، (١٨/٢٩ ، ٥٩ ، ٩٤) ، وفتاوى نور على الدرب (٦١٩ - ٦٢٠) ، والفوائد الجلية (٤٣)

**الألباني رحمه الله :** المس بغير شهوة لا ينقض الوضوء وأما المس بشهوة فينقض .

صحح الشيخ حديث بسرة بنت صفوان رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : ( من مس ذكره فليتوضأ ) .

وحديث طلق بن علي ؓ قال : قال رجل : مسست ذكرى أو قال : الرجل يمس ذكره في الصلاة ، أعليه وضوء ؟ فقال النبي ﷺ : لا ، إنما هو بضعة منك .  
صحح الشيخ الحديثين ثم قال :

ولا ضرورة لادعاء النسخ في أحدهما ؛ لأنه يمكن الجمع بينهما بأن يقال : إن كان المس بدون شهوة فهو لا ينقض ؛ لأنه يكون كما لو مس بضعة أخرى من بدنه ، وإن كان المس بشهوة ؛ فالعمل على حديث بسرة ، ولا يخالفه هذا ( حديث طلق ) لأنه لا يكون المس حيثئذ كما لو مس بضعة أخرى .

وإلى هذا ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في الجمع بين الحديثين ، وتبعه بعض المحققين من المتأخرين .

قلت : وما يؤيد ذلك أن : الحديث صدر جواباً لمن سأل عن الرجل يمس ذكره وهو في الصلاة ؛ كما في روايتين عن قيس بن طلق : لابن حبان . ولا يخفى أن هذه قرينة قوية جداً للجمع المذكور ؛ لأنه لا يتصور وقوع المس بشهوة في الصلاة ، وقد أشار إلى ذلك من قاله من السلف : سواء مسسته أو مسست أنفي .

صحيح سنن أبي داود (٢٣٤/١)

**تنبيه :** وهم الشيخ - رحمه الله - فيما نسبته لشيخ الإسلام - رحمه الله - فإن

اختياره في هذه المسألة أن الوضوء من مس الذكر مستحب لا واجب .

انظر مجموع الفتاوى (٥٢٤/٢٠ ، ٥٢٦ ، ٢٢٢/٢١ ، ٢٤١) ، (٣٥٨/٣٥) ، والاختيارات الفقهية (٢٨)

**وقال الشيخ أيضاً :** قوله ﷺ : « إنما هو بضعة منك » فيه إشارة لطيفة إلى أن

المس الذي لا يوجب الوضوء إنما هو الذي لا يقترن معه شهوة ، لأنه في هذه الحالة يمكن تشبيه مس العضو بمس عضو آخر من الجسم ، بخلاف ما إذا مسه

بشهوة ، فحينئذ لا يشبه مسه مس العضو الآخر ، لأنه لا يقترن عادة بشهوة ، وهذا أمر بين كما ترى .

تمام المنة (١٠٣) ، وانظر أيضاً تعليقات الشيخ على مشكاة المصابيح (١٠٤/١) ، والنشر المستطاب (٢٢/١)

**ابن عثيمين رحمه الله :** مس الذكر إذا كان لشهوة انتقض به الوضوء وإلا فلا .

**قال الشيخ في شرحه لحديث طلق بن علي ( السابق ذكره ) :** من فوائد الحديث : الإشارة إلى أنه إن مس الذكر على وجه آخر يخالف مس بقية الأعضاء فله حكم آخر ، وذلك إذا مسه لشهوة ، فإنه إذا مسه لشهوة لا يكون كبقية الأعضاء ، لأن بقية الأعضاء لا يمكن للإنسان أن يمسه لشهوة ، لكن الذكر يمكن أن يمسه لشهوة ، فعليه نقول : إذا مس الذكر مساً ليس على مس الأعضاء العادي وجب عليه الوضوء ؛ لأن النبي ﷺ نفى الوجوب وعلل ، وهذه علة منصوصة ، وعلة لا يمكن أن تعتل أو تزول وهي قوله : « إنما هو بضعة منك » وعليه فإذا مسه على وجه الشهوة فإنه ينتقض وضوءه ، وهذا هو الصحيح : أن مس الذكر إذا كان لشهوة انتقض به الوضوء وإلا فلا .

فتح ذي الجلال والإكرام (٤٣٦/١-٤٣٧)

**وقال أيضاً :** إذا مس ذكره بغير شهوة فليس عليه الوضوء ، وإذا مسه بشهوة عليه الوضوء ، وأما إذا مسه بغير شهوة فيستحب له الوضوء وهذا الراجح عندي .

**ثم قال :** فيكون خلاصة القول : إن مسه لشهوة وجب عليه الوضوء ، وإن مسه لغير شهوة لم يجب عليه الوضوء لكن يستحب احتياطاً .

فتح ذي الجلال والإكرام (٤٤١/١) ، وانظر أيضاً (٦٠٩/١)

**وقال الشيخ :** القول الراجح عندي أن مس الذكر لا ينقض الوضوء إلا إذا كان لشهوة فإنه ينقض الوضوء .

لقاءات الباب المفتوح (٢٧/١) ، وانظر أيضاً (٣٢ /١) ، (٢٧٨)

**وفي موضع آخر قال الشيخ :** الصواب أن مس الذكر لا يوجب الوضوء إلا إذا كان لشهوة ، وبهذا يجتمع الحديثان : حديث بسرة ، وحديث طلق بن علي ؛ لأن طلق بن علي لما سأل النبي ﷺ عن الرجل يمس ذكره في الصلاة أعليه الوضوء ؟ قال : ( لا ) . ثم قال : « إنما هو بضعة منك » . ومعنى بضعة أي : جزء منك ، فكما أنك لو لمست اليد ، أو لمست الفخذ ، أو لمست الساق لا ينتقض وضوءك ، فكذلك لو لمست الذكر فهو بضعة ، وحديث بسرة : « من مس ذكره فليتوضأ » هذا عام ، واللام للأمر ، فيحمل على أن المراد من مسه مساً ليس كمس بقية الأعضاء ، واللمس الذي يختص بالذكر ولا يكون كبقية الأعضاء هو ما كان لشهوة ، ولهذا تجدد الإنسان يمس ذكره لشهوة ، وربما يستمني بيده ، فالقول **الراجح :** أنك إذا مسست الذكر المس الخاص به ، وهو الذي يكون لشهوة ؛ وجب عليك الوضوء ؛ لأن هذا مظنة خروج شيء ، ولا سيما في الرجل المذء ، فقد يخرج مذي وهو لا يدري ، وأما إذا كان بغير شهوة فلا ينقض الوضوء ، ومن العلماء من قال : يستحب الوضوء احتياطاً .

التعليق على رسالة حقيقة الصيام ( ٤٤ - ٤٥ )

**تنبيه :** ذكر الشيخ في مواضع أخرى من كتبه : ( أن الوضوء من مس الذكر ليس بواجب ولكنه مستحب ، والاحتياط الوضوء إذا مسه لشهوة ) .

**قال الشيخ بعد أن ذكر أقوال أهل العلم في المسألة :**

**والخلاصة :** أن الإنسان إذا مس ذكره استحبه له الوضوء مطلقاً ، سواء بشهوة أو بغير شهوة ، وإذا مسه لشهوة فالقول بالوجوب قوي جداً ، لكني لا أجزم به ، والاحتياط أن يتوضأ .

**وقال أيضاً :** الصحيح أن مس الذكر لا ينقض الوضوء سواء كان لشهوة أو لغير شهوة لكن الأفضل لمن مس ذكره أن يتوضأ ، وقولنا بالأفضل لأن هذا هو سبيل الجمع بين حديث طلق بن علي وفيه أنه سأل النبي ﷺ عن الرجل يمس ذكره في الصلاة فهل عليه وضوء ؟ فقال ﷺ « وهل هو إلا بضعة منك » .

وحديث بسرة بنت صفوان أن النبي ﷺ قال : « من مس ذكره فليتوضأ » .

لقاءاتي مع الشيخين (٦٢) ، وانظر أيضاً مجموع فتاوى ورسائل (٢٠٣/١١) ولقاءات الباب المفتوح (٤٢٢/٣) - (٤٢٣) ، ومنكرة فقه للشيخ (١٠٦/١ - ١٠٧) ، وشرح الأصول من علم الأصول (٥٦٣)

\* الظاهر أن جزم الشيخ بأن مس الذكر بشهوة ينقض الوضوء هو القول المتأخر للشيخ - رحمه الله - لأنه رجح هذا القول في تعليقه على رسالة ( حقيقة الصيام ) لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - وقد كان هذا التعليق في شهر شعبان عام ١٤١٧ هـ كما في مقدمة الكتاب ، والله أعلم .





### المسألة الثانية : مس الإنسان ذكر غيره

ابن باز رحمه الله : مس الفرج بدون حائل ينقض الوضوء .

**قال الشيخ :** الأم إذا مست فرج الطفلة بيدها تتوضأ ، والطبيب إذا مس فرج الرجل يتوضأ .

الفوائد الجلية (٥٥) ، وانظر الحلال الإبريزية (١٣٠/١)

**وسئل الشيخ :** ما رأي سماحتكم في أن عمل الطبيب يتطلب في بعض الأحيان رؤية عورة المريض أو مسها للفحص ، فهل إعادة الوضوء واجبة في هذه الحالات أم أنه من باب الأفضلية ؟

**فأجاب :** لا حرج أن لمس الطبيب عورة الرجل للحاجة ، وينظر إليها للعلاج ، سواء العورة الدبر أو القبل ، فله النظر واللمس للحاجة والضرورة ... لكن إذا مس العورة انتقض وضوءه قبلأ كانت أو دبراً ... من مس الفرج دون حائل - يعني : مس اللحم اللحم - فإنه ينتقض الوضوء ؛ لقول النبي ﷺ : « من أفضى بيده إلى فرجه ليس دونهما ستر فقد وجب عليه الوضوء » .

وهكذا الطيبة إذا مست فرج المرأة للحاجة فإنه ينتقض وضوءها بذلك إذا كانت على طهارة كالرجل .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٤١/١٠) ، وانظر أيضاً فتاوى نور على الدرب (٦٢٧-٦٢٨)

### وسئل الشيخ : هل لمس المرأة ينقض الوضوء ؟

**فأجاب :** الصواب أن مسها لا ينقض الوضوء ما لم يخرج شيء بسبب ذلك من المذي أو المني ، فإن خرج مني فعليك الغسل ، أما إن خرج مذي فعليك غسل الذكر والخصيتين مع الوضوء الشرعي ، أما إن كان المس لفرجها أو فرجك بغير

حائل فإنه ينتقض الوضوء بذلك ، لأن مس الفرج من الرجل والمرأة ينقض الوضوء .  
مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٨٥/٢٩)

**وقال الشيخ أيضاً :** وبالنسبة لتغسيل الميت ، فإنه لا ينقض الوضوء في أصح قولي العلماء ، لكن لو مس المغسل عورة الميت فإنه ينقض وضوءه ؛ لمس العورة ، لا من أجل تغسيل الميت ، ولا ينبغي للمغسل مس عورة الميت ، بل يغسلها من وراء حائل .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٦٥/١٠) ، وانظر أيضاً الدروس المهمة ضمن مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٩٥/٣) ، وفتاوى نور على الدرب (٦٤١/٢-٦٤٢)

**ابن عثيمين رحمه الله :** لا ينقض الوضوء .

في شرح الشيخ لحديث ( من مس ذكره فليتوضأ ) قال :

**مسألة :** من مس ذكر غيره فهل ينتقض وضوءه ؟

**الجواب :** ظاهر الحديث لا ، وظاهره ولو لشهوة كما لو مست المرأة ذكر زوجها لشهوة ، لكن هنا ينبغي الوضوء ، والمذهب وجوب الوضوء من مس ذكر الغير .

**ثم قال مسألة :** لو أن المرأة تطهر ابنها الصغير من النجاسة وتمس ذكره ، فهل ينتقض وضوءها ؟

**الجواب :** لا ينتقض ؛ لأنها قطعاً لن تمسه لشهوة .

فتح ذي الجلال والإكرام (٤٤١/١-٤٤٢)

**وسئل الشيخ :** هل لمس ذكر المريض وخصيتيه ناقض للوضوء ؟

**فأجاب بقوله :** لمس ذكر المريض وخصيتيه لا ينقض الوضوء ، سواء من وراء حائل أو مباشرة ، على القول الراجح .

**وسئل أيضاً : عن المرأة إذا وضأت طفلها وهي طاهرة هل يجب عليها أن تتوضأ ؟**

**فأجاب قائلاً :** إذا وضأت المرأة طفلها أو طفلتها ومست الفرج فإنه لا يجب عليها الوضوء ، وإنما تغسل يديها فقط ، لأن مس الفرج لغير شهوة لا يوجب الوضوء ، ومعلوم أن المرأة التي تغسل أولادها لا يخطر ببالها الشهوة ، فهي إذا وضأت الطفل أو الطفلة فإنما تغسل يديها فقط من النجاسة التي أصابتها ، ولا يجب عليها أن تتوضأ .

مجموع فتاوى ورسائل (٢٠٣/١١) ، وانظر لقاءات الباب المفتوح (٢٧/١ ، ٢٧٨)



**المسألة الثالثة : نقض الوضوء بأكل ما عدا اللحم من الإبل ( مثل الشحم والكبد**

**والقلب والكلية والكروش والأمعاء )**

**ابن باز رحمه الله : لا ينقض الوضوء إلا لحم الإبل ( الهبر ) .**

**سئل الشيخ : لحم الجزور ناقض للوضوء ، ولكن بعض أهل العلم يقول : ليس**

**كله ناقضاً ، بل ينقض السنام وزور البعير ورجلاه فقط . فما هو الدليل ؟**

**فأجاب : قد دلت الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ على أن لحم**

**الإبل ينقض الوضوء ، أما ما لا يسمى لحماً كالشحم والكروش فهذا في نقض**

**الوضوء به نظر .**

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٨٠/٢٩)

**وسئل الشيخ عن كبده وكروش الإبل هل ينقض الوضوء ؟**

**فقال : الأحوط أن يتوضأ ، وإلا لا ينقض الوضوء إلا لحم الإبل ، المقصود**

**باللحم في اللغة العربية هبرها ، أما شحمها وأمعائها والطحال والكبد ، وكذلك**

**مرقها ولبنها فلا ، وإن توضأ فأحسن .**

الفوائد الجلية (٤٧) وانظر أيضاً (٥٥)

**وسئل الشيخ أيضاً : هل شحوم الإبل إذا وضعت بالطعام بصفة إدام تنقض**

**الوضوء أم لا ؟**

**فأجاب : الصحيح من أقوال العلماء أنها لا تنقض الوضوء لأنها لا تسمى**

**لحماً ، الشحم ليس بلحم ، والنبي ﷺ قال : « توضئوا من لحوم الإبل » ، والشحم**

**عند العلماء ليس بلحم ، وإنما اللحم الهبر المعروف ، ولكن إن توضأ من ذلك**

**احتياطاً فهذا حسن وإلا فلا يلزم .**

فتاوى نور على الدرب (٦٣١/٢) ، وانظر أيضاً (٦٣٠/٢)

ابن عثيمين رحمه الله : جميع البعير ناقض للوضوء ( لا فرق بين الهبر وبقية الأجزاء ) .

بعد أن بين الشيخ أن المشهور من مذهب الحنابلة أن نقص الوضوء خاص باللحم الذي هو ( الهبر ) قال : والصحيح : أنه لا فرق بين الهبر وبقية الأجزاء ، والدليل على ذلك .

١- أن اللحم في لغة الشرع يشمل جميع الأجزاء ، بدليل قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ﴾ [ المائدة : ٣ ] فالحم الخنزير يشمل كل ما في جلده ، بل حتى الجلد . وإذا جعلنا التحريم في لحم الخنزير - وهو منع - شاملاً جميع الأجزاء فكذلك نجعل الوضوء من لحم الجزور - وهو أمر - شاملاً جميع الأجزاء ، بمعنى أنك إذا أكلت أي جزء من الإبل ، فإنه ينتقض وضوءك .

٢- أن في الإبل أجزاء كثيرة قد تقارب الهبر ، ولو كانت غير داخلة لبين ذلك الرسول ﷺ لعلمه أن الناس يأكلون الهبر وغيره .

٣- أنه ليس في شريعة محمد ﷺ حيوان تتبععض أجزاؤه حلاً وحرمة ، وطهارة ونجاسة ، وسلباً وإيجاباً ، وإذا كان كذلك فلتكن أجزاء الإبل كلها واحدة .

٤- أن النص يتناول بقية الأجزاء بالعموم المعنوي ، على فرض أنه لا يتناولها بالعموم اللفظي ؛ إذ لا فرق بين الهبر وهذه الأجزاء ، لأن الكل يتغذى بدم واحد ، وطعام واحد ، وشراب واحد .

٥- أنه إذا قلنا بوجوب الوضوء وتوضأنا وصلينا ، فالصلاة صحيحة قولاً واحداً ، وإن قلنا بعدم الوجوب وصلينا بعد أكل شيء من هذه الأجزاء بلا وضوء ، فالصلاة فيها خلاف ، فمن العلماء من قال بالبطلان ، ومنهم من قال

بالصحة ، ففيها شبهة ، وقد قال النبي ﷺ : « من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه » .

وقال ﷺ : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » .

٦- أنه روى أحمد في « مسنده » بسند حسن عن أسيد بن حضير أن النبي ﷺ قال : « توضؤا من ألبان الإبل » .

وإذا دلت السنة على الوضوء من ألبان الإبل ، فإن هذه الأجزاء التي لا تنفصل عن الحيوان من باب أولى . وعلى هذا يكون الصحيح أن أكل لحم الإبل ناقض للوضوء مطلقاً ، سواء كان هبر أم غيره .

الشرح الممتع (١/٣٤٤-٣٤٦)

**وقال الشيخ أيضاً :** لحوم الإبل يشمل كل ما يحمله الحيوان من لحم ، فيدخل فيه لحم القلب والكبد والكرش والأمعاء ، وكل ما شمله جلد هذه البهيمة فإنه داخل ؛ لأن النبي ﷺ لم يستفصل .

فتح ذي الجلال والإكرام (١/٤٤٦-٤٤٧) ، ونظير أيضاً (١/٤٥١-٤٥٢) ، ومجموع فتاوى ورسائل (١١/١٩٦) ، وشرح رياض الصالحين (٣/١٢٠) ، (٤/٢٣٣)



### كتاب الغسل

#### المسألة الأولى : حكم الغسل للكافر إذا أسلم

ابن باز رحمه الله : استحباب الغسل للكافر إذا أسلم .

**قال الشيخ :** الغسل مستحب إذا أسلم الكافر ، والأمر واسع ، وإن اغتسل فهو أفضل ، لأن النبي ﷺ لم يأمر قريشاً في فتح مكة بأن يغتسلوا حين أسلموا .  
 الفوائد الجلية (٤٨) ونظر أيضاً مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣١٩/١٠)

**الألباني رحمه الله :** وجوب الغسل على الكافر إذا أسلم .

ذكر الشيخ من الأغسال الواجبة : الغسل على الكافر الذي أسلم .

الشعر المستطاب (٢٤/١)

**ابن عثيمين رحمه الله :** القول بوجوب الغسل على الكافر إذا أسلم أقرب إلى الصواب .

في شرحه لحديث : أبي هريرة ؓ في قصة ثمامة بن أثال عندما أسلم - وأمره النبي ﷺ أن يغتسل .

**قال الشيخ :** وهذه المسألة اختلف فيها العلماء :

**منهم من قال :** إن الأمر للاستحباب ، والذي صرفه إلى الاستحباب العدد الكثير الذين كانوا يسلمون ولا يأمرهم النبي ﷺ بالاغتسال ، ولو كان الاغتسال واجباً لكان هذا مما يشتهر وينتشر بين الناس ؛ لأن الذين يسلمون في عهد الرسول ﷺ كثير .

ومنهم من قال : إن الأمر للوجوب ، وعلل ذلك بأن الأصل في الأمر للوجوب ، وكونه لم ينقل أنه كان يأمر كل من أسلم بالاغتسال لا يدل على العدم ؛ لأن عدم النقل في أعيان من أمروا لا يدل على عدم الأمر ، فلعل هذا كان

أمراً مشهوراً ، وكان الرجل إذا أسلم اغتسل ولا يحتاج إلى أمر ، ولأن ذلك أحوط وأبرأ للذمة ، ولأن ذلك يعطي المسلم حافزاً على التطهر من أدران الشرك كما أمر أن يطهر ظاهره ، فيكون تطهير ظاهره عنواناً على تطهير باطنه ، وهذا القول لا شك أنه أقرب إلى الصواب : أن كل من أسلم يؤمر وجوباً أن يغتسل .

فتح ذي الجلال والإكرام (٥٨٠/١-٥٨١) ، وانظر أيضاً (٥٨٢/١) ، والشرح الممتع (٣٩٦/١ ، ٤٠٦-٤٠٧) ، ومجموع فتاوى ورسائل (٩٠/١٢)

**تنبيه :** كان في الطبعة الأولى - طبعة دار المسلم اعتناء أحمد الخليل ، وسامي الخليل - لشرح الشيخ على بلوغ المرام قوله : والذي نراه في هذه المسألة أن غسله متأكد جداً وأن الأحوط أن يغتسل ، أما الوجوب ففي نفسي منه شيء ، لأن كثيراً من أوامر الرسول ﷺ تحمل على الاستحباب ، وكون هؤلاء العدد الكثير يسلموا ولم يرد في السنة ما هو صريح بين في ذلك ، هذا يوجب للإنسان أن يتوقف عن الإيجاب ، ولكن يحتاط الإنسان لدينه ، والمسألة ليس فيها كبير عناء .

فتح ذي الجلال والإكرام (٣٧٣) - الطبعة الأولى





### المسألة الثانية : حكم غسل الجمعة

ابن باز رحمه الله : الغسل يوم الجمعة سنة مؤكدة .

سئل الشيخ : غسل يوم الجمعة هل هو واجب أو مستحب أو سنة ؟

فأجاب : غسل الجمعة سنة مؤكدة للرجال ؛ لقول النبي ﷺ : « غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم ، وأن يستاك ويتطيب » ، وقوله ﷺ : « من راح إلى الجمعة فليغتسل » ، في أحاديث أخرى كثيرة ، وليس بواجب الوجوب الذي يأنم من تركه ، ولكنه واجب بمعنى : أنه متأكد ؛ لهذا الحديث الصحيح ، ولقوله ﷺ : « من توضأ يوم الجمعة ثم أتى المسجد فصلى ما قدر له ، ثم أنصت حتى يفرغ الإمام من خطبته ، غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى ، وفضل ثلاثة أيام » ، وقوله ﷺ : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل » .

وبذلك يعلم أن قوله ﷺ : « واجب » ليس معناه الفرضية ، وإنما هو بمعنى : المتأكد ، كما تقول العرب في لغتها : حَقَّ علي واجب ، والمعنى : متأكد ، جمعاً بين الأحاديث الواردة في ذلك ، لأن القاعدة الشرعية في الجمع بين الأحاديث : تفسير بعضها ببعض إذا اختلفت ألفاظها ؛ لأن كلام الرسول ﷺ يصدق بعضه بعضاً ، ويفسر بعضه بعضاً ، وهكذا كلام الله عز وجل في كتابه العظيم يصدق بعضه بعضاً ، ويفسر بعضه بعضاً .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ( ١٧١/١٠ - ١٧٢ ) ، وانظر أيضاً ( ١٧٠/١٠ - ١٧١ ) ، ( ٤٠٤/١٢ - ٤٠٥ )

وقال الشيخ أيضاً : الصواب في غسل يوم الجمعة : أنه سنة مؤكدة ، ولكن قال

البعض : يتأكد في حق أهل الحرف ، والصارف عن الوجوب في حديث : ( ... ) واجب على كل محتلم ( أن فيه زيادة في إحدى الروايات ( وأن يستاك ويتطيب )

وهذا لم يقل أحد أنها واجب بل هي سنة بالإجماع . وأحاديث دلت على جواز الاكتفاء بالوضوء مثل: (من توضأ يوم الجمعة فجاء في الساعة الأولى...) ، وحديث سمرة : ( من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالتغسل أفضل ) .

فوائد من دروس سماحة الشيخ (٢٣) وانظر الحلال الإبريزية (٢٥٥/١) ، (٢/١٩١، ٤٠٨) ، ولقاءاتي مع الشيخين (١٤٤/١)

**الألباني رحمه الله : غسل الجمعة واجب .**

قال الشيخ سيد سابق في كتابه فقه السنة : « وقد ذهب جماعة من العلماء إلى القول بوجوب الغسل للجمعة ... » .

**فقال الشيخ الألباني معلقاً :** وهو الحق الذي لا ينبغي العدول عنه ، لأن الأحاديث الدالة عليه أقوى إسناداً وأصرح في الدلالة من الأحاديث التي استدل بها المخالفون على الاستحباب ، فانظر مثلاً استدلالهم بحديث عمر المذكور في الكتاب [ الإشارة إلى ما رواه أبو هريرة قال : بينما عمر بن الخطاب يخطب الناس يوم الجمعة ، إذ دخل عثمان بن عفان فعرض به عمر ، فقال : ما بال رجال يتأخرون بعد النداء ؟ فقال عثمان : يا أمير المؤمنين ! ما زدت حين سمعت النداء أن توضأت ، ثم أقبلت . فقال عمر : والوضوء أيضاً ، ألم تسمعوا رسول الله ﷺ يقول : إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل ] فإنه لا حجة لهم فيه ، بل هو عليهم لأن إنكار عمر على رأس المنبر في ذلك الجمع الحافل على مثل ذلك الصحابي الجليل ، وتقرير جميع الحاضرين من الصحابة وغيرهم لما وقع من ذلك الإنكار ، هو من أعظم الأدلة القاضية بأن الوجوب كان معلوماً عند الصحابة ، ولو كان الأمر عندهم على عدم الوجوب لما عول ذلك الصحابي في الاعتذار على غيره ، فأبي تقرير من عمر ومن حضر بعد هذا الإنكار ؟!

وكذلك استدلالهم بحديث أبي هريرة : « من توضأ فأحسن الوضوء ... » ، فقد أجاب عنه الحافظ نفسه بقوله في « الفتح » : « ليس فيه نفي الغسل ، وقد ورد من وجه آخر في الصحيح بلفظ : « من اغتسل » ، فيحتمل أن يكون ذكر الوضوء لمن تقدم غسله على الذهاب فاحتاج إلى إعادة الوضوء » .

وجملة القول أن الأحاديث المصرحة بوجوب غسل الجمعة فيها حكم زائد على الأحاديث المفيدة لاستحبابه فلا تعارض بينها ، والواجب الأخذ بما تضمنت الزيادة منها . وراجع تفصيل هذا البحث في « نيل الأوطار » للشوكاني ، و « المحلى » لابن حزم .

تمام المنة (١٢٠) ، وانظر أيضاً سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢٩٢/١) تحت الحديث رقم (١٥٨) ، وصحيح سنن أبي داود (١٩٢/٢-١٩٣) ، والثمر المستطاب (٢٤/١) ، وأحكام الجمعة مع الأجوبة النافعة (٨٩-٩٠)

### وسئل الشيخ : ما حكم الغسل يوم الجمعة ؟

**فأجاب :** هناك طائفتان من الأحاديث إحداهما تدل على الوجوب ، والأخرى تدل على الفضيلة التي قد يُتوهم منها أنها تنافي الوجوب .

\* من الأحاديث التي تدل على الوجوب - وهي كثيرة وصحيحة :-

قوله ﷺ : « غُسل الجمعة واجب على كل محتلم » . وقوله ﷺ : « من أتى الجمعة فليغتسل » . وقوله ﷺ : « حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام » .

\* أما الأحاديث التي تدل على الأفضلية :

الحديث المعروف في « السنن » وغيرها من المسانيد : أن النبي ﷺ قال : « من

توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومنا اغتسل فبالغسل أفضل » .

فيستدل بعض العلماء بقوله ﷺ : « فالغسل أفضل » ، أن الغسل ليس بواجب .  
والحقيقة أن الحديث لا يدل على ذلك ؛ لأن كون الغسل يوم الجمعة أفضل  
يصدق على الغسل سواء كان مستحباً أو كان سنة مؤكدة أو كان حقاً واجباً ، فكل  
ذلك يدخل تحت قوله : « ومن اغتسل فالغسل أفضل » . بل إن هذه الأفضلية  
تتأكد وتتحقق إذا قلنا بوجوب غسل الجمعة أكثر مما لو قلنا بسنيته ، كما أننا إذا  
قلنا بسنية الغسل يوم الجمعة ، تتحقق هذه الأفضلية أكثر مما لو قلنا بالاستحباب .  
كذلك يمكن أن يُقال أن هذا الحديث كان قبل تأكيد الرسول ﷺ لغسل  
الجمعة ، وذلك حسب التدرج في التشريع الملاحظ في بعض الأحكام الشرعية .  
ومن المعلوم أن الصحابة كانوا يعيشون في حياة صعبة من الناحية المادية ، وقلة  
المياه التي تساعدهم على النظافة ، فمن الصعب أن يؤمروا وحالتهم هذه مباشرة  
أمرأً واجباً بالغسل .

ولذلك جاء في بعض الأحاديث عن عائشة أن النبي ﷺ دخل المسجد يوم  
الجمعة فوجد منهم رائحة الثياب التي تعرقت ، فقال لهم : « لو أنكم اغتسلتم يوم  
الجمعة » فهذا مبدأ للتمهيد لإيجاب غسل الجمعة .

ثم جاءت أحاديث أخرى فيها - كما ذكر آنفاً - الأمر بغسل الجمعة .  
وهذا ما فهمه عمر بن الخطاب ؓ حينما كان يخطب يوم الجمعة ، ودخل عليه  
رجل - وفي رواية أنه عثمان بن عفان - فقطع عمر بن الخطاب خطبته ليسأل  
عثمان عن تأخره ، فأجاب بأنه ما كان منه إلا أن سمع الأذان ، ثم توضأ وجاء ،  
فقال عمر : والوضوء أيضاً !! لقد سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من أتى الجمعة  
فليغتسل » .

فهذا الإنكار من عمر بن الخطاب لعثمان بن عفان وعلى رؤوس الأشهاد من الصعب أن يفهم منه أن غسل الجمعة من أعمال الفضيلة التي لا يؤنب تاركها. وبعض العلماء يقولون : ليس في القصة دليل على أن عثمان لم يكن اغتسل من قبل في ذلك اليوم ، وهذا صحيح ، لكن الذي تبادر لعمر من عمل عثمان لما قال : ما كان إلا أن سمعت الأذان وتوضأت ، هو أن عثمان لم يغتسل ، لكن ليس في هذا دليل لأحد الفريقين - أي القائلين بوجوب الغسل والقائلين بفضله دون وجوبه - ، ولكن الدليل الواضح هو في إنكار عمر بن الخطاب على عثمان ما بدر لعمر من قول عثمان .

فتاوى الشيخ الألباني في المدينة والإمارات (٧٢ - ٧٤)

**ابن عثيمين رحمه الله : غسل الجمعة واجب .**

قال الشيخ في شرحه على زاد المستقنع : وقول المؤلف : «يسن أن يغتسل» هو المذهب ، وعليه جمهور العلماء ، وذهب بعض أهل العلم إلى أن الاغتسال واجب ، وهذا القول هو الصحيح لما يلي :

١ - قول أفصح الخلق وأنصحهم محمد ﷺ : «غسل الجمعة واجب على كل محتلم» ، فصرح النبي ﷺ بالوجوب ، ومن المعلوم أننا لو قرأنا هذه العبارة في مؤلف كهذا الذي بين أيدينا لم نفهم منها إلا أنه واجب يأثم بتركه ، فكيف والتعبير من رسول الله ﷺ الذي هو أعلم الخلق بشريعة الله وأفصح الخلق وأنصح الخلق وأعلمهم بما يقول ؟ . ثم إنه علق الوجوب بوصف يقتضي الإلزام ، وهو الاحتلام الذي يحصل به البلوغ ، فإذا تأملنا ذلك تبين لنا ظاهراً أن غسل الجمعة واجب ، وأن من تركه فهو آثم ، لكن تصح الصلاة بدونه ، لأنه ليس عن جنابة .

٢- أن عثمان بن عفان ؓ دخل وعمر بن الخطاب ؓ يخطب الناس على المنبر يوم الجمعة ، فأنكر عليه تأخره ، فقال : والله يا أمير المؤمنين كنت في شغل ، وما زدت على أن توضأت ، ثم أتيت ، فقال له - موجهاً - : والوضوء أيضاً ؟ - أي : تفعل الوضوء أيضاً - ، وقد علمت أن النبي ﷺ كان يأمر بالغسل ، فأنكر عمر ؓ عليه اقتصاره على الوضوء .

وأما ما روي عن سمرة بن جندب أن النبي ﷺ قال : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل بالغسل أفضل » ، فهذا الحديث لا يقاوم ما أخرجه الأئمة السبعة وغيرهم ، وهو حديث أبي سعيد الذي ذكرناه آنفاً : « غسل الجمعة واجب على كل محتلم » ، ثم إن الحديث من حيث السند ضعيف ، لأن كثير من علماء الحديث يقولون : إنه لم يصح سماع الحسن من سمرة إلا في حديث العقيقة ، وإن كنا رجحنا في المصطلح : أنه متى ثبت سماع الراوي من شيخه ، وكان ثقة ليس معروفاً بالتدليس ، فإنه يحمل على السماع ، على أن الحسن - رحمه الله - رماه بعض العلماء بالتدليس ، ثم إن هذا الحديث من حيث المتن إذا تأملته وجدته ركيكاً ليس كالأسلوب الذي يخرج من مشكاة النبوة « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت » ، « بها » أين مرجع الضمير ؟ ففيه شيء من الركافة أي : الضعف في البلاغة ، « ومن اغتسل بالغسل أفضل » فيظهر عليه أنه من كلام غير النبي ﷺ .

فالذي نراه وندين الله به ، ومحافظ عليه أن غسل الجمعة واجب ، وأنه لا يسقط إلا لعدم الماء ، أو للضرر باستعمال الماء .

الشرح الممتع (٨١/٥ - ٨٣) ، وانظر أيضاً (٢٢٩/١) ، ومجموع فتاوى ورسائل (٢٠/١٦ - ٢٢ ، ٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٩ ، ١٤٠) ، ولقاءات الباب المفتوح (٣٦٥/٢)

**وقال الشيخ أيضاً :** فالصواب عندي كالمقطوع به : أن غسل الجمعة واجب على كل إنسان ، وما تركته منذ علمت بهذا الحديث لا صيفاً ، ولا شتاءً ، ولا حرّاً ، ولا برداً ، ولا إذا كان في مرضٍ أتحمّل معه الاغتسال ، وقلت هذا حتى تعلموا أنني لا أشك في وجوبه ، وأرى أنه لا بد أن يغتسل الإنسان .

فتح ذي الجلال والإكرام (٥٨٦/١) ، وانظر أيضاً (٥٨٤/١ - ٥٨٥ ، ٥٨٩ - ٥٩٠) ، وشرح رياض الصالحين (١٧٨/٢ - ١٧٩) ، (٣٥٣/٤ - ٣٥٤) ، (١٦٨/٥ - ١٦٩ ، ١٧٠ - ١٧١)



**المسألة الثالثة : هل يجزئ غسل الجنابة عن غسل الجمعة ؟**

**ابن باز رحمه الله :** من اغتسل عن الجنابة يوم الجمعة ( في النهار ) كفاه ذلك عن غسل الجمعة .

**سئل الشيخ : هل يكفي غسل الجنابة عن غسل الجمعة ؟**

**فأجاب :** إذا كان في النهار كفاه ذلك ، والأفضل أن ينويهما جميعاً وذلك بأن ينوي بغسله : الجمعة والجنابة ، وبذلك يحصل له - إن شاء الله - فضل غسل الجمعة .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٤٠٦/١٢) وانظر أيضاً (١٧٢/١٠)

**ابن عثيمين رحمه الله :** إذا نوى غسل الجنابة أجراً عن غسل الجمعة إذا كان بعد طلوع الشمس .

**سئل الشيخ : ما حكم الجمع بين غسل الجمعة وغسل الجنابة ؟**

**فأجاب بقوله :** لا بأس بذلك فإذا كان الإنسان جنباً واغتسل ونوى بذلك رفع الجنابة والاغتسال للجمعة فلا حرج في هذا ، كما لو أن الإنسان دخل المسجد وصلى ركعتين ينوي بهما الراتبة وتحية المسجد فلا بأس .

وهذه المسألة لا تخلو من أقسام ثلاثة :

**القسم الأول :** أن ينوي الجنابة فقط .

**القسم الثاني :** أن ينوي غسل الجنابة والجمعة .

**القسم الثالث :** أن ينوي غسل الجمعة فقط .

بقي قسم رابع - وهو لا يمكن أن يرد - وهو أن لا ينويهما ، وهذا غير وارد .



فإذا نوى غسل الجنابة أجراً عن غسل الجمعة إذا كان بعد طلوع الشمس ، وإذا نواهما جميعاً أجراً ونال الأجر لهما جميعاً ، وإذا نوى غسل الجمعة لم يكفه عن غسل الجنابة ؛ لأن غسل الجمعة واجب عن غير حدث ، وغسل الجنابة واجب عن حدث ، فلا بد من نية ترفع هذا الحدث .

وبعض العلماء قال : يغتسل مرتين ، ولكن هذا لا وجه له لأن السنة جاءت : « من غسل واغتسل ، وبكر وابتكر ، ومشى ولم يركب ، ودنا من الإمام ولم يلبس » . فقله : « غسل واغتسل » بعض العلماء يقول : غسل الأذى ونظف بدنه ، واغتسل غسل الجنابة المعروف . وبعضهم يقول : « من غسل » أي من جامع زوجته ، لأن جماعه إياها يستلزم أن تغتسل ، وهذا يدل على أن الغسل الواحد يكفي .

مجموع فتاوى ورسائل (١٣٧/١٦ - ١٣٨)

**وقال الشيخ :** فإذا قال قائل : لو أنه نوى بغسل الجمعة الغسل من الجنابة وللجمعة أجزئ أم لا ؟ الصواب : أنه يجزئ ، لأنهما عبادتان من جنس واحد متفقتان في الهيئة والوصف فقامت إحداهما مقام الأخرى .

فتح ذي الجلال والإكرام (٥٨٦/١ - ٥٨٧) ، وانظر الشرح الممتع (٢٣١/١) ، ومجموع فتاوى ورسائل (٣٠٢/١٤)

**الألباني رحمه الله :** لا يجزئ غسل الجنابة عن غسل الجمعة ولو نواهما جميعاً .

قال الشيخ سيد سابق في كتابه ( فقه السنة ) :

يجزئ غسل واحد عن حيض وجنابة ، أو عن جمعة وعيد ، أو عن جنابة وجمعة ، إذا نوى الكل ، لقول رسول الله ﷺ : « وإنما لكل امرئ ما نوى » .

**فعلق الشيخ الألباني على كلامه قائلاً :** الذي يتبين لي أنه لا يجزئ ذلك ، بل لابد من الغسل لكل ما يجب الغسل له غسلًا على حدة ، فيغتسل للحيض غسلًا ،

وللجنابة غسلًا آخر ، أو للجنابة غسلًا ، وللجمعة غسلًا آخر ، لأن هذه الأغسال قد قام الدليل على وجوب كل واحد منها على انفراده ، فلا يجوز توحيدها في عمل واحد ، ألا ترى أنه لو كان عليه قضاء شهر رمضان أنه لا يجوز له أن ينوي قضاءه مع صيامه لشهر رمضان أداء ، وهكذا يقال عن الصلاة ونحوها ، والتفريق بين هذه العبادات وبين الغسل لا دليل عليه ، ومن ادعاه فليفضل بالبيان .

واستدلال المصنف بقوله ﷺ : « وإنما لكل امرئ ما نوى » لا وجه له ههنا ، وليس له العموم الذي نزع إليه المصنف إذ المعنى : له ما نوى من النية الصالحة أو الفاسدة في العمل المشروع ، بمعنى أن العمل المشروع لا يكون مقبولاً عند الله إلا إذا كانت النية فيه صالحة ، بخلاف ما إذا كانت النية فاسدة ، مثل أن يقصد به غير وجه الله تعالى ، فحيث لا يقبل عمله ، ويدلك على أن هذا هو المراد من الحديث تمامه ، وهو : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله ( وهذه هي النية الصالحة ) ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها ( وهذه هي النية الفاسدة ) ، فهجرته إلى ما هاجر إليه » .

وخلاصة القول أن الحديث إنما يدل على صلاح العمل الذي ثبت في الشرع جوازه إذا اقترنت به النية الصالحة ، وأما أنه يدل على صلاح ما لم يثبت جوازه بدليل خاص لمجرد اقترانه بالنية الصالحة ، فلا دليل فيه البتة ، وهذا بين لا يخفى . وقد عكس ابن حزم فاستدل بالحديث على ما ذهبنا إليه ، فقال بعد أن ذكر أن من أجنب يوم الجمعة فلا يجزيه إلا غسلان ، غسل ينوي به الجنابة ، وغسل آخر ينوي به الجمعة ... إلخ. قال (٤٣/٢) :

« برهان ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [البينة: ٥] ، وقول رسول الله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ، ولكل امرئ ما نوى » ، فصح يقيناً أنه مأمور بكل غسل من هذه الأغسال ، فإذا قد صح ذلك ، فمن الباطل أن يجزئ عمل عن عملين أو أكثر ، وصح يقيناً أنه إن نوى أحد ما عليه من ذلك ، فإنما له بشهادة رسول الله ﷺ الصادقة الذي نواه فقط ، وليس له ما لم ينوه ، فإن نوى بعمله ذلك غسليْن فصاعداً ، فقد خالف ما أمر به ، لأنه مأمور بغسل تام لكل وجه من الوجوه التي ذكرنا ، فلم يفعل ذلك ، والغسل لا ينقسم ، فبطل عمله كله ، لقول رسول الله ﷺ : من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد .» .

ثم ذكر أنه ذهب إلى ما اختاره من عدم الإجزاء جماعة من السلف منهم جابر بن زيد والحسن وقتادة وإبراهيم النخعي والحكم وطاوس وعطاء وعمرو بن شعيب والزهري وميمون بن مهران ، قال : « وهو قول داود وأصحابنا » .

وقد ساق الآثار بذلك عنهم فراجعها ، ويحسن أن يلحق بهم أبو قتادة الأنصاري ؓ ، فقد روى الحاكم (٢٨٢/١) من طريق يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة قال : دخل علي أبي وأنا أغتسل يوم الجمعة ، فقال غسل من جنابة أو للجمعة ؟ قال : قلت : من جنابة. قال : أعد غسلاً آخر ، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من اغتسل يوم الجمعة كان في طهارة إلى الجمعة الأخرى » . وقال الحاكم : « حديث صحيح على شرط الشيخين » . ووافقه الذهبي ! فلو كان أبو قتادة يرى إجزاء الغسل الواحد عن الغسلين لما أمره بإعادة غسل واحد للجمعة ، بل لقال له : انو في غسلك من الجنابة الغسل للجمعة أيضاً .



**المسألة الرابعة : حكم مس المصحف للمحدث حدثاً أصغر أو أكبر**

ابن باز رحمه الله : لا يجوز للمحدث حدثاً أصغر أو أكبر أن يمس المصحف .

**سئل الشيخ : ما حكم مس المصحف بدون وضوء ؟**

**فأجاب :** لا يجوز للمسلم مس المصحف وهو على غير وضوء عند جمهور أهل العلم ، وهو الذي عليه الأئمة الأربعة رحمهم الله ، وهو الذي كان يفتي به أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد ورد في ذلك حديث صحيح لا بأس به ، من حديث عمرو بن حزم رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن : « أن لا يمس القرآن إلا طاهر » ، وهو حديث جيد له طرق يشد بعضها بعضاً .

وبذلك يعلم أنه لا يجوز مس المصحف للمسلم إلا على طهارة من الحداث الأكبر والأصغر .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٤٩/١٠)

وفي إجابته عن سؤال آخر ، بعد أن ذكر الحديث السابق ذكره قال : والأصل في الطهارة المطلقة في العرف الشرعي : هي الطهارة من الحدث الأصغر والأكبر ، كما فهم ذلك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يحفظ عن أحد منهم - فيما نعلم - أنه مس المصحف وهو على غير طهارة ، وهذا هو قول جمهور أهل العلم ، وهو الصواب .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٤٩/١٠) ، وانظر أيضاً : (١٢١/١٠) ، ١٤٦-١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٥٢-١٥٣ ، (٢٩/٦٤-٦٦) ، وفتاوى نور على الدرب (٢/٦٣٦ ، ٦٧٦) ، والفوائد الجلية (٥٥ ، ٢٢٤)

**ابن عثيمين رحمه الله :** لا يجوز أن يمس المصحف من كان محدثاً حدثاً أصغر أو

أكبر .

**قال صاحب زاد المستقنع :** ( ويحرم على المحدث مس المصحف ) .

وفي شرح الشيخ على زاد المستقنع ذكر الأدلة على ذلك ومنها :

ما جاء في كتاب عمرو بن حزم الذي كتبه النبي ﷺ إلى أهل اليمن وفيه :  
«...ألا يمس القرآن إلا طاهر...».

**والطاهر :** هو المتطهر طهارة حسية من الحدث بالوضوء أو الغسل ، لأن المؤمن طهارته معنوية كاملة ، والمصحف لا يمسّه غالباً إلا المؤمنون ، فلما قال : « إلا طاهر » علّم أنها طهارة غير الطهارة المعنوية ، بل المراد الطهارة من الحدث ، ويدل لهذا قوله تعالى : ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] أي طهارة حسية ؛ لأنه قال ذلك في آية الوضوء والغسل .

**من النظر الصحيح :** أنه ليس في الوجود كلام أشرف من كلام الله ، فإذا أوجب الله الطهارة للطواف في بيته ، فالطهارة لتلاوة كتابه الذي تكلم به من باب أولى ، لأننا ننطق بكلام الله خارجاً من أفواهنا ، فَمَمَّا سَتْنَا لهذا الكلام الذي هو أشرف من البناء يقتضي أن نكون طاهرين ؛ كما أن طوافنا حول الكعبة يقتضي أن نكون طاهرين ، فتعظيماً واحتراماً لكتاب الله يجب أن نكون على طهارة .

وهذا قول جمهور العلماء ومنهم الأئمة الأربعة .

وقال داود الظاهري وبعض أهل العلم : لا يحرم على المحدث أن يمس المصحف .

**واستدلوا :** بأن الأصل براءة الذمة ، فلا نؤثم عباد الله بفعل شيء لم يثبت به النص . وأجابوا عن أدلة الجمهور .

وقد ذكر الشيخ أجوبة من أجاز للمحدث مس المصحف على الحديث السابق ذكره فقال :

وأما بالنسبة لحديث عمرو بن حزم : فهو ضعيف ، لأنه مرسل ، والمرسل من أقسام الضعيف ، والضعيف لا يُحْتَجُّ به في إثبات الأحكام ؛ فضلاً عن إثبات

حكم يلحق بالمسلمين المشقة العظيمة في تكليف عباد الله ألا يقرؤوا كتابه إلا وهم طاهرون ، وخاصة في أيام البرد .

وإذا فرضنا صحته بناء على شهرته فإن كلمة « طاهر » تحتمل أن يكون طاهر القلب من الشرك ، أو طاهر البدن من النجاسة ، أو طاهراً من الحدث الأصغر ؛ أو الأكبر ، فهذه أربعة احتمالات ، والدليل إذا احتمل احتمالين بطل الاستدلال به ، فكيف إذا احتمل أربعة ؟ .

وكذا فإن الطاهر يطلق على المؤمن لقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ [التوبة: ٢٨] وهذا فيه إثبات النجاسة للمشرك .

وقال ﷺ : « إن المؤمن لا ينجس » وهذا فيه نفي النجاسة عن المؤمن ، ونفي النقيض يستلزم ثبوت نقيضه ، لأنه ليس هناك إلا طهارة أو نجاسة ، فلا دلالة فيه على أن مس المصحف لا يكون إلا من متوضئ .

**ثم قال الشيخ :** وأما حديث عمرو بن حزم فالسند ضعيف كما قالوا ، لكن من حيث قبول الناس له ، واستنادهم عليه فيما جاء فيه من أحكام الزكاة والديات وغيرها . وتلقيهم له بالقبول يدل على أن له أصلاً ، وكثيراً ما يكون قبول الناس للحديث سواء كان في الأمور العلمية أو العملية قائماً مقام السند ، أو أكثر ، والحديث يستدل به من زمن التابعين إلى وقتنا هذا ، فكيف نقول : لا أصل له ؟ هذا بعيد جداً .

وكننت في هذه المسألة أميل إلى قول الظاهرية ، لكن لما تأملت قوله ﷺ : « لا يمسه القرآن إلا طاهر » والطاهر يطلق على الطاهر من الحدث الأصغر والأكبر لقوله تعالى : ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَئِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] ولم يكن من عادة النبي ﷺ أن يعبر عن المؤمن بالطاهر ؛ لأن وصفه

بالإيمان أبلغ ، تبين لي أنه لا يجوز أن يمسه القرآن من كان محدثاً حدثاً أصغر ، أو أكبر ، والذي أركن إليه حديث عمرو بن حزم ، والقياس الذي استدل به على رأي الجمهور فيه ضعف ، ولا يقوى للاستدلال به ، وإنما العمدة على حديث عمرو بن حزم .

**وقد يقول قائل :** إن كتاب عمرو بن حزم كتب إلى أهل اليمن ، ولم يكونوا مسلمين في ذلك الوقت ، فكونه لغير المسلمين يكون قرينة أن المراد بالطاهر هو المؤمن .

**وجوابه :** أن التعبير الكثير من قوله ﷺ أن يعلق الشيء بالإيمان ، وما الذي يمنعه من أن يقول: لا يمسه القرآن إلا مؤمن ، مع أن هذا واضح بَيِّن .

**فالذي تقرر عندي أخيراً :** أنه لا يجوز مس المصحف إلا بوضوء .

الشرح الممتع (٣٦٢/١-٣٦٩) ، وانظر أيضاً (٢٦٣/١ ، ٤٠١) ، فتح ذي الجلال والإكرام (٤٦٢/١) ، ومجموع فتاوى ورسائل (٢١٣/١١ ، ٢٢٤) ، ولقاءات الباب المفتوح (٦٢/٢)

**الألباني رحمه الله :** يجوز مس المصحف للمحدث حدثاً أصغر أو أكبر .

في كتاب ( فقه السنة ) ذكر الشيخ سيد سابق في الاستدلال على وجوب الوضوء لمس المصحف : حديث : « لا يمسه القرآن إلا طاهر » من طريقين ، ثم قال : « فالحديث يدل على أنه لا يجوز مس المصحف إلا لمن كان طاهراً ، ولكن الطاهر لفظ مشترك يطلق على الطاهر من الحدث الأكبر ، والطاهر من الحدث الأصغر ، ويطلق على المؤمن ، وعلى من ليس على بدنه نجاسة ، ولا بد لحمله على معين من قرينة ، فلا يكون الحديث نصاً في منع المحدث حدثاً أصغر من مس المصحف » .

**فعلق الشيخ الألباني على قوله فقال :** هذا الكلام اختصره المؤلف من كلام

الشوكاني على الحديث في « نيل الأوطار » ( ١ / ١٨٠ - ١٨١ ) ، وهو كلام مستقيم لا غبار عليه ؛ إلا قوله في آخره : « فلا يكون الحديث نصاً في منع المحدث حدثاً أصغر من مس المصحف » فإنه من كلام المؤلف ، ومفهومه أن الحديث نص في منع المحدث حدثاً أكبر من مس المصحف ، وهو على هذا منسجم مع سياق كلامه ، لأنه قال فيه : « ولا بد لحمله على معين من قرينة » ، فهذا هو حمله على المحدث حدثاً أكبر ، فأين القرينة ؟ ! .

فالأقرب - والله أعلم - أن المراد بالطاهر في هذا الحديث هو المؤمن ، سواء أكان محدثاً حدثاً أكبر أو أصغر أو حائضاً أو على بدنه نجاسة ، لقوله ﷺ : « المؤمن لا ينجس » ، وهو متفق على صحته ، والمراد عدم تمكين المشرك من مسه ، فهو كحديث : « نهى عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو » متفق عليه أيضاً ، وقد بسط القول في هذه المسألة الشوكاني في كتابه السابق ، فراجع إن شئت زيادة التحقيق .

تمام المنة ( ١٠٧ )

**وذكر الشيخ سيد سابق ( مس المصحف وحمله ) مما يحرم على الجنب ثم قال :**

« ... ولا مانع من مس ما اشتمل على آيات من القرآن كالرسائل وكتب التفسير والفقه وغيرها ؛ فإن هذه لا تسمى مصحفاً ولا تثبت لها حرمة » .

**فقال الشيخ الألباني متعباً :** هذا الجواب مبني على القول بجرمة مس المصحف

من الجنب ، والمصنف لم يذكر دليلاً عليه ههنا ، ولكنه أشار في « فصل : ما يجب له الوضوء » أن الدليل هو قوله ﷺ : « لا يمسه القرآن إلا طاهر » ، مع أنه صرح هناك بأن لفظة « طاهر » مشترك يحتمل معاني شتى ، وأنه لا بد من حمله على



معنى معين من قرينة ، ثم جعله هو على غير الجنب بغير قرينة ، وقد رددنا عليه هناك بما فيه كفاية ، وبيننا المراد من الحديث هناك ، وأنه لا يدل على تحريم مس القرآن على المؤمن مطلقاً. فراجعه .

والبراءة الأصلية مع الذين قالوا بجواز مس القرآن من المسلم الجنب ، وليس في الباب نقل صحيح يميز الخروج عنها . فتأمل .

تمام المنة (١١٦)

**وقال الشيخ أيضاً :** فلا يوجد هناك نص صريح في عدم جواز مس القرآن ممن كان على الحدث الأكبر أو الأصغر .

فتاوى الشيخ الألباني في المدينة والإمارات (٦٨)



**المسألة الخامسة : حكم قراءة الجنب للقرآن**

ابن باز رحمه الله : الجنب لا يجوز له أن يقرأ القرآن .

**قال الشيخ بعد أن بين حكم قراءة القرآن للعائض والنفساء :** أما الجنب فلا

يقرأ القرآن لا عن ظهر قلب ولا من المصحف حتى يغتسل ؛ للحديث الصحيح أن النبي ﷺ : « كان لا يمنعه شيء من القرآن إلا الجنابة » .

وفي حديث آخر أن الرسول ﷺ قرأ بعض الآيات ثم قال : « هذا لمن ليس جنباً أما الجنب فلا ولا آية » .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٢٠/٢٩) ونظر أيضاً : (١٢١/١٠ ، ١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٥٣ ، ٢٠٩ - ٢١١) ، (٣٥٢/٢٤) ، (٢٩/٦٤ ، ٩٦ ، ١٢٢ - ١٢٣) ، وفتاوى مجلة الدعوة (٨٩/٣ - ٩٠) ، وفتاوى نور على الدرب (٦٣٦/٢ ، ٦٦٦ - ٦٧٨) ، والفوائد الجلية (٥٥)

**وقال الشيخ أيضاً :** الجنب لا يجوز له قراءة القرآن ، لا من المصحف ولا عن

ظهر قلب حتى يغتسل ، لأنه قد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان لا يحجزه شيء عن القرآن إلا الجنابة ..

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٥٢/١٠)

ابن عثيمين رحمه الله : لا يجوز للجنب أن يقرأ القرآن .

**قال الشيخ :** الصحيح أنه لا يجوز للجنب أن يقرأ القرآن وإن كانت المسألة فيها

خلاف ، لكن الصحيح أنه لا يجوز له قراءة القرآن ؛ لأن النبي ﷺ : « كان لا يحجزه عن القرآن إلا الجنابة » فكلمة : « لا يحجزه » يعني لا يمنعه ، ولأنه ﷺ كان يقرئ أصحابه ما لم يكن جنباً ، أو ما لم يكونوا جنباً ، وهذا يدل على أنه ممنوع أن يقرأ القرآن وهو على جنابة ؛ لأن النبي ﷺ يجب عليه البلاغ ، ومن البلاغ أن يعلم القرآن ، فإذا كان يمتنع من ذلك إذا كان على جنابة دلّ هذا على أنه لا يجوز

للجنب أن يقرأ القرآن ؛ لأنه لا يُعارض الواجب إلا بشيء واجب تركه ، وهذا القول هو الراجح ، وهو الذي عليه جماهير أهل العلم : أن الذي عليه جنابة لا يقرأ القرآن حتى وإن توضأ ، بخلاف المكث في المسجد فيجوز للجنب إذا توضأ ، وأما قراءة القرآن فلا يجوز حتى يغتسل .

فتح ذي الجلال والإكرام (٤٦٩/١) وانظر أيضاً (٥٩٤/١) ، (٢/٢٢٨) ، والشرح الممتع (٤٠١/١-٤٠٤) ، (٩٠/٤) ، ومجموع فتاوى ورسائل ( ٢١٢/١١ ، ٢٢٤ )

**الألباني رحمه الله : يكره للجنب أن يقرأ القرآن .**

قال الشيخ سيد سابق في كتابه فقه السنة : « يحرم على الجنب أن يقرأ شيئاً من القرآن عند الجمهور . لحديث علي أن رسول الله ﷺ ( كان لا يحجبه عن القرآن شيء ليس الجنابة ) رواه أصحاب السنن وصححه الترمذي وغيره ، قال الحافظ في « الفتح » : وضعف بعضهم بعض رواته ، والحق أنه من قبيل الحسن يصلح للحجة » .

**فتعقبه الشيخ الألباني فقال :** كلا ، بل هو من قبيل الضعيف الذي لا تقوم به حجة ، لأنه تفرد به عبدالله بن سلمة ، وقد كان تغير بآخر عمره باعتراف الحافظ ابن حجر نفسه في « التقريب » وفي هذه الحالة كان قد حدث بهذا الحديث كما سبق بيانه في فصل « ما يستحب له الوضوء » ، وهي علة قوية تورث شبهة في ثبوت الحديث ، تمنع من الاحتجاج به ، سيما وقد ثبت عن عائشة ما يعارضه ، وقد ذكرته ثم ( الإشارة إلى حديث عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه ) ، وليس له ما يشهد له من الطرق ما يصلح لتقوية مثل قول المؤلف (سيد سابق) عقبه :

وعنه (أي عن علي عليه السلام) قال : رأيت رسول الله ﷺ توضأ ، ثم قرأ شيئاً من القرآن ، ثم قال : « هكذا لمن ليس بجنب ، فأما الجنب فلا ، ولا آية » . رواه أحمد وأبو يعلى وهذا لفظه ، قال الهيثمي : رجاله موثقون .

**قلتُ (الألباني) :** فإن لهذه الطريق علتين : الضعف ، والوقف .

أما الضعف فسيببه أن في سنده عامر بن السمط أبا الغريف ولم يوثقه غير ابن حبان ، وهو مشهور بالتساهل في التوثيق كما بيته في « المقدمة » ، وقد خالفه من هو أعرف بالرجال منه ، وهو أبو حاتم الرازي ، فقال في أبي الغريف هذا : « ليس بالمشهور... قد تكلموا فيه ، من نظراء أصبغ بن نباتة » .

وأصبغ هذا لين الحديث عند أبي حاتم ، ومتروك عند غيره ، ومنهم الحافظ ابن حجر ، فثبت ضعفه .

وأما الوقف فقد أخرجه الدارقطني وغيره عن أبي الغريف عن علي موقوفاً عليه كما بينت ذلك في « ضعيف سنن أبي داود » ( رقم ٣١ ) .

فقد عاد الحديث إلى أنه موقوف مع ضعف إسناده ، فلا يصح شاهداً للمرفوع الذي قبله ، بل لعل هذا أصله موقوف أيضاً ، أخطأ في رفعه ولفظه عبد الله بن سلمة حين رواه في حالة التغير ، وهذا محتمل ، فسقط الاستدلال بالحديث على التحريم ، ووجب الرجوع إلى الأصل ، وهو الإباحة ، وهو مذهب داود وأصحابه ، واحتج له ابن حزم (١/٧٧-٨٠) ، ورواه عن ابن عباس وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير ، وإسناده عن هذا جيد ، رواه عنه حماد بن أبي سليمان قال : سألت سعيد بن جبير عن الجنب يقرأ ؟ فلم ير به بأساً ، وقال : أليس في جوفه القرآن ؟ وقرن البغوي في « شرح السنة » (٢/٤٣) مع القائلين بالجواز

عكرمة أيضاً ، لكن لا يخفى أن الأمر لا يخلو من كراهة ، لحديث : « إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر » . انظر « الصحيحة » ( ٨٣٤ ) . والله أعلم .

تمام المنة ( ١١٦ - ١١٨ ) ، وانظر ( ١٠٩ )

وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم ( ٨٣٤ ) أورد الشيخ حديث المهاجر بن قنفذ أنه أتى النبي ﷺ وهو يبول فسلم عليه ، فلم يرد عليه حتى توضأ ، ثم اعتذر إليه فقال : ( إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر ، أو قال : طهارة ) .

**ثم قال الشيخ : ( فائدة ) :** لما كان « السلام » اسماً من أسماء الله تعالى - كما سيأتي في الحديث ( ١٨٩٤ ) - كره النبي ﷺ أن يذكره إلا على طهارة ، فدل ذلك على أن تلاوة القرآن بغير طهارة مكروه من باب أولى ، فلا ينبغي إطلاق القول بجواز قراءته للمحدث ؛ كما يفعل بعض إخواننا من أهل الحديث .

سلسلة الأحاديث الصحيحة ( ٤٨٩/٢ ) ، وانظر أيضاً ( ٧٦٣/٢/١ ) تحت الحديث ( ٤٠٦ )

**وقال الشيخ أيضاً :** وقوله ﷺ : « إني كرهت أن أذكر الله عز وجل إلا على

طهر ، أو قال : على طهارة » . صريح في كراهة قراءة الجنب ؛ لأن الحديث ورد في السلام كما رواه أبو داود وغيره بسند صحيح ، فالقرآن أولى من السلام كما هو ظاهر ، والكراهة لا تنافي الجواز كما هو معروف ، فالقول بها لهذا الحديث الصحيح واجب ، وهو أعدل الأقوال إن شاء الله تعالى .

إرواء الغليل ( ٢٤٥/٢ ) ، وانظر أيضاً ( ٩٣/١ )

**وقال الشيخ :** وروى أبو عبيد عن عمر : أنه كره للجنب أن يقرأ شيئاً من القرآن . وسنده صحيح .

ومن طرق عن عامر بن السمط عن أبي الغريف قال : « سئل علي عن الجنب : أيقراً القرآن ؟ فقال : لا ، ولا حرفاً » .

وهذا سند فيه ضعف من أجل (أبي الغريف) . انظر : « ضعيف أبي داود » (٣٢) - وفي أثر عمر كفاية ، فنرى أنه يكره للجنب أن يقرأ القرآن . يؤيده كراهة النبي ﷺ أن يرد السلام وهو على غير وضوء ، وهذا ظاهر لا يخفى . أما تحريم القراءة فلا دليل عليه .

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٧/٦ - ٨) تحت الحديث رقم (٢٥٠١) ، وانظر أيضاً الثمر المستطاب (٢٢/١) ، وضعيف سنن أبي داود (٨٥/١)



**المسألة السادسة : حكم مكث الحائض والجنب في المسجد**

**ابن باز رحمه الله :** لا يجوز للجنب والحائض المكث في المسجد إلا أن يكون عابراً فيه لحاجة .

**قال الشيخ :** الحائض والنفساء والجنب لا يجوز لهم الجلوس في المساجد ؛ لقوله جل وعلا : ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ ، ولما روى عن النبي ﷺ أنه قال : « إني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ( ٢١٨ / ١٠ )

**وقال الشيخ :** الحائض والجنب ممنوعان من الجلوس في المسجد ، أما المرور والعبور فلا بأس للحاجة .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ( ٢٢٠ / ١٠ )

**وسئل الشيخ :** ورد عن عائشة رضي الله عنها قالت : أمرني رسول الله ﷺ أن أناوله شيئاً من المسجد فقلت : إني حائض ، فقال : ( إن حيضتك ليست في يدك ) أرجو تفسير هذا الحديث ، وهل معنى هذا أن الحائض لا تدخل المسجد ولا تعمل شيئاً ؟ أفيدونا أفادكم الله .

**فأجاب :** النبي ﷺ قال : « إني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » ، والله قال سبحانه : ﴿ يَتَأَيُّمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ [ النساء : ٤٣ ] .

فاستثنى الله عابر السبيل من أهل الجنابة ، والحائض كذلك ليس لها أن تجلس في المسجد ، ولكن لها أن تعبر ، فالعابرة لا بأس عليها أن تمر من باب إلى باب ، أو تدخل لتأخذ حاجة من المسجد : إناءً أو كتاباً أو ما أشبه ذلك ، فالنبي ﷺ حينما قال لعائشة رضي الله عنها : ( ناوليني الخمرة من المسجد ) ، والخمرة : مصلى

يصلي عليه من الخوص - عليه الصلاة والسلام - قالت : ( إنها حائض ) فقال لها : « إن حيضتك ليست في يدك » .

**فالمعنى :** أنه ليس هناك مانع من دخولها لأخذ الحاجة ، فلا بأس بذلك . إنما الممنوع : جلوسها في المسجد ، أما أن تعبر من المسجد أو تدخله لحاجة ثم ترجع من غير جلوس فلا بأس بذلك ؛ للآية الكريمة والحديث المذكور .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢١٨/١٠ - ٢١٩) ، وانظر أيضاً (٢١٩/١٠ - ٢٢٢) ، وفتاوى نور على الدرب (٦٧٩/٢ - ٦٨٠ ، ٧١٣ - ٧١٤) ، وقوائد من دروس سماحة الشيخ (٢٥)

**ابن عثيمين رحمه الله :** لا يجوز للجنب والحائض المكث في المسجد ، ويجوز المكث فيه للجنب إذا توضأ .

**قال الشيخ :** يحرم على من لزمه الغسل اللبث في المسجد : أي : الإقامة فيه ولو مدة قصيرة . والدليل على ذلك :

١ - قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ [النساء: ٤٣] يعني : ولا تقربوها جنباً إلا عابري سبيل .  
وليس المعنى لا تصلوا إلا عابري سبيل ، لأن عابر السبيل لا يصلي ، فيكون النهي عن قربان الصلاة أي : النهي عن المرور بأماكنها ، وهي المساجد ، فإن عبر المسجد فلا بأس به ، وأما أن يمكث فيه فلا .

٢ - أن المساجد بيوت الله - عز وجل - ومحل ذكره ، وعبادته ، ومأوى ملائكته ، وإذا كان أكل البصل والأشياء المكروهة ممنوعاً من البقاء في المسجد ، فالجنب الذي تحرم عليه الصلاة من باب أولى ، ولا سيما إذا كانت الملائكة لا تدخل بيتاً فيه جنب ، فإنها تتأذى بمنعها من دخول هذا المسجد .

الشرح الممتع (٤٠٧/١ - ٤٠٨) ، وانظر أيضاً (٤٠١/١)



واستدل الشيخ على أن الحائض لا يجوز لها أن تمكث في المسجد بأن النبي ﷺ أمر النساء أن يخرجن لصلاة العيد ليشهدن الخير ودعوة المسلمين ، وأمر الحائض أن يعتزلن المصلى .

انظر فتح ذي الجلال والإكرام (٢/٦١٤) ، ورسالة في الدماء الطبيعية للنساء ضمن مجموع فتاوى ورسائل (١١/٣١٣) ، ولقاءات الباب المفتوح (٢/٣٨٥) ، ومجموع فتاوى ورسائل (١٦/٢١١ ، ٢١٧) ، والشرح الممتع (١/٣٨٠) ، (٧/٢٦٢)

وفي شرح الشيخ لحديث عائشة رضي الله عنها قالت :

قال رسول الله ﷺ : ( إني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب ) .

**قال الشيخ :** ظاهر الحديث أنه لا يجوز للمرأة وهي حائض أن تعبر المسجد ، وكذلك الجنب لقوله : « لا أحله لحائض ولا جنب » ولكن قد دلت الأدلة الأخرى على جواز عبور المرأة الحائض المسجد ، حيث طلب النبي ﷺ من إحدى أمهات المؤمنين أن تأتي بالخمرة من المسجد ، فقالت : إنها حائض ، فقال لها : « إن حيضتك ليست في يدك » وكذلك الجنب ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ [النساء: ٤٣] ، وعليه فيكون المراد بنفي الإحلال هو : المكث ، وأما المرور والعبور فلا بأس به ، إلا أن العلماء - رحمهم الله - اشترطوا في الحائض أن تأمن تلوث المسجد ، فإن كانت لا تأمن بحيث ينزل الدم إلى المسجد فإنه لا يجوز لها أن تعبر ؛ لأن ذلك يؤدي إلى تنجيس المسجد .

**فإن قال قائل :** وهل يزول التحريم بالوضوء ؟

**نقول :** أما الجنب فنعم ، يزول التحريم بالوضوء ، فإذا توضأ جاز له المكث في المسجد ؛ لأن هذا هو عمل الصحابة رضي الله عنهم من وجه ، ومن وجه آخر : هذا الوضوء يخفف الجنابة ، وأما الحائض فلا ، لأن الحائض لا يمكن أن يصح منها الوضوء ، لأن الحدث باقٍ ، ومن شروط صحة الوضوء ارتفاع الحدث ، يعني

بمعنى أن لا يكون المتوضئ قد استمر فيه الحدث إلا من حدثه دائم فيجوز وضوءه للضرورة بشروط معروفة ، وعلى هذا فنقول : إذا توضأ الجنب جاز له أن يمكث في المسجد .

فتح ذي الجلال والإكرام (٦١٥/١ - ٦١٦) ، وانظر أيضاً (٤٦٩/١ ، ٥٨٠ ، ٥٩٣ ، ٦١٤) ، (٥٨٦/٢ - ٥٨٧) ، ومجموع فتاوى ورسائل (١١/٢٢٤ ، ٢٧٣ - ٢٧٤) ، وشرح رياض الصالحين (٤٤١/٦) ، وستون سؤالاً عن أحكام الحيض (٢٩-٣٠) ، ولقاءات الباب المفتوح (٢٣٢/٢)

**وقال الشيخ :** والدليل على جواز مكث الجنب في المسجد إذا توضأ .

- ١- أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا إذا توضؤوا من الجنابة مكثوا في المسجد ، فكان الواحد منهم ينام في المسجد ، فإذا احتلم ذهب فتوضأ ثم عاد ، وهذا دليل على أنه جائز ، لأن ما فعل في عهده ﷺ ولم ينكره ، فهو جائز إن كان من الأفعال غير التعبدية ، وإن كان من الأفعال التعبدية فهو دليل على أن الإنسان يؤجر عليه .
- ٢- أن الوضوء يخفف الجنابة ؛ بدليل أن الرسول ﷺ سئل عن الرجل يكون عليه الغسل ؛ أينام وهو جنب؟ فقال ﷺ : « إذا توضأ أحدكم فليرقد وهو جنب » .
- ٣- ولأن الوضوء أحد الطهورين ، ولولا الجنابة لكان رافعاً للحدث رافعاً كلياً فحينئذ يكون مخففاً للجنابة .

الشرح الممتع (٤٠٩/١ - ٤١٠)

**الألباني رحمه الله :** يجوز للجنب والحائض المكث في المسجد .

تكلم الشيخ على حديث ( إني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب ) وبين ضعفه ثم قال : فتبين مما تقدم أنه لا يثبت أي حديث في تحريم دخول الحائض وكذا الجنب إلى المسجد ، والأصل الجواز فلا ينقل عنه إلا بناقل صحيح تقوم به الحجة ، لا سيما وقد صح ما يؤيد هذا الأصل ؛ وهو قوله عليه الصلاة والسلام : « ناوليني الخمرة من المسجد » ، وغيره مما يأتي .

وبعد أن نقل كلام ابن حزم في المسألة وما استدلل به قال : وفي تفسير القرطبي (٢٠٦/٥) : ورخصت طائفة في دخول الجنب المسجد ، واحتج بعضهم بقول النبي ﷺ : « المؤمن ليس بنجس » ؛ قال ابن المنذر : وبه نقول .

**قلت (الألباني) :** وتوسط بعضهم فقال بجواز الدخول إذا توضأ ، ففي « تفسير العماد ابن كثير » (٥٠٢/١) :

« وذهب الإمام أحمد إلى أنه متى توضأ الجنب جاز له المكث في المسجد ؛ لما روى هو وسعيد بن منصور في « سننه » بسند صحيح : أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك . قال سعيد بن منصور : ثنا عبد العزيز بن محمد - هو الدراوردي - عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال : رأيت رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ يجلسون في المسجد وهم مجنبون إذا توضؤوا وضوء الصلاة . وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم . والله أعلم . »

**قلت :** ورواه الدرامي (٢٦٥/١) من حديث جابر بلفظ : « كنا نمشي في المسجد ونحن جنب لا نرى بذلك بأساً » .

أخرجه من طريق ابن أبي ليلى عن أبي الزبير عنه . ورجاله ثقات ، لكن ابن أبي ليلى سيئ الحفظ . وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه . وقد رواه عنه هشيم أيضاً بنحوه . أخرجه البيهقي (٤٤٣/٢) .

ولعل الوضوء مستحب لعمل الصحابة . والله أعلم .

وبالجملة ؛ فلا دليل على تحريم دخول الحائض وكذا الجنب المسجد ، والأصل الجواز ، وقد اقترن به ما يؤيده كما سبق . والله تعالى ولي التوفيق .

الثمر المستطاب (٧٥١/٢ - ٧٥٥) وانظر أيضاً (٤٣/١ - ٤٤) ، (٧٣٨/٢) ، وتام المنة (١١٨ - ١١٩) ، وتعليقات الشيخ على كتاب إصلاح المساجد للقاسمي (٢٢٨)

**وسئل الشيخ : هل يجوز للمرأة الحائض أن تدخل المسجد ؟**

**فأجاب :** يجوز لها ذلك بدليل سلبي ، وآخر إيجابي .

أما الدليل السلبي : فهو عدم وجود الدليل المانع لها من دخول المسجد ، وهذا يتمشى مع القاعدة الأصولية التي تقول : إن الأصل في الأشياء الإباحة ، والمنع من شيء يتطلب دليلاً خاصاً .

ولم يصح مطلقاً أي حديث فيه منع المرأة الحائض من دخول المسجد .

أما الدليل الإيجابي : فهو حديث عائشة في «صحيح البخاري» : أنها لما حاضت في حجة الوداع ، وكان النبي عليه السلام قد نزل في مكان قريب من مكة اسمه سرف ، فلما دخل عليها الرسول عليه السلام وجدها تبكي ، فقال لها : « مالك؟ أنفست ؟ » ، قال : « هذا أمر كتبه الله على بنات آدم ، فاصنعي ما يصنع الحاج ، غير ألا تطوفي ولا تصلي » .

فهذا نص بأنه يجوز للمرأة الحائض أن تدخل المسجد ، بل المسجد الحرام ، ذلك أن النبي عليه السلام قد أباح لها أن تصنع ما يصنع الحاج من دخول المسجد ومن الطواف ومن الصلاة ، كل ذلك يفعله الحاج ، أما هي : فقد استثنى مما يفعله الحاج ألا تطوف ولا تصلي .

فالحائض إذن تدخل المسجد ، وتقرأ المصحف ، ومن يدعي خلاف ذلك ؛ فعليه أن يثبت الدليل المحرم ، وأن يثبت أن هذا التحريم كان بعد هذا التحليل .

فتاوى مهمة لنساء الأمة (٦١-٦٣) ، وفتاوى الشيخ الألباني في المدينة والإمارات (٦٩-٧٠)



**المسألة السابعة : حكم نقض المرأة شعرها في غسل الحيض**

**ابن باز رحمه الله :** يستحب أن تنقض المرأة شعر رأسها في غسلها من الحيض .

**قال الشيخ :** المرأة إذا كانت حائضاً أو نفساء الأفضل لها أن تنقض رأسها ، وتغسله بماء وسدر ، وإن أفاضت الماء عليه ثلاث حثيات كفى ، وأما في الجنابة فلكثرة اغتسالها تفيض الماء على رأسها ويكفي .

الفوائد الجلية (٤٤) ، وانظر أيضاً (٥٨) ، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٠/١٦١ ، ١٦٨)

**وقال الشيخ :** إذا ضفرت المرأة شعرها وشدته فيجزى أن تحشو عليه ثلاث حثيات من الماء في الجنابة والحيض ، ولكن إن نقضته في الحيضة كان أحسن ، وفيه أحاديث والله أعلم .

فوائد من دروس سماحة الشيخ (٢٤)

**ابن عثيمين رحمه الله :** لا يجب نقض شعر المرأة عند الغسل من الحيض .

**قال الشيخ في أحكام الحيض تحت عنوان وجوب الغسل :**

ولا يجب نقض شعر الرأس ، إلا أن يكون مشدوداً بقوة بحيث يخشى ألا يصل الماء إلى أصوله ، لما في صحيح مسلم من حديث أم سلمة - رضي الله عنها - أنها سألت النبي ﷺ فقالت : إني امرأة أشدُّ شعري رأسي أفأنقضه لغسل الجنابة ؟ وفي رواية للحيضة والجنابة ؟ فقال : « لا إنما يكفيك أن تحشي على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين » .

رسالة في الدماء الطبيعية للنساء ضمن مجموع فتاوى ورسائل (١١/٣١٨ - ٣١٩) ، وانظر أيضاً فتح ذي الجلال والإكرام (١/٦١٣) ، ولقاءاتي مع الشيخين (٢/١٩٤)

الألباني رحمه الله: يجب على المرأة أن تنقض شعرها في غسل الحيض .

قال الشيخ سيد سابق في كتابه فقه السنة :

« غسل المرأة كغسل الرجل ، إلا أن المرأة لا يجب عليها أن تنقض ضفيرتها ، إن وصل الماء إلى أصل الشعر ، لحديث أم سلمة رضي الله عنها ، أنها قالت : يا رسول الله ، إنني امرأة أشد ضفر رأسي ، أفأنقضه لغسل الجنابة ؟ قال : « لا إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات من ماء ثم تفيض على سائر جسدك الماء ، فإذا أنت قد تطهرت » رواه أحمد ومسلم والترمذي وقال : حسن صحيح . وعن عبيد بن عمير رضي الله عنه قال : بلغ عائشة رضي الله عنها أن عبد الله بن عمرو يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رءوسهن فقالت : « يا عجباً لا بن عمرو ، يأمر النساء إذا اغتسلن بنقض رءوسهن ، أفلا يأمرهن أن يحلقن رءوسهن ، لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد ، وما أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات » رواه أحمد ومسلم .

ويستحب للمرأة إذا اغتسلت من حيض أو نفاس ، أن تأخذ قطعة من قطن ونحوه ، وتضيف إليها مسكاً أو طيباً ثم تتبع بها أثر الدم ، لتطيب المحل وتدفع عنه رائحة الدم الكريهة . فعن عائشة رضي الله عنها : أن أسماء سألت النبي ﷺ عن غسل الحيض ؟ فقال : « تأخذ إحداكن ماءها وسدرتها فتطهر فتحسن الطهور ، ثم تصب على رأسها فتدلكه دلكاً شديداً حتى تبلغ شؤون رأسها ، ثم تصب عليها الماء ، ثم تأخذ فرصة ممسكة فتطهر بها ... وسألته عن غسل الجنابة ؟ فقال : تأخذين ماءً فتطهرين ، فتحسنين الطهور ، أو أبلغني الطهور ؛ ثم تصب على رأسها فتدلكه حتى تبلغ شؤون رأسها ، ثم تفيض عليها الماء » .

### علق الشيخ الألباني على الحديث الأخير ( حديث عائشة ) فقال :

الحديث صريح في التفريق بين غسل المرأة في الحيض ، وغسلها من الجنابة ، حيث أكد على الحائض أن تبالغ في التدليك الشديد والتطهير ما لم يؤكد مثله في غسلها من الجنابة ، كما أن حديث أم سلمة المذكور في الكتاب دليل على عدم وجوب النقض في غسلها من الجنابة ، وهو المراد في حديث عبيد بن عمير عن عائشة ( الحديث الثاني في الكلام المنقول من فقه السنة ) ؛ بقرينة اغتسالها مع النبي ﷺ ، فلا تعارض بين الأحاديث على هذا التفصيل ، فيجب النقض في الحيض ، ولا يجب في الجنابة خلافاً لما ذهب إليه المصنف ، وعلى مذهبه يلزم رد حديث عائشة بدون حجة ، ولا يجوز. وقد ذهب إلى التفصيل المذكور الإمام أحمد ، وصححه ابن القيم في « تهذيب السنن » ، فراجع ( ١ / ١٦٥ - ١٦٨ ) ، وهو مذهب ابن حزم ( ٢ / ٣٧ - ٤٠ ) .

تمام المنة ( ١٢٥ )

### وقال الشيخ : وقد ثبت من حديث عائشة أن النبي ﷺ قال لها في الحيض :

« انقضي شعرك واغتسلي » . ولهذا كان أقرب المذاهب إلى الصواب التفريق بين غسل الحيض فيجب فيه النقض ، وبين غسل الجنابة فلا يجب ، كما بينت ذلك في الكلام على حديث عائشة هذا في « الأحاديث الصحيحة » رقم ( ١٨٨ ) .

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ( ٢ / ٣٤٣ ) تحت الحديث رقم ( ٩٣٧ ) ، وانظر أيضاً ( ٢ / ٣٣٥ ) تحت الحديث رقم ( ٩٣٠ )

### وفي الموضع الذي أشار إليه الشيخ ذكر حديث عائشة تحت عنوان : وجوب

نقض الشعر في غسل الحيض : ( انقضي شعرك واغتسلي ؛ أي : في الحيض ) .

رواه ابن أبي شيبه في «المصنف» (١/٢٦/١) : نا وكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها في الحيض : ( فذكره ).  
وأخرجه ابن ماجه (٦٤١) من طريق ابن أبي شيبه وعلي بن محمد قالا : ثنا وكيع به .

**قلت :** وهذا سند صحيح على شرط الشيخين .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/١/٣٦٦)





## باب إزالة النجاسة

## المسألة الأولى : إزالة النجاسة بغير الماء

ابن باز رحمه الله : النجاسات لا تطهر إلا بالماء إلا ما استثنى .

سئل الشيخ : هل النجاسات لا تطهر إلا بالماء ؟

فأجاب : نعم إلا ما كان في الدبر والقبل بالاستجمار .

الفوائد الجلية (٤٩) ، وانظر أيضاً فتاوى نور على الدرب (٦٥٩/٢)

الألباني رحمه الله : النجاسات إنما تزال بالماء دون غيره من المائعات .

في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (٢٩٨) ، (٢٩٩) ، (٣٠٠) ذكر الشيخ ثلاثة أحاديث في تطهير المرأة ثوبها من دم الحيض بالماء ثم ذكر أهم ما يستفاد من هذه الأحاديث من أحكام ومنها :

أن النجاسات إنما تزال بالماء دون غيره من المائعات ، لأن جميع النجاسات بمثابة دم الحيض ، ولا فرق بينه وبينها اتفاقاً . وهو مذهب الجمهور وذهب أبو حنيفة إلى أنه يجوز تطهير النجاسة بكل مائع طاهر .

قال الشوكاني (٣٥/١) : « والحق أن الماء أصل في التطهير ، لوصفه بذلك كتاباً وسنة وصفاً مطلقاً غير مقيد ، لكن القول بتعينه وعدم أجزاء غيره يرده حديث مسح النعل ، وفرك المني ، وإماطته بإذخرة ، وأمثال ذلك كثير ، فالإنصاف أن يقال : إنه يظهر كل فرد من أفراد النجاسات المنصوص على تطهيرها بما اشتمل عليه النص ، لكنه إن كان ذلك الفرد المحال عليه هو الماء ، فلا يجوز العدول إلى غيره للمزية التي اختص بها ، وعدم مساواة غيره له فيها ، وإن كان ذلك الفرد غير الماء جاز العدول عنه إلى الماء لذلك ، وإن وجد فرد من أفراد النجاسة لم يقع من الشارع الإحالة في تطهيره على فرد من أفراد المطهرات ، بل مجرد الأمر بمطلق

التطهير فالإقتصار على الماء هو اللازم ، لحصول الامتثال به بالقطع ، وغيره مشكوك فيه . وهذه طريقة متوسطة بين القولين لا محيص عن سلوكها .

قلت : وهذا هو التحقيق فشد عليه بالنواجز . ومما يدل على أن غير الماء لا يميز في دم الحيض قوله ﷺ في الحديث الثاني : « يكفيك الماء » فإن مفهومه أن غير الماء لا يكفي . فتأمل .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/١١-٦٠٤-٦٠٥)

**ابن عثيمين رحمه الله :** إزالة النجاسة تحصل بأي مزيل ، فإذا زالت النجاسة بأي مزيل كان طهر محلها .

في كتابه ( الشرح الممتع على زاد المستقنع ) بين الشيخ أن المشهور من مذهب الحنابلة أن الماء يشترط لإزالة النجاسة ثم قال :

وذهب أبو حنيفة - رحمه الله - إلى أن الشمس تُطهرُ المتنجسُ، إذا زال أثر النجاسة بها ، وأنَّ عين النجاسة إذا زالت بأي مزيل طهر المحلُّ ، وهذا هو الصواب لما يلي :

- ١- أن النجاسة عينٌ خبيثة نجاستها بذاتها ، فإذا زالت عاد الشيء إلى طهارته .
- ٢- أن إزالة النجاسة ليست من باب المأمور ، بل من باب اجتناب المحذور ، فإذا حصل بأي سبب كان ثبت الحكم ... والجواب عما استدلل به الحنابلة : أنه لا ينكر أن الماء مطهرٌ ، وأنه أيسر شيء يُطهر به الأشياء ، لكن إثبات كونه مطهرًا ، لا يمنع أن يكون غيره مطهرًا ، لأن لدينا قاعدة وهي : أن عدم السبب المعين لا يقتضي انتفاء المسبب المعين ، لأن المؤثر قد يكون شيئاً آخر . وهذا الواقع بالنسبة للنجاسة . وعبر بعضهم عن مضمون هذه القاعدة بقوله : انتفاء الدليل المعين لا يستلزم انتفاء المدلول ؛ لأنه قد يثبتُ بدليل آخر . وأما بالنسبة لحديث أنس ( الحديث المشار

إليه هو حديث الأعرابي الذي بال في المسجد ) ، وأمرُ النبي ﷺ بأن يُصَبَّ عليه الماء فإنَّ ذلك لأجل المبادرة بتطهيره ، لأنَّ الشَّمْس لا تأتي عليه مباشرة حتى تُطَهِّرَه بل يحتاج ذلك إلى أيام ، والماء يُطَهِّرُه في الحال ، والمسجد يحتاج إلى المبادرة بتطهيره ؛ لأنه مُصَلَّى النَّاس .

الشرح الممتع (٥٠٢/١ - ٥٠٤) ، وانظر أيضاً (٣٥/١)

وفي شرح الشيخ لحديث أبي هريرة ؓ قال : بال أعرابي في المسجد ، فقام الناس إليه ليقعوا فيه ، فقال النبي ﷺ : « دعوهُ وأريقوا على بوله سجلاً من ماء ، أو ذنوباً من ماء ، فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين » رواه البخاري .

**ذكر الشيخ من فوائد هذا الحديث :**

أنه لا بد من الماء في تطهير النجاسة ؛ لقوله : « أريقوا على بوله سجلاً من ماء » وأن النجاسة لا تطهر بغير الماء ، وهذا ما عليه أكثر العلماء .

**والصحيح أن النجاسة تطهر بكل ما يزيلها من ماء أو بنزين، أو غيره ، وإنما أمر النبي ﷺ بصب الماء على مكان البول ؛ لأنه أسرع في تطهير المكان ، وإلا فمن الممكن أن يبقى المكان لا يصب عليه الماء ، ثم مع الرياح والشمس تزول النجاسة ويظهر ، لكن هذا أسرع وأسهل .**

ومن المعلوم أنه في عهد الرسول ﷺ لا توجد هذه المزيلات الكيماوية أو البترولية ، فلذلك كانوا يعتمدون في إزالة النجاسة على الماء ، ولكن متى زالت النجاسة طهر المحل بأي مزيل كان ؛ لأن النجاسة عين خبيثة نجسة ، متى زالت عاد المحل إلى طهارته بأي شيء كان .

**وقال الشيخ أيضاً :** لا سبيل إلى الطهارة من الحدث إلا بالماء وضوءاً أو غسلًا مع وجوده ؛ لأن الله عز وجل لما ذكر الوضوء والغسل قال : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً ﴾ [النساء: ٤٣] ، فجعل ما يطهر به الماء .

**وأما الطهارة من النجاسة فتكون بالماء وغيره ، فكل ما يزيل النجاسة فإنه مطهر ، سواء كان ماءً أو بنزيناً ، أو أي مادة أخرى تزول بها النجاسة .**

فتح ذي الجلال والإكرام (٤٧/١) ، وانظر أيضاً (١٦٢/١ ، ٢٢٣-٢٢٥ ، ٥٣٨-٥٣٩) ، (٣٤٥/٢) ، ومجموع فتاوى ورسائل (٨٥/١١-٨٦ ، ٢٤٨)



### المسألة الثانية : الماء الذي يخرج من فرج المرأة ( رطوبة فرج المرأة )

ابن باز رحمه الله : هذا الماء نجس .

**سئل الشيخ :** أنا فتاة لم أتزوج بعد ، أعاني من نزول مادة بيضاء كالحليب ، وهي تنزل في أغلب الأوقات مما يجعل التخلص منها صعب ، ولذلك سألت أختي المتزوجة ، وقالت : إنها تخرج منها أيضاً ، وأنها مادة طبيعية ، وتدلك على الطهارة ، وهي من علاماتها ، وبعد ذلك أصبحت أصلي وأصوم بشكل عادي وبدون اعتبار أنها نجاسة ، وفي مرة اطلعت على الفتوى : بأن كل ما يخرج من السيلين عبارة عن نجاسة ، ويجب التخلص منه ، وتخصيص ملابس للصلاة . فما الحكم في هذه المادة التي كالحليب ؟ وما الحكم إذا كانت شفافة وبغير لون ؟

**فأجاب :** الخارج من السيلين من بول أو غائط وسائر المائعات ، كالماء الذي ذكرت يعتبر نجساً ، ويجب الاستنجاء منه في وقت كل صلاة إذا كان مستمراً ؛ لقول النبي ﷺ للمستحاضة : « توضئي لكل صلاة » ويجب غسل ما أصاب البدن والملابس منه ، وما خرج بين الوقتين يعفى عنه إذا كان مستمراً ، ولو كان خروجه في الصلاة كدم الاستحاضة .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ( ١٢٨/١٠ - ١٢٩ ) ، و انظر أيضاً ( ١٢٩/١٠ - ١٣٢ ) ، وفتاوى المرأة ( ٣٠ ) ، وفتاوى نور على الدرب ( ٦٦٠/٢ - ٦٦١ )

ابن عثيمين رحمه الله : هذا الماء طاهر .

**قال الشيخ :** جميع ما خرج من السيلين فهو نجس لا يعفى عنه ، إلا الماء الذي ينزل من المرأة ويكون مستمراً معها ، وهو ما يسمى برطوبة فرج المرأة فهذا طاهر .  
فتح ذي الجلال والإكرام ( ٤١١/١ )

**وقال الشيخ أيضاً :** واختلفَ في هذه المسألة ( رطوبة فرج المرأة ). فقال بعض العلماء : إنها نجسة ، وتنجسُ الثياب إذا أصابتها ، وعلّلوا : بأن جميع ما خرج من السبيل ، فالأصل فيه النجاسة إلا ما قام الدليل على طهارته .

وفي هذا القول من الحرج والمشقة ما لا يعلمه إلا الله تعالى ، خصوصاً من ابتليت به من النساء ؛ لأن هذه الرطوبة ليست عامة لكل امرأة ، فبعض النساء عندها رطوبة بالغة تخرج وتسيل ، وبعض النساء تكون عندها في أيام الحمل ، ولا سيما في الشهور الأخيرة منه ، وبعض النساء لا تكون عندها أبداً ..

**وقال بعض العلماء :** إنها طاهرة ، وهو المذهب .

**وعلّلوا :** بأن الرجل يُجامع أهله ، ولا شك أن هذه الرطوبة سوف تعلق به ، ومع ذلك لا يجب عليه أن يغسل ذكره ، وهذا كالمجمّع عليه في عهد رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا عند الناس ، ولا يُقال بأنها نجسة ويُعفى عنها ؛ لأننا إذا قلنا ذلك احتجنا إلى دليل على ذلك .

**فإن قيل :** إن الدليل المشقة ، وربما يكون ذلك ، وتكون هي نجسة ، ولكن للمشقة من التحرّز عنها يُعفى عن سيرها كالدم ، وشبهه مما يشق التحرّز منه .

**ولكن الصواب الأول ، وهو أنها طاهرة ،** وليبان ذلك نقول : إن الفرج له

مجريان :

**الأول :** مجرى مسلك الذكر ، وهذا يتصل بالرّحم ، ولا علاقة له بمجري البول ولا بالمثانة ، ويخرج من أسفل مجرى البول .

**الثاني :** مجرى البول ، وهذا يتصل بالمثانة ويخرج من أعلى الفرج .

فإذا كانت هذه الرطوبة ناتجة عن استرخاء المثانة وخرجت من مجرى البول ، فهي نجسة\* . وحكمها حكم سلس البول . وإذا كانت من مسلك الذكر فهي طاهرة ، لأنها ليست من فضلات الطعام والشراب ، فليست بولاً ، والأصل عدم النجاسة حتى يقوم الدليل على ذلك ، ولأنه لا يلزمه إذا جامع أهله أن يغسل ذكره ولا ثيابه إذا تلوّث به ، ولو كانت نجسة للزم من ذلك أن ينجس المنى ، لأنه يتلوّث بها .

الشرح الممتع (٥٤٣/١ - ٥٤٥) ، وانظر أيضاً مجموع فتاوى ورسائل (٢٨٤/١١ ، ٢٨٥) ، وفتح ذي الجلال والإكرام (٤١١/١)



## كتاب الصلاة

**المسألة الأولى : حكم تارك الصلاة تهاوناً وكسلاً**

**ابن باز رحمه الله : تارك الصلاة كافر كفراً أكبر .**

**سئل الشيخ : ما حكم تارك الصلاة ؟**

**فأجاب :** لقد دل الكتاب والسنة على أن الصلاة أهم وأعظم عبادة بعد الشهادتين ، وأنها عمود الإسلام ، وأن الواجب على جميع المكلفين من المسلمين المحافظة عليها ، وإقامتها كما شرع الله تعالى ، قال سبحانه وتعالى : ﴿ حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَنِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣٨] وقال تعالى : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ [التوبة: ٥] وقال تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ [البقرة: ٤٣] .

فدل ذلك على أن الذي لا يصلي لا يخلو سبيله ، بل يقاتل ، وقال تعالى : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ [التوبة: ١١] فدل على أن من لم يصل ليس بأخ في الدين . والآيات في هذا المعنى كثيرة جداً .

وثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال : « رأس الأمر الإسلام ، وعموده الصلاة ، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله » ، وصح عنه ﷺ أنه قال : « العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة ، فمن تركها فقد كفر » خرجه الإمام أحمد ، وأهل السنن بإسناد صحيح ، عن بريدة بن الحصيب ، وخرج مسلم في صحيحه ، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، عن النبي ﷺ أنه قال : « بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة » .



والتعبير بالرجل لا يخرج المرأة ، فإن الحكم إذا ثبت للرجل فهو للمرأة كذلك ، وهكذا ما ثبت للمرأة يثبت للرجل إلا بدليل يخص أحدهما ، فهذه الأحاديث وما جاء في معناها كلها تدل على أن تارك الصلاة يكون كافراً من الرجال والنساء بعد التكليف .

وثبت في الحديث الصحيح أيضاً ، أن النبي ﷺ لما سئل عن الأمراء الذين لا يقيمون الدين كما ينبغي هل نقاتلهم ؟ قال : « لا ، إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان » ، وفي لفظ آخر : « ما أقاموا فيكم الصلاة » . فدل على أن من لم يقم الصلاة فقد أتى كفراً بواحاً .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة :

**فقال بعضهم :** إن الأحاديث الواردة في تكفير تارك الصلاة يراد بها الزجر والتحذير ، وكفر دون كفر ، وإلى هذا ذهب الأكثر من الفقهاء .  
 وذهب جمع من أهل العلم إلى أن تركها كفر أكبر ، على ظاهر الأحاديث الثابتة عن رسول الله ﷺ ، ومنها قوله عليه الصلاة والسلام : « بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة » والكفر متى عُرف بأداة التعريف وهي ( أل ) ، وهكذا الشرك ، فالمراد بهما : الكفر الأكبر والشرك الأكبر ، قال ﷺ : « العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر » .

فدل ذلك على أن المراد : الكفر الأكبر ؛ لأنه أطلقه ﷺ على أمر واضح وهو أمر الصلاة ، وهي عمود الإسلام ، فكون تركها كفر أكبر لا يستغرب ؛ ولهذا ذكر عبد الله بن شقيق العُقَيْلي التابعي الجليل ، عن أصحاب النبي ﷺ : ( أنهم كانوا لا يرون شيئاً تركه كفر غير الصلاة ) ، فهذا يدل على أن تركها كفر أكبر بإجماع الصحابة رضي الله عنهم ؛ لأن هناك أشياء يعرفون عنها أنها كفر ، لكنه كفر دون كفر ، مثل

البراءة من النسب ، ومثل القتال بين المؤمنين ؛ لقوله ﷺ : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » ، فهذا كفر دون كفر إذا لم يستحلّه ، ويقول ﷺ : « إن كفراً بكم التبرؤ من آبائكم » ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « اثنتان في الناس هما بهما كفر : النياحة ، والطعن في النسب » ، فهذا كله كفر دون كفر عند أهل العلم ؛ لأنه جاء منكراً غير معرف بـ ( أ ل ) .

وجاءت الأدلة الأخرى دالة على أن المراد به غير الكفر الأكبر ، بخلاف الصلاة فإن أمرها عظيم ، وهي أعظم شيء بعد الشهادتين ، وعمود الإسلام ، وقد بين الرب عز وجل حكمها لما شرع قتال الكفار ، فقال : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ [التوبة: ٥] ، وقال عليه الصلاة والسلام : « نهيت عن قتل المصلين » ، فدل على أن من لم يصل يقتل ، ولا يخلى سبيله إذا لم يتب .

**والخلاصة : أن القول الصواب الذي تقتضيه الأدلة : هو أن ترك الصلاة كفر أكبر ولو لم يحدد وجوبها ، ولو قال الجمهور بخلافه ، فإن المناط هو الأدلة ، وليس المناط كثرة القائلين ، فالحكم معلق بالأدلة ، والترجيح يكون بالأدلة ، وقد قامت الأدلة على كفر تارك الصلاة كفراً أكبر ، وأما قوله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها » ، فيفسره قوله في الحديث الآخر : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنني رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام » متفق على صحته ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .**

فلا عصمة إلا بإقامة الصلاة ، ولأن من لم يقيم الصلاة لم يؤد حق ( لا إله إلا الله ) ، ولو أن إنساناً يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، ويصلي ،

ويصوم ، ويتعبد ، ثم جحد تحريم الزنا وقال : إن الزنا حلال كفر عند الجميع ، أو قال : إن الخمر حلال أو اللواط ، أو بآل على المصحف متعمداً أو وطئه متعمداً ؛ استهانة له كفر ، ولم تعصمه الشهادة أو نحو ذلك مما يعتبر ناقضاً من نواقض الإسلام ، كما أوضح ذلك العلماء في ( باب حكم المرتد ) في كل مذهب من المذاهب الأربعة .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ( ١٠ / ٢٣٨ - ٢٤٢ )

**وفي إجابته عن سؤال آخر قال الشيخ : الصواب : أن من ترك الصلاة فهو كافر ، وإن كان غير جاحد لها ، هذا هو القول المختار والمرجع عند المحققين من أهل العلم ؛ لقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح : « العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة ، فمن تركها فقد كفر »** أخرجه الإمام أحمد ، وأهل السنن ، عن بريدة بن الحصيب **رضي الله عنه** بإسناد صحيح ؛ ولقوله أيضاً **رضي الله عنه** : « بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة » أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ، ولقوله أيضاً عليه الصلاة والسلام : « رأس الأمر الإسلام ، وعموده الصلاة » أخرجه الإمام أحمد ، والإمام الترمذي رحمه الله عليهما بإسناد صحيح ، عن معاذ بن جبل **رضي الله عنه** ؛ ولأحاديث أخرى جاءت في الباب .

فالواجب على من ترك الصلاة أن يتوب إلى الله ، وأن يبادر بفعلها ، ويندم على ما مضى من تقصيره ، ويعزم ألا يعود ، هذا هو الواجب عليه .  
وذهب بعض أهل العلم إلى أنه يكون عاصياً معصية كبيرة ، وجعلوا هذا كفراً أصغر ، واحتجوا بما جاء في الأحاديث الصحيحة من فضل التوحيد ، وأن من مات عليه فهو من أهل الجنة إلى غير هذا ، لكنها لا تدل على المطلوب ، فإن ما جاء في فضل التوحيد ومن مات عليه فهو من أهل الجنة إنما يكون بالتزامه أمور

الإسلام ، ومن ذلك أمر الصلاة ، من التزم بها حصل له ما وعد به المتقون ، ومن أبى حصل عليه ما تُوعَد به غير المتقين ، ولو أن إنساناً قال : لا إله إلا الله ، ووجد الله ثم جحد وجوب الصلاة كفر ، ولا ينفعه قوله : لا إله إلا الله ، أو توحيده الله مع جحده وجوب الصلاة ، فهكذا من تركها تساهلاً وعمداً وقلة مبالاة ، حكمه حكم من جحد وجوبها في الصحيح من قولي العلماء ، ولا تنفعه شهادته بأنه لا إله إلا الله ؛ لأنه ترك حقها ؛ لأن من حقها أن يؤدي المرء الصلاة ، وهكذا لو وحَّد الله وأقر بأنه لا إله إلا الله ، ولكنه استهزأ بشيء من دين الله فإنه يكفر ، كما قال الله عز وجل : ﴿ قُلْ أَبِاللهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴾ (١) لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴿٢﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦] .

وهكذا لو قال : لا إله إلا الله ووجد الله وجحد وجوب الزكاة ، أو جحد وجوب صوم رمضان ، أو جحد وجوب الحج مع الاستطاعة ، أو جحد تحريم الزنا ، أو جحد تحريم السرقة ، أو جحد تحريم اللواط ، أو ما أشبه ذلك ، فإن من جحد وجوبها كفر إجماعاً ، ولو أنه يصلي ويصوم ، ولو أنه يقول : لا إله إلا الله ؛ لأن هذه النواقض تفسد عليه دينه ، وتجعله بريئاً من الإسلام بهذه النواقض ، فينبغي للمؤمن أن يتنبه لهذا الأمر ، وهكذا من ترك الصلاة وتساهل بها يكون كافراً ، وإن لم ييحد وجوبها في الأصح من أقوال العلماء؛ للأحاديث السابقة وما جاء في معناها .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٦٣/١٠ - ٢٦٥)

**وفي موضع آخر قال الشيخ :** وقد ذهب جمع من أهل العلم إلى أن من تركها تهاوناً وإن لم ييحد وجوبها يكفر كفراً أكبر؛ لهذه الآيات والأحاديث التي سبق ذكرها ، ولو قال : إنه يؤمن بوجوبها ، إذا تركها تهاوناً فقد تلاعب بهذا الأمر الواجب ، وقد عصى ربه معصية عظيمة ، فيكفر بذلك في أصح قولي العلماء ؛

لعموم الأدلة ، ومنها قول الرسول عليه الصلاة والسلام : « العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة ، فمن تركها فقد كفر » ما قال : من جحد وجوبها ، بل قال : « من تركها » فهذا يعم من جحد ومن لم يجحد ، وهكذا قوله ﷺ : « بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة » ما قال : إذا جحد وجوبها .

فالرسول عليه الصلاة والسلام أفصح الناس ، عليه الصلاة والسلام ، فهو أفصح الناس ، وهو أعلم الناس ، يستطيع أن يقول : إذا تركها جاحداً لها ، أو إذا جحد وجوبها ، لا يمنعه من هذه الكلمة التي تبين الحكم لو كان الحكم كما قال هؤلاء ، فلما أطلق عليه الصلاة والسلام كفره فقال : « العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة ، فمن تركها فقد كفر » دل ذلك على أن مجرد الترك والتعمد لهذا الواجب العظيم يكون به كافراً كفاً أكبر - نسأل الله العافية - ورِدّة عن الإسلام ، نعوذ بالله من ذلك ...

وقد قال عبد الله بن شقيق العُقَيْلي التابعي الجليل رحمه الله : ( كان أصحاب النبي ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة ) .

فذكر أنهم مجمعون على أن ترك الصلاة كفر ، ولم يقولوا : بشرط أن ينكر وجوبها ، أو يجحد وجوبها .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٠/٢٣٦-٢٣٧) ، وانظر أيضاً : (٤/٢٣) ، (٨/٢٩٩-٣٠٠) ، (٩/٢٨٠-٢٨١) ، (١٠/٢٤٣-٢٥٧) ، ٢٦٠ ، ٢٦٦-٢٧٦ ، ٢٨٣-٢٩٤ ، ٣٠٨-٣١٦ ، ٣٢٣ ، ٣٢٩-٣٣١ ، ٣٧٤-٣٧٥ ، ٣٩٠ ، (١١/١١٥) ، (١٢/١٨) ، ٥٠-٥١ ، (٢١/٧١-٧٧) ، ٨٣-٨٤ ، (٢٨/٢٣٣-٢٣٤) ، ٤٢٣ ، (٤٤٣/٢٩) ، ١٥٨-١٨١ ، ١٨٣-١٨٧ ، (١٩٤) ، (٣٠/١٠٠-١٠١) ، وفتاوى نور على الدرب (١/٢٧-٣٠ ، ٥٥١-٥٥٣) ، (٢/٧٣٣-٧٣٤) ، ٧٤٢-٧٤٤ ، ٧٤٦-٧٦٤ ، ٩٧٩ ، ٩٩٨-٩٩٩ ، (٣/١٦٤٧-١٦٥٩) ، (٤/١٩٢٩-١٩٣٨ ، ١٩٤٠ ، ٢١٦٥-٢١٧٠ ، ٢١٧٥)

**ابن عثيمين رحمه الله :** تارك الصلاة تركاً مطلقاً كافر مرتد عن الإسلام .

**قال الشيخ :** هذه المسألة من مسائل العلم الكبرى ، وقد تنازع فيها أهل العلم سلفاً وخلفاً ، فقال الإمام أحمد بن حنبل : تارك الصلاة كافر كفراً مخرجاً عن الملة يقتل إذا لم يتب ويصل . وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : فاسق ولا يكفر ، ثم اختلفوا فقال مالك والشافعي : يقتل حداً . وقال أبو حنيفة : يعزر ولا يقتل .

وإذا كانت هذه المسألة من مسائل النزاع ، فالواجب ردها إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ، لقوله تعالى : ﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ [الشورى: ١٠] . وقوله ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩] . ولأن كل واحد من المختلفين لا يكون قوله حجة على الآخر ؛ لأن كل واحد يرى أن الصواب معه ، وليس أحدهما أولى بالقبول من الآخر ، فوجب الرجوع في ذلك إلى حكم بينهما وهو كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ .

وإذا رددنا هذا النزاع إلى الكتاب والسنة ، وجدنا أن الكتاب والسنة كلاهما يدل على كفر تارك الصلاة الكفر الأكبر المخرج عن الملة .

أما الكتاب : فقوله تعالى في سورة التوبة : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ ﴾ [التوبة: ١١] ، وقوله في سورة مريم : ﴿ خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ﴾ [مريم: ٥٩] ، ﴿ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ [مريم: ٦٠] .

فوجه الدلالة من الآية الثانية ، آية سورة مريم : أن الله قال في المضيعين للصلاة المتبعين للشهوات ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ﴾ . فدل على أنهم حين إضاعتهم للصلاة واتباع الشهوات غير مؤمنين .

ووجه الدلالة من الآية الأولى آية سورة التوبة : أن الله تعالى اشترط لثبوت الأخوة بيننا وبين المشركين ثلاثة شروط : أن يتوبوا من الشرك ، وأن يقيموا الصلاة ، وأن يؤتوا الزكاة ، فإن تابوا من الشرك ، ولم يقيموا الصلاة ، ولم يؤتوا الزكاة ، فليسوا بإخوة لنا ، وإن أقاموا الصلاة ولم يؤتوا الزكاة ، فليسوا بإخوة لنا ، والأخوة في الدين لا تنتفي إلا حيث يخرج المرء من الدين بالكلية ، فلا تنتفي بالفسوق والكفر دون الكفر .

ألا ترى إلى قوله تعالى في آية القصاص من القتل : ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ١٧٨] . فجعل الله القاتل عمداً أخاً للمقتول ، مع أن القتل عمداً من أكبر الكبائر ، لقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣] .

ثم ألا ترى إلى قوله تعالى في الطائفتين من المؤمنين إذا اقتتلوا : ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩] إلى قوله : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠] . فأثبت الله تعالى الأخوة بين الطائفة المصلحة والطائفتين المقتلتين ، مع أن قتال المؤمن من الكفر ، كما ثبت في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري وغيره عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » . لكنه كفر لا يخرج من الملة ، إذ لو كان مخرجاً من الملة ما بقيت الأخوة الإيمانية معه ، والآية الكريمة قد دلت على بقاء الأخوة الإيمانية مع الاقتتال .

وبهذا علم أن ترك الصلاة كفر مخرج عن الملة ، إذ لو كان فسقاً أو كفراً دون كفر ما انتفت الأخوة الدينية به ، كما لم تنتف بقتل المؤمن وقتاله .

**فإن قال قائل :** هل ترون كفر تارك إيتاء الزكاة كما دل عليه مفهوم آية التوبة ؟ قلنا : كفر تارك إيتاء الزكاة قال به بعض أهل العلم ، وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - ولكن الراجح عندنا أنه لا يكفر ، لكنه يعاقب بعقوبة عظيمة ذكرها الله تعالى في كتابه ، وذكرها النبي ﷺ في سنته ، ومنها ما في حديث أبي هريرة ؓ أن النبي ﷺ ذكر عقوبة مانع الزكاة وفي آخره : « ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار » ، وقد رواه مسلم بطوله في باب إثم مانع الزكاة ، وهو دليل على أنه لا يكفر ، إذ لو كان كافراً ما كان له سبيل إلى الجنة ، فيكون منطوق هذا الحديث مقدماً على مفهوم آية التوبة ، لأن المنطوق مقدم على المفهوم كما هو معلوم في أصول الفقه .

وأما دلالة السنة على كفر تارك الصلاة فقوله ﷺ : « إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة » . رواه مسلم في كتاب الإيمان عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ .

وعن بريدة بن الحصيب ؓ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر » . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه .

والمراد بالكفر هنا الكفر المخرج عن الملة ؛ لأن النبي ﷺ جعل الصلاة فصلاً بين المؤمنين والكافرين ، ومن المعلوم أن ملة الكفر غير ملة الإسلام ، فمن لم يأت بهذا العهد فهو من الكافرين .



وفي صحيح مسلم عن أم سلمة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال : « ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون ، فمن عرف بريء ، ومن أنكر سلم ، ولكن من رضي وتابع » . قالوا : أفلا نقاتلهم ؟ قال : « لا ما أقاموا فيكم الصلاة » .

وفيه من حديث عوف بن مالك ؓ أن النبي ﷺ قال : « خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ، ويصلون عليكم وتصلون عليهم ، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم ، وتلعنونهم ويلعنونكم » . قيل يا رسول الله أفلا نناذبهم بالسيف ؟ قال : « لا ما أقاموا فيكم الصلاة » .

ففي هذين الحديثين دليل على منابذة الولاة ، وقتالهم بالسيف ، إذا لم يقيموا الصلاة ، ولا تجوز منازعة الولاة وقتالهم إلا إذا أتوا كفرًا صريحاً ، عندنا فيه برهان من الله تعالى ؛ لقول عبادة بن الصامت ؓ : دعانا رسول الله ﷺ فبايعناه فكان فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا ، وعسرنا ويسرنا ، وأثرة علينا ، وأن لا ننازع الأمر أهله ، قال : « إلا أن تروا كفرًا بواحاً عندكم من الله فيه برهان » .

وعلى هذا فيكون تركهم للصلاة الذي علق عليه النبي ﷺ منابذتهم وقتالهم بالسيف كفرًا بواحاً عندنا فيه من الله برهان .

ولم يرد في الكتاب والسنة أن تارك الصلاة ليس بكافر ، أو أنه مؤمن ، وغاية ما ورد في ذلك نصوص تدل على فضل التوحيد ، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وثواب ذلك ، وهي إما مقيدة بقيود في نفس النص يمتنع معها أن يترك الصلاة ، وإما واردة في أحوال معينة يعذر الإنسان فيها بترك الصلاة ، وإما عامة فتحمل على أدلة كفر تارك الصلاة ؛ لأن أدلة كفر تارك الصلاة خاصة والخاص مقدم على العام .

فإن قال قائل : ألا يجوز أن تحمل النصوص الدالة على كفر تارك الصلاة على من تركها جاحداً لوجوبها ؟

قلنا : لا يجوز ذلك لأن فيه محذورين :

**الأول :** إلغاء الوصف الذي اعتبره الشارع وعلق الحكم به ، فإن الشارع علق الحكم بالكفر على الترك دون الجحود ، ورتب الأخوة في الدين على إقام الصلاة دون الإقرار بوجوبها ، لم يقل الله تعالى : ( فإن تابوا وأقروا بوجوب الصلاة ) ، ولم يقل النبي ﷺ : ( بين الرجل وبين الشرك والكفر جحد وجوب الصلاة ) . أو : ( العهد الذي بيننا وبينهم الإقرار بوجوب الصلاة فمن جحد وجوبها فقد كفر ) . ولو كان هذا مراد الله تعالى ورسوله لكان العدول عنه خلاف البيان الذي جاء به القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبَيِّنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النحل: ٨٩] . وقال تعالى مخاطباً نبيه : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤] .

**المحذور الثاني :** اعتبار وصف لم يجعله الشارع مناطاً للحكم ، فإن جحود وجوب الصلوات الخمس موجب لكفر من لا يعذر بجهله فيه سواء صلى أم ترك ، فلو صلى شخص الصلوات الخمس وأتى بكل ما يعتبر لها من شروط ، وأركان ، وواجبات ، ومستحبات ، لكنه جاحد لوجوبها بدون عذر له فيه لكان كافراً مع أنه لم يتركها .

فتبين بذلك أن حمل النصوص على من ترك الصلاة جاحداً لوجوبها غير صحيح ، وأن الحق أن تارك الصلاة كافر كفراً مخرجاً عن الملة ، كما جاء ذلك صريحاً فيما رواه ابن أبي حاتم في سننه عن عبادة بن الصامت ؓ قال : أوصانا رسول الله ﷺ : « لا تشركوا بالله شيئاً ، ولا تتركوا الصلاة عمداً ، فمن تركها عمداً متعمداً فقد خرج من الملة » .

وكما أن هذا مقتضى الدليل السمعي الأثري ، فهو مقتضى الدليل العقلي النظري ، فكيف يكون عند الشخص إيمان مع تركه للصلاة التي هي عمود الدين ، وجاء من الترغيب في فعلها ما يقتضي لكل عاقل مؤمن أن يقوم بها ويبادر إلى فعلها . وجاء من الوعيد على تركها ما يقتضي لكل عاقل مؤمن أن يحذر من تركها وإضاعتها ؟! فتركها مع قيام هذا المقتضى لا يبقى إيماناً مع التارك .

**فإن قال قائل :** ألا يحتمل أن يراد بالكفر في تارك الصلاة كفر النعمة لا كفر الملة ؟ أو أن المراد به كفر دون الكفر الأكبر ؟ فيكون كقوله ﷺ : « اثنان في الناس هما بهم كفر : الطعن في النسب ، والنياحة على الميت » . وقوله : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » . ونحو ذلك .

**قلنا :** هذا الاحتمال والتنظير له لا يصح لوجوه :

**الأول :** أن النبي ﷺ جعل الصلاة حداً فاصلاً بين الكفر والإيمان ، وبين المؤمنين والكفار ، والحد يميز المحدث ويخرجه عن غيره ، فالمحدودان متغايران لا يدخل أحدهما في الآخر .

**الثاني :** أن الصلاة ركن من أركان الإسلام ، فوصف تاركها بالكفر يقتضي أنه الكفر المخرج من الإسلام ؛ لأنه هدم ركناً من أركان الإسلام بخلاف إطلاق الكفر على من فعل فعلاً من أفعال الكفر .

**الثالث :** أن هناك نصوصاً أخرى دلت على كفر تارك الصلاة كفراً مخرجاً عن الملة ؛ فيجب حمل الكفر على ما دلت عليه لتلاءم النصوص وتتفق .

**الرابع :** أن التعبير بالكفر مختلف ففي ترك الصلاة قال : « بين الرجل وبين الشرك والكفر » فعبر بـ ( أل ) الدالة على أن المراد بالكفر حقيقة الكفر بخلاف

كلمة - كفر - منكراً ، أو كلمة - كفر - بلفظ الفعل ، فإنه دال على أن هذا من الكفر أو أنه كفر في هذه الفعلة ، وليس هو الكفر المطلق المخرج عن الإسلام . قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب ( اقتضاء الصراط المستقيم ) ص ٧٠ ط السنة المحمدية على قوله ﷺ : « اثنتان في الناس هما بهم كفر » . قال :

فقوله : « هما بهم كفر » أي هاتان الخصلتان هما كفر قائم بالناس ، فنفس الخصلتين كفر حيث كانتا من أعمال الكفر ، وهما قائمتان بالناس ، لكن ليس كل من قام به شعبة من شعب الكفر يصير بها كافراً الكفر المطلق حتى تقوم به حقيقة الكفر ، كما أنه ليس كل من قام به شعبة من شعب الإيمان يصير بها مؤمناً حتى يقوم به أصل الإيمان وحقيقته ، و فرق بين الكفر المعروف باللام كما في قوله ﷺ : « ليس بين العبد وبين الكفر أو الشرك إلا ترك الصلاة » . وبين كفر منكر في الإثبات اهـ كلامه .

فإذا تبين أن تارك الصلاة بلا عذر كافر كفاً مخرجاً عن الملة بمقتضى هذه الأدلة كان الصواب فيما ذهب إليه الإمام أحمد بن حنبل ، وهو أحد قولي الشافعي ، ذكره ابن كثير في تفسير قوله تعالى : ﴿ خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ ﴾ [ مريم : ٥٩ ] ، وذكر ابن القيم في كتاب الصلاة أنه أحد الوجهين في مذهب الشافعي ، وأن الطحاوي نقله عن الشافعي نفسه .

وعلى هذا القول جمهور الصحابة ، بل حكى غير واحد إجماعهم عليه ، قال عبد الله بن شقيق : « كان أصحاب النبي ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة » ، رواه الترمذي والخمسة وصححه على شرطهما . وقال إسحاق بن راهويه الإمام المعروف : « صح عن النبي ﷺ أن تارك الصلاة كافر » ، وكذلك كان رأي أهل العلم من لدن النبي ﷺ إلى يومنا هذا أن تارك الصلاة عمداً من غير

عذر حتى يخرج وقتها كافر ، وذكر ابن حزم أنه قد جاء عن عمر ، وعبد الرحمن بن عوف ، ومعاذ بن جبل ، وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة قال : « ولا نعلم لهؤلاء مخالفاً من الصحابة » ، نقله عنه المنذري في ( الترغيب والترهيب ) وزاد من الصحابة : عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وأبا الدرداء رضي الله عنه ، قال : ومن غير الصحابة : أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وعبد الله بن المبارك ، والنخعي ، والحكم بن عتيبة ، وأيوب السختياني ، وأبو داود الطيالسي ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب وغيرهم اهـ .

فإن قال قائل : ما الجواب عن الأدلة التي استدلت بها من لا يرى كفر تارك الصلاة ؟

قلنا : الجواب أن هذه الأدلة لم يأت فيها أن تارك الصلاة لا يكفر ، أو أنه مؤمن ، أو أنه لا يدخل النار ، أو أنه في الجنة ونحو ذلك ، ومن تأملها وجدها لا تخرج عن أربعة أقسام كلها لا تعارض أدلة القائلين بأنه كافر .

**القسم الأول :** ما لا دليل فيه أصلاً للمسألة ، مثل استدلال بعضهم بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء: ٤٨] . فإن معنى قوله ( مَا دُونَ ذَلِكَ ) ما هو أقل من ذلك ، وليس معناه ما سوى ذلك ؛ بدليل أن من كذب بما أخبر الله به ورسوله فهو كافر كفوفاً لا يغفر ، وليس ذنبه من الشرك ، ولو سلمنا أن معنى ( مَا دُونَ ذَلِكَ ) ما سوى ذلك ، لكان هذا من باب العام المخصوص بالنصوص الدالة على الكفر بما سوى الشرك ، والكفر المخرج عن الملة من الذنب الذي لا يغفر وإن لم يكن شركاً .

**القسم الثاني :** عام مخصوص بالأحاديث الدالة على كفر تارك الصلاة ، مثل قوله ﷺ في حديث معاذ بن جبل : « ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله إلا حرمه الله على النار » .

وهذا أحد ألفاظه وورد نحوه من حديث أبي هريرة ، وعبادة بن الصامت ، وعثمان بن مالك .

**القسم الثالث :** عام مقيد بما لا يمكن معه ترك الصلاة ، مثل قوله ﷺ في حديث عثمان بن مالك : « فإن الله حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله » . كما رواه البخاري . وقوله ﷺ في حديث معاذ : « ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صدقاً من قلبه إلا حرمه الله على النار » . كما رواه البخاري .

فتقييد الإتيان بالشهادتين بإخلاص القصد ، وصدق القلب ، يمنع من ترك الصلاة ، إذ ما من شخص يصدق في ذلك ويخلص ؛ إلا حمله صدقه وإخلاصه على فعل الصلاة ولا بد ، فإن الصلاة عمود الإسلام ، وهي الصلة بين العبد وربّه ، فإذا كان صادقاً في ابتغاء وجه الله ، فلا بد أن يفعل ما يوصله إلى ذلك ، ويتجنب ما يحول بينه وبينه ، وكذلك من شهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله صدقاً من قلبه ، فلا بد أن يحمله ذلك الصدق على أداء الصلاة مخلصاً بها لله تعالى ، متبعاً فيها رسول الله ﷺ ؛ لأن ذلك من مستلزمات تلك الشهادة الصادقة .

**القسم الرابع :** ما ورد مقيداً بحال يعذر فيها بترك الصلاة ، كالحديث الذي رواه ابن ماجه عن حذيفة بن اليمان قال : قال رسول الله ﷺ : « يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب ... » الحديث ، وفيه : « وتبقى طوائف من الناس الشيخ الكبير والعجوز يقولون أدركنا آبائنا على هذه الكلمة : لا إله إلا الله فنحن

نقولها « فقال له صلة : ما تغني عنهم لا إله إلا الله وهم لا يدرون ما صلاة ، ولا صيام ، ولا نسك ، ولا صدقة ؟ فأعرض عنه حذيفة ، ثم ردها عليه ثلاثاً ، كل ذلك يعرض عنه حذيفة ، ثم أقبل عليه في الثالثة فقال : « يا صلة تنجيهم من النار ثلاثاً .

فإن هؤلاء الذين أنجتهم الكلمة من النار كانوا معذورين بترك شرائع الإسلام ؛ لأنهم لا يدرون عنها ، فما قاموا به هو غاية ما يقدرُونَ عليه ، وحالهم تشبه حال من ماتوا قبل فرض الشرائع ، أو قبل أن يتمكنوا من فعلها كمن مات عقيب شهادته قبل أن يتمكن من فعل الشرائع ، أو أسلم في دار الكفر قبل أن يتمكن من العلم بالشرائع .

والحاصل أن ما استدل به من لا يرى كفر تارك الصلاة لا يقاوم ما استدل به من يرى كفره ؛ لأن ما استدل به أولئك إما أن لا يكون فيه دلالة أصلاً ، وإما أن يكون مقيداً بوصف لا يتأتى معه ترك الصلاة ، أو مقيداً بحال يعذر فيها بترك الصلاة ، أو عاماً مخصوصاً بأدلة تكفيره .

رسالة في حكم تارك الصلاة ضمن مجموع فتاوى ورسائل ( ١٢٦/١٢ - ١٣٧ ) ، وانظر أيضاً : ( ١٣/١٢ - ١٤ ، ٣٦ - ٧٥ ، ٨٤ - ٨٦ ، ٩٠ - ٩٣ ، ٩٦ - ٩٨ ، ١٠٣ - ١١٠ ، ١٢٢ - ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٥٤ ) ، والشرح الممتع ( ٢٩/٢ - ٤٤ ) ، وفتح ذي الجلال والإكرام ( ٨/٢ - ١٦ ) ، ( ٣/٤٥٤ - ٤٥٦ ) ، وشرح رياض الصالحين ( ١/٣٠٣ - ٣٠٥ ، ٤٠١ - ٤١٠ ) ، ( ٢/٤٣٦ - ٤٣٧ ) ، ( ٥/١٠٠ - ١٠٣ ) ، وتفسير سورة الحجرات ( ١٢ - ١٣ )

**الألباني رحمه الله : تارك الصلاة كسلاً ليس بكافر .**

في سلسلة الأحاديث الصحيحة أورد الشيخ برقم ( ٣٠٥٤ ) ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا خلصَ المؤمنون من النار ، وأمِنُوا ، فـ [ والذي نفسي بيده ] ما مُجَادَلَةٌ أحَدِكُمْ لصاحبه في الحق يكون له في الدنيا بأشدَّ

من مجادلة المؤمنين لربهم في إخوانهم الذين أدخلوا النار ، قال : يقولون : ربنا ! إخواننا كانوا يصلون معنا ، ويصومون معنا ، ويحجُّون معنا ، [ ويجاهدون معنا ] ، فأدخلتهم النار ، قال : فيقول : اذهبوا فأخرجوا من عرفتم منهم ، فيأتونهم ، فيعرفونهم بصورهم ، لا تأكل النار صورهم ، [ لم تَعْش الوجة ] ، فمنهم من أخذته النار إلى أنصاف ساقيه ، ومنهم من أخذته إلى كعبيه [ فيخرجون منها بشراً كثيراً ] ؛ فيقولون : ربنا ! قد أخرجنا من أمرتنا. قال : ثم [ يعودون فيتكلمون فـ ] يقول : أخرجوا من كان في قلبه مثقال دينار من الإيمان. [ فيخرجون خلقاً كثيراً ] ، ثم [ يقولون : ربنا ! لم نذر فيها أحداً ممن أمرتنا. ثم يقول : ارجعوا ، فـ ] من كان في قلبه وزن نصف دينار [ فأخرجوه . فيخرجون خلقاً كثيراً ] ، ثم يقولون : ربنا ! لم نذر فيها ممن أمرتنا... ] ؛ حتى يقول : أخرجوا من كان في قلبه مثقال ذرة . [ فيخرجون خلقاً كثيراً ] ، قال أبو سعيد : فمن لم يصدق بهذا الحديث فليقرأ هذه الآية : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَضَعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء : ٤٠] ؛ قال : فيقولون : ربنا ! قد أخرجنا من أمرتنا ؛ فلم يبق في النار أحدٌ فيه خيرٌ . قال : ثم يقول الله : شفعت الملائكة ؛ وشفعت الأنبياء ؛ وشفعت المؤمنون ؛ وبقي أرحم الراحمين. قال : فيقبض قبضة من النار. أو قال : قبضتين - ناساً لم يعملوا خيراً قط ؛ قد احترقوا حتى صاروا حمماً . قال : فيؤتى بهم إلى ماء يُقال له : ( الحياة ) ؛ فيصب عليهم ؛ فينبئون كما ثبتت الحبة في حميل السيل ؛ [ قد رأيتموها إلى جانب الصخرة ؛ و إلى جانب الشجرة ؛ فما كان إلى الشمس منها كان أخضر ؛ وما كان منها إلى الظل كان أبيض ] ؛ قال : فيخرجون من أجسادهم مثل اللؤلؤ ؛ وفي أعناقهم الخاتم ؛ ( وفي رواية : الخواثم ) : عتقاء الله قال : فيقال لهم : ادخلوا الجنة ؛ فما تمئتم ورأيتم من شيء فهو لكم [ ومثله معه ] [ فيقول أهل الجنة : هؤلاء عتقاء الرحمن أدخلهم الجنة بغير عمل عملوه ؛ ولا خير



قَدَّمُوهُ [ . قال : فيقولون : رَبَّنَا ! أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ . قال : فيقول : فَإِنْ لَكُمْ عِنْدِي أَفْضَلُ مِنْهُ . فيقولون : رَبَّنَا ! وَمَا أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ ؟ [ قال : ] فيقول : رِضَائِي عَنْكُمْ ؛ فَلَا أَسْحَطُ عَلَيْكُمْ أَبَدًا » .

وبعد تخريج الحديث ، وبيان أنه متفق عليه بين الشيخين و غيرهما من أهل «الصحيح» و «السنن» و «المسانيد» ...

**ذكر الشيخ أن الحديث فيه : أن المؤمنين كما شفّعهم الله في إخوانهم المصلين والصائمين وغيرهم في المرة الأولى ، فأخرجوهم من النار بالعلامة ، فلما شُفّعوا في المرات الأخرى ، وأخرجوا بشراً كثيراً ؛ لم يكن فيهم مصلون بداهة ، وإنما فيهم من الخير كُلُّ حسب إيمانه . وهذا ظاهر جداً لا يخفى على أحد إن شاء الله تعالى .**  
**وعلى ذلك ؛ فالحديث دليل قاطع على أن تارك الصلاة - إذا مات مسلماً يشهد أن لا إله إلا الله - لا يخلد في النار مع المشركين ، ففيه دليل قوي جداً أنه داخل تحت مشيئة الله تعالى في قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء: ٤٨ ، ١١٦] ، وقد روى الإمام أحمد في «مسنده» (٢٤٠ / ٦) حديثاً صريحاً في هذا من رواية عائشة رضي الله عنها مرفوعاً بلفظ :**  
**« الدواوين عند الله عز وجل ثلاثة .. » الحديث ، وفيه :**

**« فأما الديوان الذي لا يغفره الله ؛ فالشرك بالله ، قال الله عز وجل : ﴿ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ ﴾ [المائدة: ٧٢] ، وأما الديوان الذي لا يعبأ الله به شيئاً ؛ فظلم العبد نفسه فيما بينه وبين ربه ؛ من صوم يوم تركه ؛ أو صلاة تركها ؛ فإن الله عز وجل يغفر ذلك ويتجاوز إن شاء .. » الحديث . وقد صححه**

الحاكم (٥٧٦/٤) ، وهذا وإن كان غير مُسَلَّم عندي - لما بيته في « تخریج شرح الطحاوية » (رقم: ٣٨٤) - ؛ فإنه يشهد له هذا الحديث الصحيح ، فتنبه .

إذا عرفت ما سلف يا أخي المسلم! فإن عجي حقا لا يكاد ينتهي من إغفال جماهير المؤلفين الذين توسعوا في الكتابة في هذه المسألة الهامة ؛ ألا وهي: هل يكفر تارك الصلاة كسلاً أم لا ؟ لقد غفلوا جميعاً - فيما اطلعت - عن إيراد هذا الحديث الصحيح مع اتفاق الشيخين وغيرهما على صحته ، لم يذكره من هو حجة له ، ولم يجب عنه من هو حجة عليه ، وبخاصة منهم الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى فإنه مع توسعه في سوق أدلة المختلفين في كتابه القيم : « الصلاة » ، وجواب كل منهم عن أدلة مخالفه ؛ فإنه لم يذكر هذا الحديث في أدلة المانعين من التكفير ؛ إلا مختصراً اختصاراً مخلاً لا يظهر دلالاته الصريحة على أن الشفاعة تشمل تارك الصلاة أيضاً ...

إلى أن ذكر الشيخ ما سبق في كلامه : أن شفاعة المؤمنين كانت لغير المصلين في المرة الثانية وما بعدها، وأنهم أخرجوهم من النار ؛ فهذا نص قاطع في المسألة ؛ ينبغي أن يزول به النزاع في هذه المسألة بين أهل العلم الذين تجمعهم العقيدة الواحدة ؛ التي منها : عدم تكفير أهل الكبائر من الأمة المحمدية ؛ وبخاصة في هذا الزمان الذي توسع فيهم بعض المنتمين إلى العلم في تكفير المسلمين ؛ لإهمالهم القيام بما يجب عليهم عمله مع سلامة عقيدتهم ؛ خلافاً للكفار الذين لا يصلون تديناً وعقيدة ؛ والله سبحانه وتعالى يقول : ﴿ أَفَتَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْجَرِمِينَ ﴾ ١٠ ما لكم كيف تحكمون ﴿ ١١ 〉 ؟ [القلم: ٣٥-٣٦] .

لما تقدم كنت أحب لابن القيم رحمه الله أن لا يغفل ذكر هذا الحديث الصحيح كدليل صريح للمانعين من التكفير؛ وأن يجيب عنه إن كان لديه جواب ؛ وبذلك يكون قد أعطى البحث و الإنصاف للفريقين دون تحيز لفئة .

نعم ؛ إنه لمّا يجب علي أن أنوّه به أنه عقد فصلاً خاصاً « في الحكم بين الفريقين ؛ وفصل الخطاب بين الطائفتين » ؛ يساعد الباحث على تفهم نصوص الفريقين ؛ فهماً صحيحاً ؛ فإنه حقق فيه تحقيقاً رائعاً ما هو مسلم به عند العلماء ؛ أنه ليس كل كفر يقع فيه المسلم يخرج به من الملة. فمن المفيد أن أقدم إلى القارئ فقرات أو خلاصات من كلامه تدل على مرامه ؛ ثم أعقب عليه بما يلزم مما يلتقي مع هذا الحديث الصحيح ؛ ويؤيد المذهب الرجيح .

لقد أفاد - رحمه الله - أن « الكفر نوعان : كفر عمل ، وكفر جحود واعتقاد . وأن كفر العمل ينقسم إلى ما يضاد الإيمان ، وإلى ما لا يضاده ، فالسجود للصنم ، والاستهانة بالمصحف ، وقتل النبي وسبّه ؛ يضاد الإيمان .

وأما الحكم بغير ما أنزل الله ، وترك الصلاة ؛ فهو من الكفر العملي قطعاً » . ( قلت : قد يكون ذلك من الكفر الاعتقادي أحياناً ، وذلك إذا اقترن به ما يدل على فساد عقيدته ؛ كاستهزائه بالصلاة والمصلين ، وكإيثاره القتل على أن يصلي إذا دعاه الحاكم إليها ، كما سيأتي ، فتذكر هذا ؛ فإنه مهم ) ...

قال ابن القيم رحمه الله : « نعم ، يبقى أن يقال : فهل ينفعه ( تارك الصلاة ) ما معه من الإيمان في عدم الخلود في النار؟ فيقال : ينفعه إن لم يكن المتروك شرطاً في صحة الباقي واعتباره ، وإن كان المتروك شرطاً في اعتبار الباقي لم ينفعه . فهل الصلاة شرط لصحة الإيمان ؟ هذا سر المسألة » .

( قلت : ثم أشار إلى الأدلة التي كان ذكرها للفريق الأول المكفر ) .

ثم قال : « وهي تدل على أنه لا يقبل من العبد شيء من أعماله إلا بفعل الصلاة » .

( فاقول : يبدو لي جلياً أن ابن القيم رحمه الله بعد بحثه القيم في التفريق بين الكفر العملي والكفر الاعتقادي ، وأن المسلم لا يخرج من الملة بكفر عملي ؛ لم يستطع أن يحكم للفريق المكفر بترك الصلاة ؛ مع الأدلة الكثيرة التي ساقها لهم ؛ لأنها كلها لا تدل إلا على الكفر العملي . ولذلك لجأ أخيراً إلى أن يتساءل : هل ينفعه إيمانه ؟ وهل الصلاة شرط لصحة الإيمان ؟ )

وإن كل من تأمل في جوابه على هذا التساؤل يلاحظ أنه حاد عنه إلى القول بأن الأعمال الصالحة لا تقبل إلا بالصلاة ، فأين الجواب عن كون الصلاة شرطاً لصحة الإيمان ؟ أي : ليس فقط شرط كمال ؛ فإن الأعمال الصالحة كلها شرط كمال عند أهل السنة ؛ خلافاً للخوارج والمعتزلة القائلين بتخليد أهل الكبائر في النار ؛ مع تصريح الخوارج بتكفيرهم ، فلو قال قائل بأن الصلاة شرط لصحة الإيمان ، وأن تاركها مخلد في النار ؛ فقد التقى مع الخوارج في بعض قولهم هذا ، وأخطر من ذلك أنه خالف حديث الشفاعة هذا كما تقدم بيانه .

ولعل ابن القيم - رحمه الله - يجيده عن ذاك الجواب أراد أن يشعر القارئ بأهمية الصلاة في الإسلام من جهة ؛ وأنه لا دليل على أنها شرط لصحة الإيمان من جهة أخرى .

وعليه ؛ فتارك الصلاة كسلاً لا يكفر عنده إلا إذا اقترن مع تركه إياها ما يدل على أن كفره كفر اعتقادي ، فهو في هذه الحالة فقط يكفر كفراً يخرج به من الملة ؛ كما تقدمت الإشارة بذلك مني . وهو ما يشعر به كلام ابن القيم في آخر هذا الفصل ( ؛ فإنه قال :

« ومن العجب أن يقع الشك في كفر من أصر على تركها ودعي إلى فعلها على رؤوس الملأ ، وهو يرى بارقة السيف على رأسه ، ويشد للقتل ، وعصبت عيناه ، وقيل له : تصلي وإلا قتلناك ؟ فيقول : اقتلونني ولا أصلي أبداً ! » ..

قلت : وعلى مثل هذا المصير على الترك والامتناع عن الصلاة - مع تهديد الحاكم له بالقتل - يجب أن تحمل كل أدلة الفريق المكفر للتارك ، وبذلك تجتمع أدلتهم مع أدلة المخالفين ؛ ويلتقون على كلمة سواء : أن مجرد الترك لا يكفر ؛ لأنه كفر عملي لا اعتقادي ؛ كما تقدم عن ابن القيم ، وهذا ما فعله شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - أعني أنه حمل تلك الأدلة هذا الحمل ...

**ثم قال الشيخ :** وعلى هذا الحمل يدل كلام الإمام أحمد أيضاً ؛ الذي شهر عنه بعض أتباعه المتأخرين القول بتكفير تارك الصلاة دون تفصيل ، وكلامه يدل على خلاف ذلك ؛ بحيث لا يخالف هذا الحديث الصحيح ، كيف وهو قد أخرجه في « مسنده » ، كما أخرج حديث عائشة بمعناه كما تقدم ؟! فقد ذكر ابنه عبد الله في « مسائله » (ص ٥٥) قال : « سألت أبي رحمه الله عن ترك الصلاة متعمداً ؟ قال : والذي يتركها لا يصلّيها ، والذي يصلّيها في غير وقتها ؛ أدعوه ثلاثاً ؛ فإن صلى وإلا ضربت عنقه ، هو عندي بمنزلة المرتد ... » .

قلت : فهذا نص من الإمام أحمد بأنه لم يكفر بمجرد تركه للصلاة ، وإنما بامتناعه من الصلاة مع علمه بأنه سيقتل إن لم يصلّ ، فالسبب هو إثاره القتل على الصلاة ، فهو الذي دل على أن كفره كفر اعتقادي ، فاستحق القتل .

ونحوه ما ذكره المجد ابن تيمية - جد شيخ الإسلام ابن تيمية - في كتابه « المحرر في الفقه الحنبلي » (ص ٦٢) : « ومن آخر صلاة تكاسلاً لا جحوداً أمر بها ؛ فإن أصر حتى ضاق وقت الأخرى ؛ وجب قتله » .

**قلت :** فلم يكفر بالتأخير ، وإنما بالإصرار المنبئ عن الجحود. ولذلك قال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله في « مشكل الآثار » في باب عقده في هذه المسألة ، وحكى شيئاً من أدلة الفريقين ، ثم اختار أنه لا يكفر ؛ قال (٢٢٨/٤) : « والدليل على ذلك أنا نأمره أن يصلي ، ولا نأمر كافراً أن يصلي ، ولو كان بما كان منه كافراً لأمرناه بالإسلام ؛ فإذا أسلم أمرناه بالصلاة ؛ وفي تركنا لذلك وأمرنا إياه بالصلاة ؛ ما قد دل على أنه من أهل الصلاة ؛ ومن ذلك أمر النبي ﷺ الذي أفطر في رمضان يوماً متعمداً بالكفارة التي أمره بها وفيها الصيام ؛ لا يكون الصيام إلا من المسلمين. ولما كان الرجل يكون مسلماً إذا أقر بالإسلام قبل أن يأتي بما يوجب الإسلام من الصلوات الخمس ؛ ومن صيام رمضان كان كذلك ؛ ويكون كافراً بجحوده لذلك ؛ ولا يكون كافراً بتركه إياه بغير جحود منه له ؛ ولا يكون كافراً إلا من حيث كان مسلماً ، وإسلامه كان بإقراره بالإسلام ؛ فكذلك رده لا تكون إلا بجحوده الإسلام » .

**قلت :** وهذا فقه جيد ، وكلام متين لا مرد له ، وهو يلتقي تماماً مع ما تقدم من كلام الإمام أحمد - رحمه الله - الدال على أنه لا يكفر بمجرد الترك ؛ بل بامتناعه من الصلاة بعد دعائه إليها ...

**ثم قال الشيخ :** والخلاصة ؛ أن مجرد الترك لا يمكن أن يكون حجة لتكفير المسلم ، وإنما هو فاسق ، أمره إلى الله ، إن شاء عذبه ؛ وإن شاء غفر له ، وحديث الترجمة نص صريح في ذلك لا يسع مسلماً أن يرفضه. وأن من دعي إلى الصلاة ، وأُذِر بالقتل ؛ إن لم يستجب فقتل ؛ فهو كافر يقيناً حلال الدم ، لا يُصَلَّى عليه ، ولا يدفن في مقابر المسلمين ، فمن أطلق التكفير فهو مخطئ ، ومن أطلق عدم التكفير فهو مخطئ ، والصواب التفصيل .

فهذا الحق ليس به خفاء فدعني عن بنيات الطريق

وبعد ؛ فإن أخشى ما أخشاه أن يبادر بعض المتعصبين الجهلة إلى رد هذا الحديث الصحيح ؛ لدلالته الصريحة على أن تارك الصلاة كسلاً مع الإيمان بوجوبها داخل في عموم قوله تعالى : ( ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ) ...

إلى أن قال : هذا ؛ وهناك نص آخر للإمام أحمد كان ينبغي أن يضم إلى ما سبق نقله عنه ؛ لشديد ارتباطه به ودلالته أيضاً على أن تارك الصلاة لا يكفر بمجرد الترك ، ولكن هكذا قُدِّرَ ؛ قال عبدالله بن أحمد في « مسائله » ( ص ٥٦ / ١٩٥ ) :

« سألت أبي عن رجل فرط في صلوات شهرين ؟ فقال : يصلي ما كان في وقت يحضره ذكر تلك الصلوات ؛ فلا يزال يصلي حتى يكون آخر وقت الصلاة التي ذكر فيها هذه الصلوات التي فرط فيها ؛ فإنه يصلي هذه التي يخاف فوتها ؛ ولا يضع مرتين ؛ ثم يعود فيصلّي أيضاً حتى يخاف فوت الصلاة التي بعدها ؛ إلا إن كثر عليه ؛ ويكون ممن يطلب المعاش ؛ و لا يقوى أن يأتي بها ؛ فإنه يصلي حتى يحتاج إلى أن يطلب ما يقيمه من معاشه ؛ ثم يعود إلى الصلاة ؛ لا تجزئه صلاة وهو ذاكر الفرض المتقدم قبلها ، فهو يعيدها أيضاً إذا ذكرها وهو في صلاة » .

فانظر أيها القارئ الكريم ! هل ترى في كلام الإمام أحمد هذا إلا ما يدل على ما سبق تحقيقه ؛ أن المسلم لا يخرج من الإسلام بمجرد ترك الصلاة ؛ بل صلوات شهرين متتابعين ! بل وأذن له أن يؤجل قضاء بعضها لطلب المعاش .

وهذا عندي يدل على شيئين : أحدهما - وهو ما سبق - : أنه يبقى على إسلامه ، ولو لم تبرأ ذمته بقضاء كل ما عليه من الفوائت .

والآخر : أن حكم القضاء دون حكم الأداء ؛ لأنني لا أعتقد أن الإمام أحمد - بل ولا من هو دونه في العلم - يأذن بترك الصلاة حتى يخرج وقتها لعذر طلب المعاش . والله سبحانه وتعالى أعلم .

واعلم أخي المسلم ! أن هذه الرواية عن الإمام أحمد - وما في معناها - هو الذي ينبغي أن يعتمد عليه كل مسلم لذات نفسه أولاً ؛ ولخصوص الإمام أحمد ثانياً ؛ لقوله رحمه الله : « إذا صح الحديث فهو مذهبي » ؛ وبخاصة أن الأقوال الأخرى المروية عنه على خلاف ما تقدم مضطربة جداً ؛ كما تراها في كتاب « الإنصاف » (١٠/٣٢٧-٣٢٨) وغيره من الكتب المعتمدة ؛ ومع اضطرابها ؛ فليس في شيء منها التصريح بأن المسلم يكفر بمجرد ترك الصلاة ؛ وإذا الأمر كذلك ؛ فيجب حمل الروايات المطلقة عنه على الروايات المقيدة والمبنية لمراعاة رحمه الله ؛ وهي ما تقدم نقله عن ابنه عبد الله .

ولو فرضنا أن هناك رواية صريحة عنه في التكفير بمجرد الترك ؛ وجب تركها والتمسك بالروايات الأخرى ؛ لموافقتها لهذا الحديث الصحيح الصريح في خروج تارك الصلاة من النار بإيمانه ولو مقدار ذرة. وبهذا صرح كثير من كبار علماء الحنابلة المحققين ؛ كابن قدامة المقدسي - كما تقدم في نقل أبي الفرج عنه - ، ونص كلام ابن قدامة :

« وإن ترك شيئاً من العبادات الخمس تهاوناً ؛ لم يكفر ». كذا في كتابه «المقنع» ، ونحوه في «المغني» (٢/٢٩٨ - ٣٠٢) في بحث طويل له ؛ ذكر الخلاف فيه وأدلة كل فريق ؛ ثم انتهى إلى هذا الذي في «المقنع» ؛ وهو الحق الذي لا ريب فيه ؛ وعليه مؤلف «الشرح الكبير» و«الإنصاف» كما تقدم ...

**ثم قال الشيخ :** هذا ؛ وقد بلغني أن بعضهم لما أوقف على هذا الحديث ؛ شك في دلالة على نجاة المسلم التارك للصلاة من الخلود في النار مع الكفار ، وزعم أنه ليس له ذكر في كل الدفعات التي أخرجت من النار. وهذه مكابرة عجيبة تذكرنا بمكابرة متعصبة المذاهب في رد دلالات النصوص انتصاراً للمذهب ، فإن الحديث



صريح في أن الدفعة الأولى شملت المصلين بعلامة أن النار لم تأكل وجوههم ، فما بعدها من الدفعات ليس فيها مصلون بداهة ، فإن لم ينفع مثل هذا بعض المقلدين الجامدين ؛ فليس لنا إلا أن نقول : ﴿ سَلَمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي الْجَنَّةَ ﴾ ...

إلى أن قال : والخلاصة ؛ أن حديثنا هذا - حديث الشفاعة - حديث عظيم ، ومن ذلك دلالة القاطعة على أن تارك الصلاة - مع إيمانه بوجوبها - لا يخرج من الملة ، وأنه لا يخلد في النار مع الكفرة الفجرة .

ولذلك ؛ فإنني أرجو مخلصاً كل من وقف على هذا الحديث ، وغيره مما في معناه ، أن يتراجع عن تكفير المسلمين التاركين للصلاة مع إيمانهم بها ، والموحدين لله تبارك وتعالى ؛ فإن تكفير المسلم أمر خطير جداً كما تقدم . وعليهم فقط أن يذكروا بعظمة منزلة الصلاة في الإسلام بما جاء في ذلك في الكتاب والأحاديث النبوية ، والآثار السلفية الصحيحة ، فإن الحكم قد خرج - مع الأسف - من أيدي العلماء ، فهم لذلك لا يستطيعون أن ينفذوا حكم الكفر والقتل في تارك واحد للصلاة ؛ بله جمع من التاركين ؛ ولو في دولتهم فضلاً عن الدول الإسلامية الأخرى ! فإن قتل التارك للصلاة بعد دعوته إليها إنما كان لحكمة ظاهرة ، وهو لعله يتوب إذا كان مؤمناً بها ، فإذا أثر القتل عليها ؛ دل ذلك على أن تركه كان عن جحد ، فيموت - والحالة هذه - كافراً ؛ كما تقدم عن ابن تيمية ، فامتناعه منها في هذه الحالة دليل عملي على خروجه من الملة . وهذا مما لا سبيل إلى تحقيقه اليوم مع الأسف ، فليقنع العلماء - إذن من الوجهة النظرية - على ما عليه جمهور أئمة المسلمين ؛ بعدم تكفير تارك الصلاة مع إيمانه بها ، وقد قدمنا الدليل القاطع على ذلك من السنة الصحيحة ؛ فلا عذر لأحد بعد ذلك .

وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (٨٧) أورد الشيخ ما أخرجه ابن ماجه وغيره من طريق أبي معاوية عن أبي مالك الأشجعي عن ربعي بن حراش عن حذيفة بن اليمان قال : قال رسول الله ﷺ : « يَدْرُسُ الْإِسْلَامُ كَمَا يَدْرُسُ وَشْيُ الثَّوْبِ ، حَتَّى لَا يُدْرَى مَا صِيَامٌ وَلَا صَلَاةٌ وَلَا تُسْكُ وَلَا صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَرَى عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عِزٌّ وَجَلٌّ فِي لَيْلَةٍ ؛ فَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ مِنْهُ آيَةٌ ، وَتَبْقَى طَوَائِفُ مِنَ النَّاسِ : الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْعَجُوزُ ؛ يَقُولُونَ : أَدْرَكْنَا آبَاءَنَا عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ ( لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ) ؛ فَنَحْنُ نَقُولُهَا » .

« قال صلة بن زفر لحذيفة : ما تغني عنهم لا إله إلا الله وهم لا يدرون ما صلاة ولا صيام ولا نسك ولا صدقة ؟ فأعرض عنه حذيفة ، ثم ردها عليه ثلاثاً ، كل ذلك يعرض عنه حذيفة ، ثم أقبل عليه في الثالثة فقال : يا صلة ! تنجيهم من النار ثلاثاً » .

#### وتعت عنوان : حكم تارك الصلاة ، قال الشيخ :

وفي الحديث فائدة فقهية هامة ، وهي أن شهادة أن لا إله إلا الله تنجي قائلها من الخلود في النار يوم القيامة ، ولو كان لا يقوم بشيء من أركان الإسلام الخمسة الأخرى ؛ كالصلاة وغيرها ، ومن المعلوم أن العلماء اختلفوا في حكم تارك الصلاة ، خاصة مع إيمانه بمشروعيتها ، فالجمهور على أنه لا يكفر بذلك ، بل يفسق ، وذهب أحمد - في رواية - إلى أنه يكفر ، وأنه يقتل ردة لا حداً ، وقد صح عن الصحابة أنهم كانوا لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة . رواه الترمذي والحاكم .

وأنا أرى أن الصواب رأي الجمهور ، وأن ما ورد عن الصحابة ليس نصاً على أنهم كانوا يريدون بـ ( الكفر ) هنا الكفر الذي يخلد صاحبه في النار ، ولا يحتمل

أن يغفره الله له ، كيف ذلك وهذا حذيفة بن اليمان - وهو من كبار أولئك الصحابة - يرد على صلة بن زفر ، وهو يكاد يفهم الأمر على نحو فهم أحمد له ، فيقول : ما تغني عنهم لا إله إلا الله ، وهم لا يدرون ما صلاة ... فيجيبه حذيفة بعد إعراضه عنه : « يا صلة تنجيهم من النار . ثلاثاً » .

فهذا نص من حذيفة رضي الله عنه على أن تارك الصلاة ، ومثلها بقية الأركان ، ليس بكافر ، بل هو مسلم ناج من الخلود في النار يوم القيامة . فاحفظ هذا فإنه قد لا تجده في غير هذا المكان .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (١٧١/١ - ١٧٦)

وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة أيضاً برقم (٣٣٣) ذكر الشيخ حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « إن للإسلام صُوىً و مناراً كمنار الطريق ، منها أن تؤمن بالله ولا تشرك به شيئاً ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأن تُسَلِّمَ على أهلِكَ إذا دَخَلْتَ عليهم ، وأن تُسَلِّمَ على القوم إذا مررتَ بهم ، فمن ترك من ذلك شيئاً ، فقد ترك سهماً من الإسلام ، ومن تركهنَّ [ كُلَّهُنَّ ] ، فقد وَلَّى الإسلامَ ظَهْرَهُ » .

علق الشيخ على هذا الحديث فقال :

فهذا نص صريح في أن المسلم لا يخرج من الإسلام بترك شيء من أسهمه ومنها الصلاة ، فحسبُ التارك أنه فاسق لا تقبل له شهادة ، ويخشى عليه سوء الخاتمة .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (٩٣٥/٢/١) الاستدراكات

وفي موضع آخر علق الشيخ على الحديث نفسه فقال :

والحديث من أدلة الجمهور القائلين بأن تارك الصلاة ، وهو مؤمن بفرضيتها ليس بكافر ، لأنه ألحق تاركها بمن ترك سهماً من سهام الإسلام الأخرى ، وإنما

حكم بالردة والخروج من الإسلام على من ترك الأسهم كلها ، وعلى رأسها التوحيد ، فتأمل منصفاً .

صحيح الترغيب والترهيب (٥٨٢/٢) ، ونظر أيضاً : (٢٧١/١ ، ٣٦٧ ، ٣٧٠ - ٣٧١ ، ٣٧٦ ، ٤٥٧) ، وسلسلة الأحاديث الصحيحة (٦٤١/١/٦) تحت الحديث رقم (٢٧٧٤) ، (١١٦ / ١/٧) تحت الحديث رقم (٣٠٤٨) ، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢١٣/١) تحت الحديث رقم (٩٤) ، والثمر المستطاب (٥٣/١)



### المسألة الثانية : حكم من يصلي أحياناً ويترك الصلاة أحياناً أخرى

ابن باز رحمه الله : من يصلي تارة ويترك الصلاة تارة فهو كافر ، بل من تعمّد تأخير الصلاة حتى يخرج وقتها فهو كافر .

سئل الشيخ : ما حكم من يصوم شهر رمضان ويحافظ على صيامه في كل عام ، ولكنه لا يصلي إلا في رمضان فقط ، ولا يصلي في غيره ، وأحياناً يصلي بعض الفروض ويترك البعض بغير عذر شرعي ، وأحياناً يصلي الجمعة والعيدین وأحياناً يصلي وهو بمفرده ، فهل يعتبر كتارك الصلاة بالكلية ؟ علماً بأنه قريب من المسجد ويسمع النداء . أفيدونا أفادكم الله .

فأجاب : مثل هذا لا يصح صيامه لأن ترك الصلاة كفر أكبر ، هذا الصحيح من أقوال العلماء ، الذي يصوم رمضان ويدع الصلاة كفر بتركه للصلاة وبطل عمله ؛ لأن الله جل وعلا يقول : ﴿ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٨] وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : « رأس الأمر الإسلام » أي الشهادتين ، وعموده الصلاة ، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله ، وقال عليه الصلاة والسلام : « العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة ، فمن تركها فقد كفر » ، وقال أيضاً عليه الصلاة والسلام : « بين الرجل وبين الكفر والشرك ترك الصلاة » . هذه أحاديث صحيحة تدل على كفر تارك الصلاة .

أما الذي لا يصلي إلا في شهر رمضان ثم يدع الصلاة ويصلي في بعض الشهور ويدع بعض الشهور ، ويصلي في بعض الأيام ويدع بعض الأيام ، أو يصلي فرض العصر ويترك الظهر ، أو يترك المغرب أو ما أشبه ذلك ، فهذا متلاعب لا دين له ، يجب أن يصلي الصلوات الخمس جميعاً ، ويحافظ عليها ، ويتقي الله في ذلك ، أما

أن يصلي تارة ويترك تارة فهذا لا يصح ، ولا يكون مسلماً على القول الراجح من أقوال العلماء ، أما إن جحد وجوبها كفر عند الجميع نسأل الله العافية .

أما من يعلم أنها واجبة ولكنه يتساهل ، يصلي في وقت ولا يصلي في وقت فهذا يكون كافراً على الصحيح في الأحاديث السابقة ؛ وما جاء في معناها ، ولا ينفعه صوم رمضان إذا ضيع الصلاة ، والواجب عليه التوبة إلى الله تعالى ، والندم ، واستقبال زمانه بالتوبة الصادقة ، وبإداء الصلاة ، ومن تاب تاب الله عليه سبحانه وتعالى .

فتاوى نور على الدرب (٢/٧٤٣-٧٤٤) ، وانظر أيضاً (٤/٢١٦٥)

**وفي موضع آخر قال الشيخ :** الصلاة أهم عمل بعد الشهادتين ، من حفظها حفظ دينه ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع ، ومن يفعلها تارة ويتركها تارة فهو كافر في أصح قولي العلماء ، ولو لم يجحد وجوبها ؛ لقول النبي ﷺ : « العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة ، فمن تركها فقد كفر » رواه الإمام أحمد ، وأهل السنن بإسناد صحيح ، عن بريدة بن الحصيب ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : « بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة » أخرجه مسلم في صحيحه ، ولأحاديث أخرى جاءت في الباب .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٠/٣٣١) ، وانظر أيضاً (١٠/٢٨٧، ٣٠٩-٣١٢، ٣١٥-٣١٦) ، (٢٩/١٦٩-١٧٠، ١٧٤-١٧٥)

**وسئل الشيخ :** أنا حريص على أن لا أترك الصلاة غير أنني أنام متأخراً ، فأوقت منبه الساعة على الساعة السابعة صباحاً - أي : بعد شروق الشمس - ثم أصلي وأذهب للمحاضرات ، أما في يومي الخميس والجمعة فإنني أستيقظ متأخراً - أي : قبل صلاة الظهر بساعة أو ساعتين - وأصلي الفجر بعدما أستيقظ ...

**فأجاب :** من يتعمد ضبط الساعة إلى ما بعد طلوع الشمس حتى لا يصلي فريضة الفجر في وقتها ، فهذا قد تعمد تركها في وقتها ، وهو كافر بهذا عند جمع كثير من أهل العلم كـ **كفر أكبر** - نسأل الله العافية - لتعمده ترك الصلاة في الوقت ، وهكذا إذا تعمد تأخير الصلاة إلى قرب الظهر ثم صلاها عند الظهر ، أي : صلاة الفجر . أما من غلبه النوم حتى فاتته الوقت ، فهذا لا يضره ذلك ، وعليه أن يصلي إذا استيقظ ، ولا حرج عليه إذا كان قد غلبه النوم ، أو تركها نسياناً ، مع فعل الأسباب التي تعينه على الصلاة في الوقت ، وعلى أدائها في الجماعة ، مثل تركيب الساعة على الوقت ، والنوم مبكراً .

أما الإنسان الذي يتعمد تأخيرها إلى ما بعد الوقت ، أو يضبط الساعة إلى ما بعد الوقت حتى لا يقوم في الوقت ، فهذا عمل متعمد للترك ، وقد أتى منكرات عظيماً عند جميع العلماء ، ولكن هل يكفر أو لا يكفر ؟  
فهذا فيه خلاف بين العلماء : إذا كان لم يجحد وجوبها فالجمهور يرون : أنه لا يكفر بذلك كـ **كفر أكبر** .

وذهب جمع من أهل العلم إلى أنه يكفر بذلك كـ **كفر أكبر** يخرج من الملة ، لقول النبي ﷺ : « بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة » رواه الإمام مسلم في صحيحه ، وقوله ﷺ : « العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة ، فمن تركها فقد كفر » رواه الإمام أحمد ، وأهل السنن الأربع بإسناد صحيح ، ولأدلة أخرى ، وهو المنقول عن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ، لقول التابعي الجليل : عبد الله بن شقيق العقيلي : ( لم يكن أصحاب رسول الله ﷺ يرون شيئاً تركه كفر غير الصلاة ) .

**فأجاب :** صلاة واحدة أو عشر إذا تركها عمداً حتى ذهب وقتها ، مثل الفجر حتى طلعت الشمس عمداً كَفَرَ ، وعليه التوبة إلى الله ، أو ترك العصر حتى غابت الشمس ، أو العشاء حتى طلع الفجر ، هذا كَفَرَ على الصحيح في أقوال العلماء ؛ نسأل الله العافية والسلامة .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٧٩/٢٩) ، وانظر أيضاً (٣٨٩/١٠ - ٣٩٠) ، (٣٥/١٢) ، (١٦٠/٢٩) - ١٦٢ ، ١٧٩ - ١٨١) ، وفتاوى نور على الدرب (٧٢٤/٢) ، والفوائد الجلية (٨٦)

**ابن عثيمين رحمه الله :** من يصلي أحياناً ويترك الصلاة أحياناً أخرى ليس بكافر ( لا يكفر إلا إذا ترك الصلاة تركاً مطلقاً بحيث لا يصلي أبداً ) .

**قال الشيخ :** اختلف العلماء القائلون بتكفير تارك الصلاة هل يكفر بترك فريضة واحدة ، أو فريضتين ، أو لا يكفر إلا بترك الجميع ؟  
والذي يظهر لي أنه لا يكفر إلا إذا ترك الصلاة تركاً مطلقاً بمعنى أنه كان لا يصلي ، ولم يعرف عنه أنه صلى ، وهو مستمر على ترك الصلاة ، فأما إذا كان أحياناً يصلي ، وأحياناً لا يصلي ، مع إقراره بالفرضية فلا أستطيع القول بكفره ؛ لأن النبي ﷺ يقول : « بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة » ، فمن كان يصلي أحياناً لم يصدق عليه أنه ترك الصلاة ، والحديث الثاني : « العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة ، فمن تركها فقد كفر » . ولم يقل « من ترك صلاة فقد كفر » ، ولم يقل « بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك صلاة » ، بل قال : « ترك الصلاة » ، فظاهره أنه لا يكفر إلا إذا كان تركها تركاً عاماً مطلقاً ، وأما إذا كان يترك أحياناً ويصلي أحياناً فهو فاسق ومرتكب أمراً عظيماً ، وجاني على نفسه جناية كبيرة ، وليس بكافر ما دام يقر بفرضيتها ، وأنه عاص بتركه ما تركه من الصلوات ، أما تاركها بالكلية فهو كافر مرتد عن الإسلام ولو كان تركه إياها تهاوناً وكسلاً كما



يدل على ذلك الكتاب ، والسنة ، وأقوال الصحابة بل حكاها عبد الله بن شقيق إجماع الصحابة ، وحكى الإجماع عليه إسحاق بن راهويه .

مجموع فتاوى ورسائل (١٢/٥٤-٥٥) ، وانظر أيضاً (١٢/٥١-٥٢ ، ٥٥-٥٦ ، ٩٥-٩٦ ، ١١٠ ، ١١٤ ، ١٥٤ ، ٢٣٢) ، وفتح ذي الجلال والإكرام (٢/١٦) ، وشرح رياض الصالحين (١/٣٦١) ، ولقاءاتي مع الشيخين (٢/١٠٣)

**وفي موضع آخر قال الشيخ :** الذي يظهر من الأدلة: أنه لا يكفر إلا بترك الصلاة دائماً ؛ بمعنى أنه وطئن نفسه على ترك الصلاة ؛ فلا يصلي ظهراً ، ولا عصرًا ، ولا مغرباً ، ولا عشاءً ، ولا فجرًا ، فهذا هو الذي يكفر .

فإن كان يصلي فرضاً أو فرضين فإنه لا يكفر ؛ لأن هذا لا يصدق عليه أنه ترك الصلاة ؛ وقد قال النبي ﷺ : « بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة » ، ولم يقل : « ترك صلاة » . وأما ما روي عن النبي ﷺ أنه قال : « من ترك صلاة مكتوبة متعمداً فقد برئت منه الذمة » ، ففي صحته نظر . ولأن الأصل بقاء الإسلام ، فلا نخرجه منه إلا بيقين ؛ لأن ما ثبت بيقين لا يرتفع إلا بيقين ، فأصل هذا الرجل المعين أنه مسلم ؛ فلا نخرجه من الإسلام المتيقن إلا بدليل يخرجه إلى الكفر بيقين .

الشرح الممتع (٢/٣١-٣٢)



## باب الأذان والإقامة

المسألة الأولى : أذان المرأة وإقامتها للصلاة

ابن باز رحمه الله : لا يشرع للنساء أذان ولا إقامة .

سئل الشيخ : هل يشرع للنساء أذان وإقامة سواء كن في الحضر وحدهن أو في البرية ، منفردات أو جماعة ؟

فأجاب : لا يشرع للنساء أذان ولا إقامة ، سواء كن في الحضر أو السفر ، وإنما الأذان والإقامة من خصائص الرجال ، كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ .

وسئل أيضاً : هل يجوز للمرأة فعل الأذان والإقامة للصلاة أم لا ؟

فأجاب : لا يشرع للمرأة أن تؤذن أو تقيم في صلاتها إنما هذا من شأن الرجال ، أما النساء فلا يشرع لهن أذان ولا إقامة ، بل يصلين بلا أذان ولا إقامة .  
مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣٥٦/١٠) ، وانظر أيضاً (٣٥٧/١٠) ، وفتاوى نور على الدرب (٢/٦٩٣، ٦٩١، ٦٨٩، ٨٠٠) ، والحل الإبريزية (١٩٨/١) ، ولقاءاتي مع الشيخين (١٥٥/١)

ابن عثيمين رحمه الله : لا حرج على المرأة أن تقيم الصلاة إذا كانت تصلي في بيتها .

سئل الشيخ : عن حكم الإقامة للصلاة في حق المرأة .

فأجاب : لا حرج على المرأة أن تقيم الصلاة إذا كانت تصلي في بيتها ، وإن لم تقم الصلاة فلا حرج عليها أيضاً ، لأن إقامة الصلاة إنما تجب على جماعة الرجال ، حتى الرجل المنفرد إذا صلى منفرداً فإن الإقامة لا تجب عليه ، وإن أقام فهو أفضل وإن لم يقم فلا حرج عليه .

مجموع فتاوى ورسائل (١٥٩/١٢ - ١٦٠) ، والشرح الممتع (٥١/٢ - ٥٢) ، ولقاءاتي مع الشيخين (١٨٤/٢)

**الألباني رحمه الله : النساء كالرجال ، لأنهن شقائق الرجال ، والأمر لهم أمر**

**لهن .**

نقل الشيخ كلام الشوكاني التالي - مقرأ له ، ومستشهداً به - حيث قال في كتابه ( السيل الجرار ) : « والحاصل أنه ما ينبغي في مثل هذه العبادة العظيمة ( يعني : الأذان ) أن يتردد متردد في وجوبها ، فإنها أشهر من نار على علم ، وأدلتها هي الشمس المنيرة ، ثم هذا الشعار لا يختص بصلاة الجماعة ، بل لكل مصل عليه أن يؤذن ويقيم ، لكن من كان في جماعة كفاه أذان المؤذن لها وإقامته .

ثم الظاهر أن النساء كالرجال ، لأنهن شقائق الرجال ، والأمر لهم أمر هن ، ولم يرد ما يتنهض للحجة في عدم الوجوب عليهن ، فإن الوارد في ذلك في أسانيده متروكان لا يحمل الاحتجاج بهم ، فإن ورد دليل يصلح لإخراجهن فذاك ، وإلا فهن كالرجال » .

تمام المنة (١٤٤) ، ونظر أيضاً (١٥٣ - ١٥٥)

وقال في موضع آخر : والحق في هذه المسألة ما قاله أبو الطيب صديق خان في

« الروضة الندية » (٧٩ / ١) : ثم نقل عنه كلام الشوكاني السابق .

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢٧١ / ٢)

**وسئل الشيخ : هل الأذان والإقامة واجبة على النساء أم مستحبة ؟**

**فأجاب :** قلنا مراراً أن الشرع مساوي بين الرجال والنساء في الأحكام وتفريعاً ، فهو قال : « إنما النساء شقائق الرجال » ثم لم يفرق في الأحكام الشرعية في الصلاة والصيام والوضوء والحج ونحو ذلك ، فكل ما أوجبه على الرجال أوجبه على النساء إلا فيما استثنى ، فعلى هذا يبقى الحكم عاماً إلا إذا جاء دليل خاص .

الحاوي من فتاوى الشيخ الألباني (١٨٤)



**المسألة الثانية : قول المؤذن في أذان الفجر ( الصلاة خير من النوم ) يكون في الأذان الأول أم الثاني ؟**

**ابن باز رحمه الله :** جملة ( الصلاة خير من النوم ) السنة أن يقال في الأذان (الثاني) الذي يؤذن به بعد طلوع الفجر .

**سئل الشيخ :** جملة ( الصلاة خير من النوم ) هل يقال في الأذان الأول قبل الفجر ؟ أم في الأذان الثاني ؟ وما الدليل على قولها ؟

**فأجاب :** السنة أن يقال في الأذان الأخير بعد الفجر ، كما جاء ذلك في حديث أبي محذورة ، وجاء في حديث عائشة دلالة على أن المؤذن كان يقولها في الأذان الأخير بعد الفجر ، قالت : ( ثم يقوم النبي ﷺ فيصلي الركعتين ثم يخرج للصلاة بعد الأذان ) الذي هو الأذان الأخير بالنسبة إلى ما يسمى بالأذان الأول ، فهو أذان أول بالنسبة للإقامة ؛ لأن الإقامة يقال لها : الأذان الثاني ، فالسنة : أن يأتي بهذا اللفظ في الأذان الذي يؤذن به بعد طلوع الفجر ، وهو الأخير بالنسبة للأذان الذي ينادي به في آخر الليل ؛ لينبه النائم ، ويرجع القائم ، وهو الأول بالنسبة للإقامة ؛ لكونها أذاناً ثانياً ، كما قال النبي ﷺ : « بين كل أذانين صلاة ، بين كل أذانين صلاة » ، والمراد بذلك : الأذان والإقامة .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣٤٣/١٠) ، وانظر أيضاً : (١٠/٣٤٢-٣٤٣، ٣٤٤، ٣٥٥) ، وفتاوى نور على الدرب (٦٨٥/٢-٦٨٦) ، والحل الإبريزية (١٩٩/١)

**وسأل الشيخ أحد الأشخاص عن أقوال جماعة في منطقتهم ، وذكر عدداً من أقوالهم ، فأجابه الشيخ عنها بالتفصيل ، ومن ذلك ما يتعلق بهذه المسألة :**

**قال الشيخ :** أما زعمهم أن كلمة ( الصلاة خير من النوم ) إنما يقال في الأذان الأول فهذا محل تفصيل ؛ لأن كثيراً من أهل العلم قد اعتقد أن المراد بالأذان الأول

هو الأذان الذي ينادى به قبل الصبح ، وليس الأمر كذلك ، وإنما المراد به فيما نرى الأذان الذي قبل الإقامة ، وهو الذي ينادى به عند طلوع الفجر ، فيقال له وللإقامة الأذانان كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « بين كل أذانين صلاة ، بين كل أذانين صلاة » الحديث ، فإن المراد بالأذانين هنا الأذان والإقامة ، وهو واضح لمن تأمل السنة الواردة في ذلك ؛ لأن أبا محذورة كان يؤذن بذلك في أذان الصبح في مكة ، وقد أخبر أن النبي ﷺ أمره أن ينادي بذلك في أذان الصبح ، وسماه أبو محذورة الأذان الأول ، فعلم أن المراد بذلك هو الأذان الذي قبل الإقامة ولا نعلم في شيء من طرق حديث أبي محذورة أنه كان يؤذن للصبح أذاناً آخر قبل الصبح ، وإنما هذا معروف من حديث بلال في رمضان خاصة ، قال فيه النبي ﷺ : « ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم » ولا نعلم أن بلالاً كان ينادي قبل الصبح بأذان غير أذانه للصبح في غير رمضان ، بل كان يؤذن للصبح إذا طلع الفجر ، أما في رمضان فكان يتعاون مع ابن أم مكتوم فيؤذن قبل الصبح بقليل ، ثم يؤذن ابن أم مكتوم على الصبح .

وعلى فرض أنه نادى به بلال في أذانه قبل الصبح ، ونادى به أبو محذورة في أذانه للصبح ، يكون من باب اختلاف التنوع فلا حرج في ذلك ، ولكن ينبغي أن يترك ذلك في أحدهما إذا كان المؤذن واحداً حتى لا يشتبه الأمر على أهل البلد ، فإذا اصططح أهل البلد على جعله في أذان الصبح فلا حرج في ذلك كما عليه العمل الآن في هذه المملكة ، وقد درج عليه علماء الدعوة ولم يكن عندهم في ذلك إشكال ، وهم من العلماء المعروفين بتعظيم السنة والمحافظة عليها والدعوة إلى ما ترك ما خالفها ، ولو اصططح بعض الناس على جعله في الأول دون الآخر لم يكن في ذلك محذور من حيث المعنى ؛ لعدم الاشتباه ، ولأن كل واحد منهما يسمى أذان الفجر ، ولكن العمل بظاهر السنة يقتضي أن جعله في الأذان الذي ينادى به

بعد طلوع الفجر أولى وأوفق للأحاديث الواردة في ذلك عند من تأملها وعرف أن الإقامة تسمى أذاناً ثانياً ، وأن الأذان يسمى أذاناً أولاً ، وقد جاء في بعض الأحاديث تسمية الأذان الذي ينادى به يوم الجمعة بعد جلوس الإمام على المنبر بالأذان الأول ؛ لأن بعده الإقامة وهي الأذان الثاني ، وقد ثبت في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها ما يدل على أن أذان الصبح يسمى الأذان الأول والإقامة تسمى الأذان الثاني كما تقدم .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٣/ ٣٨٩ - ٣٩١) ، وانظر أيضاً (١٣٦/٢٩ - ١٣٧ ، ١٤٢ - ١٤٣)

**ابن عثيمين رحمه الله :** قول المؤذن ( الصلاة خير من النوم ) يكون في الأذان الذي بعد طلوع الفجر ( بعد دخول وقت صلاة الفجر ) .

**قال الشيخ :** وقد توهم بعض الناس في هذا العصر أن المراد بالأذان الذي يقال فيه هاتان الكلمتان هو الأذان الذي قبل الفجر ، وشبهتهم في ذلك : أنه قد ورد في بعض ألفاظ الحديث « إذا أذنت الأول لصلاة الصبح فقل : الصلاة خير من النوم » فزعموا : أن الثويب إنما يكون في الأذان الذي يكون في آخر الليل ؛ لأنهم يسمونه « الأول » وقالوا : إن الثويب في الأذان الذي يكون بعد الفجر بدعة .

**فنقول :** إن الرسول عليه الصلاة والسلام يقول : « إذا أذنت الأول لصلاة الصبح » فقال : « لصلاة الصبح » ومعلوم أن الأذان الذي في آخر الليل ليس لصلاة الصبح ، وإنما هو كما قال النبي عليه الصلاة والسلام : « ليوقظ النائم ويرجع القائم » أما صلاة الصبح فلا يؤذن لها ؛ إلا بعد طلوع الصبح ؛ فإن أذن لها قبل طلوع الصبح فليس أذاناً لها ، بدليل قوله ﷺ : « إذا حضرت الصلاة فليؤذن

لكم أحدكم .. » ومعلوم أن الصلاة لا تحضر إلا بعد دخول الوقت ، فيبقى الإشكال في قوله: « إذا أذنت الأول » فنقول : لا إشكال لأن الأذان هو الإعلام في اللغة ، والإقامة إعلام كذلك ، فيكون الأذان لصلاة الصبح بعد دخول وقتها أذاناً أول .

وقد جاء ذلك صريحاً فيما رواه مسلم عن عائشة رضي الله عنها في صلاة النبي ﷺ في الليل قالت : « كان ينام أول الليل ويمحي آخره ، ثم إن كان له حاجة إلى أهله قضى حاجته ، ثم ينام ، فإذا كان عند النداء الأول ( قالت ) : وثب ( ولا والله : ما قالت : قام ) فأفاض عليه الماء ( ولا والله : ما قالت : اغتسل ) وإن لم يكن جنباً توضأ وضوء الرجل للصلاة ، ثم صلى الركعتين » . والمراد بقولها : « عند النداء الأول » أذان الفجر بلا شك ، وسمي أولاً بالنسبة للإقامة ، كما قال النبي ﷺ : « بين كل أذانين صلاة » ، والمراد بالأذانين : الأذان والإقامة ، وفي « صحيح البخاري » : قال : « زاد عثمان الأذان الثالث في صلاة الجمعة » ومعلوم أن الجمعة فيها أذانان وإقامة ؛ وسماه أذاناً ثالثاً ، وبهذا يزول الإشكال ، فيكون الثوب في أذان صلاة الصبح .

وقالوا أيضاً : إنه قال : « الصلاة خير من النوم » فدل هذا على أن المراد في الأذان الأول هو ما قبل الصبح لقوله : « الصلاة خير من النوم » أي : صلاة التهجد وليس صلاة الفريضة ، إذ لا مفاضلة بين صلاة الفريضة وبين النوم ، والخيرية إنما تقال في باب الترغيب . فقالوا : هذا أيضاً يرجح أن المراد بالأذان الأول في آخر الليل .

فنقول لهم : هذا أيضاً يضاف إلى الخطأ الأول ؛ لأن الخيرية قد تقال في أوجب الواجبات كما قال تعالى : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذُكُم عَلَىٰ تَجَرَّقِ تَنَجِيكُمْ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ۝ تَوَمِّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝ ﴾ [الصف : ١٠، ١١] فذكر الله الإيمان والجهاد بأنه خير ، أي : خير لكم مما يلهيكم من تجارتكم ، والخيرية هنا بين واجب وغيره .

وقال تعالى في صلاة الجمعة : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ ۝ ﴾ [الجمعة : ٩] أي : خير لكم من البيع ، ومعلوم أن الحضور إلى صلاة الجمعة واجب ومع ذلك قال : ﴿ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ ۝ ﴾ ففاضل بين واجب وغيره . وعلى هذا ؛ لو ثوب في الأذان الذي قبل الصبح لقلنا : هذا غير مشروع .

الشرح الممتع (٢/ ٧٣-٧٧) ، ونظر أيضاً : فتح ذي الجلال والإكرام (٢/ ١٣٥-١٣٧) ، ومجموع فتاوى ورسائل (١٢/ ١٧٦-١٨٧) ، وشرح رياض الصالحين (٤/ ١٤٩-١٥٠) ، (٥/ ٢٩)

الألباني رحمه الله : السنة أن يقال ( الصلاة خير من النوم ) في الأذان الأول لا

الثاني .

قال الشيخ : إنما يشرع الثوب في الأذان الأول للصبح ، الذي يكون قبل دخول الوقت بنحو ربع ساعة تقريباً ، لحديث ابن عمر ؓ قال : « كان في الأذان الأول بعد الفلاح : الصلاة خير من النوم مرتين » . رواه البيهقي (١/ ٤٢٣) ، وكذا الطحاوي في « شرح المعاني » (١/ ٨٢) وإسناده حسن كما قال الحافظ .

وحديث أبي مخذرة مطلق ، وهو يشمل الأذنين ، لكن الأذان الثاني غير مراد ؛ لأنه جاء مقيداً في رواية أخرى بلفظ : « وإذا أذنت بالأول من الصبح فقل :



الصلاة خير من النوم . الصلاة خير من النوم » . أخرجه أبو داود والنسائي والطحاوي وغيرهم ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » ( ٥١٠ - ٥١٦ ) ، فاتفق حديثه مع حديث ابن عمر ، ولهذا قال الصنعاني في « سبل السلام » ( ١٦٧ / ١ - ١٦٨ ) عقب لفظ النسائي : « وفي هذا تقييد لما أطلقته الروايات . قال ابن رسلان : وصحح هذه الرواية ابن خزيمة . قال : فشرعية التثويب إنما هي في الأذان الأول للفجر ؛ لأنه لإيقاظ النائم ، وأما الأذان الثاني فإنه إعلام بدخول الوقت ، ودعاء إلى الصلاة . اهـ »

قلت ( الصنعاني ) : وعلى هذا ليس « الصلاة خير من النوم » من ألفاظ الأذان المشروع للدعاء إلى الصلاة والإخبار بدخول وقتها ، بل هو من الألفاظ التي شرعت لإيقاظ النائم ، فهو كالألفاظ التسييح الأخير الذي اعتاده الناس في هذه الأعصار المتأخرة عوضاً عن الأذان الأول .

قلت ( الألباني ) : وإنما أطلت الكلام في هذه المسألة لجريان العمل من أكثر المؤذنين في البلاد الإسلامية على خلاف السنة فيها أولاً ، ولقلة من صرح بها من المؤلفين ثانياً ، فإن جمهورهم يقتصرون على إجمال القول فيها ، ولا يبينون أنه في الأذان الأول من الفجر كما جاء ذلك صراحة في الأحاديث الصحيحة ، خلافاً للبيان المتقدم من ابن رسلان والصنعاني جزاهما الله خيراً .

وما سبق يتبين أن جعل التثويب في الأذان الثاني ؛ بدعة مخالفة للسنة ، وتزداد المخالفة حين يعرضون عن الأذان الأول بالكلية ، ويصرون على التثويب في الثاني فما أحراهم بقوله تعالى : ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ [البقرة : ٦١] ، ﴿ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ١٠٣] .

### وسئل الشيخ : هل التثويب في الفجر يكون في الأذان الأول أم الثاني ؟

**فأجاب :** التثويب في الأذان الأول كما هو صريح في حديث صحيح عند النسائي

وابن خزيمة ، وله شاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنه أن التثويب كان في الأذان الأول على عهد رسول الله ﷺ ، هذا من حيث الرواية .

وهذه السنة تؤكد الدراية ، والنظر في الحكمة من حيث هذه الجملة - أي :

التثويب - فإن الأذان الأول ليستيقظ النائم وليتسحر الصائم كما ثبت عن الرسول ﷺ : « فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » ، وكان رجلاً أعمى لا يؤذن حتى يقول له الناس : أصبحت أصبحت ... فهنا يناسب أن يقول المؤذن في الأذان الأول : « الصلاة خير من النوم » ؛ لأن بعض الناس يكونون نائمين فيقال لهم : « الصلاة خير من النوم » أما بعد أن يستيقظ الناس ، ويتوافدوا على المساجد فما الحاجة لأن يقال لهم : « الصلاة خير من النوم » ؟ إن النائمين صاروا مستيقظين ، ولذلك فإن جعل التثويب في الأذان الثاني منافي للحكمة التشريعية لهذه الجملة .

وعلى هذا تلتقي الرواية والدراية معا ، في بيان أن جملة « الصلاة خير من

النوم » إنما هي في الأذان الأول ، دون الأذان الثاني .

لكن من المؤسف جداً أن نرى الناس في أيامنا هذه على خلاف هذه السنة ،

فينبغي على دعاة السنة توجيه الناس وإرشادهم بالتي هي أحسن لكي يتهاى الجو لتقبل هذه السنة ، كما كانت على عهد رسول الله ﷺ .

مجلة الأصالة (٧٠/١٧ - ٧١) ، وانظر أيضاً صحيح سنن أبي داود (٤١٥/٢) ، والثمر المستطاب (١٣٢/١ - ١٣٣) وصحيح الترغيب والترهيب (٢١٦/١) ، وتخريج فقه السيرة (١٨٨) ، وصحيح الجامع الصغير (١٣٥) ، وصحيح موارد الزمان (١٨٩/١) ، وتعليقات الشيخ على سبل السلام (٣٦٠/١) ، والفتاوى الكويتية (٧٠ - ٧١) .



**المسألة الثالثة : زيادة ( إنك لا تخلف الميعاد ) في الدعاء بعد الأذان**

**ابن باز رحمه الله :** زيادة ( إنك لا تخلف الميعاد ) ثابتة بإسناد حسن .

**قال الشيخ :** روي البخاري في صحيحه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

عن النبي ﷺ ، أنه قال : « من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة ، آت محمداً الوسيلة والفضيلة ، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته ، حلت له شفاعتي يوم القيامة » . زاد البيهقي بسند جيد عن جابر بعد قوله : الذي وعدته : « إنك لا تخلف الميعاد » .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٤١/٢٩) ، وانظر أيضاً (٣٠٥/٢٩) ، (٣٣٦/١٠) ، (٣٥٨ ، ٣٦٤ - ٣٦٥) ، ورسالة تحفة الأخيار ضمن مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٤٧/٢٦) ، والحلل الإبريزية (٣٩١/٣) ، وفتاوى نور على الدرب (٢٩٥/٢ - ٢٩٦)

**ابن عثيمين رحمه الله :** زيادة ( إنك لا تخلف الميعاد ) صحيحة .

في شرحه لحديث جابر ؓ أن رسول الله ﷺ قال : ( من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة ... ) .

**قال الشيخ :** بعض المحدثين زاد في آخره : « إنك لا تخلف الميعاد » وهذه الجملة

اختلف فيها المحدثون : أصححها هي أم لا ؟ وقد صححها شيخنا عبد العزيز بن باز - رحمه الله - وناهيك به في علم الحديث ؛ فإنني لا أعلم له مثيلاً في المملكة ، لكنه مرة صححه ، ومرة حسنه . وعلى كل حال فالجملة : « إنك لا تخلف الميعاد » هي مطابقة تماماً لما جاء في دعاء المؤمنين في القرآن ﴿ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَمَةِ ۚ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴾ [آل عمران : ١٩٤] . وحينئذ لا إنكار على من زادها بل يُحمد.

**وقال الشيخ أيضاً :** هذا الحديث ( حديث جابر السابق ) روه البخاري إلى قوله: الذي وعدته ، لكن قد صحت الزيادة : « إنك لا تخلف الميعاد » فينبغي أن يقولها الإنسان ؛ لأنها صحيحة ، ولأن هذا دعاء المؤمنين : ﴿ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَمَةِ ۚ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴾ [ آل عمران: ١٩٤ ] .

شرح رياض الصالحين (٤١/٥)

**الألباني رحمه الله :** هذه الزيادة شاذة .

في كتابه ( إرواء الغليل ) بعد أن خرج الشيخ حديث جابر السابق ذكره قال :  
**( تنبيه )** وقع عند البعض زيادات في متن هذا الحديث فوجب التنبيه عليها :  
 الأولى : زيادة : « إنك لا تخلف الميعاد » في آخر الحديث . عند البيهقي .  
 وهي شاذة لأنها لم ترد في جميع طرق الحديث عن علي بن عياش اللهم إلا في رواية الكشميهني لصحيح البخاري خلافاً لغيره ، فهي شاذة أيضاً لمخالفتها لروايات الآخرين للصحيح ، وكأنه لذلك لم يلتفت إليها الحافظ ، فلم يذكرها في « الفتح » على طريقته في جمع الزيادات من طرق الحديث ، ويؤيد ذلك أنها لم تقع في « أفعال العباد » للبخاري والسند واحد . ووقعت هذه الزيادة في الحديث في كتاب « قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة » لشيخ الإسلام ابن تيمية في جميع الطبعات ( ص ٥٥ ) طبعة المنار الأولى ، و ( ص ٣٧ ) الطبعة الثانية منه و ( ص ٤٩ ) الطبعة السلفية ؛ والظاهر أنها مدرجة من بعض النساخ . والله أعلم .

إرواء الغليل ( ٢٦٠/١ - ٢٦١ ) ، ونظر أيضاً صحيح سنن أبي داود ( ٢٧/٣ ) ، وتعليقات الشيخ على سبل السلام ( ٣٨٧/١ ) ، وتعليقات الشيخ على كتاب ( إصلاح المساجد ) للقاسمي تعليق رقم ( ١٠١ ) ، وسلسلة الأحاديث الضعيفة ( ٢٩١/١١ ) تحت الحديث رقم ( ٥١٨١ )



**المسألة الرابعة : من يسمع إقامة الصلاة ، هل يشرع له متابعة المقيم ؟****ابن باز رحمه الله :** يستحب أن يجاب المقيم كما يجاب المؤذن .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٤١/٢٩) ، وانظر أيضاً (١٤٩/٢٩) ، (١٠/٣٤٧ ، ٣٦٥) ، وفتاوى نور على الدرب (٢/٦٨٧ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦)

**الألباني رحمه الله :** على من يسمع الإقامة مثل ما على من يسمع الأذان .

الثمر المستطاب (١/٢١٤) ، وانظر تمام المنة (١٤٩-١٥٠)

**ابن عثيمين رحمه الله :** الصحيح أن المستمع لا يتابع المقيم .**قال الشيخ :** الصحيح أنه ( المستمع ) لا يتابع في الإقامة ، لأن الأحاديث

الواردة في ذلك ضعيفة .

فتح ذي الجلال والإكرام (٢/٢٠٢) ، وانظر أيضاً الشرح الممتع (٢/١٠٨) ، ولقاءاتي مع الشيخين (٢/١٦٦)

**وسئل الشيخ :** عن المتابعة في الإقامة ؟**فأجاب قائلاً :** المتابعة في الإقامة فيها حديث أخرجه أبو داود لكنه ضعيف لا

تقوم به الحجة ، والراجع أنه لا يتابع .

مجموع فتاوى ورسائل (١٢/٢٠١)



## باب شروط الصلاة

## المسألة الأولى : هل لصلاة العشاء وقت ضرورة ؟

ابن باز رحمه الله : ما بعد نصف الليل وقت ضرورة .

قال الشيخ : فإذا غاب الشفق - وهو : الحمرة في جهة المغرب - انتهى وقت

المغرب ودخل وقت العشاء إلى نصف الليل ، وما بعد نصف الليل وقت ضرورة لوقت العشاء ، فلا يجوز التأخير لما بعد نصف الليل ، ولكن ما بين غروب الشفق إلى نصف الليل كله وقت اختياري للعشاء ، فلو صلاها بعد نصف الليل أداها في الوقت ، لكن يائمه ؛ لأنه أخرها إلى وقت الضرورة .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣٨٤/١٠ - ٣٨٥) وفتاوى نور على الدرب (٧٢٦/٢) ، وانظر أيضاً (٣٨٨/١٠)

وقال الشيخ : إذا طهرت الحائض أو النفساء قبل طلوع الفجر وجب عليها أن

تصلي المغرب والعشاء .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢١٦/١٠) ، وانظر أيضاً (١٢٥/٢٩ - ١٢٦)

ابن عثيمين رحمه الله : الصحيح أن صلاة العشاء ليس لها إلا وقت فضيلة

ووقت جواز .

قال الشيخ : والصلاة التي لها وقت اختيار ووقت اضطرار هي صلاة العصر

فقط ، فوقت الاختيار إلى اصفرار الشمس ، والضرورة إلى غروب الشمس .

وأما العشاء ؛ فالصحيح أنه ليس لها إلا وقت فضيلة ووقت جواز ، فوقت

الجواز من حين غيوبة الشفق ، ووقت الفضيلة إلى نصف الليل .

وأما ما بعد نصف الليل ، فليس وقتاً لها ؛ لأن الأحاديث الواردة عن النبي ﷺ

قد حددت وقت العشاء إلى نصف الليل .

**وينبغي على هذا :** لو أن امرأة طهرت من حيضها بعد نصف الليل ، فعلى هذا القول لا يلزمها صلاة العشاء ولا المغرب .

**وعلى قول من قال :** إنه يمتد وقت ضرورة إلى طلوع الفجر ، فإنه يلزمها عندهم أن تصلي العشاء . وعند آخرين يلزمها أن تصلي العشاء والمغرب .

الشرح الممتع (٤٨٣/١) ، وانظر أيضاً (١٣٧/٢ - ١٣٨ ، ١٧٤)

**وقال أيضاً :** وليس عندنا صلاة لها وقتان إلا صلاة واحدة وهي العصر على القول الراجح .

الشرح الممتع (١٤٧/٢)

**وقال أيضاً :** وأما قول بعض العلماء : إن العشاء لها وقتان : وقت ضرورة ، ووقت اختيار ، وأن وقت الاختيار : إلى نصف الليل ، ووقت الضرورة : إلى طلوع الفجر ؛ مستدلين بقول النبي ﷺ : « ليس في النوم تفريط ، إنما التفريط فيمن يؤخر الصلاة حتى يأتي وقت الصلاة الأخرى » فإن الاستدلال بهذا الحديث لا يصح ؛ لأن هذا الحديث مجمل قد بينته السنة ، ثم نقول لهم : أنتم لم تأخذوا بعمومه ؛ لأنكم تقولون : إن وقت الفجر منفصل عن الوقت الظهر ، ثم إن القياس والمعادلة تدل على ما ذكرنا ، من أن نصف الليل إلى آخره ليس وقت فريضة ، كما أن نصف النهار الأول ليس وقت فريضة ، والمسألة ظاهرة والحمد لله .

**وينبغي على هذا الخلاف :** لو أن امرأة حائضاً طهرت بعد منتصف الليل ، فإنها على القول الراجح : لا تجب عليها صلاة العشاء ؛ لأنه خرج وقتها ، وعلى القول بأنه يمتد إلى طلوع الفجر : تلزمها .

فتح ذي الجلال والإكرام (٢٤/٢ - ٢٥) ، وانظر أيضاً (٤١٤/١ - ٤١٥) ، (٢٩/٢ - ٣٠) ، ومجموع فتاوى ورسائل (١٢/١٤٤ ، ٢٠٨ ، ٢٣٠ - ٢٣١ ، ٢٣٩) ، و ٦٠ سؤالا عن أحكام الحيض (٢٦) ، وشرح رياض الصالحين (٣٥٩/١ - ٣٦٠)



**المسألة الثانية : إذا طهرت المرأة من الحيض أو النفاس قبل خروج وقت الصلاة**

**فهل تلزمها تلك الصلاة وما يجمع إليها قبلها ؟**

ابن باز رحمه الله : إذا طهرت المرأة من الحيض أو النفاس في وقت العصر وجب عليها أن تصلي الظهر والعصر ، وإذا طهرت في وقت العشاء وجب عليها أن تصلي المغرب والعشاء .

سئل الشيخ : إذا طهرت المرأة من الحيض في وقت العصر أو العشاء ، فهل تصلي معهما الظهر والمغرب باعتبارهما يجمعان معاً ؟

فأجاب : إذا طهرت المرأة من الحيض أو النفاس في وقت العصر وجب عليها أن تصلي الظهر والعصر جميعاً في أصح قولي العلماء ؛ لأن وقتها واحد في حق المعذور ؛ كالمريض ، والمسافر ، وهي معذورة بسبب تأخر طهرها ، وهكذا إذا طهرت وقت العشاء وجب عليها أن تصلي المغرب والعشاء جميعاً كما سبق ، وقد أفتى جماعة من الصحابة ﷺ بذلك .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢١٧/١٠) ، وانظر أيضاً (٢١٦/١٠ - ٢١٧) ، (١٢٥/٢٩ - ١٢٧)

الألباني رحمه الله : إذا طهرت الحائض قبل غروب الشمس ، فإنه يجب عليها أن تصلي الظهر والعصر ، وإذا طهرت بعد العشاء ، فإنه يجب عليها أن تصلي المغرب والعشاء .

ذكر الشيخ حسين العوايشة أثري ابن عباس وعبد الرحمن بن عوف في هذه المسألة ثم قال : سألت شيخنا - رحمه الله - بعض التفصيل في ذلك فقال : « إذا طهرت الحائض بعد العصر أو قبل غروب الشمس ، فإنه يجب عليها أن تصلي الظهر والعصر ، وإذا طهرت بعد العشاء ، فإنه يجب عليها أن تصلي المغرب



والعشاء ؛ لأن وقت الظهر والعصر يتداخلان ، ففي السفر يمكن الجمع بين كل من الصلاتين تقديماً أو تأخيراً ، وفي حالة الإقامة أيضاً لرفع الحرج .

الموسوعة الفقهية الميسرة (١/٢٩٢-٢٩٣)

**ابن عثيمين رحمه الله :** المرأة إذا طهرت قبل أن تغرب الشمس لم يلزمها إلا صلاة العصر ، وإذا طهرت قبل خروج وقت العشاء الآخرة لم يلزمها إلا صلاة العشاء الآخرة .

في شرح الشيخ ابن عثيمين على زاد المستقنع عند قول مؤلفه في باب شروط الصلاة: ( ومن صار أهلاً لوجوبها قبل خروج وقتها ، لزمته وما يجمع إليها قبلها ) ذكر الشيخ أدلة هذا القول وأن هذا هو المشهور من المذهب ثم قال :

وقال بعض أهل العلم : إنه لا يلزمه إلا الصلاة التي أدرك وقتها فقط ، فأما ما قبلها فلا يلزمه . وهو القول الراجح . واحتجوا بالأثر والنظر .

**أما الأثر :** فقول الرسول - عليه الصلاة والسلام - : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » و آل » في قوله : « الصلاة » للعهد ، أي : أدرك الصلاة التي أدرك من وقتها ركعة ، وأما الصلاة التي قبلها فلم يدرك شيئاً من وقتها وقد مر به وقتها كاملاً ، وهو ليس أهلاً للوجوب فكيف نلزمه بقضائها ؟! .

وقوله ﷺ : « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك

العصر » ولم يذكر وجوب قضاء الظهر .

**وأما النظر فقالوا :** إن هذا مقتضى القياس الصحيح ؛ لأننا متفقون على أنه لو أدرك ركعة من صلاة الظهر ثم وجد مانع التكليف ، لم يلزمه إلا قضاء الظهر فقط ، مع أن وقت الظهر وقت للظهر والعصر عند العذر والجمع ، فما الفرق بين المسألتين ؟! كلاتهما أتى عليه وقت إحدى الصلاتين وهو ليس أهلاً للتكليف ،

لكن في المسألة الأولى مر عليه وقت الصلاة الأولى ، وفي المسألة الثانية مر عليه وقت الصلاة الثانية ، فأنتم إما تلزموه بالقضاء في المسألتين ، كما قال به بعض العلماء ، وإما ألا تلزموه فيهما كما قاله أيضاً آخرون ، أما أن تفرقوا فلا وجه لذلك. فإن قالوا : فرقنا بناء على الأثر الوارد عن الصحابة ، فالجواب : الأثر الوارد عن الصحابة يُحمل - إن صح - على سبيل الاحتياط فقط ؛ خوفاً من أن يكون المانع قد زال قبل أن يخرج وقت الأولى ، ولا سيما الحيض ، فإن الحيض قد لا تعلم المرأة بطهرها إلا بعد مدة من طهارتها .

الشرح الممتع (١٦١/٢ - ١٦٣) ، وانظر أيضاً (٣٥/٥ - ٣٦)

**وسئل الشيخ :** إذا طهرت الحائض أو النفساء وقت العصر هل تلزمها صلاة الظهر مع العصر أم لا يلزمها سوى العصر فقط ؟

**فأجاب :** القول الراجح في هذه المسألة أنه لا يلزمها إلا العصر فقط ، لأنه لا دليل على وجوب صلاة الظهر ، والأصل براءة الذمة ، ثم إن النبي ﷺ قال : « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » ولم يذكر أنه أدرك الظهر ، ولو كان الظهر واجباً لبينه النبي ﷺ ، ولأن المرأة لو حاضت بعد دخول وقت الظهر لم يلزمها إلا قضاء صلاة الظهر دون صلاة العصر مع أن الظهر تجمع إلى العصر ، ولا فرق بينها وبين الصورة التي وقع السؤال عنها .

وعلى هذا يكون القول الراجح أنه لا يلزمها إلا صلاة العصر فقط لدلالة النص والقياس عليها .. وكذلك الشأن فيما لو طهرت قبل خروج وقت العشاء فإنه لا يلزمها إلا صلاة العشاء ولا تلزمها صلاة المغرب .

٦٠ سؤالاً عن أحكام الحيض (١٢) ، وانظر أيضاً فتح ذي الجلال والإكرام (٤١٣/١ - ٤١٤) ، (٢٥/٢ ، ٧١ - ٧٢) ورسالة في الدماء الطبيعية للنساء ضمن مجموع فتاوى ورسائل (٣٠٩/١ - ٣١٠) ، (١٤٦/١٢ - ١٤٧) ، ولقاءات الباب المفتوح (٣١/١)



### المسألة الثالثة : هل فخذ الرجل من العورة ؟

ابن باز رحمه الله : الفخذ عورة .

الطلل الإبريزية (١١٨/١) ، (٤٧٧/٢) ، ومجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢١٨/٢٩) ، وفتاوى نور على الدرب (٢٠٨٠/٤)

الألباني رحمه الله : الفخذ عورة .

في كتاب ( فقه السنة ) ذكر الشيخ سيد سابق الخلاف في كون الفخذ عورة أم ليس بعورة ، وأدلة كل قول ثم قال :

( وللناظر في هذا أن يختار أي الرأي ، وإن كان الأحوط في الدين أن يستر المصلي ما بين سرتة وركبته ما أمكن ذلك ... ) .

**فقال الشيخ الألباني متعباً :** فيه أمور لا بد من تحرير القول فيها :

**الأول :** أن الأخذ بالأحوط ليس بالأمر الواجب ، وإنما هو من باب الورع ، وليس كل مكلف يرغب أن يكون ورعاً كما لا يخفى .

**الثاني :** أن المؤلف قيد ذلك بالصلاة ، فمفهومه أن ذلك ليس من الأحوط خارج الصلاة ، وفيه ما سيأتي بيانه .

**الثالث :** أن الاختيار الذي أشار إليه ينبغي أن يكون قائماً على قواعد علم أصول الفقه ، لكي لا يكون الاختيار كيفياً تابعاً للعادات والأهواء .

ومن الواضح لدى كل ناظر في الأدلة التي ساقها المؤلف أن أدلة القائلين بأن الفخذ ليس بعورة ، فعلية من جهة ، ومبيحة من جهة أخرى . وأدلة القائلين بأنه عورة ، قولية من جهة ، وحاضرة من جهة أخرى . ومن القواعد الأصولية التي تساعد على الترجيح بين الأدلة والاختيار بعيداً عن الهوى والغرض قاعدتان :

**الأولى :** الحاضر مقدم على المبيح .

**والأخرى :** القول مقدم على الفعل لاحتمال الخصوصية وغيرها ، مع أن الفعل في بعض الأدلة المشار إليها لا يظهر فيها أنه كان مقصوداً متعمداً كحديث أنس وأثر أبي بكر . أضف إلى ذلك أنها وقائع أعيان لا عموم لها ، بخلاف الأدلة القولية ، فهي شريعة عامة ، وعليها جرى عمل المسلمين سلفاً وخلفاً ، بحيث لا نعلم أن أحداً منهم كان يمشي أو يجلس كاشفاً عن فخذه كما يفعل بعض الكفار اليوم ومن يقلدهم من المسلمين الذين يلبسون البنطلون الذي يسمونه بـ (الشورت) ، وهو (التبان) في اللغة .

**ولهذا ، فلا ينبغي التردد في كون الفخذ عورة ترجيحاً للأدلة القولية ، فلا جرم** أن ذهب إليه أكثر العلماء ، وجزم به الشوكاني في « نيل الأوطار » (٢/ ٥٢ - ٥٣) و« السيل الجرار » (١/ ١٦٠ - ١٦١) .

نعم ، يمكن القول بأن عورة الفخذين أخف من عورة السوأتين ، وهو الذي مال إليه ابن القيم في « تهذيب السنن » كما كنت نقلته عنه في « الإرواء » (١/ ٣٠١) وحينئذ ، فمس الفخذ الذي وقع في حديث أبي ذر ، الظاهر أنه من فوق الثوب ، ليس كمس السوأتين ، خلافاً لما قعقع حوله ابن خزم ، ونقله المؤلف عنه وأقره !

تمام المنة (١٥٩-١٦٠) ، وانظر سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/ ٢٦٠) تحت الحديث رقم (١٦٨٧) ، وإرواء الغليل (١/ ٢٩٧ - ٣٠٢) ، وتلخيص أحكام الجنائز (٣٠)

**تنبيه :** كان الشيخ الألباني يرجح القول بأن الفخذ ليس بعورة ، وذلك في كتابه : الثمر المستطاب (١/ ٢٥٤ - ٢٧٢) ، ثم تراجع عن ذلك كما هو مذكور في المراجع السابقة .

**ابن عثيمين رحمه الله :** الفخذ عورة في الصلاة ، ليس بعورة من حيث النظر .  
في كتابه ( الشرح الممتع ) بين الشيخ أن الفخذين لابد من سترهما في الصلاة  
ثم قال :

وأما في النظر؛ فالمقصود منه سدُّ ذرائع الفتنة، فالنظر إلى ما كان محاذياً للسَّوَاتين  
فله حكمهما ، يعني أعلى الفخذ له حكم السَّوَاتين ، وما دون ذلك من الفخذ ،  
فإن الذي يظهر من التَّصَوُّص أنه ليس بعورة من حيث النَّظَر ؛ لأنه ثبت عن النبي  
ﷺ أنه قد حَسَرَ عن فخذِه ، وهو - عليه الصَّلَاة والسَّلَام - أشدُّ النَّاسِ حياءً ،  
لكن بالنسبة للشباب أرى أنه لا بُدَّ أن يستر الشاب فخذَه كُلَّه وما دون السُّرَّة ،  
خوفاً من الفتنة .

الشرح الممتع (١٩٥/٢)

#### وسئل الشيخ : هل الفخذ عورة ؟

**فأجاب بقوله :** هذه المسألة تختلف فيها : فمن أهل العلم من يرى أن الفخذ  
ليس بعورة بالنسبة للرجل ، وأنه لا يجب على الرجل ستره ، وظاهر كلامهم  
الإطلاق في الصلاة وغيرها ، ومنهم من يرى أن الفخذ عورة في الصلاة وغير  
الصلاة ، والأحاديث في ذلك : إما صحيحة غير صريحة ، وإما صريحة غير  
صحيحة ، ولذلك قال البخاري رحمه الله : إن حديث أنس يعني في انكشاف فخذ  
النبي ﷺ أسند ، وحديث جرهد أحوط . فكأن البخاري رحمه الله يقول :  
الأحاديث الصحيحة تدل على أن الفخذ ليس بعورة ، لأنه بدا من النبي ﷺ ،  
والنبي ﷺ أشد الناس حياءً ، ولو كان عورة ما كشفه الرسول عليه الصلاة  
والسلام ، ولكن في حديث علي بن أبي طالب قول النبي ﷺ : « إن الفخذ عورة » .  
وقوله : « لا تكشف فخذك ولا تنظر إلي فخذ حي ولا ميت » . ولكن هذه

الأحاديث ضعيفة ، والذي يظهر لي أن الفخذ ليس بعورة إلا إذا خيف من بروزه  
فتنة ، فإنه يجب ستره كأفخاذ الشباب .

مجموع فتاوى ورسائل (١٢/٢٦٥ - ٢٦٦) ، وانظر أيضاً لقاءات الباب المفتوح (١٤ / ٢)



### المسألة الرابعة : حكم ستر قدمي المرأة في الصلاة

ابن باز رحمه الله : يجب ستر القدمين في الصلاة عند جمهور أهل العلم .

سئل الشيخ : ما حكم تغطية اليدين والرجلين في الصلاة هل هو واجب على المرأة أم يجوز كشفها ، لاسيما إذا لم يكن عندها أجنب أو كانت في الصلاة مع نساء ؟

فأجاب : أما الوجه فالسنة كشفه في الصلاة إذا لم يكن هناك أجنب ، أما القدمان فالواجب سترهما عند جمهور أهل العلم ، وبعض أهل العلم يتسامح في كشف القدمين ، ولكن الجمهور يرى المنع وأن الواجب سترهما ؛ ولهذا روى أبو داود عن أم سلمة رضي الله عنها أنها سئلت عن المرأة تصلي في خمار وقميص ، قالت : لا بأس إذا كان الدرع يغطي ظهور قدميها .

فستر القدمين أولى وأحوط بكل حال ، أما الكفان فأمرهما أوسع ، إن كشفتهما فلا بأس ، وإن سترتهما فلا بأس ، وبعض أهل العلم يرى أن سترهما أولى .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٢٢/٢٩) ، والنظر أيضاً (٤٠٧/١٠ - ٤١٣) ، (٢٢١/٢٩) ، وفتاوى نور على الدرب (٧٣٦/٢) ، (٢٢١٧-٢٢١٨) ، والحلل الإبريزية (١١٩/١) ، ولقاءاتي مع الشيخين (١١٠/١)

الألباني رحمه الله : يجب ستر قدمي المرأة في الصلاة .

سئل الشيخ : هل تُعتبر قدما المرأة عورة في الصلاة يجب سترهما ؟

فأجاب : للعلماء في ذلك قولان :

الأول : أنهما عورة ، وهو الصحيح .

الثاني : أنهما ليستا بعورة ، وهو مرجوح .

والدليل على أن قدمي المرأة عورة مأخوذ من قوله تعالى :

﴿ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ ﴾ [النور: ٣١].

فهذا نص صريح أن نساء الصحابة كن يغطين أرجلهن ، وما ذلك إلا تجاوباً منهن بالعمل بعموم قوله تعالى :

﴿ يَأْتِيَنَّ النَّبِيَّ قُلُوبُ الْأَزْوَاجِ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلِيبِهِنَّ ﴾ [الأحزاب: ٥٩].

والجلباب هو الثوب الذي كالعباءة التي تلقيها المرأة على رأسها فتغطي بها جميع بدنها ، حتى رجليها .

لذلك قال تعالى مريباً من قد يداخلها الشيطان من النساء ، فهن يغطين أرجلهن ولكن الشيطان قد يوسوس لبعضهن بأن يضربن بأرجلهن ليسمعن الرجال صوت خلايلهن .

وقد جاء في بعض الأحاديث في « سنن أبي داود » وغيره : أن المرأة إذا قامت تصلي فعليها أن تلقي عليها درعاً أي قميصاً واسعاً يغطي ظهور قدميها . وقد يتسامح إذا بدا من المرأة في أثناء صلاتها شيء من باطن قدميها .

فتاوى الشيخ الألباني في المدينة والإمارات (٢٣٤-٢٣٥) ، وفتاوى مهمة لنساء الأمة (٩٠-٩٢) ، وانظر أيضاً : الفتاوى الإسترالية (١٢٥) ، والثمر المستطاب (١/ ٣١٩ ، ٣٢٤) ، وسلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٨٢٨/٢) تحت الحديث رقم (٤٦٠)

**ابن عثيمين رحمه الله :** القول بعدم الوجوب أظهر ، والقول بوجوب الستر أحوط .

**قال الشيخ :** اختلف العلماء في وجوب ستر الكفين والقدمين أثناء الصلاة : فمنهم من قال بالوجوب ، ومنهم من قال بعدم الوجوب ، والقول بعدم الوجوب أظهر ، والقول بوجوب الستر أحوط ، وعلى هذا فنأمر المرأة قبل أن تصلي أن



تستر الكفين والقدمين . لكن لو أنها صلت مكشوفة القدمين والكفين ثم جاءت تسأل فلا نأمرها بالإعادة ؛ لأن الأظهر في الدليل عدم وجوب ستر الكفين والقدمين ؛ لأن الشيء الذي يكون على سبيل الاحتياط يؤمر به الإنسان قبل فعله ، أما بعد أن يفعل فما وجب على سبيل الاحتياط لا يمكن أن يقوى على إبطال العبادة .

فتح ذي الجلال والإكرام (٢٦٧/٢) ، وانظر أيضاً : (٢٧٧ - ٢٧٨) ، والشرح الممتع (١٩٢/٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣)

**وسئل الشيخ :** عن حكم ظهور القدمين والكفين من المرأة في الصلاة ، مع العلم أنها ليست أمام رجال ولكن في البيت ؟

**فأجاب بقوله :** المشهور من مذهب الحنابلة - رحمهم الله - أن المرأة البالغة الحرة كلها عورة في الصلاة إلا وجهها ، وعلى هذا فلا يحل لها أن تكشف كفيها وقدميها .

وذهب كثير من أهل العلم إلى جواز كشف المرأة كفيها وقدميها . والاحتياط أن تتحرز المرأة من ذلك ، لكن لو فرض أن امرأة فعلت ثم جاءت تستفتي فإن الإنسان لا يجزئ أن يأمرها بالإعادة .

مجموع فتاوى ورسائل (٢٩٥/١٢) ، وانظر أيضاً (٢٩٦/١٢ ، ٣٠٠)



## المسألة الخامسة : حكم ستر العاتق في الصلاة

ابن باز رحمه الله : يجب ستر العاتقين أو أحدهما مع القدرة على ذلك .

سئل الشيخ : يصلي بعض الناس صلاة الفريضة وليس على عاتقيه شيء يسترهما ، وخصوصاً أيام الحج أثناء الإحرام ، فما حكم ذلك ؟

فأجاب : إن كان عاجزاً فلا شيء عليه ؛ لقول الله سبحانه : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ ، ولقول النبي ﷺ لجابر بن عبد الله رضي الله عنهما : « إن كان الثوب واسعاً فالتحف به ، وإن كان ضيقاً فاترز به » متفق على صحته .

أما مع القدرة على ستر العاتقين أو أحدهما ، فالواجب عليه سترهما أو أحدهما في أصح قولي العلماء ، فإن ترك ذلك لم تصح صلاته ، لقول النبي : « لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » متفق على صحته .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٠/٤١٥) ، وانظر أيضاً (١٠/٤١٠، ٤١٢، ٤١٣)

وسئل أيضاً : أفيد سماحتكم أنه يوجد كثير من الإخوان هداهم الله يصلون الصلاة وهم في إزار واحد وهو الذي أسفل البطن ، أما الإزار الذي على الظهر فإنهم ينزلونه في الأرض أو يربطونه على بطونهم ، فأرجو إيلagهم ، هل صلاتهم صحيحة وهم مكشوفو الأظهر والبطن وهذا كثير ومتكرر فأرجو إفتائي في ذلك جزاكم الله خيراً ؟

فأجاب : التوجب على المؤمن أن يصلي في إزار ورداء ، لا بد أن يكون على عاتقيه أو أحدهما شيء ، فإذا أراد الدخول في الصلاة فالواجب أنه يجعل الرداء على عاتقيه ، أو يلبس قميصاً إذا كان في غير الإحرام ، فالمقصود أنه لا بد من ستر العاتقين ، أو أحدهما كما قال النبي ﷺ : « لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد

ليس على عاتقه منه شيء » ، وقال ﷺ لجابر في الحديث : « وأمره أن يلتحف بثوبه ويجعل أطرافه على عاتقيه فإن لم يقدر على ذلك اتزر به » ، أمره أن يلتحف به إن قدر وإلا اتزر به ، فالحاصل أنه متى استطاع أن يغطي عاتقيه أو أحدهما وجب عليه ذلك ، وليس له أن يصلي وعاتقه مكشوفان وهو يقدر ، أما العاجز الذي ما عنده إلا إزار لعجزه فصلاته صحيحة ، أما الذي ليس بعاجز بل عنده رداء فإنه يصلي في رداء ، وإذا صلى وهو مكشوف العاتقين فينبغي له أن يعيد ؛ لأن الرسول ﷺ قال : « لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقيه منه شيء » والأصل في النهي التحريم ، وقد ذهب إلى هذا بعض أهل العلم فقالوا : من صلى وعاتقه مكشوفان وهو يقدر فعلية الإعادة ولا سيما الفريضة فإن أمرها عظيم .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢١٤/٢٩ - ٢١٦) ، وانظر الحال الإبريزية (١١٣/١) ، ١١٤ ، وفتاوى نور على الدرب (٢٠٨٠/٤)

**الألباني رحمه الله :** يجب على المصلي أن يستر عاتقه مع القدرة على ستره .

في كتاب فقه السنة وتحت عنوان ( ما يجب من الثياب وما يستحب منها ) قال الشيخ سيد سابق : ويستحب أن يصلي في ثوبين أو أكثر ، وأن يتجمل ويتزين ما أمكن ذلك .

فعن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال : « إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه ، فإن الله أحق من تُزَيَّنَ له ، فإن لم يكن له ثوبان فليُتَزَرَّ إذا صلى ، ولا يشتمل أحدكم في صلاته اشتمال اليهود » رواه الطبراني والبيهقي ....

وعن بريدة قال : نهى رسول الله ﷺ أن يُصلي الرجل في لحاف واحد لا يتوشح به ، ونهى أن يصلي الرجل في سراويل وليس عليه رداء . رواه أبو داود والبيهقي .

**علق الشيخ الألباني على حديث بريدة فقال :** وإسناده حسن كما حققته في « صحيح أبي داود » ( ٦٤٦ ) وفي الحديث دلالة على أنه يجب على المصلي أن يستر من بدنه ما ليس بعورة ، وهو القسم الأعلى منه ، وذلك إن وجد كما يدل عليه حديث ابن عمر وغيره ، وظاهر النهي يفيد بطلان الصلاة ، ويؤكد ذلك قوله ﷺ : « لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه ( وفي رواية : عاتقيه . وفي أخرى : منكبيه ) منه شيء » . رواه الشيخان وأبو داود وغيرهم ، وهو مخرج في « الإرواء » ( ٢٧٥ ) و« صحيح أبي داود » ( ٦٣٧ ) .

قال الشوكاني في « نيل الأوطار » ( ٥٩ / ٢ ) : « وقد حمل الجمهور هذا النهي على التنزيه ، وعن أحمد : لا يصح صلاة من قدر على ذلك فتركه . وعنه أيضاً : تصح ويأثم » .

وأغرب ابن حزم كعادته في التمسك بظاهريته فقال ( ٧١ / ٤ ) :

« وفرض على الرجل إن صلى في ثوب واسع أن يطرح منه على عاتقه أو عاتقيه ، فإن لم يفعل بطلت صلاته ، فإن كان ضيقاً أتزر به وأجزأه ، كان معه ثوب غيره أولم يكن » .

**قلت ( الألباني ) :** فوقف مع ظاهر الحديث ، ولم يوجب الرداء إذا استطاعه ، خلافاً لحديث بريدة هذا ، وحديث ابن عمر أيضاً ، فكأنه لم يقف عليهما .

تمام المنة ( ١٦٢ - ١٦٣ ) ، وانظر أيضاً : الثمر المستطاب ( ٢٩١ / ١ - ٢٩٣ ) ، ومقدمة حجاب المرأة ولباسها في الصلاة ( ٥ ) ، وأصل صفة صلاة النبي ﷺ ( ١٥٨ / ١ - ١٦١ )

**ابن عثيمين** رحمه الله : ستر أحد العاتقين سنة وليس بواجب .

في شرحه لحديث : أبي هريرة ؓ : « لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » .

**قال الشيخ** : هل هذا على سبيل الوجوب أو على سبيل الاستحباب ؟

**الجواب** : اختلف في ذلك العلماء - رحمهم الله - فقال بعضهم : إن ستر المنكبين واجب في الفريضة والنافلة . وقال بعضهم : إنه واجب في الفريضة دون النافلة . وقال آخرون : إنه مستحب في الفريضة والنافلة ، وإنه من كمال الستر ، وإن الإنسان لو ترك ستر عاتقيه مع سعة الثوب ، فإن غاية ما فيه الكراهة فقط ، أما أن نقول : إنه محرم أو صلاتك باطلة ، فإن الأدلة لا تدل على ذلك . وهذا القول هو الأصح ، ويدل له حديث جابر رضي الله عنه السابق . وأما من فرق بين الفريضة والنافلة ، فلا وجه له .

**ثم قال الشيخ** : مسألة : لو أن أحداً صلى في إزار فقط هل تجزئ الصلاة ؟

**الجواب** : إذا لم يجد سواه فلا شك أنها تجزئه ، وإن وجد : فإن من العلماء من يقول : إن صلاته باطلة ، وهؤلاء هم الذين يقولون بوجوب ستر العاتق . ومنهم من يقول : صلاته صحيحة ، لكنه قصر في ستر العورة . وهذا هو الصحيح . وهذا يكثر كثيراً في أيام الحج ، تجد الرجل يشتغل في طبخ أو غيره ويصلي بإزار ورداؤه حاضر ، فعلى القول الراجح : تكون صلاته صحيحة ، وعلى القول باشتراط ستر أحد المنكبين أو المنكبين جميعاً : تكون صلاته باطلة ؛ ولهذا لا ينبغي للإنسان أن يتهاون في هذه المسألة مع وجود الخلاف بين العلماء .

فتح ذي الجلال والإكرام (٢/٢٧٣-٢٧٥) ، ونظر أيضاً (٢/٢٧١، ٢٧٢) ، والشرح الممتع (٢/٢٠٠-٢٠١)

**وسئل الشيخ : هل يجب على الرجل ستر أحد عاتقيه في الصلاة ؟**

**فأجاب بقوله :** ستر أحد العاتقين سنة وليس بواجب ، لقوله عليه الصلاة والسلام لجابر رضي الله عنه : « إن كان ضيقاً فاتزر به ، وإن كان واسعاً فالتحف به » . وصلى جابر رضي الله عنه في إزار ، ورداؤه على المشجب ، فذكره رجل بذلك ، فقال : « فعلت هذا ليراه أحق مثلك » ، وفي لفظ « يرى الجاهلون » ، هذا هو القول الراجح وهو مذهب الجمهور . وكونه لا بد أن يكون على العاتقين شيء من الثوب ليس لأن العاتقين عورة ، بل من أجل تمام اللباس وشد الإزار ، لكن الأفضل في ثوبين لأنه أقرب إلى الستر وأحوط ، وقد صح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : « إذا وسع الله عليكم فأوسعوا » فدل هذا على أنه إذا كان الإنسان في سعة فالثوبان أفضل ، ويؤيد ما ذهب إليه عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل : أيصلي أحدنا في الثوب الواحد ؟ فقال : « أو لكلكم ثوبان » . وهذا يدل على أن الثوب الواحد مجزئ ، لكن إذا وسع الله علينا فلتتوسع ، لأن قوله : « أو لكلكم ثوبان » يدل على أنه ليس لكل واحد من الناس ثوبان ، بل أكثر الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثوب واحد .

مجموع فتاوى ورسائل (١٢/٢٩٣-٢٩٤) ، وانظر أيضاً (١٢/٢٦٦ ، ٢٩٢)



**المسألة السادسة : حكم المحراب في المسجد****ابن باز رحمه الله : المحراب ليس بدعة .****سئل الشيخ : هل المحراب في المسجد بدعة .**

**فأجاب :** ليس المحراب بدعة بل فعله السلف الصالح من آخر القرن الأول إلى يومنا هذا ، وفيه فوائد وهي أنه يوضح أن هذا مسجد ويوضح القبلة فيستفيد منه الناس في معرفة القبلة ، وقد يحتاج إليه في زيادة صف إذا دخل فيه الإمام عند الحاجة وعند الضيق فليس ببدعة وفيه فوائد طيبة .

فتاوى نور على الدرب (٧١٦/٢)

**ابن عثيمين رحمه الله :** اتخاذ المحراب مباح ، والقول بأنه مستحب أقرب إلى الصواب من القول بأنه مكروه .

**قال الشيخ :** اختلف العلماء - رحمهم الله - في اتخاذ المحراب ؛ هل هو سنة ؛ أم مستحب ؛ أم مباح ؟ **والصحيح أنه مستحب ،** أي : لم تُردِّ به السنة ، لكن التُّصوص الشرعية تدلُّ على استحبابه ؛ لما فيه من المصالح الكثيرة ، ومنها بيان القبلة للجاهل .

وأما ما روي عن النبي عليه الصلاة والسلام من النهي عن مذابح كذاب التُّصارى أي : المحارب ، فهذا التُّهْيُ فيما إذا اتُّخِذَت محارب كمحارب التُّصارى ، أما إذا اتُّخِذَت محارب متميزة للمسلمين ، فإن هذا لا نهى عنه .

الشرح الممتع (٣٣٢/٢ - ٣٣٣)

**وقال الشيخ أيضاً :** اتخاذ المحراب ليس بمكروه ، وإن كان بعض العلماء استحبه ؛ لما فيه من الدلالة على القبلة ، وعلى مكان الإمام .

وبعضهم كرهه ، وقال : إنه غير معروف في عهد الرسول ﷺ ، وإن الرسول ﷺ نهى عن اتخاذ المساجد مذابح مثل مذابح النصارى يجعلون لها الطاق . فهذا يقتضي كراهته .

**والصحيح :** أنه مباح ، فلا نأمر به ولا ننهى عنه ، والقول بأنه مستحب أقرب إلى الصواب من القول بأنه مكروه ، لأن الذي ورد النهي عنه مذابح كمذابح النصارى ، أي : أن نتخذ المحاريب كمحاريب النصارى ، أما إذا كانت تختلف عنهم فلا كراهة ؛ لأن العلة في المحاريب المشابهة لمحاريب النصارى هي التشبه بهم ، فإذا لم يكن تشبه فلا كراهة .

**فوقال قائل :** إذا كان الرسول ﷺ لم يفعلها فما بالنا نفعلها ؟ .

**فالجواب :** أن النبي ﷺ لم يفعلها إما لعدم الحاجة إليها ، أو لأن ذلك قد يكلف في البناء في ذلك الوقت ، أو لغير ذلك من الأسباب ، فما دامت ليست متخذة على وجه التعبد ، وفيها مصلحة ؛ لأنها تبين للناس محل القبلة فكيف نكرها ؟ ! ولو أن المسجد لا محراب فيه ثم دخل رجلٌ غريب فسوف تشبه عليه القبلة ، ولهذا قالوا في باب استقبال القبلة : إنه يُستدلُّ عليها بالمحاريب الإسلامية .

الشرح الممتع (٣٠٣/٤ - ٣٠٤) ، وانظر فتح ذي الجلال والإكرام (٥٠٢/٢ - ٥٠٣) ، ومجموع فتاوى ورسائل (٤١٢/١٢ - ٤١٣)

**الألباني رحمه الله :** المحراب في المسجد بدعة .

**قال الشيخ :** روى البزار (١/٢١٠/٤١٦ - كشف الأستار) عن ابن مسعود أنه كره الصلاة في المحراب ، وقال : إنما كانت للكنائس ، فلا تشبهوا بأهل الكتاب . يعني أنه كره الصلاة في الطاق .

وبعد أن بين الشيخ أن إسناده ضعيف قال :



لكن يقويه ما روى ابن أبي شيبة بسند صحيح عن إبراهيم قال : قال عبد الله :  
« اتقوا هذه المحاريب ، وكان إبراهيم لا يقوم فيها » .

**ثم قال الشيخ :** ثم روى ابن أبي شيبة عن سالم بن أبي الجعد قال : « لا  
تتخذوا المذابح في المساجد » . وإسناده صحيح .

ثم روى بسند صحيح عن موسى بن عبيدة قال : رأيت مسجد أبي ذر ، فلم أر  
فيه طاقاً .

وروى آثاراً كثيرة عن السلف في كراهة المحراب في المسجد ، وفي ما نقلناه عنه  
كفاية .

وأما جزم الشيخ الكوثري في كلمته التي صدر بها رسالة السيوطي السالفة  
[ إعلام الأريب بحدوث بدعة المحاريب ] ( ص ١٧ ) : أن المحراب كان موجوداً في  
مسجد النبي ﷺ ، فهو مع مخالفته لهذه الآثار التي يقطع من وقف عليها ببدعية  
المحراب ، فلا جرم جزم بذلك جماعة من النقاد ، كما سبق ، فإنما عمدته في ذلك  
حديث لا يصح ، ولا بد من الكلام عليه دفعاً لتلييسات الكوثري ، وهو من  
حديث وائل بن حجر ، وهو قوله : « حضرت رسول الله ﷺ حين نهض إلى  
المسجد ، فدخل المحراب [ يعني موضع المحراب ] ، ثم رفع يديه بالتكبير ، ثم وضع  
يمينه على يسراه على صدره » .

**وبعد أن بين الشيخ ضعف هذا الحديث قال :**

وأما استحسان الكوثري وغيره المحاريب ، بحجة أن فيها مصلحة محققة ، وهي  
الدلالة على القبلة ، فهي حجة واهية من وجوه :

**أولاً :** أن أكثر المساجد فيها المنابر ، فهي تقوم بهذه المصلحة قطعاً ، فلا حاجة حينئذ للمحاريب ، و ينبغي أن يكون ذلك متفقاً بين المختلفين في هذه المسألة لو أنصفوا ، و لم يحاولوا ابتكار الأعذار إبقاء لما عليه الجماهير ، و إرضاء لهم .

**ثانياً :** أن ما شرع للحاجة و المصلحة ، ينبغي أن يوقف عندما تقتضيه المصلحة ، و لا يزداد على ذلك ، فإذا كان الغرض من المحراب في المسجد ، هو الدلالة على القبلة ، فذلك يحصل بمحراب صغير يحفر فيه ، بينما نرى المحاريب في أكثر المساجد ضخمة واسعة يغرق الإمام فيها ، زد على ذلك أنها صارت موضعاً للزينة والنقوش التي تلهي المصلين و تصرفهم عن الخشوع في الصلاة و جمع الفكر فيها ، وذلك منهي عنه قطعاً .

**ثالثاً :** أنه إذا ثبت أن المحاريب من عادة النصارى في كنائسهم ، فينبغي حينئذ صرف النظر عن المحراب بالكلية ، و استبداله بشيء آخر يتفق عليه ، مثل وضع عمود عند موقف الإمام ، فإن له أصلاً في السنة ، فقد أخرج الطبراني في « الكبير » (٢/٨٩/١) ، و « الأوسط » (٢/٢٨٤ / ٩٢٩٦) من طريقين عن عبد الله بن موسى التيمي عن أسامة بن زيد عن معاذ بن عبد الله بن خبيب عن جابر بن أسامة الجهني قال : « لقيت النبي ﷺ في أصحابه في السوق ، فسألت أصحاب رسول الله ﷺ أين يريد ؟ قالوا : يخط لقومك مسجداً ، فرجعت فإذا قوم قيام ، فقلت : ما لكم ؟ قالوا : خط لنا رسول الله ﷺ مسجداً ، و غرز في القبلة خشبة أقامها فيها .

**قلت :** و هذا إسناد حسن ، أو قريب من الحسن ، رجاله كلهم ثقات معروفون من رجال « التهذيب » ، لكن التيمي مختلف فيه .

**ثم قال الشيخ :** و جملة القول : إن المحراب في المسجد بدعة ، ولا مسوغ لجعله من المصالح المرسلة ، ما دام أن غيره مما شرعه رسول الله ﷺ يقوم مقامه مع البساطة ، و قلة الكلفة ، و البعد عن الزخرفة .

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١/٦٤١ - ٦٤٧) تحت الحديث رقم (٤٤٨) ، وانظر أيضاً (١٢/٩٤) تحت الحديث رقم (٥٥٥٤) ، والثمر المستطاب (١/٤٧٢ - ٤٧٨)



## باب صفة الصلاة

**المسألة الأولى : حكم الاستعاذة قبل قراءة الفاتحة في الركعة الأولى من الصلاة**

**ابن باز رحمه الله : الاستعاذة سنة في الركعة الأولى .**

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٤٣/٢٩ - ٢٤٤) ، وانظر أيضاً فتاوى نور على الدرب (٧٨٢/٢)

**ابن عثيمين رحمه الله : الاستعاذة قبل قراءة الفاتحة في الركعة الأولى من الصلاة**

سنة .

**قال الشيخ : ذهب جمهور العلماء إلى أن الاستعاذة ليست واجبة وإنما هي**

**مستحبة ، لأن النبي ﷺ قال للمسيء في صلاته : « اقرأ ما تيسر معك من القرآن »**

ولم يذكر له الاستعاذة ، ثم هي ليست من الفاتحة ، بل هي خارجة عنها .

التعليق على المنتقى (٩/١) ، وانظر أيضاً مجموع فتاوى ورسائل (١٠٧/١٣ ، ١١٠) ، والشرح الممتع (٥٤/٣) ، (٣٣٠)

**تنبيه : قال الشيخ في موضع آخر : والقول بوجوب التعوذ عند قراءة القرآن**

**قول قوي بلا شك .**

فتح ذي الجلال والإكرام (١٠٨/٣ - ١٠٩)

**الألباني رحمه الله : الاستعاذة واجبة .**

**في تلخيصه لصفة صلاة النبي ﷺ ، وبعد دعاء الاستفتاح قال الشيخ :**

**ثم يستعيز بالله وجوباً ، ويأثم بتركه .**

تلخيص صفة صلاة النبي ﷺ (١٥) فقرة (٤٦)



**المسألة الثانية : حكم تأمين المأموم****الألباني رحمه الله : تأمين المأموم واجب إذا أمن الإمام .**

تمام المنة (١٧٨) ، وأصل صفة صلاة النبي ﷺ (٣٨٢/١ - ٣٨٣)

**ابن عثيمين رحمه الله : تأمين المأموم سنة مؤكدة لا سيما إذا أمن الإمام .**

مجموع فتاوى ورسائل (١١٥/١٣) ، وانظر أيضاً (١٣٩/١٣) ، ولقاءات الباب المفتوح (١٦٢/١) ، وفتح ذي الجلال والإكرام (١٦٧/٣) ، والشرح الممتع (٣٣٠/٣)



**المسألة الثالثة : هل يشرع للمأموم أن يقول ( سمع الله لمن حمده ) في حال**

**الرفع من الركوع ؟**

**ابن باز رحمه الله : المأموم لا يقول ( سمع الله لمن حمده ) عند الرفع من**

**الركوع ، بل يقول ( ربنا ولك الحمد ) .**

**في سياق شرحه لكيفية الصلاة قال الشيخ : الإمام يقول عند الرفع : سمع الله**

**لمن حمده أولاً ، وهكذا المنفرد ، ثم يأتي بالحمد بعد ذلك ، أما المأموم فإنه يقول**

**هذا عند ارتفاعه من الركوع : ربنا ولك الحمد ، ولا يقول : سمع الله لمن حمده**

**على الصحيح المختار الذي دلت عليه الأحاديث عن رسول الله عليه الصلاة**

**والسلام .**

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١١/٥٨-٥٩) ، وانظر أيضاً : (١١/١٠ ، ٦٨ ، ٨٥-٨٦) ، (١٦/٢٨٢) ،

وفتاوى نور على الدرب (٢/٧٨٠-٧٨١)

**وفي الحلل الإبريزية :**

**هل يقول المأموم سمع الله لمن حمده ؟ ومن استدل بقوله : « صلوا كما**

**رأيتموني أصلي » ؟ .**

**قال الشيخ : مجمل ، فسره قوله ﷺ « إذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا**

**ولك الحمد » ، ولم يقل : قولوا مثله .**

الحلل الإبريزية (١/٢٣٣) ، وانظر أيضاً (١/٢٣٢)

**ابن عثيمين رحمه الله : المأموم يقول في حال الرفع من الركوع : ( ربنا ولك**

**الحمد ) ، ولا يقول : ( سمع الله لمن حمده ) .**

**سئل الشيخ : المزمع إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده هل يقول : ربنا ولك**

**الحمد ؟ أم يقول : سمع الله لمن حمده ؟**

**فأجاب :** المؤتم إذا قال إمامه سمع الله لمن حمده لا يقول سمع الله لمن حمده. لأن النبي ﷺ قال : « إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد » فقال: إذا كبر فكبروا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد ، ففرق النبي ﷺ بين التكبير وبين التسميع ، فالتكبير نقول كما يقول ، والتسميع لا نقول كما يقول ، لأن قوله إذا قال : سمع الله لمن حمده ، قولوا ربنا ولك الحمد ، بمنزلة قوله إذا قال سمع الله لمن حمده فلا تقولوا سمع الله لمن حمده ، ولكن قولوا : ربنا ولك الحمد ، بدليل السياق ، سياق الحديث الذي قال : إذا كبر فكبروا ، ومن قال من أهل العلم إنه يقول سمع الله لمن حمده ويقول ربنا ولك الحمد فقوله ضعيف ، وليس أحد يقبل قوله على الإطلاق ولا يُرد قوله على الإطلاق حتى يُعرض على الكتاب والسنة ، ونحن إذا عرضنا هذا على السنة وجدنا الأمر كما سمعت .

لقاءات الباب المفتوح (٣٢٠/١ - ٣٢١) ، ولقاءاتي مع الشيخين (١٢٠/٢ - ١٢١)

وفي موضع آخر قال الشيخ : فإذا قال قائل: ما الجواب عن قوله ﷺ : « صَلُّوا كما رأيتموني أصلي » ، وقد كان يقول: « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » فيقتضي أن المأموم يقول ذلك ؟

**فالجواب على هذا سهل :** وهو أن قوله ﷺ : « صَلُّوا كما رأيتموني أصلي » عام ، وأما قوله ﷺ : « وإذا قال: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » ، فقولوا : « رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْد » فهذا خاص ، والخاص يقضي على العام ، فيكون المأموم مستثنى من هذا العموم بالنسبة لقول : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » فإنه يقول: ربنا ولك الحمد .

الشرح الممتع (١٠٢/٣ - ١٠٣) ، وانظر أيضاً (٣١٧/٣) ، وفتح ذي الجلال والإكرام (٢٣٨/٣) ، ومجموع فتاوى ورسائل (٣٧٦/١٣ - ٣٧٧ ، ٤٠٠) ، والتعليق على المنتقى (١١٦/١) ، ولقاءات الباب المفتوح (٣٩٣/٣)

الألباني رحمه الله : يشرع للمأموم أن يقول ( سمع الله لمن حمده ) في أثناء الرفع من الركوع ، بل هو واجب .

قال الشيخ سيد سابق في كتابه ( فقه السنة ) : « يستحب للمصلي إماماً أو مأموماً أو منفرداً أن يقول عند الرفع من الركوع : سمع الله لمن حمده ... فعن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يقول : سمع الله لمن حمده ، حين يرفع صلبه من الركعة ثم يقول وهو قائم : ربنا ولك الحمد . رواه أحمد والشيخان » .

فقال الشيخ الألباني معلقاً : وتأكيذاً لما ذكره من شمول الاستحباب للمأموم أقول :

من الواضح أن في هذا الحديث ذكرين اثنين :

أحدهما : قوله : « سمع الله لمن حمده » في اعتداله من الركوع .

والآخر : قوله : « ربنا ولك الحمد » إذا استوى قائماً .

فإذا لم يقل المقتدي ذكر الاعتدال ، فسيقول مكانه ذكر الاستواء ، وهذا أمر مشاهد من جماهير المصلين ، فإنهم ما يكادون يسمعون منه : « سمع الله لمن حمده » إلا وسبقوه بقولهم : ربنا ولك الحمد ، وفي هذا مخالفة صريحة للحديث ، فإن حاول أحدهم تجنبها وقع في مخالفة أخرى ، وهي إخلاء الاعتدال من الذكر المشروع فيه بغير حجة .

قال النووي رحمه الله ( ٤٢٠ / ٣ ) :

« ولأن الصلاة مبنية على أن لا يفتر عن الذكر في شيء منها ، فإن لم يقل

بالذكرين في الرفع والاعتدال بقي أحد الحالين خالياً عن الذكر » .



بل إنني أقول : إن التسميع في الاعتدال واجب على كل مصلي ؛ لثبوت ذلك في حديث المسيء صلاته ، فقد قال ﷺ فيه : « إنها لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله .. ثم يكبر .. ويركع حتى تطمئن مفاصله وتسترخي ، ثم يقول : سمع الله لمن حمده ، ثم يستوي قائماً حتى يقيم صلبه ... » الحديث .

أخرجه أبو داود والنسائي والسياق له ، وغيرهما بسند صحيح . وهو مخرج في « صحيح أبي داود » ( ٨٠٤ ) .

فهل يجوز لأحد بعد هذا أن يقول بأن التسميع لا يجب على كل مصلي ؟ ! .

تمام الفتنة ( ١٩٠ - ١٩١ )

**وسئل الشيخ : هل على المأموم أن يقول عند الرفع من الركوع : « سمع الله لمن حمده » ؟**

**فأجاب :** هذه مسألة تختلف فيها بين العلماء :

فمنهم من يقول بالإيجاب .

ومنهم من يقول بالسلب .

والذي نراه ؛ أنه يقول مع الإمام : « سمع الله لمن حمده » .

وهذا مما ألف فيه الحافظ السيوطي رسالة خاصة ذهب فيها إلى تأييد مذهب

الإمام الشافعي ؛ حيث يقول : « إن المقتدي يجمع بين التحميد والتسميع » .

ونرى أن هذا هو الأرجح لسببين :

**الأول :** عموم قوله ﷺ : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، فمما لا شك فيه أنه

ﷺ تلقى أصحابه عنه صفة الصلاة من إمامته بهم ، فمعنى قوله ﷺ : « كما

رأيتموني أصلي » : أي كما رأيتموني أصلي بكم ؛ لأن هذه الصورة وهي التي

كانت تتجلى لهم .

وقد ثبت عنه ﷺ أنه كان يجمع بين الأمرين ، فكان يقول : « سمع الله لمن حمده » رافعاً رأسه من الركوع إلى القيام - أي في حال الاعتدال - فإذا ما استتم قائماً ؛ جاء الورد الآخر وهو « ربنا ولك الحمد » .

**الثاني :** أن للاعتدال من الركوع إلى القيام وِرد ، وللقيام وِرد آخر .

**فإذا قيل :** إن المقتدي يقتصر على التحميد ، فمتى يقول ذلك ؟ .. إن قاله وهو يرفع رأسه من الركوع ؛ فقد وضع الورد في غير محله ، ولم يتبع الرسول ﷺ في قوله : « صلوا كما رأيتموني أصلي » .

**وإن قاله حال القيام :** فهو لم يقل شيئاً حال الرفع ، فيكون قد اتبع السنة في الورد الثاني وأهمل الورد الآخر في اعتداله من الركوع إلى القيام ، ولا مبرر لترك هذه السنة ، ثم إنه لا يوجد في صفة الصلاة مكان شاغر ، ليس فيه ذكر .

وأما الحديث الذي يقول : « إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك الحمد » ، فلا يعني عدم قول المأموم : « سمع الله لمن حمده » ؛ لأن هذا كقوله ﷺ في الحديث الآخر : « وإذا قال : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة : ٧] فقولوا : آمين » .

فهذا الحديث لا يعني أن الإمام لا يقول : « آمين » ، فنأخذ من هذا الحديث شرعية قول المأموم « آمين » ، ولا نأخذ عدم شرعية قول الإمام « آمين » ؛ لأن الحديث سكت عن ذلك ، مع وجود حديث آخر صريح بشرعية قول الإمام « آمين » وذلك في قوله ﷺ كما في « الصحيحين » من حديث أبي هريرة قال : قال ﷺ : « إذا أمن الإمام فأمنوا ... » الحديث .

وكذلك نقول في قوله ﷺ : « وإذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك الحمد » أن ذلك لا يعني عدم شرعية قول المأموم : « سمع الله لمن حمده » فهذا أمر مسكوت عنه .

فتاوى الشيخ الألباني في المدينة والإمارات (٨٩ - ٩١) ، وانتظر أيضاً سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٩٥٤/٢ - ٩٥٧) تحب الحديث رقم (٥٩٧٧) ، وصفة صلاة النبي ﷺ (١٣٥ - ١٣٦) ، وأصل صفة صلاة النبي ﷺ (٦٧٧/٢ - ٦٧٨)



**المسألة الرابعة : حكم وضع اليدين على الصدر في القيام الذي بعد الركوع**

**ابن باز رحمه الله :** وضع اليدين على الصدر في القيام الذي بعد الركوع هو السنة .

**قال الشيخ :** الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه . أما بعد ، فقد كثر السؤال من الداخل والخارج عن موضع اليدين إذا رفع المصلي رأسه من الركوع فرأيت أن أجيب عن ذلك جواباً مبسوطاً بعض البسط نصحاً للمسلمين ، وإيضاحاً للحق ، وكشفاً للشبهة ، ونشراً للسنة ، فأقول : قد دلت السنة الصحيحة عن رسول الله ﷺ على أنه كان يقبض بيمينه على شماله إذا كان قائماً في الصلاة ، كما دلت على أنه كان عليه الصلاة والسلام يأمر بذلك .

**قال الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه :** ( باب وضع اليمنى على اليسرى ) حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد ؓ قال : « كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة » قال أبو حازم : لا أعلمه إلا ينمي ذلك إلى النبي ﷺ . انتهى المقصود .

ووجه الدلالة من هذا الحديث الصحيح على شرعية وضع اليمين على الشمال حال قيام المصلي في الصلاة قبل الركوع وبعده ، أن سهلاً أخبر أن الناس كانوا يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة ، ومعلوم أن السنة للمصلي في حال الركوع أن يضع كفيه على ركبتيه ، وفي حال السجود أن يضعهما على الأرض حيال منكبيه أو حيال أذنيه ، وفي حال الجلوس بين السجدين ، وفي التشهد أن يضعهما على فخذه وركبتيه على التفصيل الذي أوضحته السنة في ذلك ، فلم يبق إلا حال القيام فعلم أنه المراد من حديث سهل ، وبذلك يتضح أن المشروع للمصلي في حال قيامه في الصلاة أن يضع يده اليمنى

على ذراعه اليسرى سواء كان ذلك في القيام قبل الركوع أو بعده ؛ لأنه لم يثبت عن النبي ﷺ فيما نعلم التفريق بينهما ، ومن فرق فعليه الدليل .

وقد ثبت في حديث وائل بن حجر عند النسائي بإسناد صحيح أن النبي ﷺ « كان إذا كان قائماً في الصلاة قبض يمينه على شماله » وفي رواية له أيضاً ولأبي داود بإسناد صحيح عن وائل أنه « رأى النبي ﷺ بعدما كبر للإحرام وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد » وهذا صريح صحيح في وضع المصلي حال قيامه في الصلاة كفه اليمنى على كفه اليسرى والرسغ والساعد ، وليس فيه تفريق بين القيام الذي قبل الركوع والذي بعده ، فاتضح بذلك شمول هذا الحديث للحالين جميعاً ، وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في « الفتح » على ترجمة البخاري المذكورة آنفاً ما نصه : [ قوله : ( باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ) أي في حال القيام ، قوله : ( كان الناس يؤمرون ) هذا حكمه الرفع لأنه محمول على أن الأمر لهم بذلك هو النبي ﷺ كما سيأتي .

قوله : ( على ذراعه ) أبهم موضعه من الذراع ، وفي حديث وائل عند أبي داود والنسائي « ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد » وصححه ابن خزيمة وغيره وأصله في صحيح مسلم بدون الزيادة . والرسغ بضم الراء وسكون السين المهملة بعدها معجمة هو المفصل بين الساعد والكف ، وسيأتي أثر علي نحوه في أواخر الصلاة ، ولم يذكر أيضاً محلها من الجسد ، وقد روى ابن خزيمة من حديث وائل أنه وضعهما على صدره ، والبزار عند صدره . وعند أحمد في حديث هُلب الطائي نحوه ، وهلب بضم الهاء ، وسكون اللام بعدها موحدة ، وفي زيادات المسند من حديث علي أنه وضعهما تحت السرة

وإسناده ضعيف ، واعترض الداني في أطراف الموطأ فقال : هذا معلول لأنه ظن من أبي حازم ، و ردُّ بأن أبا حازم لو لم يقل : لا أعلمه... إلخ لكان في حكم المرفوع لأن قول الصحابي : كنا نؤمر بكذا يصرف بظاهره إلى من له الأمر ، وهو النبي ﷺ لأن الصحابي في مقام تعريف الشرع ، فيحمل على من صدر عنه الشرع ومثله قول عائشة : كنا نؤمر بقضاء الصوم ، فإنه محمول على أن الأمر بذلك هو النبي ﷺ ، وأطلق البيهقي أنه لا خلاف في ذلك بين أهل النقل والله أعلم .

وقد ورد في سنن أبي داود والنسائي وصحيح ابن السكن شيء يستأنس به على تعيين الأمر والمأمور ، فروي عن ابن مسعود ؓ قال : « رأيت النبي ﷺ واضعاً يدي اليسرى على يدي اليمنى فنزعها ووضع اليمنى على اليسرى » إسناده حسن . قيل : لو كان مرفوعاً ما احتاج أبو حازم إلى قوله : ( لا أعلمه ... ) الخ .

**والجواب :** أنه أراد الانتقال إلى التصريح فالأول لا يقال له : مرفوع ، وإنما يقال : له حكم الرفع . قال العلماء : الحكمة في هذه الهيئة أنها صفة السائل الذليل وهو أضع من العبد وأقرب إلى الخشوع ، وكأن البخاري رحمه الله لحظ ذلك فعقبه بباب الخشوع ، ومن اللطائف قول بعضهم : القلب موضع النية ، والعادة أن من احترز على حفظ شيء جعل يديه عليه .

**قال ابن عبد البر :** ( لم يأت عن النبي ﷺ فيه خلاف ) . وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين ، وهو الذي ذكره مالك في الموطأ ، ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره ، وروى ابن القاسم عن مالك الإرسال ، وصار إليه أكثر أصحابه ، وعنه التفرقة بين الفريضة والنافلة ، ومنهم من كره الإمساك ، ونقل ابن الحاجب أن ذلك حيث يمسك متعمداً لقصد الراحة [ انتهى المقصود من كلام الحافظ وهو كاف شاف في بيان ما ورد في هذه المسألة ، وفيما نقله عن الإمام ابن عبد البر الدلالة على أن قبض الشمال باليمين حال القيام في الصلاة هو قول أكثر

العلماء ، ولم يفرّق ابن عبد البر رحمه الله بين الحالين ، وأما ما ذكره الإمام الموفق في المغني وصاحب الفروع وغيرهما عن الإمام أحمد رحمه الله أنه رأى تخيير المصلي بعد الرفع من الركوع بين الإرسال والقبض ، فلا أعلم له وجهاً شرعياً بل ظاهر الأحاديث الصحيحة المتقدم ذكرها يدل على أن السنة القبض في الحالين ، وهكذا ما ذكره بعض الحنفية من تفضيل الإرسال في القيام بعد الركوع لا وجه له ، لكونه مخالفاً للأحاديث السابقة ، والاستحسان إذا خالف الأحاديث لا يعول عليه كما نص عليه أهل العلم .

أما ما نقله ابن عبد البر عن أكثر المالكية من تفصيل الإرسال فمراده في الحالين أعني قبل الركوع وبعده ، ولا شك أن هذا القول مرجوح مخالف للأحاديث الصحيحة ولما عليه جمهور أهل العلم كما سلف ، وقد دل حديث وائل بن حجر وحديث هُلب الطائي على أن الأفضل وضع اليدين على الصدر حال القيام في الصلاة وقد ذكرهما الحافظ كما تقدم وهما حديثان جيدان لا بأس بإسنادهما ، أخرج الأول أعني حديث وائل الإمام ابن خزيمة رحمه الله وصححه كما ذكره العلامة الشوكاني في ( النيل ) ، وأخرج الثاني أعني حديث هُلب الإمام أحمد رحمه الله بإسناد حسن ، وأخرج أبو داود رحمه الله عن طاووس عن النبي ﷺ ما يوافق حديث وائل وهُلب وهو مرسل جيد ، فإن قلت : قد روى أبو داود عن علي بن أبي السرة وضع اليدين تحت السرة « فالجواب : أنه حديث ضعيف كما صرح بذلك الحافظ ابن حجر كما تقدم في كلامه رحمه الله ، وسبب ضعفه : أنه من رواية عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي ، ويقال الواسطي وهو ضعيف عند أهل العلم لا يحتاج بروايته ، ضعفه الإمام أحمد وأبو حاتم وابن معين وغيرهم ، وهكذا حديث أبي هريرة عند أبي داود مرفوعاً « أخذ الأكف على الأكف تحت السرة » لأن في إسناده عبد الرحمن بن إسحاق المذكور وقد عرفت حاله .

وقال الشيخ أبو الطيب محمد شمس الحق في ( عون المعبود شرح سنن أبي داود ) بعد كلام سبق ما نصه : ( فمرسل طاووس وحديث هلب وحديث وائل ابن حجر تدل على استحباب وضع اليدين على الصدر وهو الحق ، وأما الوضع تحت السرة أو فوق السرة فلم يثبت فيه عن رسول الله ﷺ حديث ) انتهى . والأمر كما قال رحمه الله للأحاديث المذكورة .

**فإن قيل :** قد ذكر الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني في حاشية كتابه : ( صفة صلاة النبي ﷺ ) ( ص ١٤٥ ) من الطبعة السادسة ما نصه : ( ولست أشك في أن وضع اليدين على الصدر في هذا القيام - يعني بذلك القيام بعد الركوع - بدعة ضلالة ؛ لأنه لم يرد مطلقاً في شيء من أحاديث الصلاة وما أكثرها ، ولو كان له أصل لثقل إلينا ولو عن طريق واحد ، ويؤيده أن أحداً من السلف لم يفعله ولا ذكره أحد من أئمة الحديث فيما أعلم ) انتهى .

والجواب عن ذلك أن يقال : قد ذكر أخونا العلامة الشيخ ناصر الدين في حاشية كتابه المذكور ما ذكر ، والجواب عنه من وجوه :

**الأول :** أن جزمه بأن وضع اليمنى على اليسرى في القيام بعد الركوع بدعة ضلالة ، خطأ ظاهر لم يسبقه إليه أحد فيما نعلم من أهل العلم ، وهو مخالف للأحاديث الصحيحة المتقدم ذكرها ، ولست أشك في علمه وفضله وسعة اطلاعه وعنايته بالسنة زاده الله علماً وتوفيقاً ، ولكنه قد غلط في هذه المسألة غلطاً بيناً ، وكل عالم يؤخذ من قوله ويترك ، كما قال الإمام مالك بن أنس رحمه الله : ( ما منا إلا راد ومردود عليه إلا صاحب هذا القبر ) يعني النبي ﷺ ، وهكذا قال أهل العلم قبله وبعده ، وليس ذلك بغض من أقدارهم ، ولا يحط من منازلهم ، بل هم في ذلك بين أجر وأجرين ، كما صحت بذلك السنة عن النبي ﷺ في حكم المجتهد إن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر .



**الوجه الثاني :** أن من تأمل الأحاديث السالفة حديث سهل وحديث وائل بن حجر وغيرهما اتضح له دلالتها على شرعية وضع اليمنى على اليسرى في حال القيام في الصلاة قبل الركوع وبعده لأنه لم يذكر فيها تفصيل والأصل عدمه .  
ولأن في حديث سهل الأمر بوضع اليمنى على ذراع اليسرى في الصلاة ولم يبين محله من الصلاة ، فإذا تأملنا ما ورد في ذلك اتضح لنا : أن السنة في الصلاة وضع اليدين في حال الركوع على الركبتين ، وفي حال السجود على الأرض ، وفي حال الجلوس على الفخذين والركبتين ، فلم يبق إلا حال القيام فعلم أنها المرادة في حديث سهل وهذا واضح جداً .

أما حديث وائل ففيه التصريح من وائل ؓ بأنه رأى النبي ﷺ يقبض بيمينه على شماله إذا كان قائماً في الصلاة خرجه النسائي بإسناد صحيح ، وهذا اللفظ من وائل يشمل القيامين بلا شك ومن فرق بينهما فعليه الدليل وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في أول هذا المقال .

**الوجه الثالث :** أن العلماء ذكروا أن من الحكمة في وضع اليمين على الشمال أنه أقرب إلى الخشوع والتذلل وأبعد عن العبث كما سبق في كلام الحافظ ابن حجر ، وهذا المعنى مطلوب للمصلي قبل الركوع وبعده فلا يجوز أن يفرق بين الحالين إلا بنص ثابت يجب المصير إليه .

**أما قول أخينا العلامة :** ( إنه لم يرد مطلقاً في شيء من أحاديث الصلاة وما أكثرها ولو كان له أصل لثقل إلينا ولو عن طريق واحد ) فجوابه أن يقال : ليس الأمر كذلك بل قد ورد ما يدل عليه من حديث سهل ووائل وغيرهما كما تقدم ، وعلى من أخرج القيام بعد الركوع من مدلولها ، الدليل الصحيح المبين لذلك ، وأما قوله وفقه الله : ( ويؤيده أن أحداً من السلف لم يفعله ولا ذكره أحد من أئمة الحديث فيما أعلم ) فجوابه أن يقال : هذا غريب جداً ، وما الذي يدلنا على أن

أحداً من السلف لم يفعله ، بل الصواب أن ذلك دليل على أنهم كانوا يقبضون في حال القيام بعد الركوع ، ولو فعلوا خلاف ذلك لنقل ؛ لأن الأحاديث السالفة تدل على شرعية القبض حال القيام في الصلاة ، سواء كان قبل الركوع أو بعده ، وهو مقتضى ترجمة الإمام البخاري رحمه الله التي ذكرناها في أول هذا المقال ، كما أن ذلك هو مقتضى كلام الحافظ ابن حجر عليها ، ولو أن أحداً من السلف فعل خلاف ذلك لنقل إلينا ، وأكبر من ذلك أن النبي ﷺ لم ينقل عنه أنه أرسل يديه حال قيامه من الركوع ولو فعل ذلك لنقل إلينا كما نقل الصحابة رضي الله عنهم ما هو دون ذلك من أقواله وأفعاله عليه الصلاة والسلام ، وسبق في كلام ابن عبد البر - رحمه الله - أنه لم ينقل عن النبي ﷺ خلاف القبض ، وأقره الحافظ ، ولا نعلم عن غيره خلافه ، فاتضح بما ذكرنا أن ما قاله أخونا فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين في هذه المسألة حجة عليه لا له عند التأمل والنظر ومراعاة القواعد المتبعة عند أهل العلم ، فالله يغفر لنا وله ويعاملنا جميعاً بعفوه ، ولعله بعد اطلاعه على ما ذكرنا في هذه الكلمة يتضح له الحق فيرجع إليه ، فإن الحق ضالة المؤمن متى وجدها أخذها وهو بحمد الله ممن ينشد الحق ويسعى إليه ، ويبدل جهوده الكثيرة في إيضاحه والدعوة إليه.

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٣١/١١ - ١٤١) ، وانظر أيضاً (١٠/١١) ، ٥٩ - ٦٠ ، ٩٨ ، ١٣١ - ١٤٦ ، (١٥٣) ، (١٢١/١٢) ، (٢٨٣/٢٩ - ٢٨٥)

**وسئل الشيخ :** ما حكم مسألة الضم - أي وضع اليمنى على اليسرى - بعد الاعتدال من الركوع ، لأن الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في كتابه : «صفة صلاة النبي ﷺ» يقول : إنه لا يشك بأن ذلك بدعة ؟ أفيدونا جزاكم الله خيراً .

**فأجاب :** الضم بعد القيام من الركوع سنة ، وهو أن يضع يمينه على شماله على صدره كما فعل قبل الركوع وهذا هو المحفوظ في الأحاديث الصحيحة عن رسول

الله ﷺ ، روى ذلك وائل بن حُجر عن النبي ﷺ بسندٍ صحيح ، وروى ما يدل على معناه سهل بن سعد قال: « كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة ، قال أبو حازم ( الراوي عن سهل ) : لا أعلمه إلا ينمي ذلك إلى النبي ﷺ » رواه البخاري في الصحيح . هذا هو الصواب والحق ، أن وضع اليمين على الكف اليسرى والرسغ والساعد بعد الركوع وقبله حال القيام هو السنة .

أما أخونا الفاضل الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني فقد ذكر ما ذكره السائل من أن هذا بدعة ، وقد وهم في ذلك وفقه الله ، وكل إنسان له أوهام ، وكل عالم له أوهام ، وأخونا الشيخ ناصر الدين من خيرة علماء المسلمين ، ومن نعرفه ونشهد له بالفضل والعناية بالسنة والحرص عليها ، وألف فيها ما ألف من المؤلفات الطيبة النافعة ، ولكنه كغيره من العلماء يخطئ ويصيب ، فله أشياء أخطأ فيها عفا الله عنه كما لغيره من الأئمة كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم من الأئمة الكبار ، كل واحد له أشياء أخطأ فيها وخفي عليه فيها الحق ، إما لأنه لم يطلع على حديث ، أو لم يبلغه من وجه يصح ، أو لأسباب أخرى كما بين ذلك أبو العباس ابن تيمية في كتابه « رفع الملام عن الأئمة الأعلام » ؛ فكل عالم قد يفوته شيء وله عذره رضي الله عنهم ورحمهم .

فأخونا العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني من جملة الأخيار الذين لهم عذرهم فيما أخطأوا فيه ، وقد كتبنا في هذا كتاباً بعد أن بينا فيه الصواب ونشر من مدة وهي رسالة موجودة توزع ، فينبغي للسائل أن يراجع هذه الرسالة إن كانت عنده ، أو يكتب لنا ونرسلها له إن شاء الله .

والخلاصة أن السنة أن يضم يديه بعد الركوع كما كان قبل الركوع ، هذا هو الأفضل ، يضع اليمنى على كفه اليسرى والرسغ على صدره كما فعل قبل

الركوع ، لقول وائل ؓ : « رأيت النبي ﷺ إذا كان قائماً في الصلاة يضع يمينه على شماله » ، وقوله : إذا كان قائماً في الصلاة يشمل هذا وهذا ، ولم يحفظ عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه - فيما نعلم - أنه أرسل يديه بعد الركوع ، فما قاله الشيخ العلامة ناصر الدين الألباني من كون ذلك بدعة غلط كبير ، نسأل الله أن يعفو عنا وعنه .

فتاوى نور على الدرب (٧٩١/٢ - ٧٩٣) ، وانظر أيضاً (٧٨١/٢ ، ٧٩٣)

**ابن عثيمين رحمه الله :** وضع اليد اليمنى على اليسرى على الصدر ، بعد الرفع من الركوع هو السنة .

**سئل الشيخ :** قرأت في أحد الكتب عن كيفية صلاة النبي ﷺ بأن وضع اليدين على الصدر بعد الرفع من الركوع بدعة ضلالة ، فما الصواب جزاكم الله عنا وعن المسلمين خيراً ؟

**فأجاب بقوله :**

**أولاً :** أنا أخرج من أن يكون مخالف السنة على وجه يسوغ فيه الاجتهاد مبتدعاً ، فالذين يضعون أيديهم على صدورهم بعد الرفع من الركوع إنما يبنون قولهم هذا على دليل من السنة ، فكوننا نقول : إن هذا مبتدع ؛ لأنه خالف اجتهادنا ، هذا ثقیل على الإنسان ، ولا ينبغي للإنسان أن يطلق كلمة بدعة في مثل هذا ؛ لأنه يؤدي إلى تبذير الناس بعضهم بعضاً في المسائل الاجتهادية التي يكون الحق فيها محتملاً في هذا القول أو ذاك ، فيحصل به من الفرقة والتنافر ما لا يعلمه إلا الله .

**فأقول :** إن وصف من يضع يده بعد الركوع على صدره بأنه مبتدع ، وأن عمله بدعة هذا ثقیل على الإنسان ، ولا ينبغي أن يصف به إخوانه .

**والصواب :** أن وضع اليد اليمنى على اليسرى بعد الرفع من الركوع هو السنة ، ودليل ذلك ما ثبت في صحيح البخاري عن سهل بن سعد ؓ قال : « كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة » .  
**وجه الدلالة من الحديث :** الاستقراء والتتبع ؛ لأننا نقول : أين توضع اليد حال السجود ؟

**فالجواب :** على الأرض .

ونقول أين توضع حال الركوع ؟

**والجواب :** على الركبتين .

ونقول أين توضع اليد حال الجلوس ؟

**والجواب :** على الفخذين ، فيبقى حال القيام قبل الركوع أو بعد الركوع داخلاً في قوله ؓ : « كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة » فيكون الحديث دالاً على أن اليد اليمنى توضع على اليد اليسرى في القيام قبل الركوع وبعد الركوع ، وهذا هو الحق الذي تدل عليه سنة النبي ﷺ .

**فصار الجواب على هذا السؤال مكوناً من فقرتين :**

**الفقرة الأولى :** أنه لا ينبغي لنا أن نتساهل في إطلاق بدعة على عمل فيه مجال للاجتهاد .

**الفقرة الثانية :** أن الصواب أن وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى بعد الرفع من الركوع سنة وليس ببدعة ، بدليل الحديث الذي ذكرناه وهو حديث سهل بن سعد ؓ .

**فأجاب بقوله :** وضع اليد اليمنى على اليسرى بعد القيام من الركوع ليس فيه نص صحيح عن النبي ﷺ ، ولذلك رأى الإمام أحمد - رحمه الله - أن المصلي بخير بينه وبين إرسالهما ، ولكن الظاهر ترجيح وضعهما ؛ لأن ظاهر حديث سهل بن سعد الذي رواه البخاري يدل على ذلك ولفظه : « كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة » ، فإذا أخرج من هذا العموم حال الركوع ، والسجود ، والجلوس ، تعين أن يكون في القيام ، وليس في الحديث تفريق بين القيام قبل الركوع وبعده .

**فلما قيل :** إن حديث وائل بن حجر في صحيح مسلم يدل على عدم الوضع ولفظه : « أنه رأى النبي ﷺ رفع يديه حين دخل في الصلاة ، كبر ، ثم التحف بثوبه ، ثم وضع يده اليمنى على اليسرى ، فلما أراد أن يركع أخرج يديه من الثوب ثم رفعهما ثم كبر فركع ، فلما قال : سمع الله لمن حمده رفع يديه ، فلما سجد ، سجد بين كفيه » . فإنه ذكر الوضع قبل الركوع وسكت عنه بعده .

**فالجواب :** أن نقول إن السكوت ليس ذكراً للعدم ، فلا يكون هذا الظاهر الذي مستنده السكوت معارضاً للظاهر الذي مستنده العموم في حديث سهل ، نعم لو صرح بإرسالهما كان مقدماً على ظاهر العموم في حديث سهل ، وقد روى النسائي حديث وائل بن حجر بلفظ : « رأيت النبي ﷺ إذا كان قائماً في الصلاة قبض يمينه على شماله » ، وهو صحيح ولم يفرق فيه بين القيام قبل الركوع وبعده فيكون عاماً .

مجموع فتاوى ورسائل (١٦٥/١٣-١٦٦) ، ونظر أيضاً (١٠١/١٣) ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ٣٧٥-٣٧٦ ، ٤٠١ ، (١٤) / ١٣٤ ، والشرح الممتع (١٠٣/٣-١٠٤) ، وفتح ذي الجلال والإكرام (١٧/٣-١٨ ، ٦٣ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ٤٢٠) ، والتعليق على المنتقى (٢٣٧/١)

**الألباني رحمه الله :** وضع اليدين على الصدر في القيام بعد الركوع بدعة .

ذكر الشيخ في كتابه صفة صلاة النبي ﷺ ، وفي الفقرة المتعلقة بوجوب الاطمئنان في الاعتدال من الركوع ما يلي :

وكان ﷺ يأمر بالاطمئنان فيه فقال لـ « المسيء صلاته » :

« ثم ارفع رأسك حتى تعتدل قائماً ؛ [ فيأخذ كل عظم مأخذه ] » ( وفي رواية : « وإذا رفعت فأقم صلبك ، وارفع رأسك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها » ) .

وفي حاشية الكتاب علق الشيخ فقال : ( تنبيه ) : إن المراد من هذا الحديث بين واضح ، وهو الاطمئنان في هذا القيام ، وأما استدلال بعض إخواننا من أهل الحجاز وغيرها بهذا الحديث على مشروعية وضع اليمنى على اليسرى ، في هذا القيام ؛ فبعيد جداً عن مجموع روايات الحديث - وهو المعروف عند الفقهاء بـ ( حديث المسيء صلاته ) - بل هو استدلال باطل ؛ لأن الوضع المذكور لم يرد له ذكر في القيام الأول في شيء من طرق الحديث وألفاظه ، فكيف يسوغ تفسير الأخذ المذكور فيه بأخذ اليسرى باليمنى بعد الركوع ؟ هذا لو ساعد على ذلك مجموع ألفاظ الحديث في هذا الموطن ؛ فكيف وهي تدل دلالة ظاهرة على خلاف ذلك ؟ ! ثم إن الوضع المذكور غير متبادر من الحديث البتة ؛ لأن المقصود بـ ( العظام ) فيه عظام الظهر كما تقدم . ويؤيده ما سبق من فعله ﷺ : « .. استوى حتى يعود كل فقار مكانه » . فتأمل منصفاً .

ولست أشك في أن وضع اليدين على الصدر في هذا القيام بدعة ضلالة ؛ لأنه لم يرد مطلقاً في شيء من أحاديث الصلاة - وما أكثرها - ولو كان له أصل لثقل

إلينا ولو عن طريق واحد ، ويؤيده أن أحداً من السلف لم يفعله ، ولا ذكره أحد من أئمة الحديث فيما أعلم .

ولا يخالف هذا ما نقله الشيخ التويجري في « رسالته » (ص ١٨ - ١٩) عن الإمام أحمد - رحمه الله - أنه قال : « إن شاء أرسل يديه بعد الرفع من الركوع ، وإن شاء وضعهما ( هذا معنى ما ذكره صالح ابن الإمام أحمد في « مسائله » (ص ٩٠) عن أبيه ) ؛ لأنه لم يرفع ذلك إلى النبي ﷺ ، وإنما قاله باجتهاده ورأيه ، والرأي قد يخطئ ، فإذا قام الدليل الصحيح على بدعية أمر ما - كهذا الذي نحن في صده - فقول إمام به لا ينافي بدعيته - كما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في بعض كتبه - بل إنني لأجد في كلمة الإمام أحمد هذه ما يدل على أن الوضع المذكور لم يثبت في السنة عنده ؛ فإنه خير في فعله وتركه ! فهل يظن الشيخ الفاضل أن الإمام يخبر أيضاً كذلك في الوضع قبل الركوع ؟! فثبت أن الوضع المذكور ليس من السنة ، وهو المراد .

صفة صلاة النبي ﷺ ( ١٣٨ - ١٣٩ ) ، وانظر أيضاً تلخيص صفة صلاة النبي ﷺ ( ٢١ ) حاشية ( ٢ ) ، وصحيح موارد الظمان ( ٢٣٩ / ١ )

وفي كتاب صحيح موارد الظمان علق الشيخ الألباني على حديثين من أحاديث

وائل بن حجر في وصف صلاة رسول الله ﷺ :

الحديث الأول : عن وائل بن حجر قال :

« لأنظرن إلى رسول الله ﷺ كيف يصلي ؟ فنظرت إليه حين قام ، فكبر ورفع

يديه حتى حاذى أذنيه ، ثم وضع يده اليمنى على كفه اليسرى والرأس والساعد .

ثم لما أراد أن يركع ؛ رفع يديه مثلها ، ثم ركع فوضع يديه على ركبتيه .

ثم رفع رأسه فرفع يديه مثلها ، ثم سجد فجعل كفيه بجذاء أذنيه . »



هذا الحديث علق عليه الشيخ الألباني فقال : ليتأمل القراء في حسن سياق واثل ﷺ لصفة رفع يديه ﷺ في تكبيرة الإحرام ، ثم إيجازه تعبيره عنها عند الركوع والقيام منه بقوله : « فرفع يديه مثلها » ؛ فلو كان ما ينسب إليه بعض الفضلاء من قبض اليدين بعد القيام منه صحيحاً لقال مثلاً : « ووضع اليمنى على اليسرى مثلها » أو نحو ذلك ؛ لأنه وقت البيان كما هو ظاهر ، فتأمل منصفاً ، وانظر « صفة الصلاة » .

**الحديث الثاني :** عن وائل بن حجر ، قال :

« صليت خلف النبي ﷺ ، فكان إذا دخل [في] الصلاة رفع يديه وكبر ، ثم التحف ، فأدخل يده في ثوبه ، فأخذ شماله بيمينه ، وإذا أراد أن يركع أخرج يديه ورفعهما وكبر ثم ركع ، فإذا رفع رأسه من الركوع ؛ رفع يديه ثم كبر فسجد ، ثم وضع وجهه بين كفيه » .

وهذا الحديث علق عليه الشيخ الألباني فقال : وفي هذا الحديث والذي قبله بحديثين ( المراد الحديث الأول عن وائل بن حجر المذكور في بداية الكلام ) إشارة قوية إلى أن وضع اليدين على الصدر بعد الركوع لا أصل له ، لأن وائلاً لم يذكره ، ولو رآه لذكره كما ذكر رفع اليدين في المواضع الثلاثة ، كما قدمت بيانه آنفاً . فما جاء في « النسائي » عن وائل قال : رأيت رسول الله ﷺ إذا كان قائماً في الصلاة قبض بيمينه على شماله ... هو مختصر من روايته هذه المفصلة ، والتي قبلها بحديثين ؛ فلا تدل على الوضع في القيام الثاني ، ولذلك لم يجر عمل السلف عليه . فتنبه .

**وسئل الشيخ :** نُسب إليكم الرجوع عن القول ببدعية القبض بعد الرفع من الركوع ، فهل هذا صحيح ؟

**فأجاب :** هذا ليس بصحيح ، بل لا نزال عند ما ذكرناه .

يقول الإمام ابن تيمية : « إن المجتهد قد يبتدع ، لكن لا يقال عنه مبتدع ؛ لأنه يقع في البدعة وهو لا يُريدها ». فنحن لا نقول : إن هذا الشخص مبتدع ، ولكن نقول : إن هذا العمل بدعة ؛ لأننا نقطع يقيناً أن هذا القبض لا يعرفه السلف .

**وسئل الشيخ :** في «سنن أبي داود» عن أبي حميد الساعدي يصف صلاة الرسول ﷺ فقال : كَبُرَ رسول الله ﷺ ، ثم قرأ ، ثم كَبُرَ للركوع ، ثم قال : سمع الله لمن حمده ، حتى رجع كل عظم إلى موضعه ، فهل نستطيع أن نحمل هذا الحديث على رجوع اليدين على ما كانت عليه قبل الركوع - أي اليمنى على اليسرى - ؟

**فأجاب :** هذا يدل على استقرار وضع البدن على الكيفية المعروفة شرعاً .

فكل عضو استقراره يتناسب مع وضعه الأصلي (الإسبال) .

\* **فائدة :** كل نص عام يتضمن أجزاء كثيرة لم يثبت العمل بجزء من ذلك النص العام من السلف ، فالعمل بهذا الجزء غير مشروع ... رجوعاً إلى السؤال الرئيسي هناك أحاديث يستدل بها بعض العلماء بعمومها ، لكن هذا العموم لم يجر عليه عمل السلف ، فليس هناك أحد من الصحابة أو الأئمة يقول باستحباب وسنية الوضع بعد الرفع من الركوع ، كما يقول أهل السنة بسنية هذا الوضع قبل الركوع . فليس هناك نص خاص بسنية هذا الوضع بعد الركوع .

فتاوى الشيخ الألباني في المدينة والإمارات (٨٥ - ٨٩)



**المسألة الخامسة : المواضع التي يسن فيها رفع اليدين في الصلاة**

ابن باز رحمه الله : السنة للمصلي أن يرفع يديه في أربعة مواضع : عند تكبيرة الإحرام ، وعند الركوع ، وعند الرفع منه ، وعند القيام من التشهد الأول إلى الثالثة .

**قال الشيخ :** السنة رفع اليدين عند الإحرام وعند الركوع وعند الرفع منه وعند القيام إلى الثالثة بعد التشهد الأول لثبوت ذلك عن النبي ﷺ .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٥٦/١١) ، وانظر أيضاً (٢٩٢/٣) ، (١٥٥/١١) ، (٢٩١/٢٩) ، وفتاوى نور على الدرب (٧٨٠/٢ - ٧٨١ ، ٧٨٢)

**وفي شرح الشيخ لكيفية الصلاة :**

لما وصل إلى التكبير عند الهوي إلى السجود قال : بدون رفع اليدين ، لأن الثابت عن رسول الله ﷺ عدم الرفع في هذا المقام .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١١/٦٠ - ٦١ ، ٦٨ - ٦٩)

وسئل الشيخ عن تصحيح بعض المعاصرين لأحاديث رفع اليدين بعد السجود ؟ فقال : فيه نظر والمحفوظ في الصحيحين عن ابن عمر عدم ذكر ذلك .  
فوائد من دروس ساحة الشيخ (١٢)

ابن عثيمين رحمه الله : لا يسن رفع اليدين إلا في المواضع الأربعة التي ثبت بها النص عند تكبيرة الإحرام وعند الركوع ، وعند الرفع منه ، وعند القيام من التشهد الأول .

**سئل الشيخ :** هل ثبت رفع اليدين في الصلاة في غير المواضع الأربعة ؟ وما الجواب عما روي أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يرفع يديه في كل خفض ورفع ؟

**فأجاب بقوله :** قال السائل رفع اليدين في غير المواضع الأربعة وهذا يحتاج إلى بيان ، فالمواضع الأربعة :

عند تكبيرة الإحرام ، وعند الركوع ، وعند الرفع من الركوع ، وعند القيام من التشهد الأول فهذه المواضع صح بها الحديث عن رسول الله ﷺ من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ « كان يرفع يديه إذا كبر للصلاة ، وإذا كبر للركوع ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، وإذا قام من التشهد الأول ، قال : وكان لا يفعل ذلك في السجود » .

فهذه المواضع صح بها الحديث عن رسول الله ﷺ ، أما ما عداها فلم يثبت عن النبي ﷺ أنه كان يرفع يديه لا إذا سجد ، ولا إذا قام من السجود ، وعلى هذا فلا يسن للإنسان أن يرفع يديه إذا سجد ، ولا إذا قام من السجود .

وأما ما روي عن النبي ﷺ « أنه يرفع يديه في كل خفض ورفع » فقد حقق ابن القيم - رحمه الله - في زاد المعاد أن ذلك وهم من الراوي ، أراد أن يقول : « كان يكبر في كل خفض ورفع » فقال : « كان يرفع يديه في كل خفض ورفع » .

وإذا كان ابن عمر - رضي الله عنهما - وهو الحريص على تتبع فعل الرسول عليه الصلاة والسلام وقد تتبعه فعلاً فرآه يرفع يديه في التكبير ، والركوع ، والرفع منه ، والقيام من التشهد الأول وقال : « لا يفعل ذلك في السجود » . فهذا أصح من حديث أن النبي ﷺ « كان يرفع يديه كلما خفض وكلما رفع » ، ولا يقال : إن هذا من باب المثبت والنافي ، وأن من أثبت الرفع فهو مقدم على النافي في حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - لأن حديث ابن عمر صريح في أن نفيه ليس لعدم علمه بالرفع ، بل لعلمه بعدم الرفع ، فقد تأكد ابن عمر من عدم الرفع وجزم بأنه

لم يفعله في السجود ، مع أنه جزم بأنه فعله في الركوع ، والرفع منه وعند تكبيرة الإحرام ، والقيام من التشهد الأول .

فليست هذه المسألة من باب المثبت والنافي التي يقدم فيها المثبت لاحتمال أن النافي كان جاهلاً بالأمر ، لأن النافي هنا كان نفيه عن علم وتبعية وتقسيم فكان نفيه نفي علم لا احتمال للجهل فيه فتأمل هذا فإنه مهم مفيد ، والله أعلم .

مجموع فتاوى ورسائل (٧٠/٧١-٧١) ، وانظر أيضاً (٦٣/٦٩ ، ٣٧٧ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤)

#### وفي شرح الشيخ على زاد المستقنع قال :

رَفَعُ اليدين عند السُّجود ليس بسُنَّة ، فقد ثبت في « الصحيحين » من حديث ابن عُمر - وهو من أشدِّ النَّاسِ حِرْصاً على السنة ، واضبط النَّاسَ لها - أنه ذكر « أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه إذا كبر للإحرام ، وإذا كبر للركوع ، وإذا رَفَعَ من الركوع قال : وكان لا يفعل ذلك في السجود » يعني : لا إذا سَجَدَ ، ولا إذا قام من السجود. والرَّجُلُ قد ضَبَطَ وفَصَّلَ وبين ، وليس هذا من باب النفي المجرد ، هذا نفي يدل على إثبات تَرْكُ الفعل ؛ لأن الرجل قد تحرَّى الصَّلَاةَ وضبط تكبيره ورفعته عند الدخول في الصلاة ، وعند الركوع ، وعند الرَّفْعِ منه ، فأثبت التَّكْبِيرَ والرفع في ثلاثة مواضع ، ونَفَى الرَّفْعَ في السجود وعند القيام من السُّجود. وعلى هذا ؛ فليس من السنة أن يرفع يديه إذا سَجَدَ .

وقد رُوِيَ عن النبي عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ أنه كان يرفع يديه في كل خفض ورفع. ولكن الحافظ ابن القيم ذكر أن هذا وهم ، وأن صواب الحديث : « كان يكبر في كل خفض ورفع » ، ووجه الهمم فيه حديث ابن عُمر ؛ فإنه صريحٌ بعدم الرفع عند السجود ، وعند الرَّفْعِ من السُّجود ، وليس هذا من باب تعارض مثبت ومنفي ؛ حتى نقول بالقاعدة المشهورة : إن المثبت مقدَّم على النافي ؛ لأنَّ النفي هنا

في قوة الإثبات ، فإنه رَجُلٌ يحكي عن عَمَلٍ واحد فَصَّلَهُ ، قال: هذا فيه كذا وأثبتته وهذا ليس فيه كذا ونَفَاهُ ، وَفَرَّقَ بين النَّفْيِ المطلق وبين النَّفْيِ المقرون بالتفصيل ، فإن النَّفْيِ المقرون بالتفصيل دليلٌ على أن صاحبه قد ضَبَطَ حتى وصل إلى هذه الحال ، عرف ما ثبت فيه الرَّفْعُ وما لم يثبت فيه الرَّفْعُ ، وعلى هذا فنقول : إن حديث ابن عُمرَ الثابت في « الصحيحين » مقدّمٌ على ذلك الحديث الضعيف ، والوهم فيه قريب .

الشرح الممتع (١٠٦/٣ - ١٠٧) ، وانظر أيضاً (٢٦/٣ ، ٢١٤) ، وفتح ذي الجلال والإكرام (٦١/٣ ، ١٣٧ - ١٣٨) ، والتعليق على المنتقى (٨٠/١)

**الألباني رحمه الله :** يسن رفع اليدين عند تكبيره الإحرام ، وعند الركوع والرفع

منه ، ويسن أيضاً مع التكبيرات الأخرى لكن أحياناً .

في كتاب فقه السنة ذكر الشيخ سيد سابق أنه : « يستحب للمصلي أن يرفع يديه في أربع حالات : الأولى : عند تكبيرة الإحرام ... الثانية والثالثة : عند الركوع والرفع منه ... الرابعة : عند القيام إلى الركعة الثالثة » .

**فعلّق الشيخ الألباني على هذا الموضع فقال :**

قد ثبت الرفع في التكبيرات الأخرى أيضاً ، أما الرفع عند الهوي إلى السجود والرفع منه ، ففيه أحاديث كثيرة عن عشرة من الصحابة ، قد خرجتها في « التعليقات الجياد » منها : عن مالك بن الحويرث أنه رأى النبي ﷺ رفع يديه في صلاته إذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، وإذا سجد ، وإذا رفع رأسه من السجود ، حتى يحاذي بهما فروع أذنيه .

أخرجه النسائي وأحمد وابن حزم بسند صحيح على شرط مسلم ، وأخرجه أبو عوانة في «صحيحه» كما في «الفتح» للحافظ ، ثم قال : « وهو أصح ما وقفت عليه من الأحاديث في الرفع في السجود » .

وأما الرفع من التكبيرات الأخرى ، ففيه عدة أحاديث أن النبي ﷺ كان يرفع يديه عند كل تكبيرة .

ولا تعارض بين هذه الأحاديث وبين حديث ابن عمر المتقدم في الكتاب بلفظ : « ... ولا يرفعهما بين السجدين » ، لأنه نافي ، وهذه مثبتة ، والمثبت مقدم على النافي كما تقرر في علم الأصول .

وقد ثبت الرفع بين السجدين عن جماعة من السلف ، منهم أنس ؓ ، بل منهم ابن عمر نفسه ، فقد روى ابن حزم من طريق نافع عنه أنه كان يرفع يديه إذا سجد وبين الركعتين . وإسناده قوي . وروى البخاري في جزء « رفع اليدين » (ص ٧) من طريق سالم بن عبد الله أن أباه كان إذا رفع رأسه من السجود وإذا أراد أن يقوم رفع يديه . وسنده صحيح على شرط البخاري في الصحيح .

وعمل بهذه السنة الإمام أحمد بن حنبل ، كما رواه الأثرم ، وروى عن الإمام الشافعي القول به ، وهو مذهب ابن حزم ، فراجع « المحلى » .

تمام المنة (١٧٢-١٧٣)

وفي كتاب صفة صلاة النبي ﷺ (الأصل) ذكر الشيخ عدداً من الأحاديث في بعضها أن النبي ﷺ كان يرفع يديه في صلاته إذا سجد وإذا رفع رأسه من السجود ، وفي بعضها أنه كان يرفع يديه إذا خفض وإذا رفع .

**ثم قال :** وإذ قد صحت الأحاديث بالرفع في كل خفض ورفع ؛ فوجب الأخذ بها ، ولا يجوز ردها ومعارضتها بالروايات التي فيها نفي الرفع ؛ هذا لما تقرر في الأصول : أن المثبت مقدم على النافي .

وعلى هذا الأصل أخذ جماهير العلماء بالأحاديث المثبتة للرفع عند الركوع ، والرفع منه - كما سبق بيانه هناك - ، فمن قدم منهم النفي ههنا ؛ فهو واقع فيما أنكره على غيره من الحنفية الذين نفوا الرفع هناك .

**ثم قال :** وإنما قلت : أحياناً ؛ لأنه - والله أعلم - لو كان يرفع دائماً ؛ لرواه الذين رووا الرفع عند الركوع ، وعند الرفع منه . وقد ذكرنا أسماءهم هناك .

أصل صفة صلاة النبي ﷺ (٧١٢/٢ - ٧١٣) ، وانظر أيضاً (٧٠٦/٢ - ٧١٣ ، ٧٩٨ - ٨٠٠) ، وصفة صلاة النبي ﷺ (١٤٠ ، ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٧٨) ، وتلخيص صفة صلاة النبي ﷺ (٢١ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨)

**وقال الشيخ أيضاً :** قد صح عنه ﷺ الرفع في السجود ، ومع كل تكبيرة عن جماعة من الصحابة ، وقد تكلمت على أحاديثهم في تخريج أحاديث « صفة صلاة النبي ﷺ » ، ومن المقرر في الأصول أن المثبت مقدم على النافي ، فالعمل بها هو الراجح ولو أحياناً ، وقد قال به جماعة من الأئمة ، منهم أحمد في رواية الأثرم عنه ، وقد نقلتها في : « صفة الصلاة » .

تعليقات الشيخ على مشكاة المصابيح (٢٤٨/١) ، وانظر أيضاً : سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٤١/٢) تحت الحديث رقم (٥٦٨) ، وإرواء الغليل (٣٦/٢) ، ومختصر صحيح البخاري (٢٣٤/١) ، وصحيح سنن أبي داود (٣٠٧/٣ - ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٦) ، وصحيح موارد الظمان (٢٤١/١)





**المسألة السادسة : إذا هوى المصلي إلى السجود هل يقدم ركبتيه أم يديه ؟**

**ابن باز رحمه الله :** السنة للمصلي إذا هوى للسجود أن يضع ركبتيه قبل يديه .

**سئل الشيخ :** هل الأفضل وضع الركبتين قبل اليدين عند الخفض للسجود أو

**العكس أفضل ؟ وما الجمع بين الحديثين الواردين في ذلك ؟**

**فأجاب :** السنة للمصلي إذا هوى للسجود أن يضع ركبتيه قبل يديه إذا استطاع

ذلك في أصح قولي العلماء ، وهو قول الجمهور ؛ لحديث وائل بن حجر ؓ وما جاء في معناه من الأحاديث .

أما حديث أبي هريرة ؓ فهو في الحقيقة لا يخالف ذلك بل يوافقه لأن النبي ﷺ

نهى فيه المصلي عن بروك كبروك البعير ، ومعلوم أن من قدم يديه فقد شابه البعير .

**أما قوله في آخره :** « وليضع يديه قبل ركبتيه » فالأقرب أن ذلك انقلاب وقع في

الحديث على بعض الرواة ، وصوابه : « وليضع ركبتيه قبل يديه » وبذلك تجتمع

الأحاديث ويوافق آخر الحديث المذكور أوله ، ويزول عنها التعارض ، وقد نبه على هذا المعنى العلامة ابن القيم رحمه الله في كتابه : ( زاد المعاد ) .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ( ١١/ ١٥٩ ) ، وانظر أيضاً ( ١١/ ١٠ ، ٦١ - ٦٢ ، ١٥١ - ١٥٢ ) ، ( ٢٥/ ١٤٨ - ١٥٠ )

**وسئل الشيخ :** هل هذا الحديث صحيح : « وكان ﷺ يضع يديه على الأرض

**قبل ركبتيه » أخرجه ابن خزيمة والدارقطني والحاكم ؟**

**فأجاب :** جاء في الباب أحاديث بعضها يدل على أنه يضع يديه قبل ركبتيه

وبعضها يدل على أنه يضع ركبتيه قبل يديه ، جاء هذا وهذا ، والأرجح ما جاء في

حديث وائل بن حجر وأنس بن مالك ؓ أن النبي عليه السلام كان يضع ركبتيه

قبل يديه ثم يرفع رأسه ثم يديه قبل ركبتيه عند الرفع من السجود ، وهذا هو الأفضل ، أما حديث أبي هريرة في الأمر بوضع اليدين قبل الركبتين فقد ذكر بعض أهل العلم أن الأقرب فيه أنه مقلوب ؛ والصواب : « وليضع ركبتيه قبل يديه » وهذا هو الأقرب ؛ لأنه في أول الحديث نهى عن بروك كبروك البعير ، والذي يضع يديه قبل ركبتيه يشبه بروك البعير ؛ لأن البعير يضع يديه ثم رجليه .

**فالأفضل للمؤمن أن يضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأنفه ، وبذلك تجتمع أخبار النبي ﷺ :** حديث أبي هريرة ، وحديث وائل ، وحديث أنس ، وما جاء في معناها في وضع الركبتين ثم اليدين ثم الجبهة والأنف ، تجتمع الأخبار ويتضح ما في حديث أبي هريرة من قوله : « وليضع يديه قبل ركبتيه » الظاهر أنه منقلب على الراوي ، وإنما الصواب : « وليضع ركبتيه قبل يديه » حتى لا يوافق البعير الذي يضع يديه قبل ركبتيه .

فتاوى نور على الدرب (٧٩٤/٢) ، وانظر أيضاً (٧٩٦/٢) ، والحلل الإبريزية (٢٣٥/١)

**ابن عثيمين رحمه الله :** المشروع عند السجود البدء بالركبتين قبل اليدين .

**سئل الشيخ :** ما القول الراجح في الهوي إلى الأرض بعد الركوع ؟

**فأجاب بقوله :** القول الراجح في الهوي إلى الأرض بعد الركوع : أن الإنسان يبدأ بركبتيه ثم يديه ، وذلك لأن النبي ﷺ نهى عن البداءة باليدين حيث قال : « إذا سجد أحدكم فلا يرك كما يرك البعير » فنهى أن يرك الإنسان كما يرك البعير ، وبروك البعير كما هو معلوم لكل من شاهدها وهي تترك أنها تقدم اليدين ، وقد ظن بعض أهل العلم - رحمهم الله - من السابقين ، ومن المعاصرين أن هذا نهى عن البروك على الركب ، وقال : إن ركبة البعير في يديه ، وإن نهى النبي ﷺ أن يرك الإنسان كما يرك البعير معناه : النهي أن يرك على ركبتيه .

ولكن من تأمل الحديث وجد أنه لا يدل على هذا ، فالنبي ﷺ لم يقل : ( فلا يبرك على ما يبرك عليه البعير ) ، فلو قال : ( لا يبرك على ما يبرك عليه البعير ) لقلنا : نعم ، لا تبدأ بالركبتين قبل ؛ لأن الرسول ﷺ نهى عنه ، ولكنه قال : « فلا يبرك كما يبرك البعير » . فجعل النهي منصباً على الهيئة ، ولا شك أن البعير ينزل مقدم جسمه قبل مؤخره فيهبط على يديه وهذا شيء معلوم لمن شاهده وتأمله ، وقد بحث ابن القيم - رحمه الله - هذا في كتابه : « زاد المعاد » بحثاً وافياً شافياً ، وبين أن آخر الحديث « وليضع يديه قبل ركبتيه » مناقض لأوله ، وحكم - رحمه الله - بأنه منقلب على الراوي ، وأن الصواب : « وليضع ركبتيه قبل يديه » لأجل أن يوافق آخر الحديث أوله ، لأن كلام الرسول ﷺ لا يتناقض .

مجموع فتاوى ورسائل (١٣/١٧٧-١٧٨) ، وانظر أيضاً (١٣/١٧٠-١٧٦ ، ٣٥٦ ، ٤٠٢) ، ورسالة في صفة صلاة النبي ﷺ ضمن مجموع فتاوى ورسائل (١٣/٣٧٧-٣٧٨)

**وسئل الشيخ أيضاً : كيف يتم الجمع بين حديث وائل بن حجر رحمه الله أن النبي ﷺ كان يقدم ركبتيه في السجود قبل يديه ، وبين حديث أبي هريرة عندما قال النبي ﷺ : « إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير ، وليضع يديه قبل ركبتيه » مع أن الحافظ ابن حجر رجح في بلوغ المرام حديث أبي هريرة وهو موقوف ، والحافظ ابن القيم تكلم عليه من عشرة وجوه ما قولكم في ذلك ؟**

**فأجاب بقوله :** قولي في ذلك أنه ليس بينهما تعارض ، وأن معناهما متفق ، فحديث وائل بن حجر أن النبي ﷺ يضع ركبتيه قبل يديه ، يوافق حديث أبي هريرة تماماً ؛ لأن حديث أبي هريرة يقول : « إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير » والبعير إذا برك يقدم يديه كما يعرفه من شاهده ، فكان مطابقاً تماماً لحديث

وائل بن حجر، لأن الرسول ﷺ نهى في حديث أبي هريرة أن يضع يديه قبل ركبتيه ؛ لأنه إذا فعل ذلك صار كالبعير.

**وقد توهم بعض الناس فقال :** إن ركبتي البعير في يديه ، وصدق فإن ركبتي البعير في يديه ، ولكن النبي ﷺ لم يقل : ( فلا يرك على ما يرك عليه البعير ) ، بل قال : « فلا يرك كما يرك البعير » ، فإنه في الحقيقة نهى عن الهيئة والصفة ، وكل من شاهد البعير عند بروكه يجد أنه يقدم يديه أولاً ، وبذلك يتطابق حديث أبي هريرة مع حديث وائل بن حجر ، ويبقى النظر في قوله في آخر الحديث : « وليضع يديه قبل ركبتيه » . فإن هذا لا شك وهم من الراوي ، وانقلاب عليه ، إذ أنه لا يتطابق مع أول الحديث ، وأول الحديث هو العمدة وهو الأساس ، وآخره فرع عليه ، وإذا كان فرعاً عليه وجب أن يكون الفرع مطابقاً للأصل ، وحينئذ لا يطابق الأصل إلا إذا كان لفظه : « وليضع ركبتيه قبل يديه » .

لقاءات الباب المفتوح (١٩٩/١ - ٢٠٠) ، وانظر أيضاً (١٠١/٢) ، (٤١٥/٣) ، وفتح ذي الجلال والإكرام (٤١/٣) - ٤٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨ - ٣٤٣) ، والشرح الممتع (١١٠/٣ - ١١٢) ، والتعليق على المنقذ (١٢٦/١ - ١٢٨ ، ١٨٤) ، وشرح رياض الصالحين (٣٩٥/١ - ٣٩٦)

**الألباني رحمه الله :** السنة الصحيحة في الهوي إلى السجود وضع اليدين قبل

الركبتين .

**قال الشيخ سيد سابق في كتابه ( فقه السنة ) :** ذهب الجمهور إلى استحباب وضع الركبتين قبل اليدين ... وذهب مالك والأوزاعي وابن حزم إلى استحباب وضع اليدين قبل الركبتين ، وهو رواية عن أحمد . قال الأوزاعي : أدركت الناس يضعون أيديهم قبل ركبتهم . وقال ابن أبي داود : وهو قول أصحاب الحديث .

**فقال الشيخ الألباني :** وهو الصواب لأنه الذي ثبت عنه ﷺ فعلاً وأمرأً :  
أما الفعل فمن حديث ابن عمر ؓ قال :

« كان ﷺ إذا سجد يضع يديه قبل ركبتيه ». أخرجه جماعة منهم الحاكم ، وقال : « صحيح على شرط مسلم » ، ووافقه الذهبي ، وهو كما قال . وصححه أيضاً ابن خزيمة (١/٣١٨/٦٢٧) ، وهو مخرج في « الإرواء » (٢/٧٧ - ٧٨) .

**وأما الأمر فمن حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :**

« إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير ، وليضع يديه قبل ركبتيه » . أخرجه أبو داود والنسائي وجماعة ، وإسناده جيد كما قال النووي والزرقاني ، وقواه الحافظ ابن حجر كما يأتي . وهو مخرج أيضاً في المصدر المذكور آنفاً (٢/٧٨) وفي « صحيح أبي داود » (٧٨٩) .

وليس لهذين الحديثين ما يعارضهما إلا حديث وائل بن حجر الذي نقله المؤلف عن ابن القيم ، وهو حديث ضعيف ؛ لأنه من حديث شريك ، وهو ابن عبد الله القاضي ، وهو ضعيف سيئ الحفظ ، فلا يحتج به إذا انفرد ، فكيف إذا خالف ؟ ولذلك قال الحافظ في بلوغ المرام :

« إن حديث أبي هريرة هذا أقوى من حديث وائل » .

وذكر نحوه عبد الحق الإشبيلي ، فانظر « صفة الصلاة » (ص ١٤٧) .

ولقد أخطأ ابن القيم في « زاد المعاد » خطأً بيناً حين رجح حديث وائل على حديث ابن عمر وأبي هريرة ، كما أخطأ أخطاء أخرى في هذه المسألة قد قمت بالرد عليه مفصلاً في « التعليقات الجياد على زاد المعاد » وغيرها ، ويحسن بي هنا أن أضرب على ذلك مثلاً واحداً ، لأنه شديد الاتصال بما نحن فيه ، وبه يتضح معنى قوله ﷺ : « ... فلا يبرك كما يبرك البعير ، وليضع يديه قبل ركبتيه » .

زعم ابن القيم - رحمه الله - أن الحديث انقلب على الراوي ، وأن أصله :  
 « وليضع ركبتيه قبل يديه » ، وإنما حمله على هذا ، زعم آخر له ، وهو قوله : « إن  
 البعير يضع يديه قبل ركبتيه » ، قال : « فمقتضى النهي عن البروك كبروك البعير ؛  
 أن يضع المصلي ركبتيه قبل يديه » ! .

وسبب هذا كله أنه خفي عليه ما ذكره علماء اللغة كالفيروزآبادي وغيره :  
 « أن ركبتي البعير في يديه الأماميتين » .

**ولذلك قال الطحاوي في « شرح معاني الآثار » ( ١ / ١٥٠ ) :**

« إن البعير ركبتاه في يديه ، وكذلك في سائر البهائم ، وبنو آدم ليسوا كذلك ،  
 فقال : لا يبرك على ركبتيه اللتين في رجله كما يبرك البعير على ركبتيه اللتين في  
 يديه ، ولكن يبدأ فيضع أولاً يديه اللتين ليس فيهما ركبتاه ، ثم يضع ركبتيه ،  
 فيكون ما يفعل في ذلك بخلاف ما يفعل البعير » .

وبهذا ظهر معنى الحديث ظهوراً لا غموض فيه . والحمد لله على توفيقه .

ثم إن ظاهر الأمر بهذه السنة يفيد وجوبها ، وقد قال به ابن حزم في « المحلى »  
 ( ٤ / ١٢٨ ) ، وما نقله المؤلف عنه من الاستحباب خطأ واضح .

ولازم القول بالوجوب أن العكس لا يجوز ، ففيه رد للاتفاق الذي نقله شيخ  
 الإسلام في « الفتاوى » ( ١ / ٨٨ ) على جواز الأمرين !

تمام المنة ( ١٩٣ - ١٩٥ ) ، ونظر أيضاً أصل صفة صلاة النبي ﷺ ( ٢ / ٧١٤ - ٧٢٤ ) ، وصفة صلاة النبي ﷺ  
 ( ١٤٠ - ١٤١ ) ، وتلخيص صفة صلاة النبي ﷺ ( ٢١ ) ، وإرواء الغليل ( ٢ / ٧٥ - ٨٠ ) ، وسلسلة الأحاديث الضعيفة  
 والموضوعة ( ٢ / ٣٢٨ - ٣٣٢ ) حديث رقم ( ٩٢٩ ) ، وتعليقات الشيخ على مشكاة المصابيح ( ١ / ٢٨٢ ، ٢٨٣ ) ،  
 وصحيح موارد الظمان ( ١ / ٢٤٢ - ٢٤٣ ) ، ومختصر صحيح البخاري ( ٢ / ٥٥٧ ) ، وفتاوى الشيخ الألباني في  
 المدينة والإمارات ( ٩٦ - ٩٨ ) ، والثمر المستطاب ( ٢ / ٦٧٢ ) ، وصحيح الجامع الصغير ( ١ / ١٦٤ )



## المسألة السابعة : حكم الإقعاء ( الجلوس على العقبين مع نصب القدمين ) في

### الجلوس بين السجدين

ابن باز رحمه الله : الإقعاء نوع من السنة .

**قال الشيخ :** الإقعاء نوع من السنة ، لحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - وأفضل من الإقعاء نصب اليمنى ، واقتراش اليسرى في الجلوس بين السجدين .  
الفوائد الجلية (٨٧) ، وانظر تعليقات الشيخ على زاد المعاد (٢٣٨/١)

**الألباني رحمه الله :** الإقعاء في الجلوس بين السجدين سنة ، فيعمل به أحياناً .

**قال الشيخ :** جاء الإقعاء من حديث ابن عباس في « صحيح مسلم » وأبي داود والترمذي وصححه ، وغيرهم ، انظر « الصحيحة » (٣٨٣) ، ومن حديث ابن عمر بسند حسن عند البيهقي وصححه ابن حجر . وروى أبو إسحاق الحربي في « غريب الحديث » (ج ٥ / ١٢ / ١) عن طاووس أنه رأى ابن عمر وابن عباس يقعيان ، وسنده صحيح .

صفة صلاة النبي ﷺ (١٥٢) ، وانظر أيضاً أصل صفة صلاة النبي ﷺ (٨٠٢/٢-٨٠٧) ، وتلخيص صفة صلاة النبي ﷺ (٢٤ ، ٢٥) ، وسلسلة الأحاديث الصحيحة (٧٣٤/٢-٧٣٦) حديث رقم (٣٨٣) ، وفتاوى الشيخ الألباني في المدينة والإمارات (٩٩) ، وصحيح الترغيب والترهيب (٣٦١/١)

وفي موضع آخر ذكر الشيخ حديث أبي حميد الساعدي للدلالة على أن السنة في

الجلوس بين السجدين هو الافتراش ثم قال :

وما ينبغي أن يعلم أن هناك سنة أخرى في هذا الموطن وهي سنة الإقعاء ، وهو أن يتصب على عقبيه وصدور قدميه فقد صح عن طاووس أنه قال : ( قلنا لابن عباس في الإقعاء على القدمين في السجود ، فقال : هي السنة ، فقلنا له : إنا لنراه جفاء بالرجل ، فقال ابن عباس : بل هي سنة نبيك ﷺ ) . أخرجه مسلم (٧٠ / ٢)

وأبو داود (٨٤٥) والترمذي (٧٣/٢) والحاكم (٢٧٢/١) والبيهقي (١١٩/٢) وأحمد (٣١٣/١) وقال الترمذي : (حديث حسن صحيح) ، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث من أصحاب النبي ﷺ .

قلت : رواه ابن أبي شيبة (١/١١٢) عن جماعة من الصحابة وغيرهم ، ورواه أبو إسحاق الحربي في (غريب الحديث) (١/١٢/٥) والبيهقي عن العبادلة الثلاثة عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير . وإسناده صحيح . وبالجملية فالإقعاء بين السجدين سنة كالافتراش ، فينبغي الإتيان بهما ، تارة بهذه ، وتارة بهذه ، كما كان رسول الله ﷺ يفعل .

وأما أحاديث النهي عن الإقعاء فلا يجوز التمسك بها لمعارضة هذه السنة لأمر الأول : أنها كلها ضعيفة معلولة .

الثاني : أنها إن صحت أو صح ما اجتمعت عليه فإنها تنص على النهي عن إقعاء كإقعاء الكلب ، وهو شيء آخر غير الإقعاء المسنون . كما بيناه في (تخريج صفة الصلاة) .

الثالث : أنها تحمل على الإقعاء في المكان الذي لم يشرع فيه هذا الإقعاء المسنون ، كالتشهد الأول والثاني ، وهذا مما يفعله بعض الجهال فهذا منهي عنه قطعاً لأنه خلاف سنة الافتراش في الأول ، والتورك في الثاني على ما فصله حديث أبي حميد المتقدم والله أعلم .

إرواء الغليل (٢٢/٢-٢٣) ، وانظر أيضاً سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢٣٤/٤) تحت الحديث رقم (١٦٧٠) ، وتعليقات الشيخ على مشكاة المصابيح (٢٤٧/١)

وفي موضع آخر تكلم الشيخ عن أحاديث النهي عن الإقعاء ، وأن هذا الإقعاء المنهي عنه غير الإقعاء المشروع بين السجدين فقال :

وأحاديث النهي عن الإقعاء كلها معلولة ؛ غير أن مجموعها يدل على أن له أصلاً ، فيحمل على إقعاء كإقعاء الكلب ، كما في رواية ابن ماجه وغيره . فلا



تعارض حينئذ بينها وبين حديث ابن عباس المشار إليه في المشروعية ؛ لأنه ليس إقعاء كإقعاء الكلب . والله أعلم .

صحيح سنن أبي داود (٥٨/٤) ، وانظر أيضاً (٣٧٠/٣) ، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١/١٠) ٣٢٩ - ٣٣٠ تحت الحديث رقم (٤٧٨٧)

**ابن عثيمين رحمه الله : الإقعاء في الجلسة بين السجدين ليس من السنة .**

**ذكر الشيخ أن الإقعاء له صور منها :**

أن ينصب قدميه ويجلس على عقبيه ، وهذا لا شك أنه إقعاء ، كما ثبت ذلك في « صحيح مسلم » من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، بعض أهل العلم قال : إن هذه الصورة من الإقعاء من السنة ، لأن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « إنها سنة نبيك » ، ولكن أكثر أهل العلم على خلاف ذلك ، وأن هذا ليس من السنة ، ويشبهه - والله أعلم - أن يكون قول ابن عباس رضي الله عنهما تحدثاً عن سنة سابقة نسخت بالأحاديث الكثيرة المستفيضة بأن النبي ﷺ كان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى .

الشرح الممتع (٢٣٠/٣) ، وانظر أيضاً (١٢٦/٣ - ١٢٧)

**وفي شرح الشيخ لحديث عائشة - رضي الله عنها - والذي فيه ( وكان ينهى**

**عن عقبة الشيطان ) قال :**

وظاهر هذا الحديث العموم ، يعني سواء كانت القعدة بين السجدين أو في التشهدين ، وهذا ما ذهب إليه أصحاب الإمام أحمد - رحمهم الله - وقالوا : إن هذه القعدة مكروهة .

ولكن ابن عباس - رضي الله عنهما - ذكر أن هذا الإقعاء من السنة ، ولا يبعد أن يكون ابن عباس - رضي الله عنهما - رأى النبي ﷺ يفعل ذلك ولم يعلم بما فعله أخيراً من كونه يفرش أو يتورك .

**وقولي :** « لا يبعد » ليس معناه أنه يقيناً ، لكن لا يبعد هذا كما فعل عبد الله بن مسعود ؓ في التطبيق وفي الوقوف بين المأمومين ، فابن مسعود ؓ كان يقف بين المأمومين ، يعني إذا صاروا ثلاثة وقف بينهما ، ولكن هذا الحكم منسوخ بأنه إذا كان الجماعة ثلاثة صار إمامهم أمامهم .

وأما التطبيق فهو أن يضع إحدى يديه على الأخرى ويضعهما بين فخذه إذا ركع ، فهو ؓ متمسك بهذا مع أنه منسوخ بأن الرجل إذا ركع وضع يديه على ركبتيه ، فلا يبعد أن يكون حال ابن عباس - رضي الله عنهما - كحال عبد الله بن مسعود ؓ .

فتح ذي الجلال والإكرام (١٣٠/٣) ، وانظر أيضاً (٤٣/٣ ، ١٢١ - ١٢٢) ، و التعليق على المنتقى (٢١٠/١)



### المسألة الثامنة : هل يسن للمصلي قبض أصابع اليد اليمنى والإشارة بالسبابة

في الجلوس بين السجدين ؟

ابن باز رحمه الله : السنة للمصلي أن يسط أصابعه إذا جلس بين السجدين .

قال الشيخ في شرحه لكيفية الصلاة :

ثم يرفع من السجدة قائلاً : الله أكبر ، ويجلس مفترشاً يسراه ناصباً يمناه ، فيضع يده اليمنى على فخذه اليمنى أو على الركبة باسطاً أصابعه على ركبته ، ويضع يده اليسرى على فخذه اليسرى أو على ركبته ويسط أصابعه على ركبته هكذا السنة إذا جلس بين السجدين .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٦٥/١١) ، وانظر أيضاً (١٤٦/١١-١٤٧) ، (٢٩٧-٢٩٢/٢٩)

وقال الشيخ عبد الله بن مانع الروقي :

سئل شيخنا ابن باز - رحمه الله - سنة ١٤١٣ هـ في جمادى الثانية في السادس عشر منه في أثناء قراءة الدارمي عن تحريك الإصبع بين السجدين ؟ فأجاب : « شاذة ، والأولى البسط ومثله بيده » .

الحل الإبريزية (٢٤٢/١)

الألباني رحمه الله : الإشارة بالسبابة في غير التشهد بدعة ( الإشارة بالإصبع إنما

هو في جلوس التشهد ) .

في سلسلة الأحاديث الصحيحة تكلم الشيخ عن مسألة وضع اليدين على الصدر في القيام الذي بعد الركوع وبين أن الاختصار في بعض روايات حديث وائل ابن حجر فهم منه بعض العلماء مشروعية الوضع لليدين في كل قيام سواء كان قبل الركوع أو بعده ، مع أن هذا خطأ يدل عليه سياق الحديث ، فإنه صريح في أن الوضع إنما هو في القيام الأول ثم قال :

ولقد كنت أقول في كثير من محاضراتي ودروسي حول هذا الوضع وسببه :  
يوشك أن يأتي رجل ببدعة جديدة اعتماداً منه على حديث مطلق لم يدر أنه مقيد  
أيضاً ، ألا وهي الإشارة بالإصبع في غير التشهد ! فقد جاء في « صحيح مسلم »  
حديثان في الإشارة بها في التشهد أحدهما من حديث ابن عمر ، و الآخر من  
حديث ابن الزبير ، و لكل منهما لفظان مطلق و مقيد ، أو مجمل و مفصل : « كان  
إذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه و رفع إصبعه اليمنى التي تلي الإبهام  
فدعا بها .. » ، فأطلق الجلوس .

**والآخر :** « كان إذا قعد في التشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ،  
ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى .. » الحديث . فقيّد الجلوس بالتشهد .  
ونحوه لفظاً حديث ابن الزبير .

فاللفظ الأول « جلس » يشمل كل جلوس ، كالجلوس بين السجدين ،  
والجلوس بين السجدة الثانية و الركعة الثانية المعروفة عند العلماء بجلسة  
الاستراحة فكنت أقول : يوشك أن نرى بعضهم يشير بإصبعه في هاتين الجلستين !  
فلم يعض على ذلك إلا زمن يسير حتى قيل لي بأن بعض الطلاب يشيرون بها بين  
السجدين ! ثم رأيت ذلك بعيني من أحد المتخرجين من الجامعة الإسلامية حين  
زارني في داري في أول سنة (١٤٠٤) ! ونحن في انتظار حدوث البدعة الثالثة ، ألا  
وهي الإشارة بها في جلسة الاستراحة ! ثم حدث ما انتظرته ، والله المستعان ! .  
وقد وقع مثل هذا الاختصار الموهم لشرعية الإشارة في كل جلوس في حديث  
وائل أيضاً من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عنه ، و هو في « مسند أحمد » (٤/  
٣١٦ - ٣١٩) على وجهين :

**الأول :** الإشارة مطلقاً دون تقييد بتشهد . أخرجه (١١٦/٤ - ١١٧) من طريق شعبة عنه بلفظ : « وفرش فخذة اليسرى من اليمنى ، و أشار بإصبعه السبابة » . وكذا أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » (١/٣٤٥/٦٩٧) ، لكنه قال في آخره : « يعني في الجلوس في التشهد » . و هذا التفسير ، إما من وائل وإما من أحد رواته والأول هو الراجح لما يأتي .

وفي لفظ له في « المسند » (٣١٦/٤) من رواية عبد الواحد بلفظ : « فلما قعد افترش رجله اليسرى .. و أشار بإصبعه السبابة » .

وتابعه عنده (٣١٧/٤ و ٣١٨) سفيان - وهو الثوري - و زهير بن معاوية ، ورواه الطبراني (٢٢/٧٨ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٩٠) من طريقهما و آخرين .

**والآخر :** الإشارة بقيد التشهد . و هو في « المسند » (٣١٩/٤) من طريق أخرى عن شعبة بلفظ : « فلما قعد يتشهد .. أشار بإصبعه السبابة و حلق بالوسطى » . وسنده صحيح ، و أخرجه ابن خزيمة أيضا (٦٩٨) .

وتابعه أبو الأحوص عند الطحاوي في « شرح المعاني » (١/١٥٢) و الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢/٣٤/٨٠) ، و زاد : « ثم جعل يدعو بالأخرى » .

وتابعهما زائدة بن قدامة بلفظ : « فحلق حلقة ، ثم رفع إصبعه ، فرأيته يحركها يدعو بها » . أخرجه أبو داود وغيره من أصحاب السنن ، وأحمد (٣١٨/٤) و الطبراني (٢٢/٣٥/٨٢) وصححه ابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود والنووي و ابن القيم ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٧١٧) .

وتابعهم أبو عوانة بنحوه ، وفيه : « ثم دعا » . أخرجه الطبراني (٢٢/٣٨/٩٠) وابن إدريس مثله . رواه ابن حبان (٤٨٦) .

وسلام بن سليم عند الطيالسي (١٠٢٠) .

قال الطحاوي عقب رواية أبي الأحوص المتقدمة : « فيه دليل على أنه كان في آخر الصلاة » .

قلت : وهذا صريح في رواية أبي عوانة المشار إليها آنفاً ، فإنه قال : « ثم سجد ، فوضع رأسه بين كفيه ، ثم صلى ركعة أخرى ، ثم جلس فافتش رجله اليسرى ، ثم دعا و وضع كفه اليسرى على ركبته اليسرى ، و كفه اليمنى على ركبته اليمنى ، و دعا بالسبابة » . و إسناده صحيح .

ونحوه رواية سفيان ( و هو ابن عيينة ) ، ولفظه : « وإذا جلس في الركعتين أضجع اليسرى و نصب اليمنى و وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى و نصب إصبعه للدعاء و وضع يده اليسرى على رجله اليسرى » . أخرجه النسائي (١/ ١٧٣) بسند صحيح ، و الحميدي (٨٨٥) نحوه .

قلت : فتبين من هذه الروايات الصحيحة أن التحريك أو الإشارة بالإصبع إنما هو في جلوس التشهد ، و أن الجلوس المطلق في بعضها مقيد بجلوس التشهد ، هذا هو الذي يقتضيه الجمع بين الروايات ، و قاعدة حمل المطلق على المقيد المقررة في علم أصول الفقه ، و لذلك لم يرد عن أحد من السلف القول بالإشارة مطلقاً في الصلاة و لا في كل جلوس منها فيما علمت ، و مثل ذلك يقال في وضع اليدين على الصدر ، إنما هو في القيام الذي قبل الركوع ، إعمالاً للقاعدة المذكورة .

فإن قال قائل : قد روى عبد الرزاق عن الثوري عن عاصم بن كليب بإسناده المتقدم عن وائل .. فذكر الحديث و الافتراش في جلوسه قال : « ثم أشار بسبافته و وضع الإبهام على الوسطى حلق بها و قبض سائر أصابعه ، ثم سجد فكانت

يداه حذو أذنيه » . فهذا بظاهره يدل على أن الإشارة كانت في الجلوس بين السجدين ، لقوله بعد أن حكى الإشارة : « ثم سجد .. » .

**فأقول :** نعم قد روى ذلك عبد الرزاق في « مصنفه » (٢/٦٨ - ٦٩) ، ورواه عنه الإمام أحمد (٤/٣١٧) والطبراني في « المعجم الكبير » (٢/٣٤ - ٣٥) و زعم الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في تعليقه عليه : « أنه أخرجه الأربعة إلا الترمذي والبيهقي مفرقاً في أبواب شتى » .

وهو زعم باطل يدل على غفلته عن موجب التحقيق فإن أحداً منهم ليس عنده قوله بعد الإشارة : « ثم سجد » ، بل هذا مما تفرد به عبد الرزاق عن الثوري ، وخالف به محمد بن يوسف الفريابي وكان ملازماً للثوري ، فلم يذكر السجود المذكور . رواه عنه الطبراني (٢٢/٣٣/٧٨) .

وقد تابعه عبد الله بن الوليد حدثني سفيان ... به . أخرجه أحمد (٤/٣١٨) . وابن الوليد صدوق ربما أخطأ ، فروايته بمتابعة الفريابي له أرجح من رواية عبد الرزاق ، ولا سيما وقد ذكروا في ترجمته أن له أحاديث استنكرت عليه ، أحدها من روايته عن الثوري ، فانظر « تهذيب ابن حجر » و « ميزان الذهبى » ، فهذه الزيادة من أوهامه .

وإن مما يؤكد ذلك ، أنه قد تابع الثوري في روايته المحفوظة جمع كثير من الثقات الحفاظ منهم عبد الواحد بن زياد ، وشعبة ، وزائدة بن قدامة ، و بشر بن المفضل ، وزهير بن معاوية ، وأبو الأحوص ، وأبو عوانة ، وابن إدريس ، وسلام بن سليمان ، وسفيان بن عيينة ، وغيرهم ، فهؤلاء جميعاً لم يذكروا في حديث وائل هذه الزيادة ، بل إن بعضهم قد ذكرها قبيل الإشارة ، مثل بشر و أبي عوانة

وغيرهما ، وقد تقدم لفظهما ، وبعضهم صرح بأن الإشارة في جلوس التشهد كما سبق .

وهذا هو الصحيح الذي أخذ به جماهير العلماء من المحدثين و الفقهاء ، و لا أعلم أحداً قال بشرعيتها في الجلوس بين السجدين ، إلا ابن القيم ، فإن ظاهر كلامه في « زاد المعاد » مطابق لحديث عبد الرزاق ، و لعل ذلك الطالب الجامعي الذي تقدمت الإشارة إليه قلده في ذلك ، أو قلده من قلده من العلماء المعاصرين ، وقد بينت له و لغيره من الطلاب الذين راجعوني شذوذ رواية عبد الرزاق و وهاءها ، و لقد أخبرني أحدهم عن أحد العلماء المعروفين في بعض البلاد العربية أنه يعمل بحديث عبد الرزاق هذا و يحتج به ! و ذلك مما يدل على أنه لا اختصاص له بهذا العلم ، وهذا مما اضطرني إلى كتابة هذا التخريج و التحقيق ، فإن أصبت فمن الله ، و إن أخطأت فمن نفسي . سائلاً المولى سبحانه و تعالى أن يأخذ بأيدينا و يهدينا إلى الحق الذي اختلف فيه الناس ، إنه يهدي من يشاء إلى الصراط المستقيم و الحمد لله رب العالمين .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣٠٨/٥ - ٣١٣) تحت الحديث رقم (٢٢٤٧)

وفي موضع آخر قال الشيخ : ( تنبيه ) : رأيت بعضهم يحرك إصبعه بين السجدين ، و عمدته في ذلك أن ابن القيم ذكره في « زاد المعاد » كما ذكر التحريك في التشهد ، و لا أعلم له فيه مستنداً سوى رواية شاذة في حديث وائل هذا ، فوجب تحرير القول في ذلك ، فأقول :

اعلم أن هذا الحديث يرويه عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل . و يرويه عن عاصم جمع من الثقات ، و قد اتفقوا جميعاً على ذكر رفع السبابة فيه ، لكنهم انقسموا إلى ثلاث فئات من حيث تعيين مكان الرفع .



**الأولى :** أطلق ولم يحدد المكان ، منهم زائدة بن قدامة ، وبشر بن المفضل ، وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة ، وإن كان ظاهر سياقهم يدل على أنه في التشهد .

**الثانية :** صرحوا بأنه في جلسة التشهد ، منهم ابن عيينة في رواية للنسائي (١٧٣/١) ، وشعبة عند ابن خزيمة في «صحيحه» (٦٩٧) وأحمد (٣١٩/٤) ، وأبو الأحوص عند الطحاوي (١٥٢/١) والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٤/٢٢) (٨٠/ ) ، وخالد عند الطحاوي ، وزهير بن معاوية وموسى بن أبي كثير وأبو عوانة ، ثلاثهم عند الطبراني رقم (٨٤ و ٨٩ و ٩٠) .

**وخالف هؤلاء جميعاً عبد الرزاق في روايته عن الثوري ، فقال في «المصنف» (٢/٦٨/٢٥٢٢) ، وعنه أحمد (٣١٧/٤) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/٣٤/٨١) :** عن الثوري عن عاصم بن كليب عن أبيه قال : « رمقت النبي ﷺ فرفع يديه في الصلاة حين كبر . . [ وسجد فوضع يديه حذو أذنيه ] ، ثم جلس فافتش رجله اليسرى ، ثم وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ، وذراعه اليمنى على فخذه اليمنى ، ثم أشار بسبابته . . . ثم سجد ، فكانت يده حذو أذنيه » .

**قلت :** والسياق للمصنف ، والزيادة لأحمد .

فذكره السجدة الثانية بعد الإشارة بالسبابة خطأ واضح لمخالفته لرواية كل من سبق ذكره من الثقات ، فإنهم جميعاً لم يذكروا السجدة بعد الإشارة وبعضهم ذكرها قبلها ، وهو الصواب يقيناً ، وإنما لم يذكروا معها السجدة الثانية اختصاراً .

وقد ذكرها زهير بن معاوية فقال : « . . ثم سجد فوضع يديه حذاء أذنيه ، ثم سجد فوضع يديه حذاء أذنيه ، ثم قعد فافتش رجله اليسرى . . ثم رأيته يقول هكذا ، ورفع زهير أصبعه المسبحة » . رواه الطبراني بالرقم المتقدم آنفاً (٨٤) .

وقد يقول قائل : لقد ظهر بهذا التحقيق خطأ ذكر التحريك بين السجدين ظهوراً لا يدع ريباً لمرتاب . ولكن ممن الخطأ ؟

أمن الثوري الذي خالف جميع الثقات ، أم من عبد الرزاق الذي أخطأ هو عليه ؟ فأقول : الذي أراه - والله أعلم - أن الثوري بريء من هذا الخطأ ، وأن العهدة فيه على عبد الرزاق ، وذلك لسببين :

**الأول :** أن عبد الرزاق وإن كان ثقة حافظاً ، فقد تكلم فيه بعضهم ، ولعل ذلك لما رأوا له من الأوهام ، وقد قال الحافظ في آخر ترجمته من « التهذيب » : « ومما أنكر على عبد الرزاق روايته عن الثوري عن عاصم بن عبيد الله عن سالم عن أبيه أن النبي ﷺ رأى على عمر ثوباً ، فقال : أجديد هذا أم غسيل ؟ الحديث . قال الطبراني في « الدعاء » : رواه ثلاثة من الحفاظ عن عبد الرزاق وهو مما وهم فيه عن الثوري ».

**قلت :** ومن أنكر هذا على عبد الرزاق يحيى بن معين كما رواه ابن عدي في « الكامل » (١٩٤٨/٥) ، فليكن حديث وائل من هذا القبيل . ويؤيده السبب التالي :

**والآخر :** أنه خالفه عبد الله بن الوليد عند أحمد (٣١٨/٤) ومحمد بن يوسف الفريابي فروياه عن الثوري - سماعاً منه - به ، دون ذكر السجدة بعد الإشارة . فاتفق هذين الثقتين على مخالفة عبد الرزاق مما يرجح أن الخطأ منه ، وليس من الثوري ، ولا سيما والفريابي كان من تلامذة الثوري الملازمين له ، فهو أحفظ لحديثه من عبد الرزاق ، وبخاصة ومعه عبد الله بن الوليد ، وهو صدوق .

تمام المنة (٢١٤-٢١٦)

وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة أيضاً بعد الكلام المنقول سابقاً وتحت عنوان :  
الإشارة بالإصبع في التشهد فقط :

أورد الشيخ ما أخرجه النسائي (١٧٣/١) والبيهقي (١٣٢/٢) من طريقين عن ابن المبارك قال : أنبأنا مخزومة بن بكير قال : ثنا عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال : ( كان إذا جلس في الشنتين أو في الأربع يضع يديه على ركبتيه ، ثم أشار بإصبعه ) .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم وقد أخرجه (٩٠/٢) من طريق ابن عجلان عن عامر به نحوه بلفظ : « كان إذا قعد يدعو .. » ليس فيه ذكر الشنتين والأربع ، وهي فائدة هامة تقضي على بدعة الإشارة بإصبعه في غير التشهد ، ولذلك خصصتها بالتخريج بياناً للناس .

ورواه أحمد (٣/٤) بلفظ : « كان إذا جلس في التشهد وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، ويده اليسرى على فخذه اليسرى ، وأشار بالسبابة و لم يجاوز بصره إشارته » .

وأخرجه أبو داود وغيره نحوه ، وزاد في رواية : « ولا يحركها » .

وهي زيادة شاذة كما بينته في « ضعيف أبي داود » (١٧٥) . وخرجت الرواية الأولى في « صحيح أبي داود » (٩٠٨ ، ٩٠٩) .

وفي الحديث مشروعية الإشارة بالإصبع في جلسة التشهد ، وأما الإشارة في الجلسة التي بين السجدين التي يفعلها بعضهم اليوم ؛ فلا أصل لها إلا في رواية لعبد الرزاق في حديث وائل بن حجر ، وهي شاذة كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله بياناً لا تراه في مكان آخر ، والحمد لله على توفيقه ، وأسأله المزيد من فضله .

**ابن عثيمين رحمه الله :** الإشارة بالسبابة بين السجدين سنة ( وضع اليد اليمنى بين السجدين كوضعها في التشهدين ) .

في شرح الشيخ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما : « أن رسول الله ﷺ كان إذا قعد للتشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ، واليمنى على اليمنى ، وعقد ثلاثة وخمسين ، وأشار بإصبعه السبابة » رواه مسلم .

**قال الشيخ :** ظاهر الحديث أنه لا يفعل هذا في الجلوس بين السجدين : لأنه قال : « إذا قعد في التشهد » فمفهومه أنه إذا قعد لغير التشهد فليس الحكم كذلك . ولكن كيف يكون حكمه ؟

**ذكر الفقهاء رحمهم الله :** أن الجلوس بين السجدين تبسط فيه اليد اليمنى على الفخذ اليمنى كما تبسط اليد اليسرى على الفخذ اليسرى ، لأنهم - رحمهم الله - يقولون : إن كل جلسة تتميز عن الأخرى ، فالجلسة بين السجدين افتراش واليدان مبسوطتان ، والجلسة للتشهد الأول أو للتشهد غير المكرر في الثنائية يكون افتراشاً لكن اليد اليمنى مقبوضة ، فيختلف عن الجلسة بين السجدين بقبض الأصابع في اليد اليمنى ، والجلسة للتشهد الأخير فيما فيه تشهدان يكون توركاً ولكن اليد مقبوضة ، فيمتاز عن التشهد الأول بالتورك ويوافقه بقبض اليد ، والتشهد الأول عن الجلسة بين السجدين يوافقه في الافتراش ويمتاز ببسط اليد اليمنى فيجعلون لكل جلسة هيئة معينة وهذا لا شك أنه من حيث المعنى قوي .

ولكن يجاب عن هذا من وجهين ؛ **لأننا نرى أن وضع اليدين بين السجدين كوضعهما في التشهدين .**

**الوجه الأول :** أن ذكر بعض أفراد العام بحكم يطابق حكم العام لا يعد تخصيصاً ، إذ قد ينص عليه لسبب من الأسباب إما أن يكون وقع جواباً لسؤال أو

أن الذي تكلم به رأى حالاً تقتضي أن يتكلم به مقيداً أو ما أشبه ذلك . وقد نص على هذه القاعدة أهل الأصول ، ومنهم الشيخ الشنقيطي - رحمه الله - في كتابه أضواء البيان ، وذكرها ابن حجر - رحمه الله - في فتح الباري ، والشوكاني في نيل الأوطار ...

المهم أن الذي يقتضي التقييد هو أن يذكر بعض أفراد العام بحكم يخالف العام ، فعلى هذا نقول تقييد هذه الصفة بالتشهد في قول ابن عمر رضي الله عنهما : « إذا قعد في التشهد » هذا خاص ، فقد ثبت في مسلم في رواية أخرى من هذا الحديث بلفظ أعم من ذلك وهو : « إذا قعد في الصلاة » وهذا عام ، وورد أيضاً عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما : « إذا قعد يدعو ضم أصابعه » وهذا عام أيضاً ، فيكون ذكر التشهد من باب ذكر أفراد العام بحكم لا يخالف حكم العام ، وهذا لا يقتضي التخصيص ، ولا ريب أن القعود للدعاء بين السجدين أظهر منه في التشهد لأن التشهد جلوس للتشهد أو للتحية .

**الوجه الثاني :** أنه قد روى الإمام أحمد - رحمه الله - في المسند عن وائل بن حجر رضي الله عنه نصاً صريحاً في الموضوع : أن النبي ﷺ يضع اليد اليمنى بين السجدين كما وصف في التشهد ، وهذه الرواية صحح إسنادها بعضهم ، وجوّدتها بعضهم ، وذكرها ابن القيم في زاد المعاد واعتمده ، وقال شارح المسند إن سنده جيد ، والأرناؤوط في تعليقه على زاد المعاد قال : إن سنده صحيح ، وهو صريح جداً في الموضوع ، لأنه ذكر صفة صلاة النبي ﷺ ، قال : « ثم سجد ، ثم جلس » وذكر قبض الأصابع ، « ثم سجد » وهذا نص صريح بأنه بين السجدين ، وعلى هذا تكون مؤيدة للقول بالعموم .

قال بعض العلماء مُعللاً رواية الإمام أحمد : إنها شاذة ، لأن أكثر الرواة لم يذكروها ، وإنني أتعجب من هذا الكلام ، لأن الشاذ ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أرجح منه ، وهنا لم يرد عن الثقات أن النبي ﷺ كان ييسط يده اليمنى على فخذه اليمنى ، لو ورد لقلنا : هذه شاذة ، وما دام أنه لم يرد فإننا نقول لمن قال : إن اليد اليمنى توضع على الفخذ مبسوطة كاليسرى عليك الدليل ، ولم يرد في أي نص مما اطلعت عليه أن النبي ﷺ كان إذا جلس بين السجدين يضع يده اليمنى مبسوطة . وكنت أرى فيما سبق أن اليد اليمنى تكون مبسوطة بين السجدين ، وتكون في التشهد الأول والثاني مضمومة ، وأقول : إن من حكمة الشارع أنه جعل لكل جلسة خصيصة ، فالجلسة في التشهد الأخير لها خصيصة وهي : التورك . والجلسة في التشهد الأول لها خصيصة عن جلسة ما بين السجدين وهي : ضم الأصابع . والجلسة التي بين السجدين تكون اليد مبسوطة ، ليكون كل جلسة لها مزية ، وهذا قياس نظري ، وسبق أن ذكرنا أن لهذا المعنى القوي أخذ به الفقهاء -رحمهم الله - . لكن لما رأيت صاحب زاد المعاد ابن القيم - رحمه الله - ذكر أن النبي ﷺ يضع اليد اليمنى بين السجدين كما يضعها في التشهد واستدل بحديث وائل بن حجر ؓ الذي ذكرته في المسند قلت : النص مقدم على القياس ، وموقفنا أن نتبع ما جاء به السنة .

فتح ذي الجلال والإكرام ( ٣٤٦/٣ - ٣٥٠ ) ، ونظر أيضاً ( ٤٣/٣ - ٤٤ ، ٢٧٦ - ٢٧٧ ) ، والشرح الممتع ( ١٢٨/٣ - ١٢٩ ) ، والتعليق على المنتقى ( ١٦٢/١ ، ١٩٩ - ٢٠٠ ، ٢٣٦ - ٢٣٧ ، ٢٤٠ ) ، ولقاءاتي مع الشيخين ( ١٣٨/٢ - ١٣٩ ، ٢٠١ ) ، والرسائل المتبادلة بين الشيخ ابن باز والعلماء ( ٤٤٩ - ٤٥١ )

وكان الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد - رحمه الله - قد نبه على هذه المسألة في رسالته ( لا جديد في أحكام الصلاة ) .

ثم إن هذه الرسالة وقعت في يد الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - فكتب للشيخ بكر رسالة ذكر فيها أنه استوقفه مسائل منها :

قبض أصابع اليد اليمنى ، والإشارة بالسبابة في الجلوس بين السجدين كما في التشهدين ، قلت: إنه من الحركات الجديدة ، وأن عمل المسلمين المتوارث على عدم الإشارة والتحريك بين السجدين ، وأن نسبة القول بالتحريك بين السجدين إلى ابن القيم غلط عليه اهـ .

مع أن حديث وائل بن حجر الذي أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣١٧/٤ من طريق عبد الرزاق صريح في ذلك وسياقه : « رأيت النبي ﷺ كبر فرفع يديه حين كبر - يعني استفتح الصلاة - ورفع يديه حين كبر ، ورفع يديه حين قال سمع الله لمن حمده ، وسجد فوضع يديه حذو أذنيه ، ثم جلس فافتش رجله اليسرى ، ثم وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ، ووضع ذراعه اليمنى على فخذه اليمنى ، ثم أشار بسبابتها ووضع الإبهام على الوسطى ، وقبض سائر أصابعه ، ثم سجد فكانت يدها حذاء أذنيه » .

وأخرجه من حديث عبد الصمد قال : حدثنا زائدة ، قال : حدثنا عاصم بن كليب ، ثم تم السند إلى وائل أنه قال : « لأنظرن إلى رسول الله ﷺ كيف يصلي » قال : « فنظرت إليه قام فكبر ، ورفع يديه حتى حاذتا أذنيه ، ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد ، ثم قال : لما أراد أن يركع رفع يديه مثلها ووضع يديه على ركبتيه ، ثم رفع رأسه فرفع يديه مثلها ، ثم سجد فجعل كفيه بحذاء أذنيه ، ثم قعد فافتش رجله اليسرى ، فوضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى ، وجعل حد مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى ، ثم قبض بين أصابعه فحلق حلقة ثم رفع إصبعه فرأيت يدها يدعوا بها » .

وهذا صريح في أن هذه القعدة هي القعدة التي بين السجدين ؛ لأنه قال : « ثم رفع رأسه ، فرفع يديه مثلها ثم سجد ، ثم قعد فافترش رجله اليسرى » إلخ ، وهل هذه القعدة إلا قعدة ما بين السجدين ؟

وأخرجه أيضاً من حديث أسود بن عامر قال: حدثنا زهير بن معاوية عن عاصم بن كليب به: ولفظه: أن وائل بن حجر قال : « قلت : لأنظرن إلى رسول الله ﷺ كيف يصلي » وذكر الحديث ، وفيه قال بعد ذكر الرفع من الركوع : « ثم سجد فوضع يديه حذاء أذنيه ، ثم قعد فافترش رجله اليسرى ، ووضع كفه اليسرى على ركبته اليسرى ( فخذها في صفة عاصم ) ثم وضع حد مرفقه الأيمن على فخذها اليمنى ، وقبض ثلاثاً ، وحلق حلقة ، ثم رأيت يقول هكذا » ، وأشار زهير بسبافته الأولى وقبض إصبعين ، وحلق الإبهام على السبابة الثانية .

وظاهر هذا اللفظ أو صريحه كسابقه في أن القبض والإشارة بين السجدين كما في التشهدين ، وعلى هذا فلا يصح توهيم عبد الرزاق بذكر السجود بعد هذه القعدة ؛ لأن ذكره زيادة لا تنافي ما رواه غيره ، بل توافقه كما علم . ولم أعلم من السنة حديثاً واحداً فيه أن النبي ﷺ كان ييسط يده اليمنى حين يجلس بين السجدين ، ولا وجدت ذلك عن الصحابة .

وما رواه مسلم عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ « كان إذا قعد في التشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ، ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثاً وخمسين وأشار بالسبابة » .

فإنه لا ينافي حديث وائل ولا يبطله ، لاختلاف الموضعين ، على أن حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قد رواه مسلم بلفظ الإطلاق : « أن النبي ﷺ كان إذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه ورفع إصبعه اليمنى التي تلي الإبهام فدعا



بها ، ويده اليسرى على ركبته اليسرى باسطها عليها . وفي لفظ آخر : « وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى ، وقبض أصابعه كلها ، وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام ، ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى » .

فقد روى مسلم هذا الحديث بثلاثة ألفاظ : اثنان مطلقان ، والثالث مقيد بالتشهد ، ولا منافاة أيضاً لدخول المقيد في المطلق ، ولم يرد في السنة التفريق بين الجلوس بين السجدين والتشهدين .

وأما ما ذكر فضيلتكم من أن القبض والتحريك ليس عليه عمل المسلمين المتوارث .

فقد راجعت ما تيسر لي من كتب الآثار فلم أجد عن الصحابة والتابعين ما يقتضي التفريق بين جلسات الصلاة ، ثم لو فرض أن هناك أثراً صحيحة عنهم فالأخذ بما دلت عليه السنة .

وقد قال البناء في ترتيب مسند الإمام أحمد ١٤٩/٣ عن حديث وائل بن حجر :  
سنده جيد ، وقال الأرناؤوط في حاشية زاد المعاد ٢٣٨/١ : سنده صحيح .

مجموع فتاوى ورسائل (٤١٠/١٣ - ٤١٣) ، وانظر أيضاً (١٩١/١٣ - ٢١١ ، ٣٨١ ، ٣٩٤ ، ٤٠٤ - ٤٠٥)



**المسألة التاسعة : هل تسن جلسة الاستراحة بإطلاق ، أم عند الحاجة إليها**

**فقط ؟**

**ابن باز رحمه الله :** جلسة الاستراحة سنة مطلقاً ( ولو كان المصلي شاباً أو صحيحاً ) .

**سئل الشيخ :** بالنسبة لجلسة الاستراحة حبذا لو فصلتم مكانها سماحة الشيخ ومشروعيتها ؟

**فأجاب :** جلسة الاستراحة هي جلسة خفيفة بعد الأولى من الصلوات الخمس وبعد الثالثة في الرباعية كالظهر والعصر والعشاء ، كان الرسول يفعلها عليه الصلاة والسلام ، كما ثبت ذلك في حديث مالك بن الحويرث ، وفي حديث أبي حميد الساعدي ، واختلف العلماء في ذلك ، فمنهم من جعلها سنة دائمة في الصلاة ، ومنهم من جعلها سنة في حق المريض وكبير السن ، وحملوا الأحاديث الواردة في ذلك على هذا المعنى .

**والأرجح والأصوب أنها سنة مطلقاً ؛** لأن الثابت عن النبي ﷺ أنه كان يفعلها فهي سنة لكنها خفيفة ، مثل الجلسة بين السجدين لكن ليس فيها ذكر ولا دعاء ، يجلس جلسة خفيفة ثم ينهض .

قتاوى نور على الدرب (٢/٧٩٧-٧٩٨) ، ونظر أيضاً (٢/٧٩٥-٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٩٦٩ ، ١٠٨٤)

**وقال الشيخ في شرحه لكيفية الصلاة :** والأفضل أن يجلس جلسة خفيفة بعد

**السجود الثاني** يسميها بعض الفقهاء ( جلسة الاستراحة ) يجلس على رجله اليسرى مفروشة وينصب اليمنى مثل حاله بين السجدين ، ولكن خفيفة ليس فيها ذكر ولا دعاء وهذا هو الأفضل ، وإن قام ولم يجلس فلا حرج ، لكن الأفضل أن يجلسها كما فعلها النبي ﷺ ، وقال بعض أهل العلم : إن هذه الجلسة تفعل عند

كبر السن وعند المرض ، ولكن الصحيح أنها سنة مطلقاً جاء النص بها ولو كان المصلي شاباً وصحيحاً فهي مستحبة على الصحيح .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٦٧/١١) ، وانظر أيضاً (١٢/١١ ، ٣٨ - ٣٩ ، ٩٩) ، (٣٨٦/٢٣) ، (٢٩١/٢٩) ، (٢٩٢) ، ومسائل أبي عمر السبحان للإمام عبد العزيز بن باز (١٤) ، والحلل الإبريزية (٢١٧/١ ، ٢٤٣) ، والفوائد الجليلة (٧٧) ، وحاشية سماحة الشيخ على بلوغ المرام (٢٢٦/١)

**الألباني رحمه الله : جلسة الاستراحة سنة ( ولا التفات لمن زعم أنه ﷺ إنما فعلها لحاجة أو شيخوخة ) .**

في كتاب فقه السنة نقل الشيخ سيد سابق من كلام ابن القيم ما يلي : ( ولو كان هديه ﷺ فعلها دائماً ، لذكرها كل من وصف صلاته ﷺ ) .

**فقال الشيخ الألباني معلقاً :** هذا الكلام غريب جداً من مثل هذا الإمام ؛ فإن لازمه التهوين من شأن السنن كلها ، لأنه ليس فيها سنة يمكن أن يقال : « اتفق على ذكرها كل واصف لصلاته » ، يعلم ذلك من له عناية خاصة بتتبع السنن وطرقها ، ولا أدري - والله - كيف ينقل المؤلف هذا الكلام ويمر عليه دون أن يعلق عليه بشيء يدل على ما فيه من الخطأ مما يدل على ارتضائه له وموافقته عليه ، فانظر ما يلزمه من توهين السنن التي ساقها المؤلف في كتابه ، فإن وضع اليمين على الشمال مثلاً ، ودعاء التوجه ، والاستعاذة ، والتأمين ، والقراءة ، والذكر في الركوع ، والذكر في السجود ، والصلاة على النبي ﷺ ، كل هذه السنن التسع لم يذكرها أبو حميد ومن معه من الصحابة في صفة صلاته ﷺ ، وكذلك لم يذكرها غيرهم ، أفيلزم من ذلك رد هذه السنن ؟! اللهم لا ، ولذلك رد الحافظ قول ابن القيم هذا بقوله في « الفتح » : « فيه نظر ، فإن السنن المتفق عليها لم يستوعبها كل واحد من وصف ، وإنما أخذ مجموعها من مجموعهم » .

وذكر مثله الشوكاني (٢/٢٢٦) ، وهو الحق الذي لا ريب فيه .

وكذلك نقل الشيخ سيد سابق عن ابن القيم قوله : « ومجرد فعله ﷺ لها لا يدل

على أنها من سنن الصلاة ، إلا إذ عُلِمَ أنه فعلها على أنها سنة ، فيقتدى به فيها.. »

**فقال الشيخ الألباني : قد علمنا أنه فعلها سنة وتشريعاً من وجوه :**

**الأول :** أن الأصل عدم العلة ، فمن ادعاها فعليه إثباتها .

**الثاني :** أن أحد رواة هذه السنة مالك بن الحويرث وهو راوي حديث : « صلوا

كما رأيتموني أصلي » ، فحكايته لصفات صلاة رسول الله ﷺ داخلة تحت الأمر .

انظر « الفتح » ، و « نيل الأوطار » .

**الثالث :** أنه رواها جماعة من الصحابة كما تقدم في حديث أبي حميد ، ويستحيل

عادة أن يخفى عليهم أنه إنما فعلها للحاجة لو كان الأمر كذلك ، ولو سلمنا بإمكان

ذلك عادة ؛ فإنه لا يخفى على النبي ﷺ خفاء ذلك عليهم ، وحينئذ كان ينبههم

على ذلك ، فإذا لم يكن شيء مما ذكرنا ، فهو دليل واضح على أنه إنما فعلها للعبادة

لا للحاجة . والله هو الموفق .

تمام المنة (٢١٢-٢١٣) ، وانظر أيضاً (١٩٧، ٢١٠-٢١٢) ، وإرواء الغليل (٢/٨٣) ، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢/٣٨) تحت الحديث رقم (٥٦٢) ، وفتاوى الشيخ الألباني في المدينة والإمارات (٩١-٩٣)

وفي موضع آخر ذكر الشيخ جلسة الاستراحة وما يدل عليها من حديث مالك

ابن الحويرث ، وأبى حميد الساعدي ثم قال : واعلم أنه روي عنه ﷺ ما يخالف

هذه السنة الصحيحة ، فوجب التنبيه عليها ؛ لئلا يغتر بها مغتر ، فيقع في مخالفة

هديه ﷺ .

**فمنها :** حديث وائل بن حجر :

أن النبي ﷺ لما سجد ؛ وقعت ركبته إلى الأرض قبل أن تقع كفاه ، فلما سجد ؛ وضع جبهته بين كفيه ، وجافي عن إبطيه ، وإذا نهض ؛ نهض على ركبتيه ، واعتمد على فخذه .

أخرجه أبو داود وغيره ، كما مضى في ( السجود ) [ ص ٧١٦ ] ، وذكرنا هناك أنه منقطع ؛ لأنه من رواية عبد الجبار بن وائل عن أبيه ، وقال النووي ( ٤٦٦ / ٣ ) : « حديث ضعيف ؛ لأن عبد الجبار بن وائل اتفق الحفاظ على أنه لم يسمع من أبيه شيئاً ، ولم يدركه » .

ومنها : حديث أبي هريرة ؛ قال : كان النبي ﷺ ينهض في الصلاة على صُدر قدميه .

أخرجه الترمذي ( ٨٠ / ٢ ) من طريق خالد بن إلياس عن صالح مولى التوأمة عنه .

وذكره البيهقي ( ١٢٤ / ٢ ) وقال : « وخالد بن إلياس - ويقال : إياس - : ضعيف » . وكذا قال الترمذي ، وزاد : « عند أهل الحديث ، وصالح مولى التوأمة : هو صالح بن أبي صالح ، وأبو صالح : اسمه نيهان » . قلت : وهو ضعيف أيضاً كان قد اختلط .

ومنها : عن معاذ بن جبل ؛ في حديث له : وكان يمكن جبهته وأنفه من الأرض ، ثم يقوم كأنه السهم لا يعتمد على يديه . قال الهيثمي ( ١٣٥ / ٢ ) : « وفيه الخصيب بن جحدر ، وهو كذاب » .

فقد ظهر لك من هذا البيان أنه لا تصح هذه الهيئة المعارضة للهيئة الثابتة . ومع ذلك ؛ فقد اعتمد عليها ابن القيم في « الزاد » ( ٨٥ - ٨٦ ) ، وفي رسالة « الصلاة » ( ٢١٢ ) ، ونفى أنه عليه الصلاة والسلام كان يعتمد على يديه إذا

نهض ! وأجاب - تبعاً للطحاوي وغيره - عن حديث مالك وأبي حميد في جلسة الاستراحة : أنه عليه الصلاة والسلام إنما كان يفعل ذلك للحاجة حينما أسن وأخذ اللحم ، وأنه لم يفعلها تعبداً وتشريعاً !

وهذا ظن خاطئ ، لا يجوز بمثله رد السنة الصحيحة ؛ لا سيما إذا كان قد رواها جمع من الصحابة بلغوا بضعة عشر شخصاً ؛ فكيف يجوز أن يخفى على هؤلاء الأجلة أنه ﷺ إنما فعل ذلك للحاجة لا للعبادة ؛ لا سيما وفيهم مالك بن الحويرث ؓ وهو الذي روى عنه ﷺ قوله له : « صلوا كما رأيتموني أصلي » - ؛ مع العلم بأن الشاهد يرى ما لا يرى الغائب ، فكيف يخفى ذلك على هؤلاء ، ثم يعلمه من جاء من بعدهم بعدة قرون - مثل الطحاوي ، وابن القيم - ولا دليل لهم على ذلك ولا برهان سوى الظن ﴿ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ [النجم: ٢٨] ؟!

وليس عجبي أن يسلك هذا السبيل مثل الطحاوي الذي نصب نفسه لتأييد مذهب أبي حنيفة - إلا نادراً - ؛ ولكن عجبي الذي لا ينتهي سلوك ابن القيم هذا السبيل وهو ناصر السنة ، وحامل لوائها ، ورافع رايتها ! ولكن لا بد لكل جواد من كبوة ؛ بل كبوات ! ورحم الله الإمام مالكا حيث قال : ما منا من أحد إلا رادّ ومردود عليه ؛ إلا صاحب هذا القبر ﷺ .

أصل صفة صلاة النبي ﷺ (٨١٩/٣ - ٨٢١) ، وانظر أيضاً (٨٢١/٣ - ٨٢٣) ، وصفة صلاة النبي ﷺ (١٥٤ - ١٥٥) ، وتلخيص صفة صلاة النبي ﷺ (٢٥)

ابن عثيمين رحمه الله : جلسة الاستراحة سنة في حق من يحتاج إليها لكبر أو مرض أو ثقل في الجسم أو وجع في الركبتين أو ما أشبه ذلك ( لا تسن إلا عند الحاجة إليها ) .

في الشرح الممتع وعند موضع جلسة الاستراحة قال الشيخ :

هذه المسألة فيها خلاف بين أهل الحديث وبين الفقهاء أيضاً .  
**فالقول الأول :** لا يجلس كما ذكره المؤلف ، فلا يسن الجلوس مطلقاً . وهو المذهب .

**القول الثاني :** يجلس مطلقاً ، سواء احتاج للجلوس أم لم يحتج ، يجلس تعبداً لله وهذا قول أكثر أهل الحديث ، وهذان قولان متقابلان .

**القول الثالث :** وسط ؛ وافق هؤلاء في حال ؛ ووافق هؤلاء في حال ، فقالوا: إن كان الإنسان محتاجاً إلى الجلوس ؛ أي: لا يستطيع أن ينهض بدون جلوس ؛ فيجلس تعبداً ، وإذا كان يستطيع أن ينهض فلا يجلس . وهو اختيار صاحب « المغني » وابن القيم ، ولكل قول من هذه الأقوال الثلاثة دليل .

وهذه الجلسة تسمى عند العلماء : جلسة الاستراحة .

ومعلوم أن إضافتها إلى الاستراحة يعطيها حكماً خاصاً بما إذا كان الإنسان يستريح بها، ولهذا رفض بعضهم أن تُسمى جلسة الاستراحة ، وقال : يجلس ؛ ولا نقول : جلسة الاستراحة ؛ لأننا إذا سميناها جلسة الاستراحة رفعنا عنها حكم التعبّد ، وصارت مجرد الاستراحة ، ولكن في هذا شيء من النظر؛ لأن الاستراحة للتقوي على العبادة عبادة ؛ لقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ الآية [ البقرة : ١٨٥ ] فتسمية العلماء لها قاطبة فيما نعلم بجملة الاستراحة لا يُنكر ؛ لأننا نقول : حتى وإن سميناها جلسة الاستراحة ؛ فإنّ التعبّد لله بها إذا كان الإنسان يستريح بها لينشط على العبادة يجعلها عبادة .

**استدل من قال :** يجلس مطلقاً: أنه ثبت في « صحيح البخاري » من حديث مالك بن الحويرث « أن النبي ﷺ كان إذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعداً » ، وكذلك في الحديث نفسه أنه كان يعتمد على الأرض ثم يقوم .

قالوا : وهذا دليل على أنها جلسة يستقر فيها ؛ لأن الاستواء بمعنى الاستقرار ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ﴾ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ ﴿ [الزخرف: ١٣-١٤] ، فإذا كان مالك بن الحويرث يروي هذا عن رسول الله ﷺ وهو الذي روى قوله ﷺ : « صلُّوا كما رأيتموني أصلي » وقد جاء في وفد قومه في السنة التاسعة في آخر حياة النبي ﷺ فإن هذا يدل على أنها مستحبة ، وأنها من الجلسات المندوبة وليست من الجلسات التي تُفعل بمقتضى الطبيعة والهيئة .

واستدل مَنْ قال : « لا يجلس » بحديث وائل بن حُجر بأن النبي ﷺ « كان إذا نهَضَ ؛ نهَضَ على رُكْبتيه ، واعتمد على فخذه » .

واستدل مَنْ يرى التفصيل بأنه من المعلوم أن للرسول ﷺ حالين : حالاً كان فيها نشيطاً شاباً قوياً . وحالاً كان فيها دون ذلك ، فإنه كان عليه الصلاة والسلام في آخر حياته يُصلي الليل قاعداً أكثر من سنة ، وكان عليه الصلاة والسلام يسابق عائشة فسبقتُه ، ثم إنه عليه الصلاة والسلام كان يحب أن يُسرَّ على نفسه في العبادة ، وكذلك يحب أن يسر الإنسان على نفسه في العبادة ، حتى إنه أنكر على الذين قالوا: نَصُومُ ولا نفطرُ ، ونَقُومُ ولا ننامُ ، ولا نتزوجُ النساء . وَمَنَعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ أَنْ يَصُومَ النَّهْرَ ، وَأَرْشَدَهُ إِلَى أَنْ يَصُومَ يَوْمًا وَيَفْطِرَ يَوْمًا ، وَمَنَعَهُ مِنْ أَنْ يَقُومَ اللَّيْلَ كُلَّهُ وَأَرْشَدَهُ إِلَى أَنْ يَنَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيَقُومَ ثُلُثَهُ وَيَنَامَ سُدُسَهُ . وهذا دليل على أنَّ شريعة النبي عليه الصلاة والسلام مبنية على اليسر والسُهولة .

وكان مالك بن الحويرث قدم إليه في آخر حياته ؛ فكان ﷺ يحب التيسير على نفسه ، فيجلس ثم يعتمد بيديه على الأرض وهذا يدل على أن قيامه فيه شيء من



المشقة ، بدليل اعتماده على الأرض ؛ لأن من كان نشيطاً ؛ فإنه وإن جلسَ للتشهد أو لغير التشهد لا يحتاج إلى الاعتماد .

**وقالوا أيضاً :** إن من المعلوم أن جميع أفعال الصلاة المستقلة أركان أو واجبات ، وهذه ليست ركناً ولا واجباً بالإجماع ، وأكثر ما فيها أن العلماء اختلفوا في مشروعيتهما ، وقد نقل غير واحد من أهل العلم الإجماع على أنها غير ركن .

**وأيضاً :** كلُّ فعلٍ من أفعال الصلاة له ذكرٌ وفيه ذكرٌ ، وهذه ليس لها ذكرٌ ، وليس فيها ذكرٌ . فدلَّ على أنها ليست على سبيل التعبد .

وعليه فنقول : إن احتاجَ الإنسانُ إليها صارت مشروعة لغيرها للراحة وعدم المشقة ، وإن لم يحتاج إليها فليست بمشروعة .

وهذا القول كما ترى قولٌ وسَطٌ ، تجتمع فيه الأخبار كما قال صاحب « المغني » وهو اختيار ابن القيم ، أننا لا نقول سُنة على الإطلاق ، ولا غير سُنة على الإطلاق ، بل نقول هي سُنة في حق مَنْ يحتاج إليها لكبر أو مرض أو غير ذلك . وكنت أميلُ إلى أنها مستحبة على الإطلاق وأن الإنسان ينبغي أن يجلس ، وكنت أفعلُ ذلك أيضاً بعد أن كنت إماماً ، ولكن تبين لي بعد التأمل الطويل أن هذا القول المفصل قول وسط ، وأنه أرجح من القول بالاستحباب مطلقاً ، وإن كان الرُّجحان فيه ليس قوياً عندي ، لكن تميل إليه نفسي أكثر ، فاعتمدت ذلك .

الشرح الممتع (٣/١٣٤-١٣٨)

وفي موضع آخر قال الشيخ : وأجاب الذين رأوا أنها مشروعة في كل حال بأن الأصل فيما فعله النبي ﷺ في العبادة التشريع ، وأما ادعاء أنها كانت لحاجة فإن النبي ﷺ لم يصل إلى حد يعجز فيه عن النهوض مباشرة ، هكذا ادعوا .

**وقالوا أيضاً :** إن النبي ﷺ قال لمالك بن الحويرث الذي رآه يجلس هذه الجلسة : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، فهو خاطب بذلك مالك بن الحويرث وهو شاب كما جاء في حديثه ، قال : أتينا النبي ﷺ ونحن شبيهة متقاربون ، فأقمنا عنده عشرين ليلة ، وقد رآوه يصلي ويجلس هذه الجلسة ، وهذا يقتضي أن تكون الجلسة مشروعة للشباب والشيخ ، والضعيف والقوي ، وهذا أقوى ما يحتجون به على المشروعية المطلقة ، وهو حجة قوية مفحمة ، لكن قد يقول قائل في الرد على هذا : إن خطاب النبي ﷺ لواحد من الأمة خطاب للأمة جميعاً ، وهذا واضح ، والنبي ﷺ روي يصلي في أول عمره بدون هذه الجلسة ، وفي آخر عمره بهذه الجلسة ، فإذا أردنا أن نطبق : « صلوا كما رأيتموني أصلي » فنقول : نصلي إذا كنا شباباً كما رأيناه من قبل يصلي بدون جلسة ، ونصلي على الحال التي وافاه عليها مالك بن حويرث كما رأيناه يصلي بجلسته .

والذي يظهر لي وليس الظهور الكامل أن الصواب في هذه الجلسة أنها مشروعة إذا احتاج الإنسان إليها ولو أدنى حاجة طلباً للتسهيل والتيسير ، هذا ما أظنه أرجح وإن كان ليس بذلك الترجيح القوي ، والترجيح أحياناً يكون قوياً بمنزلة وضع حجر ثقيل في كفة الميزان ، وأحياناً يكون يسيراً بحجة شعيرة أو شعرة برذون ، وكنت أميل في يوم من الأيام إلى أن كلا الصفتين مشروعتان ، فيفعل هذا تارة وهذا تارة كسائر أعمال الصلاة التي جاءت على أكثر من صفة ، ولكن لما تأملت وجدت أن مالك بن حويرث جاء في آخر حياة النبي ﷺ ، وأن العلة التي ذكروها وهي ثقل الإنسان ومشقة النهوض عليه بسرعة علة موجبة لهذا الفعل ، ترجح عندي ترجيحاً يسيراً القول الذي ذكرته .

التعليق على المنتقى (١/١٨٨ - ١٨٩) ، وانظر أيضاً (١/١٨٦ - ١٨٨)

وفي موضع آخر بعد الإشارة إلى ما ورد في حديث مالك بن الحويرث في وصف صلاة النبي ﷺ ( أنه كان إذا رفع رأسه عن السجدة الثانية جلس ، واعتمد على الأرض ثم قام ) .

**قال الشيخ :** وإذا تأملت هذه الصفة وهذا الفعل علمت يقيناً أو قريباً من اليقين أن الصواب في جلسة الاستراحة إنما هي للحاجة فقط ؛ لأن كونه يعتمد على يديه بعد أن يجلس يدل على أنه لا يستطيع أن ينهض بسرعة ، وهذا القول هو الوسط في هذه المسألة : أنها للحاجة سنة ، ولغير الحاجة ليست بسنة ؛ لأن النبي ﷺ إنما فعلها عند الحاجة فيما يظهر ، وهذا هو الذي يقتضيه المعنى ، ومالك بن الحويرث رحمه من الوفود والوفود أكثر ما كانت في السنة التاسعة بعد أن أخذ النبي ﷺ اللحم .

فتح ذي الجلال والإكرام (١٤٥/٣) ، وانظر أيضاً (٢٨٠/٣ - ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٥٦٩ - ٥٧٢) ، ومجموع فتاوى ورسائل (٢١٧/١٣ - ٢٢٢) ، ورسالة في صفة صلاة النبي ﷺ ضمن مجموع فتاوى ورسائل (٣٨٣/١٣ - ٣٨٥) ، ولقاءات الباب المفتوح (٤١٤/٣ - ٤١٥) ، ولقاءاتي مع الشيخين (١٠٥/٢ ، ٢٠١ - ٢٠٢)



**المسألة العاشرة :** إذا كان الإمام لا يجلس جلسة الاستراحة ، والمأموم يراها سنة ،

فهل الأفضل له أن يجلس أو يتابع الإمام ؟

ابن باز رحمه الله : الأفضل للمأموم أن يأتي بجلسة الاستراحة تأسيساً بالنبي ﷺ .

سئل الشيخ : ورد في صحيح البخاري ذكر جلسة الاستراحة ، فهل هي سنة أم

مستحبة ؟ وإذا صلى أحدنا مع الجماعة وكان الإمام والمأمومون لا يفعلونها ونحن

نفعلها ، فما حكم صلاتنا وصلاتهم ؟

تكلم الشيخ عن حكم جلسة الاستراحة وأنها مستحبة ثم قال :

وإذا كان الإمام لا يجلسها وغالب المأمومين فلا بأس أن تجلسها أنت ثم تنهض

ولا يضر ذلك ولا يضرهم ، فصلاتكم صحيحة جميعاً ، وإنما الأفضل الإتيان بها

تأسيساً بالنبي عليه الصلاة والسلام ، ومن لم يأت بها فلا حرج عليه والحمد لله .

فتاوى نور على الدرب ( ٧٩٧/٢ ) ، وانظر أيضاً ( ٩٦٩/٢ ) ، ومجموع فتاوى ومقالات متنوعة ( ٢٩١/٢٩ )

**الألباني رحمه الله :** ينبغي على المأموم أن يتابع الإمام .

**قال الشيخ :** إذا كان الإمام لا يأتي بجلسة الاستراحة ، فينبغي على المأموم أن

يتابعه ؛ لأن متابعة الإمام واجب من واجبات الصلاة ، كما قال ﷺ : « إنما جعل

الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا قال : سمع الله لمن

حمده ، فقولوا : ربنا ولك الحمد ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا صلى قائماً فصلوا

قياماً ، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعين » .

فالحديث يؤكد على ضرورة متابعة الإمام ، ولو أخل ببعض السنن .

فقد أسقط عن المأموم ركناً من أركان الصلاة ، ألا وهو القيام .

فتاوى الشيخ الألباني في المدينة والإمارات ( ٩٢ - ٩٣ )

**ابن عثيمين رحمه الله :** الأفضل للمأموم أن لا يجلس اتباعاً للإمام .

**بعد أن تكلم الشيخ عن حكم جلسة الاستراحة قال :**

**مسألة :** إذا كان الإنسان مأموماً فهل الأفضل له أن يجلس إذا كان يرى هذا

الجلوس سنة ، أو متابعة الإمام أفضل ؟

**الجواب :** أن متابعة الإمام أفضل ، ولهذا يترك الواجب وهو التشهد الأول ،

ويفعل الزائد ؛ كما لو أدرك الإمام في الركعة الثانية ، فإنه سوف يتشهد في أول

ركعة ؛ فيأتي بتشهد زائد من أجل متابعة الإمام ، وسوف يترك التشهد الأول إذا

قام الإمام للركعة من أجل متابعة الإمام ، بل يترك الإنسان الركن من أجل متابعة

الإمام ، فقد قال النبي عليه الصلاة والسلام : « إذا صَلَّى قاعداً فصلوا قعوداً »

فيترك ركن القيام ، وركن الركوع فيجلس في موضع القيام ، ويومئ في موضع

الركوع ، كل هذا من أجل متابعة الإمام .

**فإن قال قائل :** هذه الجلسة يسيرة ، لا يحصل بها تخلف كثير عن الإمام .

**فالجواب :** أن النبي ﷺ قال : « إذا ركع فاركعوا وإذا سجد فاسجدوا » فاتى

بالفاء الدالة على الترتيب والتعقيب بدون مهلة ، وهذا يدل على أن الأفضل في

حق المأموم ألا يتأخر عن الإمام ولو يسيراً ، بل يبادر بالمتابعة ، فلا يوافق ، ولا

يسابق ، ولا يتأخر ، وهذا هو حقيقة الائتمام .

الشرح الممتع (٣/ ١٣٨-١٣٩) ، وانظر أيضاً فتح ذي الجلال والإكرام (٣/ ١٤٤) ، ٢٨٣-٢٨٤ ، ٥٧٤ ، ومجموع

فتاوى ورسائل (١٣/ ٢١٩-٢٢٠ ، ٢٢٢-٢٢٣) ، ولقاءاتي مع الشيخين (٢/ ٢٠٢)



**المسألة الحادية عشرة :** عند نهوض المصلي إلى الركعة الثانية ( أو ما يليها )

هل يعتمد على يديه أم على ركبتيه ؟ ( هل يرفع ركبتيه قبل يديه أم العكس ؟ )

ابن باز رحمه الله : السنة أن ينهض معتمداً على ركبتيه ( يرفع يديه قبل ركبتيه )

**سئل الشيخ :** أثناء السجود في الصلاة هل يقدم المصلي ركبتيه أم يديه ؟ أفيدونا

أفادكم الله .

**فأجاب :** هذا فيه خلاف بين العلماء ، وفيه أحاديث ظاهرها التعارض ،

والأرجح الذي نفتي به هو أنه يقدم ركبتيه ، ثم يديه ، ثم جبهته وأنفه ، هذا هو

السنة ، وفي الرفع يبدأ بوجهه ، ثم يديه ، ثم ركبتيه لحديث وائل بن حجر وما جاء

في معناه .

فتاوى نور على الدرب ( ٢ / ٧٩٦ ) ، ونظر أيضاً ( ٢ / ٧٩٤ )

**وفي موضع آخر قال الشيخ :**

**الصواب :** أن يسجد على ركبتيه أولاً ثم يضع يديه على الأرض ثم يضع

جبهته وأنفه على الأرض ، هذا هو المشروع ، فإذا رفع رفع جبهته أولاً ثم يديه ثم

ركبتيه ، هذا هو المشروع الذي جاءت به السنة عن النبي ﷺ .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ( ١١ / ٦٢ ) ، ونظر أيضاً ( ١١ / ١٢ ، ١٤ ، ٣٣ ) ، والحلل الإبريزية ( ١ / ٢٤٣ )

**ابن عثيمين رحمه الله :** يعتمد على الركبتين عند النهوض ( يرفع يديه قبل

ركبتيه ) .

**قال الشيخ :** المشروع عند السجود البدء بالركبتين قبل اليدين ، وفي النهوض

ينهض باليدين قبل الركبتين ، إلا إذا كان هناك سبب - مثل مرض أو ثقل أو كبر

أو ما أشبه ذلك - فلا حرج عليه أن يبدأ باليدين عند السجود ، وكذلك بالركبتين عند النهوض ، لقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن: ١٦] .

التعليق على المنتقى (١/١٢٨) ، ونظر أيضاً (١/١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٨٥)

وفي موضع آخر تكلم الشيخ عن جلسة الاستراحة ، وأنها سنة لمن احتاج إليها لمرض أو كبر أو وجع في الركب أو ما أشبه ذلك ، وإلا فلا ، ثم ذكر أنها جلسة غير مقصودة ثم قال : ويؤيد ذلك أن في حديث مالك بن الحويرث ؓ أن النبي ﷺ إذا أراد أن يقوم من الجلسة اعتمد على يديه ، وهذا واضح أنه كان يشق عليه أن ينهض مباشرة ، وإلا لما احتاج إلى الاعتماد على اليدين ، وهذا أيضاً مما توهم فيه بعض الناس : بأن الاعتماد على اليدين في هذه الحال سنة ، وهو ليس بسنة لأنه يقول : اعتمد على يديه ، والاعتماد على الشيء إنما يكون عند الحاجة إليه ، وإلا فلا حاجة للاعتماد .

فتح ذي الجلال والإكرام (٣/٢٨٦) ، وانظر أيضاً (٣/٣٤١) ، والشرح الممتع (٣/١٣٣ - ١٣٤) ، ومجموع فتاوى ورسائل (١٣/١٧١ ، ٢١٩ ، ٣٨٣)

**الألباني رحمه الله : السنة عند النهوض ، الاعتماد على اليدين ( يرفع ركبتيه**

**قبل يديه ) .**

قال الشيخ سيد سابق في كتابه فقه السنة : « وأما كيفية الرفع من السجود حين القيام إلى الركعة الثانية فهو على الخلاف أيضاً . فالمستحب عند الجمهور أن يرفع يديه ثم ركبتيه ، وعند غيرهم يبدأ برفع ركبتيه قبل يديه » .

**فقال الشيخ الألباني معلقاً :** الحق هذا الثاني ، لحديث مالك بن الحويرث أنه كان يقول : ألا أحدثكم عن صلاة رسول الله ﷺ ؟ فيصلني في غير وقت الصلاة ، فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية في أول ركعة استوى قاعداً ، ثم قام ، فاعتمد على الأرض .

أخرجه البخاري ، والشافعي في « الأم » والسياق له . فهذا نص في أنه ﷺ كان يعتمد بيديه على الأرض ، وبه قال الشافعي . قال البيهقي : « وروينا عن ابن عمر أنه كان يعتمد على يديه إذا نهض ، وكذلك كان يفعل الحسن وغير واحد من التابعين » .

قلت : وحديث ابن عمر رواه البيهقي بسند جيد عنه موقوفاً ومرفوعاً كما بيته في « الضعيفة » تحت الحديث (٩٦٧) ، وفي « صفة الصلاة » ، ويأتي لفظه قريباً بإذن الله تعالى .

ورواه أبو إسحاق الحربي بسند صالح مرفوعاً عنه ، يرويه الأزرق بن قيس : رأيت ابن عمر يعجن في الصلاة : يعتمد على يديه إذا قام . فقلت له ؟ فقال : رأيت رسول الله ﷺ يفعله .

وهو حديث عزيز - كما ذكرت هناك - لم يذكره أحد من المخرجين المتقدمين منهم والمتأخرين .

تسام المفة (١٩٦) ، وانظر أيضاً (١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٧) ، وأصل صفة صلاة النبي ﷺ (٨١٩/٣ - ٨٢١ ، ٨٢٤) ، وصفة صلاة النبي ﷺ (١٥٥) ، وتلخيص صفة صلاة النبي ﷺ (٢٥) ، وإرواء الغليل (٨١/٢ - ٨٤)

وفي موضع آخر بعد أن ذكر الأحاديث السابقة قال :

وجملة القول : أن الاعتماد على اليدين عند القيام ( إلى الركعة الثانية ) سنة ثابتة عن رسول الله ﷺ .

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٣٩٣/٢) ، تحت الحديث رقم (٩٦٧) ، وانظر أيضاً (٣٣٢ - ٣٣١/٢) تحت الحديث رقم (٩٢٩) ، وسلسلة الأحاديث الصحيحة (٣٨١/١/٦) تحت الحديث رقم (٢٦٧٤)





**المسألة الثانية عشرة : في التشهد هل يقول المصلي ( السلام عليك أيها النبي )**

**أم يقول ( السلام على النبي ) ؟**

**الألباني رحمه الله :** قول ( السلام عليك أيها النبي ) إنما كان في حياة النبي ﷺ ،

أما بعد وفاته ﷺ فكان الصحابة يقولون ( السلام على النبي ) .

في حديث عبد الله بن مسعود ؓ في التشهد : ( التحيات لله ، والصلوات ، والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ... ) .

وقد ورد في رواية عند أحمد والبخاري وغيرهما زيادة وهي قوله : ( وهو بين طهرانينا ، فلما قبض قلنا : السلام على النبي ) .

**فقال الشيخ الألباني معلقاً على ذلك :**

وقول ابن مسعود قلنا : « السلام على النبي » ؛ يعني :

أن الصحابة ؓ كانوا يقولون : « السلام عليك أيها النبي ! » في التشهد والنبي

ﷺ حي ، فلما مات عدلوا عن ذلك وقالوا : « السلام على النبي » ، ولا بد أن يكون ذلك بتوقيف منه ﷺ .

صفة صلاة النبي ﷺ ( ١٦١ ) ، وانظر أيضاً أصل صفة صلاة النبي ﷺ ( ٨٨٣/٢ - ٨٨٥ )

**وقال الشيخ أيضاً :**

قال الحافظ في « الفتح » ( ٤٨ / ١١ ) :

« هذه الزيادة ظاهرها أنهم كانوا يقولون : « السلام عليك أيها النبي » . بكاف

الخطاب في حياة النبي ﷺ ، فلما مات النبي ﷺ تركوا الخطاب ، وذكروه بلفظ الغيبة ، فصاروا يقولون : السلام على النبي » .

**وقال في مكان آخر (٢/ ٢٦٠) :**

( قال السبكي في شرح المنهاج بعد أن ذكر هذه الرواية من عند أبي عوانة وحده : إن صح هذا عن الصحابة دل على أن الخطاب في السلام بعد النبي ﷺ غير واجب فيقال : السلام على النبي . قلت : قد صح بلا ريب ، وقد وجدت له متابعا قويا . قال عبد الرزاق : أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء أن الصحابة كانوا يقولون والنبي ﷺ حي : السلام عليك أيها النبي ، فلما مات قالوا : السلام على النبي . وهذا إسناد صحيح ) .

**قلت :** وقد وجدت له شاهدين صحيحين :

**الأول :** عن ابن عمر ( أنه كان يتشهد فيقول . . . السلام على النبي ورحمة الله وبركاته . . . ) .

أخرجه مالك في ( الموطأ ) ( ١ / ٩١ / ٩٤ ) عن نافع عنه . وهذا سند صحيح على شرط الشيخين .

**الثاني :** ( عن عائشة أنها كانت تعلمهم التشهد في الصلاة . . . السلام على النبي ) .

رواه ابن أبي شيبة في المصنف ( ١ / ١١٥ / ١ ) والسراج في مسنده ( ج ٩ / ١ / ٢ ) والمخلص في ( الفوائد ) ( ج ١١ / ٥٤ / ١ ) بسندين صحيحين عنها .

**ولا شك أن عدول الصحابة ﷺ من لفظ الخطاب ( عليك ) إلى لفظ الغيبة ( على النبي ) إنما بتوقيف من النبي ﷺ لأنه أمر تعبدية محض لا مجال للرأي والاجتهاد فيه . والله أعلم .**

إرواء الغليل ( ٢ / ٢٦ - ٢٧ ) ، وانظر أيضاً : صحيح الأدب المفرد ( ٣٨٠ - ٣٨١ ) ، وتعليقات الشيخ على مشكاة المصابيح ( ١ / ٢٨٦ ) ، وصحيح موارد الزمان ( ١ / ٢٥٠ ) ، وتعليقات الشيخ على سبل السلام ( ١ / ٥٤٥ - ٥٤٦ )

**وقال الشيخ في رده على من أنكر عليه رأيه في هذه المسألة وغيرها :**

من الواضح جداً أنه لا يعقل أن يتوجه من كان دون الصحابة علماً وتقياً وخوفاً من الله تعالى ، وإيماناً بقوله تعالى في حق نبيه ﷺ : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم : ٣-٤] - لا يعقل أبداً أن يتوجه إلى تعليم من تعاليمه ﷺ كقوله : « السلام عليك أيها النبي » فيغيره ، فيجعله : « السلام على النبي » ، أو إلى تعليمه ﷺ السلام على أهل القبور : « السلام عليكم أهل الديار.. » فيجعله : « السلام على أهل القبور.. » ، فكيف يعقل أن يرتكب مثل هذا التغير أصحاب النبي ﷺ ، وبخاصة منهم عبد الله بن مسعود الذي اشتهر من بينهم بشدة محاربته للبدع مهما كان نوعها ، وقصة إنكاره على الذين كانوا يجتمعون في المسجد حلقات ، وفي وسط كل حلقة رجل يقول لمن حوله : سبحوا كذا ، كبروا كذا .. إلخ ، وأمام كل واحد منهم حصى يعد به التسبيح والتكبير .. إلخ ، أشهر من أن تذكر ( انظر ردي على الشيخ الحبشي ) ، وقوله ﷺ : « اتبعوا ولا تبتدعوا ؛ فقد كفيتم ، عليكم بالأمر العتيق » . ونحو ذلك مما هو ماثور عنه ، ومذكور في محله .

مقدمة الطبعة الجديدة لصفة صلاة النبي ﷺ (١٨-١٩)

**ابن عثيمين رحمه الله :** يقول المصلي في التشهد ( السلام عليك أيها النبي ) .

**قال الشيخ :** وأما ما ورد في « صحيح البخاري » عن عبد الله بن مسعود ﷺ أنهم كانوا يقولون بعد وفاة الرسول ﷺ : « السلام على النبي ورحمة الله وبركاته » فهذا من اجتهاداته ﷺ التي خالفه فيها من هو أعلم منه ؛ عمر بن الخطاب ﷺ ، فإنه خطب الناس على منبر رسول الله ﷺ وقال في التشهد : « السلام عليك أيها النبي

ورحمة الله « كما رواه مالك في « الموطأ » بسند من أصحاب الأسانيد ، وقاله عمر بمحضر الصحابة وأقروه على ذلك .

ثم إن الرسول عليه الصلاة والسلام علمه أمته ، حتى إنه كان يعلم ابن مسعود ، وكفه بين كفيه من أجل أن يستحضر هذا اللفظ ، وكان يعلمهم إياه كما يعلمهم السورة من القرآن ، وهو يعلم أنه سيموت ؛ لأن الله قال له : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ [ الزمر : ٣٠ ] ولم يقل : بعد موتي قولوا : السَّلامُ على النَّبيِّ ، بل علمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن بلفظها .

ولذلك لا يُعوَّلُ على اجتهد ابن مسعود ، بل يُقال : « السلام عليك أيها النبي » .

الشرح الممتع ( ٣ / ١٥٠ - ١٥١ )

**وفي موضع آخر قال الشيخ :** قد ورد في « صحيح البخاري » عن عبد الله بن

مسعود رضي الله عنه من طريق آخر قال : « كنا نقول والنبي ﷺ حي : السلام عليك ، فلما مات صرنا نقول : السلام على النبي » وعندي أن هذا اجتهد من عنده رضي الله عنه ، ولكنه ليس بصواب لثلاثة وجوه :

**\* الأول :** أن النبي ﷺ عَلمَ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه هذا الحديث ولم يقيد ويقول : ما دمت في حياتي ، بل أمره أن يُعلمه الناس بهذه الصيغة .

**\* الثاني :** أن الذين يُسلمون على النبي ﷺ في الصلاة ليسوا يُسلمون عليه كتسليم المقابل لمقابله حتى نقول إن المقابلة فاتت بموته ، لكنهم يقولون ذلك على وجه الدعاء لا على وجه المخاطبة .

**\* الثالث :** أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه عَلمَ الناس التشهد ، وهو

خليفة على منبر النبي ﷺ بلفظ : « السلام عليك أيها النبي » وهذا بمشهد الصحابة

رضي الله عنهم ، وبعد موت النبي ﷺ ولم ينكر عليه أحد ، وهو بلا شك أعلم من عبد الله بن مسعود ؓ وأفقه ، حتى قال النبي ﷺ : « إن يكن فيكم محدثون فعمرو » .  
**فالصواب المتعين والذي جرى عليه الفقهاء كلهم فيما نعلم : « السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » .**

فتح ذي الجلال والإكرام ( ٣/٣٩٣-٣٩٤ ) ، ونظر أيضاً ( ١/٣٩٩ ) ، ( ٢/٣٥٣-٣٥٤ ) ، ( ٣/٢٢٣-٢٢٤ ) ،  
 ومجموع فتاوى ورسائل ( ١٣/٢٢٥-٢٢٧ ، ٢٢٩-٢٣٠ ) ، والتعليق على المنتقى ( ١/٢٢٥ )



## باب صلاة التطوع

**المسألة الأولى : حكم الزيادة عن عدد الركعات الثابتة في السنة النبوية في**

**صلاة التراويح ( قيام رمضان )**

ابن باز رحمه الله : الاقتصار على العدد الثابت عن رسول الله ﷺ أفضل ، ومن صلى أكثر من ذلك فلا حرج فالأمر واسع .

**سئل الشيخ : ما هو الأفضل في قيام رمضان من ناحية عدد الركعات ؟**

**فأجاب :** الأفضل في قيام رمضان أن يصلي المسلمون في مساجدهم إحدى عشرة ركعة ، أو ثلاث عشرة ركعة يسلم من كل اثنتين ، لأن هذا هو المحفوظ من فعله ﷺ وقد صح عنه ذلك من حديث عائشة وابن عباس وغيرهما . وصح عنه ﷺ أنه قال : « صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى » .

وثبت عن عمر ؓ وعن الصحابة في زمانه ؓ أنهم صلوا في رمضان إحدى عشرة ركعة ، وصلوا في بعض الأحيان ثلاثا وعشرين ركعة ، والأمر في هذا واسع ، وليس في صلاة الليل ركعات معدودة لا تجوز الزيادة عليها أو النقص منها لا في رمضان ولا في غيره ، لأن النبي ﷺ لم يحدد في ذلك شيئاً ، بل أطلقه ، ولم يحدد ركعات معدودة ، ولكنه أوتر بإحدى عشرة وبثلاث عشرة يسلم من كل اثنتين وأوتر بأقل من ذلك ، فلا ينبغي لأحد أن يضيق ما وسعه الله أو يحدد ركعات لا تجوز الزيادة عليها بغير نص من كتاب أو سنة .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٣/٣٠ - ٢٤) ، وانظر أيضاً الحل الإبريزية (٢٩٢/١) ، (١٩٦/٤) ، وفوائد من دروس سماحة الشيخ (٣٤)

**وقال الشيخ أيضاً :** والأغلب من فعله ﷺ أنه يوتر بإحدى عشرة ركعة ويسلم من كل ثنتين ، وربما أوتر بثلاث عشرة كما ثبت ذلك في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها ، وثبت أيضاً أنه أوتر بثلاث عشرة من غير حديث عائشة يسلم من كل ثنتين عليه من ربه أفضل الصلاة والتسليم .

ومن صلى أكثر من ذلك فلا حرج لقوله ﷺ : « صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى » ، ولم يجد حداً في عدد الركعات التي يأتي بها المصلي قبل الوتر . فدل ذلك على التوسعة ، فمن صلى عشرين وأوتر في رمضان أو غيره ، أو صلى أكثر من ذلك فلا حرج عليه . وقد تنوعت صلاة السلف الصالح في الليل فمنهم من يكثر الركعات ويقصر القراءة ، ومنهم من يقلل الركعات ويطيل القراءة ، وكل ذلك واسع بحمد الله ولا حرج فيه مع مراعاة الخشوع والطمأنينة .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٩٨/١١ - ٢٩٩) ، وانظر أيضاً (٣٢٠/١١ - ٣٢٣ ، ٣٢٥ - ٣٢٦ ، ٣٣٤ - ٣٣٥) ، وفتاوى نور على الدرب (٢/٨٨٠ ، ٨٨٧ ، ٨٩٠ ، ٨٩٨)

**ابن عثيمين رحمه الله :** الأفضل أن يقتصر على العدد الذي قام به النبي ﷺ ، وإن زاد على هذا العدد فلا حرج ولا بأس ، فعدد الركعات في التراويح أمره واسع .

**قال الشيخ :** لا ينبغي لنا أن نغلو أو نفرط ، فبعض الناس يغلو من حيث التزام السنة في العدد ، فيقول : لا تجوز الزيادة على العدد الذي جاءت به السنة ، وينكر أشد النكير على من زاد على ذلك ، ويقول : إنه آثم عاصي . وهذا لا شك أنه خطأ ، وكيف يكون آثماً عاصياً وقد سئل النبي ﷺ عن صلاة الليل ؟ فقال : « مثنى مثنى » ولم يُحدّد بعدد ، ومن المعلوم أن الذي سأل عن صلاة الليل لا يعلم

العَدَد ، لأنَّ مَنْ لَا يَعْلَمُ الْكَيْفِيَّةَ فَجَهْلُهُ بِالْعَدَدِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى ، وَهُوَ لَيْسَ مِمَّنْ خَدَمَ الرَّسُولَ ﷺ حَتَّى نَقُولَ : إِنَّهُ يَعْلَمُ مَا يَحْدُثُ دَاخِلَ بَيْتِهِ ، فَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ لَهُ كَيْفِيَّةَ الصَّلَاةِ دُونَ أَنْ يَحْدُدَ لَهُ بَعْدَ ؛ عَلِمَ أَنَّ الْأَمْرَ فِي هَذَا وَاسِعٌ ، وَأَنَّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُصَلِّيَ مِثْلَ رَكْعَةٍ وَيُوتِرَ بِوَاحِدَةٍ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي » ، فَهَذَا لَيْسَ عَلَى عَمُومِهِ حَتَّى عِنْدَ هَؤُلَاءِ ، وَلِهَذَا لَا يُوجِبُونَ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يُوتِرَ مَرَّةً بِخَمْسٍ ، وَمَرَّةً بِسَبْعٍ ، وَمَرَّةً بِتِسْعٍ ، وَلَوْ أَخَذْنَا بِالْعَمُومِ لَقُلْنَا : يَجِبُ أَنْ تُوتِرَ مَرَّةً بِخَمْسٍ ، وَمَرَّةً بِسَبْعٍ ، وَمَرَّةً بِتِسْعٍ سَرْدًا ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي » فِي الْكَيْفِيَّةِ ، أَمَا فِي الْعَدَدِ فَلَا ، إِلَّا مَا ثَبَتَ النَّصُّ بِتَحْدِيدِهِ .

وعلى كل ؛ ينبغي للإنسان أن لا يشدد على الناس في أمر واسع ، حتى إنا رأينا من الإخوة الذين يشددون في هذا من يبدعون الأئمة الذين يزيدون على إحدى عشرة ، ويخرجون من المسجد فيفوتهم الأجر الذي قال فيه الرسول ﷺ : « مَنْ قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كَتَبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ » ، وَقَدْ يَجْلِسُونَ إِذَا صَلُّوا عَشْرَ رَكَعَاتٍ فَتَقْطَعُ الصَّفُوفَ بِجُلُوسِهِمْ ، وَرَبَّمَا يَتَحَدَّثُونَ أحياناً فيشوشون على المصلين ، وكل هذا من الخطأ ، ونحن لا نشك بأنهم يريدون الخير ، وأنهم مجتهدون ، لكن ليس كل مجتهد يكون مصيباً .

**والطرف الثاني :** عكس هؤلاء ، أنكروا على من اقتصر على إحدى عشرة ركعة إنكاراً عظيماً ، وقالوا : خرجت عن الإجماع ، وقد قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ١٥٠ ﴾ [النساء: ١١٥] فكلُّ مَنْ قَبْلَكَ لَا يَعْرِفُونَ إِلَّا ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ رَكْعَةً ، ثُمَّ يَشَدِّدُونَ فِي النِّكَيرِ . وَهَذَا أَيْضاً خَطَأٌ .

الشرح الممتع (٥٣/٤ - ٥٤) ، وانظر أيضاً (٥١/٤ ، ٦١ ، ٣٦٠ - ٣٦١)



**وسئل الشيخ :** السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، يوجد لدينا في القرية بعض الإخوة الملتزمين بشرع الله وهم حريصون على تطبيق السنة والأخذ بأعلى الكمال ، وطرقت مسألة قيام رمضان وما هو الأفضل فيه ، وهناك من يفتيهم بعدم جواز الزيادة على فعل النبي ﷺ سواء في العشرين الأول من شهر رمضان أو حتى في العشر الأواخر منه مستدلاً بحديث : « من أحدث في أمرنا... » وقد ذكرت لبعضهم أن ما عليه مشايخنا الإطلاق في العدد بالذات في رمضان ، فكان أن طلبوا مني ما هو الأفضل لمن يريد تطبيق السنة والأخذ بالكمال في هذا الموضوع ، أفئونا مأجورين بشيء من التفصيل لنبلغ عنكم نفع الله بكم .

**فأجاب :** القول الراجح في عدد الركعات في قيام رمضان أن يكون إحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة ، لما ثبت في الصحيحين وغيرهما عن عائشة - رضي الله عنها - أنها سئلت كيف كانت صلاة النبي ﷺ في رمضان ؟ فقالت : « ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة » . لكن قد ثبت أنه صلى ثلاث عشرة ركعة ، ففي صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عباس ؓ قال : « فصلى ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم أوتر ، ثم اضطجع حتى جاء المؤذن فقام فصلى ركعتين خفيفتين ، ثم خرج فصلى الصبح » . وفيه عن زيد بن خالد الجهني قال : « لأرمقن صلاة رسول الله ﷺ الليلة ، فصلى ركعتين خفيفتين ، ثم صلى ركعتين طويلتين ، طويلتين ، طويلتين ، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما ، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما ، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما ، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما ، ثم أوتر فذلك ثلاث عشرة ركعة » .

ولا بأس بالزيادة على ذلك لما ثبت في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن صلاة الليل فقال رسول الله ﷺ: « صلاة الليل مثنى ، مثنى ، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى » .

ولم يحدد له النبي ﷺ عدداً مع أن الحال تقتضي ذلك ؛ لأن الرجل السائل لا يعلم عن صلاة الليل كمية ولا كيفية ، فلما بين له النبي ﷺ الكيفية وسكت عن الكمية علم أن الأمر في العدد واسع ، ولهذا اختلف عمل السلف الصالح في ذلك . والقول بأنه لا تجوز الزيادة عن العدد الذي كان النبي ﷺ يقوم به ، وأن الزيادة عليه داخله في قول النبي ﷺ : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » قول ضعيف لما علمت من حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - وعمل السلف الصالح .

ولكن الأمر الذي ينبغي أن يهتم به الثاني في صلاة التراويح ، وأن لا يفعل ما يقوم به بعض الناس من الإسراع الذي قد يخل بواجب الطمأنينة ، أو يمنع بعض المأمومين منها . كتبه محمد الصالح العثيمين في ١٩ / ١ / ١٤١٢ هـ .

مجموع فتاوى ورسائل ( ١٤ / ١٩٤ - ١٩٦ ) ، وانظر أيضاً ( ١٤ / ١٢٦ - ١٢٨ ، ١٩٤ - ١٩٦ ، ٢٠٠ - ٢٠٥ ، ٢٠٨ - ٢١٠ ، ٢١١ - ٢٤٦ ، ٢٦٢ ) ، وشرح رياض الصالحين ( ٥ / ٢١٨ - ٢١٩ )

**الألباني رحمه الله :** يجب التزام العدد المسنون في صلاة التراويح ( إحدى عشرة ركعة ) ولا يجوز الزيادة عليه .

ألف الشيخ - رحمه الله - رسالة بعنوان ( صلاة التراويح ) وفيما يلي مقتطفات منها ، تبين رأي الشيخ :

**تحت عنوان :** اقتصاره ﷺ على إحدى عشرة ركعة دليل على عدم جواز الزيادة عليها .

**قال الشيخ :** تبين لنا مما سبق أن عدد ركعات قيام الليل إنما هو إحدى عشرة ركعة بالنص الصحيح من فعل رسول الله ﷺ ، وإذا تأملنا فيه يظهر لنا بوضوح أنه ﷺ استمر على هذا العدد طيلة حياته لا يزيد عليه ، سواء ذلك في رمضان أو غيره ، فإذا استحضرنا في أذهاننا أن السنن الرواتب وغيرها كصلاة الاستسقاء والكسوف التزم النبي ﷺ أيضاً فيها جميعاً عدداً معيناً من الركعات وكان هذا الالتزام دليلاً مسلماً عند العلماء على أنه لا يجوز الزيادة عليها ، فكذلك صلاة التراويح لا يجوز الزيادة فيها على العدد المسنون لاشتراكها مع الصلوات المذكورات في التزامه ﷺ عدداً معيناً فيها لا يزيد عليه ، فمن ادعى الفرق فعليه الدليل ، ودون ذلك خرط القتاد !

وليست صلاة التراويح من النوافل المطلقة حتى يكون للمصلي الخيار في أن يصليها بأي عدد شاء ، بل هي سنة مؤكدة تشبه الفرائض من حيث أنها تشرع مع الجماعة ، كما قالت الشافعية ، فهي من هذه الحثية أولى بأن لا يزداد عليها من السنن الرواتب .

صلاة التراويح (٢٢-٢٣)

**وقال تحت عنوان :** موقفنا من المخالفين لنا في هذه المسألة وغيرها .

إذا عرفت ذلك فلا يتوهم أحد أننا حين اخترنا **الاقتصار على السنة في عدد ركعات التراويح** ، وعدم جواز الزيادة عليها أننا نضل أو نبذع من لا يرى ذلك من العلماء السابقين واللاحقين كما قد ظن ذلك بعض الناس واتخذوه حجة للطعن علينا ، توهماً منهم أنه يلزم من قولنا : بأن الأمر الفلاني لا يجوز أو أنه بدعة ، أن كل من قال بجوازه واستحبابه فهو ضال مبتدع ! كلا فإنه وهم باطل ، وجهل بالغ .

صلاة التراويح (٣٥)

وقال تحت عنوان : وجوب التزام الإحدى عشرة ركعة والدليل على ذلك .  
لقد تبين لكل عاقل منصف أنه لا يصح عن أحد من الصحابة صلاة التراويح بعشرين ركعة ، وأنه ثبت عن عمر رضي الله عنه الأمر بصلاتها إحدى عشرة ركعة كما تبين أنه رضي الله عنه لم يصلها إلا إحدى عشرة ركعة ، فهذا كله مما يمهّد لنا السبيل لنقول بوجوب التزام هذا العدد وعدم الزيادة عليه اتباعاً لقوله رضي الله عنه : « ... فإنه من يعش منكم من بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين ، تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة ، وكل وبدعة ضلالة » ، زاد في حديث آخر : « وكل ضلالة في النار » .

صلاة التراويح (٧٥)

وفي ملخص الرسالة ذكر الشيخ عدة نقاط منها : أنه لا يجوز الزيادة على الإحدى عشرة ركعة ؛ لأن الزيادة عليه يلزم منه إلغاء فعله رضي الله عنه له وتعطيل لقوله رضي الله عنه : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ولذلك لا يجوز الزيادة على سنة الفجر وغيرها وأننا لا نبدع ولا نضل من يصلها بأكثر من هذا العدد ، إذا لم تبين له السنة ولم يتبع الهوى .

وأنه يجب التزام العدد المسنون ، لأنه الثابت عنه رضي الله عنه ، وعن عمر ، وقد أمرنا باتباع سنته رضي الله عنه وسنة الخلفاء الراشدين .

وإنه لا يلزم من إنكار هذه الزيادة ، الإنكار على الذين أخذوا بها من الأئمة المجتهدين ، كما لا يلزم من مخالفتهم الطعن في علمهم ، أو تفضيل المخالف عليهم في العلم والفهم .

صلاة التراويح (١٠٦-١٠٨) ، ونظير أيضاً تمام المنة (٢٥٢-٢٥٣) ، وتعليقات الشيخ على كتاب إصلاح المساجد للقاسمي (ص/٧٧)



### المسألة الثانية : حكم دعاء ختم القرآن في الصلاة

ابن باز رحمه الله : الدعاء عند ختم القرآن لا بأس به في الصلاة وخارجها .

سئل الشيخ : ما حكم دعاء ختم القرآن ؟

فأجاب : لم يزل السلف يختمون القرآن ويقرؤون دعاء الختمة في صلاة رمضان ولا نعلم في هذا نزاعاً بينهم ، فالأقرب في مثل هذا أنه يقرأ لكن لا يطول على الناس ، ويتحرى الدعوات المفيدة والجامعة مثل ما قالت عائشة رضي الله عنها : ( كان النبي ﷺ يستحب جوامع الدعاء ويدع ما سوى ذلك ) .

فالأفضل للإمام في دعاء ختم القرآن والقنوت تحري الكلمات الجامعة وعدم التطويل على الناس يقرأ ( اللهم اهدنا فيمن هديت ) الذي ورد في حديث الحسن في القنوت ، ويزيد معه ما يتيسر من الدعوات الطيبة كما زاد عمر ، ولا يتكلف ولا يطول على الناس ولا يشق عليهم ، وهكذا في دعاء ختم القرآن يدعو بما يتيسر من الدعوات الجامعة ، يبدأ ذلك بحمد الله والصلاة على نبيه عليه الصلاة والسلام ويختم فيما يتيسر من صلاة الليل أو في الوتر ، ولا يطول على الناس تطويلاً يضرهم ويشق عليهم . وهذا معروف عن السلف تلقاه الخلف عن السلف ، وهكذا كان مشائخنا مع تحريمهم للسنة وعنايتهم بها يفعلون ذلك ، تلقاه آخروهم عن أولهم ، ولا يخفى على أئمة الدعوة ممن يتحرى السنة ويحرص عليها .

فالحاصل أن هذا لا بأس به إن شاء الله ولا حرج فيه ، بل هو مستحب لما فيه من تحري إجابة الدعاء بعد تلاوة كتاب الله عز وجل ، وكان أنس رضي الله عنه إذا أكمل القرآن جمع أهله ودعا في خارج الصلاة ، فهكذا في الصلاة فالباب واحد لأن الدعاء مشروع في الصلاة وخارجها وجنس الدعاء مما يشرع في الصلاة فليس بمستنكر . ومعلوم أن الدعاء في الصلاة مطلوب عند قراءة آية العذاب وعند آية

الرحمة يدعو الإنسان عندها كما فعل النبي عليه الصلاة والسلام في صلاة الليل ، فهذا مثل ذلك مشروع بعد ختم القرآن ، وإنما الكلام إذا كان في داخل الصلاة ، أما في خارج الصلاة فلا أعلم نزاعاً في أنه مستحب ، الدعاء بعد ختم القرآن ، لكن في الصلاة هو الذي حصل فيه الإثارة الآن والبحث فلا أعلم عن السلف أن أحداً أنكر هذا في داخل الصلاة كما أنني لا أعلم أحداً أنكره خارج الصلاة ، هذا هو الذي يعتمد عليه في أنه أمر معلوم عند السلف قد درج عليه أولهم وآخرهم ، فمن قال إنه منكر فعليه الدليل وليس على من فعل ما فعله السلف ، وإنما إقامة الدليل على من أنكره وقال إنه منكر أو إنه بدعة ، هذا لما درج عليه سلف الأمة وساروا عليه وتلقاه خلفهم عن سلفهم وفيهم العلماء والأخيار والمحدثون ، وجنس الدعاء في الصلاة معروف من النبي عليه الصلاة والسلام في صلاة الليل فينبغي أن يكون هذا من جنس ذاك .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١١/٣٥٤-٣٥٦) ، وانظر أيضاً (١١/٣٣٤ ، ٣٥٧-٣٥٨) ، (١٢/١٤٦)

**وسئل الشيخ :** بعض الناس ينكرون على أئمة المساجد الذين يقرؤون ختمة القرآن في نهاية شهر رمضان ويقولون إنه لم يثبت أن أحداً من السلف فعلها ، فما صحة ذلك ؟

**فأجاب :** لا حرج في ذلك لأنه ثبت عن بعض السلف أنه فعل ذلك ، ولأنه دعاء وجد سببه في الصلاة ، فتعمه أدلة الدعاء في الصلاة كالقنوت في الوتر وفي النوازل ، والله ولي التوفيق .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣٠/٣٢) ، وانظر أيضاً (٣٠/٣٤-٣٥)

**ابن عثيمين رحمه الله :** دعاء ختم القرآن في الصلاة غير مشروع .

**قال الشيخ :** إن دعاء ختم القرآن في الصلاة لا شك أنه غير مشروع ؛ لأنه وإن وردَ عن أنس بن مالك أنه كان يجمعُ أهله عند ختم القرآن ويدعو ، فهذا خارجُ

الصلاة ، و فرق بين ما يكون خارج الصلاة وداخلها ، فلهذا يمكن أن نقول : إن الدعاء عند ختم القرآن في الصلاة لا أصل له ، ولا ينبغي فعله حتى يقوم دليل من الشرع على أن هذا مشروع في الصلاة .

الشرح الممتع (٤/٤٢) ، وانظر أيضاً (٤/٦٣ - ٦٤)

**وسئل الشيخ :** ما قولكم فيما يذهب إليه بعض الناس من أن دعاء ختم القرآن من البدع المحدثه ؟

**فأجاب :** لا أعلم لدعاء ختم القرآن في الصلاة أصلاً صحيحاً يعتمد عليه من سنة الرسول ﷺ ولا من عمل الصحابة ؓ . وغاية ما في ذلك ما كان أنس بن مالك ؓ يفعله إذا أراد إنهاء القرآن من أنه كان يجمع أهله ويدعو ، لكنه لا يفعل هذا في صلاته . والصلاة كما هو معلوم لا يشرع فيها إحداث دعاء في محل لم ترد السنة به ، لقول النبي ﷺ : «صلوا كما رأيتموني أصلي» ، وأما إطلاق البدعة على هذه الختمة في الصلاة ، فإني لا أحب إطلاق ذلك عليها لأن العلماء .. علماء السنة مختلفون فيها . فلا ينبغي أن نعنف هذا التعنيف على ما قال بعض أهل السنة إنه من الأمور المستحبة ، لكن الأولى للإنسان أن يكون حريصاً على اتباع السنة ... ثم إن هاهنا مسألة يفعلها بعض الإخوة الحريصين على تطبيق السنة ، وهي أنهم يصلون خلف أحد الأئمة ، فإذا جاءت الركعة الأخيرة انصرفوا وفارقوا الناس بحجة أن الختمة بدعة ، وهذا أمر لا ينبغي لما يحصل من ذلك من اختلاف القلوب والتنافر ولأن ذلك خلاف ما ذهبت إليه الأئمة . فإن الإمام أحمد رحمه الله كان لا يرى استحباب القنوت في صلاة الفجر ومع ذلك يقول : « إذا أتم الإنسان بقنات في صلاة الفجر فليتابعه ، وليؤمن على دعائه » .

فتاوى مجلة الدعوة (٢/٥٢ - ٥٣) ، وانظر أيضاً مجموع فتاوى ورسائل (١٤/٢١٢ - ٢٢٥)



**المسألة الثالثة : حكم فصل المصلي بين الفريضة والنافلة التي بعدها**

**ابن باز رحمه الله :** لا بد من الفصل بالكلام أو الخروج من المسجد .

**سئل الشيخ :** أريد شرح هذا الحديث : عن السائب بن يزيد أن معاوية قال: إذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تتكلم أو تخرج ، فإن رسول الله ﷺ أمرنا بذلك أن لا نصل صلاة بصلاة حتى نتكلم أو نخرج ؟

**فأجاب :** الحديث أخرجه مسلم في صحيحه ، وهو يدل على أن المسلم إذا صلى الجمعة أو غيرها من الفرائض فإنه ليس له أن يصلها بصلاة حتى يتكلم أو يخرج من المسجد ، والتكلم يكون بما شرع الله من الأذكار كقوله: أستغفر الله . أستغفر الله . أستغفر الله . اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام ، حين يسلم ، وما شرع الله بعد ذلك من أنواع الذكر ، وبهذا يتضح انفصاله عن الصلاة بالكلية حتى لا يظن أن هذه الصلاة جزء من هذه الصلاة . والمقصود من ذلك تمييز الصلاة التي فرغ منها من الصلاة الأخرى ، فإذا سلم من الجمعة فلا يصلها بالنافلة لئلا يعتقد هو أو غيره أنها مرتبطة بها أو أنها لازمة لها .

وهكذا الصلوات الأخرى كالظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر لا بد من الفصل بالكلام كالذكر أو غير ذلك من الكلام ، أو الخروج من المسجد حتى يعلم أنها غير مربوطة بما قبلها .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٢/٣٣٥ - ٣٣٦)

**الألباني رحمه الله :** لا تجوز المبادرة إلى صلاة السنة بعد الفريضة دون تكلم أو

**خروج .**



في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (٢٥٤٩) أورد الشيخ حديث عبد الله بن رباح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ : أن رسول الله صلى العصر ، فقام رجل يصلي ، فرآه عمر ، فقال له : اجلس ، إنما هلك أهل الكتاب أنه لم يكن لصلاتهم فصل . فقال رسول الله ﷺ : ( أحسن ابن الخطاب ) .

وبعد أن صحح الشيخ إسناده قال : والحديث نص صريح في تحريم المبادرة إلى صلاة السنة بعد الفريضة دون تكلم أو خروج ، كما يفعله كثير من الأعاجم وبخاصة منهم الأتراك ، فإننا نراهم في الحرمين الشريفين لا يكاد الإمام يسلم من الفريضة إلا بادر هؤلاء من هنا وهناك قياماً إلى السنة !

سلسلة الأحاديث الصحيحة (١٠٥/١/٦)

وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة أيضاً برقم (٣١٧٣) أعاد الشيخ الحديث

السابق ثم قال : وفي الحديث فائدتان هامتان :

الأولى : أنه لا بد من الفصل بين الفريضة والنافلة التي بعدها ، إما بالكلام أو بالتحول من المكان ، وفي ذلك أحاديث صحيحة أحدها في « صحيح مسلم » من حديث معاوية ؓ ، وهو مخرج في الإرواء « (٢/١٩٠/٣٤٤) » و « صحيح أبي داود » (١٠٣٤) ، وفيه أحاديث أخرى برقم (٦٣١ و ٩٢٢) ، ولذلك ؛ تكاثرت الآثار عن السلف بالعمل بها ، وقد روى الكثير الطيب منها عبد الرزاق في « المصنف » (٢/٤١٦-٤١٨) ، وكذا ابن أبي شيبة (٢/١٣٨-١٣٩) ، والبيهقي في « سننه » ، فما يفعله اليوم بعض المصلين في بعض البلاد من تبادلهم أماكنهم حين قيامهم إلى السنة البعدية : هو من التحول المذكور ، وقد فعله السلف ، فروى ابن أبي شيبة عن عاصم قال :

صليت معه ( مع أبي قلابة ) الجمعة ، فلما قضيت صلاتي ؛ أخذ بيدي ، فقام في مقامي ، وأقامني في مقامه . وسنده صحيح .  
وروى نحوه عن أبي مجلز وصفوان بن محرز .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥٢٢/١/٧ - ٥٢٤) ، وانظر تعليقات الشيخ على رياض الصالحين (٤١٩) التعليق على حديث رقم (١١٣٨)

**ابن عثيمين رحمه الله :** استحباب الفصل بين الفرض ومسته إما بكلام أو بانتقال عن مكانه .

**سئل الشيخ :** بعض المصلين يغيرون أماكنهم ويتبادلونها لأداء صلاة السنة. فهل لهذا أصل من سنة النبي صلى الله عليه وسلم ؟

**فأجاب :** نعم ، لهذا أصل ، حيث ثبت من حديث معاوية ؓ أنه قال : « أمرنا رسول الله ﷺ أن لا توصل صلاة بصلاة حتى نتكلم أو نخرج » . فهذا يدل على أن الأفضل أن نميز صلاة الفريضة عن صلاة النافلة ، وذلك بالانتقال من المكان أو بالتحديث مع الجار ، حتى يكون هناك فاصل بين الفرض ومسته ، وقد قال بذلك أهل العلم بأنه ينبغي الفصل بين الفرض ومسته بالكلام ، أو الانتقال من موضعه .  
مجموع فتاوى ورسائل ( ٢٩٦/١٤ ) ، وانظر أيضاً ( ٢٩١/١٤ - ٢٩٢ ، ٣٥٤ ) ، والشرح الممتع ( ٣٠٤/٤ - ٣٠٥ ) ، وشرح رياض الصالحين ( ١٤١/٥ - ١٤٢ ) ، لقاءاتي مع الشيخين ( ٨٦/٢ )

**تنبيه :** هناك خلاف آخر يتعلق بالمسألة السابقة وهو أن الشيخ الألباني والشيخ ابن عثيمين اعتبرا حديث معاوية السابق ذكره دليلاً على مشروعية انتقال المصلي من موضعه ، أما الشيخ ابن باز فلم ير ذلك :

**فقد سئل الشيخ :** هل ورد في تغيير المكان لأداء السنة بعد الصلاة ما يدل على استحبابه ؟

**فأجاب :** لم يرد في ذلك فيما أعلم حديث صحيح ، ولكن كان ابن عمر رضي الله عنهما وكثير من السلف يفعلون ذلك ، والأمر في ذلك واسع والحمد لله .  
وقد ورد فيه حديث ضعيف عند أبي داود رحمه الله .  
وقد يعضده فعل ابن عمر رضي الله عنهما ومن فعله من السلف الصالح ، والله ولي التوفيق .

**وسئل أيضاً :** ما الحكمة في أن المصلي إذا انتهى من أداء الصلاة وقام يؤدي السنة غير مكانه إلى مكان آخر غير الذي صلى فيه الفريضة ؟

**فأجاب :** لم يثبت في تغيير المكان حديث صحيح عن النبي ﷺ فيما نعلم ، وإنما ورد في ذلك بعض الأحاديث الضعيفة .  
وقد ذكر بعض أهل العلم أن الحكمة في ذلك ، على القول بشرعيته ، هي شهادة البقاع التي يصلى فيها ، والله سبحانه أعلم وهو الحكيم العليم .  
مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٦٦/٢٥ - ١٦٧) ، وانظر أيضاً : فتاوى نور على الدرب (٨٦٢/٢)



**المسألة الرابعة : هل يشرع التكبير لسجود التلاوة خارج الصلاة ؟**

**ابن باز رحمه الله :** سجود التلاوة - خارج الصلاة - يشرع فيه التكبير عند السجود .

في إحدى فتاويه تكلم الشيخ عن سجدة التلاوة في الصلاة ثم قال : أما إذا سجد للتلاوة في خارج الصلاة فلم يرو إلا التكبير في أوله ، هذا هو المعروف كما رواه أبو داود والحاكم .

أما عند الرفع في خارج الصلاة فلم يرو فيه تكبير ولا تسليم . وبعض أهل العلم قال : يكبر عند النهوض ويسلم أيضاً . ولكن لم يرو في هذا شيء فلا يشرع له إلا التكبيرة الأولى عند السجود إذا كان خارج الصلاة .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١١/٤١٠ - ٤١١) ، وانظر أيضاً (١١/٤٠٦) ، والحلل الإبريزية (١/٢٢٩ ، ٣١٥)

**ابن عثيمين رحمه الله :** من سجد للتلاوة خارج الصلاة فإنه يكبر إذا سجد .

**سئل الشيخ : هل لسجود التلاوة تكبير وتسليم ؟**

**فأجاب بقوله :** سجود التلاوة إذا كان في الصلاة فإنه يكبر إذا سجد وإذا قام .

أما إذا كان خارج الصلاة فإنه يكبر إذا سجد ولا يكبر إذا قام ، ولا يسلم فيه ، هذا أقرب الأقوال إلى الصواب .

مجموع فتاوى ورسائل (١٤/٣١٥ - ٣١٦) ، وانظر أيضاً (١٤/٣١٠ - ٣١١ ، ٣١٤) ، والشرح الممتع (٤/٨٩ ، ٩٩ - ١٠٠ ، ١٠٧) ، ولقاءات الباب المفتوح (١/٤٥٠ ، ٥١٣) ، (٢/٢٧٤) ، ولقاءاتي مع الشيخين (٢/١١١ ، ٢١٦)

**الألباني رحمه الله : لا يشرع التكبير لسجود التلاوة .**

في كتاب فقه السنة استدل الشيخ سيد سابق لاستحباب التكبير لسجود التلاوة

بحديث ابن عمر قال : ( كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا القرآن ، فإذا مر بالسجدة كبر وسجد وسجدنا ) .

وفي تعليق الشيخ الألباني على هذا الموضع بين أن الحديث المذكور ضعيف ثم قال :

وقد روى جمع من الصحابة سجوده ﷺ للتلاوة في كثير من الآيات في مناسبات مختلفة ، فلم يذكر أحد منهم تكبيره ﷺ للسجود ، ولذلك نميل إلى عدم مشروعية هذا التكبير . وهو رواية عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله .

تمام المنة ( ٢٦٧ ) ، وانظر أيضاً إرواء الغليل ( ٢٢٤/٢ - ٢٢٥ ) حديث رقم ( ٤٧٢ )



## المسألة الخامسة : حكم تحية المسجد

ابن باز رحمه الله : تحية المسجد سنة مؤكدة .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٩٣/١١) ، وانظر أيضاً (٣٧٤/١١) ، (٦٢/٣٠) ، والحل الإبريزية (١٤٣/١)

ابن عثيمين رحمه الله : تحية المسجد سنة مؤكدة .

قال صاحب زاد المستقنع : ( ومن دخل والإمام يخطب لم يجلس حتى يصلي ركعتين يوجز فيهما ) .

فقال الشيخ في شرحه : والدليل على ذلك :

١- قول النبي ﷺ : « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين » ، وهذا عام .

٢- أن النبي ﷺ : « رأى رجلاً دخل المسجد فجلس ، والنبي ﷺ يخطب ، فقال : أصليت ؟ قال : لا ، قال : قم فصل ركعتين » ، وفي رواية : « وتجوّز فيهما » .

٣- قول النبي ﷺ : « إذا جاء أحدكم يوم الجمعة ، وقد خرج الإمام فليصل ركعتين وليتجوّز فيهما » . فالسنة في هذا ظاهرة .

وقد استنبط بعض العلماء من هذا أن تحية المسجد واجبة ، ووجه الاستنباط أن استماع الخطبة واجب ، والاشتغال بالصلاة يوجب الانشغال عن استماع الخطبة ، ولا يشتغل عن واجب إلا بواجب ، وقد ذهب إلى هذا كثير من أهل العلم ، ولكن بعد التأمل في عدة وقائع تبين لنا أنها سنة مؤكدة ، وليست بواجبة ، ويمكن الانفكاك عن القول بأنه ينشغل بأن يقال : قد ينشغل ، وقد يسمع بعض الشيء وهو يصلي ، والإنسان يسمع وهو يصلي ، ويفهم وهو يصلي ؛ ولهذا كان الرسول ﷺ يصلي بالناس فإذا سمع بكاء الصبي تجوّز في صلاته ، وهذا دليل على

أن المصلي لا ينشغل انشغالاً كاملاً ، فالذي ترجح عندي أخيراً أن تحية المسجد سنة مؤكدة ، وليست بواجبة .

الشرح الممتع (١٠٥/٥ - ١٠٦) ، وانظر أيضاً (١٥٣/٥)

**وقال الشيخ في إحدى فتاويه :** أما حكم تحية المسجد فالقول بوجوبها قوي جداً لأن النبي ﷺ قطع الخطبة ليأمر من جلس أن يقوم فيصلّي ركعتين . ومن المعلوم أن التشاغل بصلاة الركعتين يوجب التشاغل عن الخطبة وسماع الخطبة واجب ، ولا يتشاغل بشيء عن واجب إلا وهو واجب .

ولكن جمهور أهل العلم على أنها سنة مؤكدة . لأنه وردت أحاديث تدل على أنها كذلك : فالخطيب إذا دخل يوم الجمعة لا يصلي ركعتين .

وكذلك قصة الثلاثة الذين دخلوا المسجد والنبي ﷺ في أصحابه ، فانقسموا ، منهم من جلس في الحلقة ، ومنهم من جلس وراءها ، ومنهم من انصرف . ولم ينكر النبي ﷺ على من جلس في الحلقة ، أو وراءها ، وكذلك ظاهر حديث كعب بن مالك حين دخل المسجد بعد أن تاب الله عليه ، والنبي ﷺ جالس في أصحابه فقام إليه طلحة ، فظاهر القصة أن كعباً لم يصل .

والذي يظهر لي أنها ليست بواجبة ، ولكنها سنة مؤكدة أقل أحوال تاركها أن يكون قد ارتكب مكروهاً .

مجموع فتاوى ورسائل (٢٦٩/١٤ - ٢٧٠) ، وانظر أيضاً (٢٧٣/١٤ ، ٣٣٦ ، ٣٥٤)

**وقال الشيخ أيضاً :** ولولا نصوص دلت على عدم الوجوب ، لقلنا إنها واجبة ، لكنها سنة مؤكدة في أي وقت .

شرح رياض الصالحين (١٥٧/٥) ، وانظر أيضاً ، (٩٣/٥ ، ١٥٦ - ١٥٧ ، ٢٤٣) ، (٤٤١/٦ - ٤٤٢) ، وفتح ذي الجلال والإكرام (٦٠٤/٢ - ٦٠٩)

**الألباني رحمه الله : تحية المسجد واجبة .**

ذكر الشيخ من آداب المساجد : أن يصلي ركعتين قبل القعود وجوبا ، لقوله عليه الصلاة والسلام : ( إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس ) وفي لفظ : ( فلا يجلس حتى يركع ركعتين [ ثم ليقعد بعد إن شاء أو ليذهب لحاجته ] ) .

**ثم قال : والحديث دليل بظاهره على وجوب ركعتي تحية المسجد ، لأنه في الرواية الأولى أمر بهما ، والأمر للوجوب ، وفي الأخرى نهى عن الجلوس قبل الصلاة وذلك يفيد التحريم ، وقد ذهب إلى هذا الظاهرية حاشا ابن حزم منهم ، فإنه صرح في ( المحلى ) بأنها سنة ، وهو قول الجمهور ، وأجابوا عن الحديث بأن الأمر فيه للندب ، واحتجوا على ذلك بأدلة لا تنهض بما ادعوه ، وقد ساقها المحقق الشوكاني وتعقبها مبيناً عدم صلاحيتها لصرف الأمر من الوجوب إلى الندب ، من ذلك على سبيل المثال قوله ﷺ للذي رآه يتخطى : ( اجلس فقد آذيت ) ، ولم يأمره بصلاة . قال الحافظ : ( كذا استدلل به الطحاوي وغيره وفيه نظر ) . قال الشوكاني : ( ولعل وجهه أنه لا مانع له من أن يكون قد فعلها في جانب من المسجد قبل وقوع التخطي منه ، أو أنه كان ذلك قبل الأمر بها والنهي عن تركها ) . وهكذا كل ما احتجوا به لا دليل فيه ، فانظر تفصيل ذلك في « نيل الأوطار » ( ٥٨ / ٣ - ٥٩ ) .**

التمر المستطاب ( ٦١٣ / ٢ - ٦١٦ )

**وقال أيضاً :** وقد احتج النسائي لعدم الوجوب بما لم يتعرض لذكره الشوكاني لذلك رأيت من الفائدة إيراد ما احتج به للتنبيه عليه .



وهو ما أخرجه (١/١١٩) من طريق عبد الله بن كعب قال : سمعت كعب بن مالك يحدث حديثه حين تخلف عن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك قال : وصبح رسول الله ﷺ قادماً وكان إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فركع فيه ركعتين ثم جلس للناس . . . الحديث . وفيه : فلما سلمت تبسم تبسم المغضب ثم قال : ( تعال ) فجئت حتى جلست بين يديه فقال لي : « ما خلفك ؟ ألم تكن ابتعت ظهرك ؟ » .

**فقلت :** يا رسول الله إني - والله - لو جلست عند غيرك من أهل الدنيا لرأيت أني سأخرج من سخطه ، لقد أوتيت جدلاً ولكن والله لقد علمت لئن حدثتك اليوم حديث كذب لترضى به عني ليوشك أن الله عز وجل يسخطك علي ، ولئن حدثتك حديث صدق تجد علي فيه إني لأرجو فيه عفو الله ، والله ما كنت قط أقوى ولا أيسر مني حين تخلفت عنك ، فقال رسول الله ﷺ : ( أما هذا فقد صدق ، فقم حتى يقضي الله فيك ) فقمتم فمضيت .

وترجم له بـ : ( الرخصة في الجلوس في المسجد والخروج منه بغير صلاة ) . ولكن الحديث كالذي قبله ليس صريحاً في أنه جلس بدون صلاة ، أو أنه كان بعد أمره عليه الصلاة والسلام بالتحية ، بل هو يحتمل خلاف ذلك ، وليس فيه ما يدفع هذا الاحتمال ، وإذ قد طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال والله أعلم .

ولذلك قال الشوكاني بعد أن فند كل ما احتجوا به : ( فإذا عرفت هذا لاح لك أن الظاهر ما قاله أهل الظاهر من الوجوب ) .

وسبقه إلى اختيار الوجوب الأمير الصنعاني في (سبل السلام) (١/٢٢٢-٢٢٣) قال : ( لكثرة الأوامر الواردة به ) .

**قلت :** ويؤيد ذلك ما يأتي من أمره عليه الصلاة والسلام - وهو على المنبر يخطب يوم الجمعة - سليماً الغطفاني بهذه الصلاة ، ثم أمر بذلك كل من يدخل المسجد ولو كان الإمام يخطب ، فهذا من أقوى الأدلة على وجوبها ، لأمر :

**الأول : قطعه عليه الصلاة والسلام الخطبة .**

**الثاني : أمره بها بعد أن جلس سليك .**

**الثالث : - وهو أقواها - أنه أمر بها في أثناء الخطبة ، فإنه من المعلوم أنه في هذه الحال لا يجوز لأحد أن يأمر بالمعروف أو ينهى عن المنكر ، لقوله عليه الصلاة والسلام : ( إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة : أنصت والإمام يخطب فقد لغوت ) . رواه الشيخان وغيرهما . فإذا أمر عليه الصلاة والسلام بالتحية في هذه الحالة دل ذلك على أنها أعظم عنده من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الواجبين في الأصل . وهذا واضح لا يخفى والحمد لله .**

التمر المستطاب (٢/٦٣٧-٦٣٩) ، وانظر أيضاً أحكام الجمعة مع الأجوبة النافعة (١٠٤)



### المسألة السادسة : حكم صلاة التسابيح

ابن باز رحمه الله : صلاة التسابيح لا يشرع فعلها لأن الأحاديث التي جاءت فيها شاذة وضعيفة .

سئل الشيخ : ما حكم صلاة التسابيح ؟

فأجاب : اختلف العلماء في حديث صلاة التسابيح ، والصواب أنه ليس بصحيح لأنه شاذ ومنكر المتن ومخالف للأحاديث الصحيحة المعروفة عن النبي ﷺ في صلاة النافلة ، الصلاة التي شرعها الله لعباده في ركوعها وسجودها وغير ذلك ، ولهذا الصواب : قول من قال بعدم صحته لما ذكرنا ، ولأن أسانيد كلها ضعيفة ، والله ولي التوفيق .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١١/٤٢٦) ، وانظر أيضاً (٢٦/٢٢٩ - ٢٣١ ، ٣٧٦ - ٣٧٧)

وسئل الشيخ : ما صلاة التسبيح أو التسابيح ؟ وهل كان النبي ﷺ يصليها ؟ وما وقتها ؟ أفيدونا أفادكم الله .

فأجاب : صلاة التسابيح غير ثابتة وغير صحيحة على الصحيح ، وأحاديثها شاذة وضعيفة لا يعول عليها ، ولا يشرع فعلها .

وهي صلاة يسبح فيها ثلاثمائة تسبيحة وتحميدة وتكبيرة وتهليلة ، في القيام يقول : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمس عشرة مرة ، وفي الركوع عشر مرات ، وفي الرفع من الركوع عشر مرات ... إلى آخره ، وهي صلاة معروفة لكنها غير صحيحة ولا يشرع فعلها .

فتاوى نور على الدرب (٢/١٠٥٦) ، وانظر أيضاً (٢/١٠٥٧) ولقاءاتي مع الشيخين (١/٧٩)

ابن عثيمين رحمه الله: صلاة التساييح ليست مشروعة ، لعدم صحة الحديث الوارد فيها عن النبي ﷺ .

سئل الشيخ عن صلاة التسبيح فذكر اختلاف العلماء في صحة حديثها ، ونقل بعض أقوال من ضعفه ثم قال :

والذي يترجح عندي أن صلاة التسبيح ليست بسنة ، وأن خبرها ضعيف وذلك من وجوه :

الأول : أن الأصل في العبادات الحظر والمنع حتى يقوم دليل تثبت به مشروعيتها.

الثاني : أن حديثها مضطرب ، فقد اختلف فيه على عدة أوجه.

الثالث : أنها لم يستحبها أحد من الأئمة ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : « قد نص أحمد وأئمة أصحابه على كراهتها ولم يستحبها إمام » . قال : « وأما أبو حنيفة ومالك والشافعي فلم يسمعوها بالكلية » .

الرابع : أنه لو كانت هذه الصلاة مشروعة لنقلت للأمة نقلاً لا ريب فيه ، واشتهرت بينهم لعظم فائدتها ، ولخروجها عن جنس الصلوات ، بل وعن جنس العبادات. فإننا لا نعلم عبادة يخير فيها هذا التخير ، بحيث تفعل كل يوم ، أو في الأسبوع مرة ، أو في الشهر مرة ، أو في الحول مرة ، أو في العمر مرة ، فلما كانت عظيمة الفائدة ، خارجة عن جنس الصلوات ، ولم تشتهر ، ولم تنقل ، علم أنه لا أصل لها ، وذلك لأن ما خرج عن نظائره ، وعظمت فائدته فإن الناس يهتمون به وينقلونه ويشيع بينهم شيوعاً ظاهراً ، فلما لم يكن هذا في هذه الصلاة علم أنها ليست مشروعة ، ولذلك لم يستحبها أحد من الأئمة كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى .

وإن فيما ثبتت مشروعيته من النوافل لخير وبركة لمن أراد المزيد ، وهو في غنى بما ثبت عما فيه الخلاف والشبهة ، والله المستعان .

مجموع فتاوى ورسائل (٣٢٧/١٤) ، ونظر أيضاً (٣٢٣/١٤ - ٣٣١) ، (٤٧٩/٢٦ - ٤٨٠)

**الألباني رحمه الله : حديث صلاة التساييح صحيح بمجموع طرقه .**

خرج الشيخ الأحاديث التي رواها أبو داود في باب صلاة التسبيح ثم قال : وبالجملية ؛ فالحديث بهذه الطرق والشواهد صحيح ، لا يشك في ذلك من كان عنده معرفة بطريقة نقد الأسانيد ، والجرح والتعديل ، ووقف عليها ؛ فضلاً عن غيرها مما لم يخرج المصنف رحمه الله تعالى ؛ فإنه يقطع بما ذكرنا من صحته .

ولذلك نقم العلماء على ابن الجوزي إيراد إياه في « الموضوعات » ، كما تراه مبسوطاً في « اللآلي » (٢/ ٢٠ - ٢٤) للسيوطي ، و« الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعات » لأبي الحسنات اللكنوي ، وقد أطال فيه النفس جداً في تتبع طرق الحديث وكلام العلماء فيها ؛ بما لا تراه في غيره (٣٥٣ - ٣٧٤) . وفي القدر الذي ذكرنا مَقْنَعٌ لِلْمُنْصِفِ !

صحيح سنن أبي داود (٤٥/٥)

**وفي موضع آخر قال الشيخ : حديث صلاة التساييح تين بعد تتبع طرقه أنه ليس له إسناد ثابت ولكنه صحيح بمجموع طرقه ، وقد صححه أو على الأقل حسنه جمع من الحفاظ كالأجري ، وابن منده ، والخطيب ، وأبي بكر السمعاني ، والمنذري ، وابن الصلاح ، والنووي ، والسبكي ، وغيرهم .**

الرد المفهم (١٠٠) ، ونظر تعليقات الشيخ على مشكاة المصابيح (٤١٩/١) ، وتخریج هدية الرواة (٧٩/٢) ، وتعليقات الشيخ على كتاب أداء ما وجب من بيان وضع الموضوعات في رجب (٢٣ - ٢٤)



### المسألة السابعة : حكم صلاة التطوع بعد صلاة العصر

ابن باز رحمه الله : لا تجوز صلاة التطوع التي ليس لها أسباب بعد صلاة العصر ، لأنه وقت منهي عن الصلاة فيه ( ويستثنى من النهي الصلوات ذوات الأسباب ) .

سئل الشيخ : هل الصلاة قبل المغرب مكروهة ولو كانت الصلاة تحية للمسجد ؟

فأجاب : هذا السؤال فيه إبهام يحتاج إلى تفصيل من جهة الوقت ومن جهة نوع الصلاة : لأن ما بعد صلاة العصر إلى غروب الشمس يعتبر وقت نهى فلا يصلى في هذا الوقت في الجملة ، للأحاديث الواردة في النهي عن الصلاة وقت النهي ومنها قوله ﷺ : « لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس » متفق على صحته .

أما إذا كانت الصلاة قضاء فائتة فلا تدخل في ذلك بإجماع أهل العلم ، لقول النبي ﷺ : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك » .  
وأما ذوات الأسباب مثل : صلاة الكسوف وسجود التلاوة وصلاة الركعتين إذا دخل الإنسان المسجد وكان يريد الجلوس وهي المعروفة بـ ( تحية المسجد ) فتجوز في وقت النهي على الراجح من أقوال أهل العلم ، لأن الأحاديث الواردة في ذوات الأسباب عامة في جميع الأوقات وقت النهي وغيره مثل قوله ﷺ : « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين » ، وأما أحاديث النهي عن الصلاة في أوقات النهي فمحمولة على غير قضاء الفائتة وغير ذوات الأسباب .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ( ٢٩٠/١١ - ٢٩١ ) ، وانظر أيضاً ( ٢٨٦/١١ - ٢٩٣ ) ، ( ٥٧/٣٠ - ٦٤ - ٦٨ ) ،  
وفتاوى نور على الدرب ( ٨٦٢/٢ - ٨٦٣ ، ٩٠٥ - ٩١٠ ) ، ( ٢٠٩٧/٤ )

**وسئل الشيخ :** إذا دخل أحد المسجد الحرام بعد صلاة العصر هل يصلي غير سنة الطواف ؟

**فأجاب :** ليس له أن يصلي غير سنة الطواف ، لأنه وقت منهي فيه عن الصلاة حتى تغيب الشمس ، وهكذا بعد الصبح حتى تطلع الشمس وترتفع قيد رمح ، أما سنة الطواف فلا بأس بها ، لقول النبي ﷺ : « لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار » ، ويلحق بذلك جميع الصلوات التي لها سبب مثل تحية المسجد .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٧٥/٣٠)

**وقال الشيخ :** إذا دخل المسلم المسجد بعد العصر ليجلس حتى ينتظر المغرب ، فالسنة له أن يصلي ركعتين هذا هو الأفضل وهذا هو الصحيح من أقوال العلماء ، لقول النبي ﷺ : « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين » ، فالسنة تحية المسجد ولو في وقت النهي ، فإذا دخل بعد الفجر ليقرأ أو يستريح في المسجد ، أو دخل بعد العصر ، فالسنة أن يصلي ركعتين ثم يجلس ، هذا هو الأفضل وهذا هو الصواب .

وإن جلس ولم يصل في وقت النهي فلا حرج ، لكن الأفضل أن يصلي ركعتين وهو الصحيح من أقوال العلماء للأحاديث الواردة في ذلك ، وهذا مستثنى أي تحية المسجد ، وكذلك صلاة الطواف إذا طاف بعد العصر في مكة أو بعد الصبح يصلي ركعتي الطواف ، أو كسفت الشمس مثلاً بعد العصر فيصلّي صلاة الكسوف لأنها من ذوات الأسباب ، ولا حرج في ذلك .

أما كونه يصلي تطوعاً من دون سبب بعد العصر أو بعد الفجر فلا يجوز هذا ، لكن من أجل بعض الأسباب ، مثل دخول المسجد وقت النهي أو مثل الطواف في

مكة بعد العصر ، أو بعد الصبح ، أو كسوف الشمس بعد العصر ، فهذه صلاة لها سبب ، ولا بأس بها بل هي مشروعة .

فتاوى نور على الدرب (٩٠٦/٢)

**وقال الشيخ :** لو فاتت سنة الظهر فالصواب أنها لا تقضى بعد خروج وقتها ، لأن النبي ﷺ لما قضى سنة الظهر البعدية بعد العصر سأله أم سلمة عن ذلك قالت : أنقضيهما إذا فاتتا ؟ قال : « لا » فهي من خصائصه عليه الصلاة والسلام ، أعني قضاءها بعد العصر .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١١ / ٣٨١ - ٣٨٢) ، وانظر أيضاً (١١ / ٢٩٢ - ٢٩٣) ، (٣٠ / ٧١ - ٧٢ ، ٧٣)

**وقال الشيخ أيضاً :** الركعتان اللتان بعد العصر من خصائص النبي ﷺ ، فمن فاتته سنة الظهر ، فلا يصليها بعد صلاة العصر لأنه فات محلها ووقتها .  
الفوائد الجلية (٦٦) ، وانظر أيضاً (٦٣ ، ٦٧ ، ٩٢) ، وفوائد من دروس سماحة الشيخ (٢٩) ، وتعليقات الشيخ على زاد المعاد (٣٠٨/١) ، والحلل الإبريزية (١٨٩/١ ، ٣٧٤) ، (٣٧/٢) ، (١٧٣/٣) ، وتعليقات الشيخ على فتح الباري (٧٧/٢)

**ابن عثيمين رحمه الله :** من بعد صلاة العصر إلى غروب الشمس وقت نهي ( ويستثنى الفرائض وكل صلاة ذات سبب ) .

**سئل الشيخ :** عن الأوقات التي تكره فيها الصلاة ؟

**فأجاب بقوله :** أوقات النهي :

**أولاً :** من بعد صلاة الفجر إلى أن ترتفع الشمس مقدار رمح ، يعني مقدار متر تقريباً ، وذلك بعد طلوعها بنحو ربع ساعة ، والمعتبر بصلاة الفجر صلاة كل إنسان بنفسه .

**الوقت الثاني :** حين يقوم قائم الظهيرة إلى أن تزول الشمس ، وذلك في منتصف النهار قبل زوال الشمس بنحو عشر دقائق أو قريباً منها .



**الوقت الثالث :** من بعد صلاة العصر إلى غروب الشمس ، والمعتبر صلاة كل إنسان بنفسه ، فإذا صلى الإنسان العصر حرمت عليه الصلاة حتى تغرب الشمس ، لكن يستثنى من ذلك صلاة الفرائض مثل أن يكون على الإنسان فاتة يتذكرها في هذه الأوقات فإنه يصليها ، لعموم قوله عليه الصلاة والسلام : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » . ويستثنى من ذلك على القول **الراجح كل صلاة نفل لها سبب** ، لأن هذه الصلاة التي لها سبب مقرونة بسببها وتحال الصلاة على هذا السبب بحيث يتنفي فيها الحكمة التي من أجلها وجد النهي ، فمثلاً لو دخلت المسجد بعد صلاة العصر فإنك تصلي ركعتين لقول الرسول ﷺ : « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين » . وكذلك لو دخلته بعد صلاة الفجر ، أو عند زوال الشمس ، وكذلك لو كسفت الشمس بعد صلاة العصر فإنه يصلي للكسوف ؛ لأنها ذات سبب ، وكذلك لو قرأ الإنسان القرآن ومر بأية سجدة فإنه يسجد ولو في هذه الأوقات لأن ذلك سبب .

مجموع فتاوى ورسائل (٣٤٢/١٤ - ٣٤٣) ، وانظر أيضاً (٣٤١/١٤ ، ٣٤٣ - ٣٥١)

وفي شرح الشيخ لحديث أم سلمة - رضي الله عنها - قالت : صلى رسول الله ﷺ العصر ثم دخل بيتي فصلى ركعتين ، فسألته ؟ فقال : « شغلت عن ركعتين بعد الظهر فصليتهما الآن » فقلت : أفنقضيهما إذا فاتتا ؟ قال : « لا » .

**قال الشيخ :** قولها : « فقلت : أفنقضيهما إذا فاتتا ؟ قال : لا » ومرادها أفنقضيهما في هذا الوقت ؟ قال : « لا » ؛ لأن هذا الوقت نهى ، وهما - أي الركعتان تطوع - وليس هناك سبب يبيح أن تصليا في وقت النهي ؛ لأنه بالإمكان أن يصليهما بعد المغرب ، لكن هذا مما اختص به النبي ﷺ وهو عليه الصلاة

والسلام كان إذا عمل عملاً أثبتته ، فلما قضى ركعتي الظهر بعد العصر استمر عليها .

فتح ذي الجلال والإكرام (١١٥/٢ - ١١٦) ، وانظر أيضاً (٧٧-٨٣ ، ٩٩ ، ٦١٠-٦١٢) ، والشرح الممتع (٤/ ١١٩ ، ١٢٦)

**الألباني رحمه الله :** جواز صلاة التطوع بعد صلاة العصر إلى ما قبل اصفرار الشمس .

أورد الشيخ في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (٢٠٠) حديث على بن أبي طالب ؓ أن النبي ﷺ : ( نهى عن الصلاة بعد العصر إلا والشمس مرتفعة ) .  
وصححه ثم قال : وما دل عليه الحديث من جواز الصلاة ولو نفلاً بعد صلاة العصر وقبل اصفرار الشمس هو الذي ينبغي الاعتماد عليه في هذه المسألة التي كثرت الأقوال فيها ، وهو الذي ذهب إليه ابن حزم تبعاً لابن عمر ؓ كما ذكره الحافظ العراقي وغيره ؛ فلا تكن ممن تغره الكثرة ، إذا كانت على خلاف السنة .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣٩٠/١/١)

وأيضاً في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (٣١٤) أورد الشيخ حديث أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ : ( لا تصلوا عند طلوع الشمس ، ولا عند غروبها ؛ فإنها تطلع وتغرب على قرن شيطان ، وصلوا بين ذلك ما شئتم ) .

وبعد أن حسن إسناده واستشهد بحديث على السابق ذكره قال :

وفي هذين الحديثين دليل على أن ما اشتهر في كتب الفقه من المنع عن الصلاة بعد العصر مطلقاً - ولو كانت الشمس مرتفعة نقية - مخالف لصريح هذين الحديثين ، وحجتهم في ذلك الأحاديث المعروفة في النهي عن الصلاة بعد العصر مطلقاً ؛ غير أن الحديثين المذكورين يقيدان تلك الأحاديث ؛ فاعلمه .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦٢٤/٢/١ - ٦٢٥)

وأيضاً في سلسلة الأحاديث الصحيحة صحح الشيخ حديث عبد الله بن رباح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ : أن رسول الله ﷺ صلى العصر ، فقام رجل يصلي ، فرآه عمر ، فقال له : اجلس ، فإنما هلك أهل الكتاب أنه لم يكن لصلاتهم فصل . فقال رسول الله ﷺ : ( أحسن ابن الخطاب ) .

ذكر الشيخ الحديث السابق في موضعين من السلسلة برقم ( ٢٥٤٩ ، ٣١٧٣ ) ، وقال في الموضع الأول منهما :

وفي الحديث فائدة أخرى هامة ، وهي جواز الصلاة بعد العصر ، لأنه لو كان غير جائز ، لأنكر ذلك على الرجل أيضاً كما هو ظاهر ، وهو مطابق لما ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يصلي بعد العصر ركعتين ، ويدل على أن ذلك ليس من خصوصياته ﷺ ، وما صح عنه ﷺ أنه قال : « لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس » محمول على ما إذا كانت الشمس مصفرة ، لأحاديث صحت مقيدة بذلك . وقد سبق تخريج بعضها مع الكلام عليها من الناحية الفقهية تحت الحديث ( ٢٠٠ و ٣١٤ ) .

سلسلة الأحاديث الصحيحة ( ١٠٥/١ - ١٠٦ )

وفي الموضع الثاني قال : والفائدة الأخرى : جواز التطوع بعد صلاة العصر ؛ لإقرار النبي ﷺ ، ثم عمر الرجل على الصلاة بعدها ، مع أنه أنكر عليه ترك الفصل ، وصوبه النبي ﷺ على ذلك ، فدل على جواز الصلاة بعد العصر دون الوصل ، وقد جاء ما يدل على الجواز من فعله ﷺ من حديث عائشة رضي الله عنها : ( أن النبي ﷺ كان لا يدع ركعتين بعد العصر ) . رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « الإرواء » ( ١٨٨/٢ - ١٨٩ ) من طرق عنها ، ويأتي طريق آخر عقب هذا .

وقد ثبت العمل به عن جماعة من السلف ﷺ كما يأتي .

**فإن قيل :** كيف يصح الاستدلال بهذا الإقرار من عمر ، وقد صح عنه أنه كان يضرب من يصلي الركعتين بعد العصر ؟

**والجواب :** أن ضربه عليهما إنما كان من باب سد الذريعة ، وخشية أن يتوسع الناس مع الزمن فيصلوهما في وقت الاصفرار المنهي عنه ، وهو المراد بالأحاديث الناهية عن الصلاة بعد العصر نهياً مطلقاً كما سيأتي في الحديث بعده ، وليس لأنه لا يجوز صلاتهما قبل الاصفرار ، ولذلك ؛ لم ينكر على الرجل صلاته بعد العصر مباشرة ، وقد جاء عن عمر نفسه ما يؤكد هذا .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥٢٤/١/٧ - ٥٢٥)

وأيضاً في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (٣٤٨٨) صحح الشيخ حديث المقدام بن شريح عن أبيه قال : سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ : كيف كان يصلي؟ فقالت : ( كان يصلي الهجير ، ثم يصلي بعدها ركعتين ، ثم يصلي العصر ، ثم يصلي بعدها ركعتين ) . قلت : فقد كان عمر يضرب عليهما ، وينهى عنهما؟! فقالت : كان عمر ﷺ يصليهما ، وقد علم أن رسول الله ﷺ كان يصليهما ، ولكن قومك أهل اليمن قوم طغام ، يصلون الظهر ، ثم يصلون ما بين الظهر والعصر ، ويصلون العصر ، ثم يصلون ما بين العصر والمغرب ، فضربهم عمر؛ وقد أحسن.

**قال الشيخ :** وفي قول عائشة الموقوف فائدة عزيزة لم يذكرها الحافظ في «فتح الباري» وهي أن عمر ﷺ لم ينه عن الركعتين بعد العصر إنكاراً لشرعتهما ، وإنما من باب سد الذريعة ، وخشية أن يصلوها في وقت التحريم ، وهو عند غروب الشمس .

وقد جاء ما يشهد له من رواية تميم الداري ، وزيد بن خالد الجهني .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (١٤٢٦/٣/٧ - ١٤٢٧)

وأيضاً في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (٢٩٢٠) أورد الشيخ حديث إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه : أنه كان يصلي بعد العصر ركعتين ، ف قيل له ؟ فقال : لو لم أصلهما إلا أني رأيت مسروقاً يصليهما لكان ثقة ، ولكني سألت عائشة ؟ فقالت : ( كان لا يدع ركعتين قبل الفجر ، وركعتين بعد العصر ) .

**وبعد أن صححه قال الشيخ :** هذا وقد روى ابن أبي شيبة عن جماعة من السلف أنهم كانوا يصلون هاتين الركعتين بعد العصر ، منهم أبو بردة بن أبي موسى ، و أبو الشعثاء ، و عمرو بن ميمون ، و الأسود بن يزيد ، و أبو وائل ، رواه بالسند الصحيح عنهم ، و منهم محمد بن المنتشر ، و مسروق كما تقدم آنفاً . وأما ضرب عمر من يصليهما ، فهو من اجتهاداته القائمة على باب سد الذريعة . ثم ذكر حديث المقدام بن شريح السابق ذكره ثم قال : و هو نص صريح أن نهى عمر رضي الله عنه عن الركعتين ليس لذاتهما كما يتوهم الكثيرون ، و إنما هو خشية الاستمرار في الصلاة بعدهما ، أو تأخيرهما إلى وقت الكراهة و هو اصفرار الشمس ، و هذا الوقت هو المراد بالنهي عن الصلاة بعد العصر الذي صح في أحاديث كما سبق بيانه تحت الحديثين المتقدمين برقم ( ٢٠٠ و ٣١٤ ) .

**ويتلخص مما سبق أن الركعتين بعد العصر سنة إذا صليت العصر معها قبل اصفرار الشمس ، و أن ضرب عمر عليها إنما هو اجتهاد منه وافقه عليه بعض الصحابة ، وخالفه آخرون ، وعلى رأسهم أم المؤمنين رضي الله عنها ، ولكل من الفريقين موافقون ، فوجب الرجوع إلى السنة ، وهي ثابتة صحيحة برواية أم المؤمنين ، دون دليل يعارضه إلا العموم المخصص بحديث علي و أنس المشار إلى أرقامهما آنفاً . و يبدو أن هذا هو مذهب ابن عمر أيضاً ، فقد روى البخاري (٥٨٩) عنه قال : « أصلي كما رأيت أصحابي يصلون ، لا أنهى أحداً يصلي بليل ولا نهار ما شاء ، غير أن لا تحروا طلوع الشمس ولا غروبها » .**

وهذا مذهب أبي أيوب الأنصاري أيضا ، فقد روى عبد الرزاق عنه (٤٣٣/٢) بسند صحيح عن ابن طاووس عن أبيه : أن أبا أيوب الأنصاري كان يصلي قبل خلافة عمر ركعتين بعد العصر ، فلما استخلف عمر تركهما ، فلما توفي ركعهما ، ففيل له : ما هذا ؟ فقال : إن عمر كان يضرب الناس عليهما . قال ابن طاووس : وكان أبي لا يدعهما .

و هنا ينبغي أن نذكر أهل السنة الحريصين على إحياء السنن وإماتة البدع أن يصلوا هاتين الركعتين كلما صلوا العصر في وقتها المشروع ، لقوله ﷺ : « من سن في الإسلام سنة حسنة .. » . والله التوفيق .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (١٠١٠/٢/٦ - ١٠١٤)

وأعاد الشيخ حديث عائشة السابق ( كان لا يدع ركعتين قبل الفجر ، وركعتين بعد العصر ) برقم (٣١٧٤) ثم قال :

فمن الخطأ الشائع في كتب الفقه : النهي عن هاتين الركعتين ، بل وعدم ذكرهما في زمرة السنن الرواتب مع ثبوت مداومته ﷺ عليهما كما كان يداوم على ركعتي الفجر ، ولا دليل على نسخهما ، ولا على أنهما من خصوصياته ﷺ ، كيف وأعرف الناس بهما يحافظ عليهما - وهي أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها - ومن وافقها من الصحابة والسلف كما تقدم .

يضاف إلى ذلك أن النصوص الناهية بعمومها عن الصلاة بعد العصر هي مقيدة بالأحاديث الأخرى الصريحة بإباحة الصلاة قبل اصفار الشمس ، ومنها حديث علي ؓ مرفوعاً بلفظ : « لا تصلوا بعد العصر ؛ إلا أن تصلوا والشمس مرتفعة » . وهو حديث صحيح جاء من أكثر من طريق ، وقد سبق تخريجه برقم (٣١٤ و ٢٠٠) وقد ذهب إلى شرعية هاتين الركعتين أبو محمد بن حزم في « المحلى »

والرد على المخالفين في بحث واسع شيق في آخر الجزء الثالث وأول الرابع ؛  
فليراجعه من شاء .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥٢٨/١/٧) ، وانظر أيضاً (٣٥٩/٣) تحت الحديث (١٣٧١) ، وسلسلة الأحاديث  
الضعيفة والموضوعة (٣٥٢- ٣٥١/٢) تحت الحديث رقم (٩٤٥) ، وإرواء الغليل (٢٣٧/٢) ، ومختصر صحيح  
البخاري (١٩٥/١) ، وصحيح الجامع الصغير (١١٦١/٢) التعليق على الحديث رقم (٦٨٩٢) ، وصحيح موارد  
الظمان (٢٩٤/١) ، وضعيف موارد الظمان (٤١) ، والحاوي من فتاوى الشيخ الألباني (٢٥٧ - ٢٥٨)



## المسألة الثامنة : هل مضاعفة ثواب الصلاة في المسجد الحرام تشمل جميع

الحرم ؟

ابن باز رحمه الله : مضاعفة ثواب الصلاة تعم جميع الحرم .

سئل الشيخ : هل مضاعفة الصلاة في المسجد الحرام يشمل الحرم كله أم هو

خاص بالمسجد نفسه ؟

**فأجاب :** في المسألة قولان لأهل العلم ، وأصحهما : أن المضاعفة تعم جميع الحرم لعموم الآيات والأحاديث الدالة على أن الحرم كله يسمى المسجد الحرام ، منها قوله جل وعلا : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَنكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الحج: ٢٥] والمسجد الحرام هنا يعم جميع الحرم وفي معناها آيات أخرى .

لكن الصلاة في المسجد الذي حول الكعبة لها مزية فضل من وجوه كثيرة منها : كثرة الجمع ، والقرب من الكعبة ، وإجماع العلماء على مضاعفة الصلاة فيه ، بخلاف المساجد الأخرى ففيها الخلاف الذي أشرنا إليه ، والله ولي التوفيق .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٣٠/١٢) ، وانظر أيضاً (٣٠/٢٢ ، ٦٣ ، ٧٧ - ٨٠) ، وفتاوى نور على الدرب (١٠٨٥-١٠٨٦/٢) ، وفوائد من دروس سماحة الشيخ (٣٢)

**ابن عثيمين رحمه الله :** مضاعفة ثواب الصلاة في المسجد الحرام تختص بالمسجد

الذي فيه الكعبة ولا تشمل بقية مكة والحرم .

ذكر الشيخ الخلاف في هذه المسألة في كتابه ( الشرح الممتع ) فبعد أن تكلم على

مضاعفة الصلاة في المسجد النبوي قال :



وأما المسجد الحرام ففيه خلاف بين العلماء ، هل المراد بالمسجد الحرام كل الحرم ، أو المسجد الخاص الذي فيه الكعبة ؟ .

يقول صاحب الفروع : إن ظاهر كلام أصحابنا يعني الحنابلة ، أنه خاص بالمسجد الذي فيه الكعبة فقط ، وأما بقية الحرم فلا يثبت له هذا الفضل .

وقال بعض العلماء : إن جميع الحرم يثبت له هذا الفضل ، ولكل دليل فيما ذهب إليه .

أما الذين قالوا إنه خاص في المسجد الذي فيه الكعبة فاستدلوا بما يلي :

١ - قول النبي ﷺ : « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الكعبة » ، ولا نعلم في مكة مسجداً يقال له مسجد الكعبة إلا المسجد الذي فيه الكعبة فقط ، فلا يقال عن المساجد التي في الشبيكة والتي في الزاهر، والتي في الشعب ، وغيرها لا يقال : إنها مسجد الكعبة ، وهذا نص كالصريح في الموضوع .

٢ - قول النبي ﷺ : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى » ، ومعلوم أن الناس لا يشدون الرحال إلى المساجد التي في العزيزية والشبيكة ، والزاهر، وغيرها ، وإنما تشد الرحال إلى المسجد الذي فيه الكعبة ، ولهذا اختص بهذه الفضيلة ، ومن أجل اختصاصه بهذه الفضيلة صار شد الرحل إليه من الحكمة ؛ لينال الإنسان هذا الأجر .

٣ - قول الله تعالى : ﴿ سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾ [الإسراء: ١] وقد أسري بالنبي ﷺ من الحِجْر - بكسر الحاء - الذي هو جزء من الكعبة .

٤ - قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ

الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ [التوبة: ٢٨] فالمسجد الحرام هنا المراد به مسجد الكعبة ، لا جميع الحرم ، لأن الله قال : ﴿ فَلَا يَقْرَبُوا ﴾ ولم يقل : فلا يدخلوا ، ومن المعلوم أن المشرك لو جاء ووقف عند حد الحرم ليس بينه وبينه إلا شعرة لم يكن ذلك منهياً عنه ، ولو كان المسجد الحرام هو كل الحرم ، لكان ينهى المشرك أن يقرب حدود الحرم ، لأن الله قال : ﴿ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ﴾ نسأل هل يحرم على المشرك أن يدخل داخل الأميال ، أو أن يأتي حولها ؟

**الجواب :** الأول هو المحرم ؛ لأنه إذا دخل الأميال ، وهي العلامات التي وضعت تحديداً للحرم ، لو دخلها لكان قارباً من المسجد الحرام .

**واستدل أهل الرأي الثاني :** بأن النبي ﷺ في الحديبية نزل في الحل ، والحديبية بعضها من الحل وبعضها من الحرم ، ولكنه كان يصلي داخل الحرم ، أي : يتقصد أن يدخل داخل الحرم للصلاة .

وهذا لا دليل فيه عند التأمل ؛ لأن هذا لا يدل على الفضل الخاص ، وهو أن الصلاة أفضل من مائة ألف صلاة ، وإنما يدل على أن أرض الحرم أفضل من أرض الحل ، وهذا لا إشكال فيه ، فلا إشكال في أن الصلاة في المساجد التي في الحرم ، أفضل من الصلاة في مساجد الحل .

واستدلوا أيضاً بقوله تعالى : ﴿ هَدْيًا بِالْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة: ٩٥] فإن من المعلوم

أن الهدي لا يذبح في الكعبة ، وإنما يذبح داخل حدود الحرم في مكة أو خارجها .  
والجواب عنه : أنه لا يمكن أن يتبادر إلى ذهن المخاطب ، أن المراد به وصول الهدي إلى الكعبة ، والكلام يحمل على ما يتبادر إلى الذهن ، ولذلك حملنا قوله ﷺ

« مسجد الكعبة » على المسجد الخاص الذي فيه بناية الكعبة ؛ لأن ذلك هو المتبادر إلى ذهن المخاطب .

الشرح الممتع (٥١٥/٦ - ٥١٨) ، وانظر أيضاً مجموع فتاوى ورسائل (٣٩٥/١٢) ، (٢٩٠/١٤) ، (١٦٤/٢٠) -  
 (١٦٦) ، ولقاءات الباب المفتوح (٣٣٤/٢ - ٣٣٥) ، (٤٨٤/٣ - ٤٨٥) ، وفتاوى مجلة الدعوة (١٥٠/٣)



## باب صلاة الجماعة

المسألة الأولى : حكم صلاة الجماعة الثانية ( إعادة الجماعة ) في المسجد الذي

له إمام راتب ومؤذن راتب

ابن باز رحمه الله : الجماعة الثانية مشروعة إذا فاتت الجماعة الأولى .

سئل الشيخ : هل الصلاة في جماعة ثانية مشروعة وما الدليل عليها ؟

فأجاب : الجماعة الثانية مشروعة ، وقد تجب لعموم الأدلة ، إذا فاتته الجماعة الأولى ، فإذا جاء الإنسان إلى المسجد وقد صلى الناس وتيسر له جماعة فإنه مشروع له أن يصلي جماعة ولا يصلي وحده ، وقد يقال بالوجوب لعموم الأدلة ، ومن الدليل على هذا : أن رجلاً جاء والنبي ﷺ قد سلم من صلاته ، فقال الرسول ﷺ : « من يتصدق على هذا فيصلني معه » ، ولعموم الأدلة الدالة على أن صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة ، ومن قال إنها تختص بالأولى فعليه الدليل المخصص ، ومجرد الرأي ليس حجة .

ويدل على ذلك أيضاً : قوله ﷺ : « صلاة الرجل في جماعة تفضل على صلاته في سوقه وفي بيته بخمس وعشرين ضعفاً » ، فإذا فاتته الأولى ويسر الله جماعة في مسجد آخر أو في نفس المسجد ، فمشروع له أن يصلي جماعة ، وأما ما يروى عن بعض السلف أنه كان يرجع ويصلي وحده ، فهذا اجتهاد منه لا يحكم به على الشريعة .

وثبت عن أنس ؓ كما في البخاري ( أنه جاء ذات يوم والناس قد صلوا فجمع أصحابه فصلى بهم جماعة ) ، وأنس من الصحابة ومن الأخيار ومن المقتدى بهم ، فالمقصود أن الأصل شرعية الجماعة ، هذا هو الأصل ولا يخرج عنه إلا بدليل .

ثم من عمل السلف الصالح أنهم صلوا جماعة لما فاتتهم الجماعة الأولى ، ونفس النبي ﷺ شجع من عنده على أن يصلوا مع الذي فاتته الصلاة ، حيث قال : « من يتصدق على هذا فيصلي معه » والمقصود بذلك حصول فضيلة الجماعة ، وهذا الحديث حجة واضحة في هذه المسألة .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ( ١٦٥/١٢ - ١٦٧ )

**وسئل الشيخ :** قال البعض : إنه لا يجوز إقامة جماعة أخرى في المسجد بعد انتهاء جماعة المصلين فهل لهذا أصل ؟ وما هو الصواب ؟

**فأجاب :** هذا القول ليس بصحيح ولا أصل له في الشرع المطهر فيما أعلم ، بل السنة الصحيحة تدل على خلافه ، وهي قوله صلى الله عليه وسلم : « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة » ؛ وقوله ﷺ : « صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده » ؛ وقوله ﷺ لما رأى رجلاً دخل المسجد بعد ما صلى الناس : « من يتصدق على هذا فيصلي معه » .

ولكن لا يجوز للمسلم أن يتأخر عن صلاة الجماعة ، بل يجب عليه أن يبادر حين يسمع النداء ، والله ولي التوفيق .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ( ١٧٠/١٢ )

**وقال الشيخ أيضاً :** وأما قول من قال من أهل العلم إنهم لا يصلون جماعة ، بل يرجعون إلى بيوتهم ويصلون أفراداً فهو قول مرجوح وضعيف وخلاف السنة وخلاف قواعد الشريعة ، والله ولي التوفيق .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ( ١٧١/١٢ ) ، وانظر أيضاً : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ( ٨١/١٢ ) ، ١٤٨ - ١٥٣ ، ١٦٩ - ١٧٦ ) ، ( ٣٠/١٠٦ ، ١٥٥ - ١٥٦ ) ، وفتاوى نور على الدرب ( ٩١٧/٢ ، ٩٦٤ )

ابن عثيمين رحمه الله : إقامة الجماعة الثانية ( لمن فاتتهم مع الإمام الراتب ) من السنة إذا لم يكن ذلك عادة .

في شرح الشيخ على زاد المستقنع ذكر صورة المسألة محل الخلاف ثم حكى خلاف العلماء فيها فقال :

فمن العلماء من قال : لا تعاد الجماعة ، بل يصلون فرادى .  
ومنهم من قال : بل تعاد ، وهذا القول هو الصحيح ، وهو مذهب الحنابلة ،  
ودليل ذلك :

أولاً : حديث أبي بن كعب أن النبي ﷺ قال : « صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده ، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل ، وما كان أكثر فهو أحب إلى الله » ، وهذا نص صريح بأن صلاة الرجل مع الرجل أفضل من صلاته وحده ، ولو قلنا : لا تقام الجماعة لزم أن نجعل المفضل فاضلاً ، وهذا خلاف النص .

ثانياً : أن الرسول ﷺ كان جالساً ذات يوم مع أصحابه ، فدخل رجل بعد أن انتهت الصلاة ، فقال : « من يتصدق على هذا فيصلني معه ؟ » ، فقام أحد القوم فصلّى مع الرجل . وهذا نص صريح في إعادة الجماعة بعد الجماعة الراتبية حيث ندب النبي عليه الصلاة والسلام من يصلي مع هذا الرجل ، وقول من قال : إن هذه صدقة ، وإذا صلى اثنان في المسجد وقد فاتتهما الصلاة فصلاة كل واحد منهما واجبة ؟ فيقال : إذا كان يؤمر بالصدقة ، ويؤمر من كان صلى أن يصلي مع هذا الرجل ، فكيف لا يؤمر من لم يصل أن يصلي مع هذا الرجل ؟

الشرح الممتع (١٦٢/٤)

**وسئل الشيخ :** ما رأيكم فيمن يقول في إقامة الجماعة الثانية وفي حديث « ألا رجل يتصدق على هذا » إن هذا الحديث فيه متصدق ومتصدق عليه ، واللذان تأخرا عن الصلاة فأقاما جماعة ثانية ليس فيهما متصدق فحيث لا تقام الجماعة الثانية ، لأن الأصل في العبادة المنع ؟ أفيدونا جزاكم الله خيراً ؟

**فأجاب بقوله :** من قال إن الأصل في إقامة الجماعة الثانية المنع نطالبه بالدليل . فهل جاء عن رسول ﷺ حرف واحد يقول : لا تعيدوا الجماعة ؟ ثم إذا كان الرسول ﷺ أمر واحداً يقوم ليصلي مع هذا المتخلف مع أنه أدى الواجب الذي عليه ، فكيف إذا دخل اثنان فاتتهم الجماعة ، فالأثنان مطالبان بالجماعة ، فإذا كان الرسول ﷺ أقام من لم يطالب بالجماعة أن يصلي مع هذا ، فكيف نقول لمن تلزمه الجماعة : لا تصل جماعة ؟! هذا قياس منقلب . وأما تسميتها صدقة فنعم ، لأن الرجل الذي يقوم معه قد أدى الواجب الذي عليه ، فصلاته الثانية تكون صدقة ، ولو كانت إقامة الجماعة الثانية ممنوعة ما أجاز النبي ﷺ الصدقة فيها ، لأن الصدقة التي تستلزم فعل المحرم لا تجوز ، فلا يمكن أن نفعل مستحجاً بانتهاك محرم .

فالمهم أن هذا تعليل لا شك أنه عليل بل أقول : إنه تعليل ميت لا روح له إطلاقاً ، لكنهم استدلوا بأن ابن مسعود جاء مع أصحابه يوماً وقد فاتتهم الصلاة ، فانصرف وصلى في بيته ، ولكن ليس في فعل ابن مسعود ﷺ حجة مع وجود السنة ، هذه واحدة .

**ثانياً :** روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن مسعود ﷺ أنه دخل المسجد وقد صلوا فجمع بعلقمة ومسروق والأسود . ذكره صاحب الفتح الرباني . وقال : إسناده صحيح .

**ثالثاً :** هل ابن مسعود رضي الله عنه رجع إلى بيته وصلى لأن الصلاة الثانية لا تقام في المسجد ؟ أو لسبب آخر ؟ لا ندري ؛ ربما ابن مسعود رضي الله عنه خاف أن يقيم الجماعة الثانية وهو من خواص أصحاب الرسول ﷺ فيقتدي به الناس ، ويتهاونون بشأن الجماعة ويقولون : هذا ابن مسعود رضي الله عنه تفوته الجماعة فنحن من باب أولى . وربما كان ابن مسعود رضي الله عنه انصرف إلى بيته خشية أن يقع في قلب إمام المسجد شيء فيقول الإمام : ابن مسعود تأخر ليصلي بأصحابه ؛ لأنه يكره إمامتي مثلاً ، فيقع في قلبه شيء .

فالحاصل أنه لم يعرف السبب الذي من أجله ترك ابن مسعود رضي الله عنه إقامة الجماعة الثانية ، وإذا كنا لا ندري ما السبب دخل مسألة الاحتمال ، والعلماء يقولون : إن الدليل إذا دخله الاحتمال بطل به الاستدلال .

ولكن كما قلت أولاً : عندنا حديث عن الرسول عليه الصلاة والسلام أمر فيه بإقامة الجماعة الثانية لفوات الأولى ، وقال أيضاً : « صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده » . وهذا عام ، ولهذا أود من طلبه العلم أن لا يأخذوا العلم من رجل واحد ، فيعتقدوا أنه معصوم من الخطأ ، لو كان أحد معصوماً لكان أول من يعصم الصحابة رضي الله عنهم وهم يقع منهم الخطأ .

**وعلى كل حال الذي نرى أن إقامة الجماعة الثانية من السنة إذا لم يكن ذلك عادة ، وأما جعل ذلك أمراً راتباً فهذا هو الذي يكون من البدعة .**

مجموع فتاوى ورسائل ( ٨٥ - ٨٧ ) ، وانظر أيضاً ( ٨٣ - ٨٥ ، ٩١ - ٩٥ ) ، ولقاءات الباب المفتوح ( ٣٩٨ - ٣٩٩ ) ، ( ٤١٥ - ٤١٦ )

**الألباني رحمه الله :** كراهة الجماعة الثانية في المسجد الذي له إمام راتب ومؤذن

راتب .

**سئل الشيخ :** ما الحكم الشرعي في صلاة الجماعة الثانية في المسجد ؟



**فأجاب :** اختلف الفقهاء في حكم صلاة الجماعة الثانية ، ولكن قبل ذكر الخلاف ، وبيان الراجح من المرجوح لابد من تحديد الجماعة التي اختلفوا فيها . موضوع الخلاف هو في جماعة تقام في مسجد له إمام راتب ومؤذن راتب ، أما الجماعات التي تقام في أي مكان : في دار ، أو مسجد طريق ، أو دكان فلا مانع من تكرار الجماعة في هذه المواطن .

ويأخذ العلماء الذين يقولون بـ **كراهة تعدد الجماعة في مثل هذا المسجد** - الذي له إمام راتب ومؤذن راتب - هذا الحكم من استدلالين اثنين : أحدهما نقلي من الشارع ، والآخر نظري وهو تأمل الرواية ، والحكمة من مشروعية صلاة الجماعة . **أما النقل :** فقد نظروا فوجدوا أن النبي ﷺ ظل طيلة حياته يصلي بالناس جماعة في مسجده ، ومع ذلك فكان الفرد من أصحابه إذا حضر المسجد وقد فاتته الجماعة صلى وحده ولم ينتظر ، ولم يلتفت يمينا ويساراً ، كما يفعل الناس اليوم يطلبون شخصاً أو أكثر ليصلي أحدهم بهم إماماً .

ولم يكن السلف يفعلون شيئاً من هذا ؛ فإذا دخل أحدهم المسجد ووجد الناس قد صلوا صلى وحده ، وهذا ما صرح به الإمام الشافعي في كتابه « الأم » - وكلامه في الواقع من أجمع ما رأيت من كلام الأئمة في هذه المسألة - حيث قال : « وإذا دخل جماعة المسجد ، فوجدوا الإمام قد صلى صلوا فرادى ، فإن صلوا جماعة أجزأتهم صلاتهم ، ولكنني أكره لهم ذلك ؛ لأنه لم يكن من أحوال السلف » ثم قال : « وأما مسجد في قارعة الطريق - ليس له إمام راتب ومؤذن راتب - فلا بأس من تعدد الجماعة فيه » .

**ثم قال :** « وإنا قد حفظنا أن جماعة من أصحاب النبي ﷺ فاتتهم صلاة مع الجماعة ، فصلوا فرادى مع أنهم كانوا قادرين على أن يجمعوا فيه مرة أخرى ، لكنهم لم يفعلوا ؛ لأنهم كرهوا أن يجمعوا في مسجد مرتين » .

هذا كلام الإمام الشافعي ، وما ذكره من أن الصحابة كانوا يصلون فرادى إذا فاتتهم صلاة الجماعة - ذكره معلقاً بصيغة الجزم لهذا المعلق ، ووصله الحافظ أبو بكر ابن أبي شيبة في كتابه المشهور « المصنف » رواه بإسناد قوي عن الحسن البصري أن الصحابة كانوا إذا فاتتهم الصلاة مع الجماعة صلوا فرادى .

وذكر هذا المعنى ابن القاسم في « مدونة الإمام مالك » عن جماعة من السلف ، كنافع مولى ابن عمر ، وسالم بن عبد الله ، وغيرهما أنهم كانوا إذا فاتتهم الصلاة صلوا فرادى ولم يعيدوها جماعة مرة أخرى .

وأيضاً روى الإمام الطبراني في « معجمه الكبير » بإسناد جيد عن ابن مسعود أنه خرج مع صاحبين له من بيته إلى المسجد لصلاة الجماعة ، وإذا به يرى الناس يخرجون من المسجد وقد انتهوا منها ، فعاد وصلى بهما إماماً في بيته ، فرجوع ابن مسعود - وهو من هو في صحبته للرسول ﷺ وفي معرفته وفقهه للإسلام - لو كان يعلم مشروعية تعدد الجماعات في المسجد الواحد لدخل بصاحبيه وصلى بهما جماعة ؛ لأنه يعلم قول الرسول ﷺ : « أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » . فما الذي منع ابن مسعود أن يصلي هذه المكتوبة في المسجد ؟ علمه أنه إن صلاها في المسجد فسيصليها وحده ، فرأى أن يجمع بهما في بيته أفضل من أن يصلي هو ومن معه ، كل على انفراد في المسجد .

فهذه المجموعة من النقول تؤيد وجهة نظر الجمهور الذين كرهوا تعدد الجماعة في المسجد الموصوف بالصيغة السابقة .

ثم لا يعدم الإنسان أن يجد أدلة أخرى مع شيء من الاستنباط والنظر الدقيق فيها ، فقد روى الإمامان البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ، ثم آمر بالصلاة فيؤذن لها ثم آمر رجلاً فيؤم الناس ، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم . والذي نفسي بيده لو يعلم أحدهم أنه يجد عرقاً سمياً أو مرماتين حسنتين لشهد العشاء » ؛ ففي هذا الحديث تهديد الرسول ﷺ المتخلفين عن حضور صلاة الجماعة في المسجد بالتحريق بالنار ، فأنا أرى أن هذا الحديث وحده يشعرنا بالحكم السابق ، أو يشعرنا بما ذكر الإمام الشافعي ووصله ابن أبي شيبة ؛ وهو أن الصحابة لم يكونوا يكررون الصلاة جماعة في المسجد ، ذلك لأننا إن سوغنا أن الجماعة الثانية والثالثة كانت مشروعة في المسجد ، ثم جاء هذا الوعيد الشديد من رسول الله ﷺ للمتخلفين عن صلاة الجماعة ، فأى جماعة هذه التي هم يتخلفون عنها ، ويترتب على تخلفهم عنها هذا الوعيد الشديد ؟

**فإن قيل : هي الجماعة الأولى .**

**قيل :** إذن هذه الجماعة الأخرى غير مشروعة ، وإن قيل : إن هذا الوعيد إنما يشمل المتخلف عن كل جماعة مهما كان رقمها التسلسلي ؛ حيثئذ لم تقم الحجة من رسول الله ﷺ مطلقاً على أي متخلف عن أي جماعة ؛ لأنه لو فاجأ بعض المتخلفين حينما أناب عنه ، فجاء إلى بيوتهم فوجدهم يلهون مع نسائهم وأولادهم فأنكر عليهم : لماذا لا تذهبون للصلاة مع الجماعة ؟ فيقولون : نصلي مع الجماعة الثانية أو الثالثة ، فهل تقوم حجة للرسول ﷺ عليهم ؟ لذلك فإن هم الرسول ﷺ بإنابة شخص يقوم مقامه ، وأن يفاجئ المتخلفين عن صلاة الجماعة فيحرق عليهم

بيوتهم - لأكبر دليل على أنه لم يكن هناك جماعة ثانية إطلاقاً . هذا بالنسبة إلى النقول التي اعتمد عليها العلماء .

**أما النظر ؛** فهو على الوجه الآتي : صلاة الجماعة قد جاء في فضلها أحاديث كثيرة ، منها : الحديث المشهور : «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس وعشرين - وفي رواية : بسبع وعشرين - درجة » ، فهذه الفضيلة إنما جاءت لصلاة الجماعة . وجاء في بعض الأحاديث : « أن صلاة الرجل مع الرجل أزكى عند الله من صلاته وحده ، وصلاة الرجل مع الرجلين أزكى عند الله من صلاته مع الرجل » ، وهكذا كلما كثرت الجماعة وأفرادها ، تضاعف أجرها عند ربها .

فإذا تذكرنا هذا المعنى ثم نظرنا عاقبة القول بجواز تكرار الجماعة في المسجد الذي له إمام راتب فإن هذه العاقبة أسوأ عاقبة بالنسبة لمثل هذا الحكم الإسلامي ألا وهو صلاة الجماعة ؛ ذلك لأن القول بتكرار الجماعة سيؤدي إلى تقليل عدد الجماعة الأولى ، وهذا ينقض الحث الذي يفيد حديث : «صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده ...» ؛ لأن هذا الحديث يحض على تكثير الجماعة ، والقول بتكرار الجماعة في المسجد يؤدي - بالضرورة - إلى تقليل عدد أفراد الجماعة الشرعية الأولى ، وتفريق وحدة المسلمين .

وشيء آخر يقتضيه النظر السليم ، وهو أن تذكر أن حديث ابن مسعود في «صحيح مسلم» نحو حديث أبي هريرة : « لقد هممت أن أمر رجلاً فيصلي بالناس ... إلى آخره » ، جاء هذا الحديث في حق المتخلفين عن صلاة الجمعة ، فإذا علمنا أن ابن مسعود صَبَّ وعيداً من نوع واحد على كل من يتخلف عن صلاة الجمعة ، وعن صلاة الجماعة ، حينئذ نعرف أن هاتين الصلاتين من حيث التصاقهما بصلاة الجماعة ، فإن هذا الوعيد يعني أن لا جماعة ثانية بعد كل من

الصلاتين ؛ فصلاة الجمعة - حتى الآن - حافظ على وحدتها وعلى عدم القول بمشروعية تعددها في المسجد الواحد جميع العلماء على اختلاف مذاهبهم ، لذلك تجدد المساجد غاصة بالمصلين يوم الجمعة ، وإن كان لا يفوتنا أن نتذكر أن من أسباب امتلاء المساجد يوم الجمعة هو أن هناك من يحضر الجمعة ولا يحضر الصلوات الأخرى ، ولكن مما لا شك فيه أن امتلاء المساجد يوم الجمعة بالمصلين سببه أن المسلمين لم يتعودوا - والحمد لله - أن يكرروا صلاة الجمعة في المسجد الواحد ، فلو أن المسلمين عاملوا صلاة الجماعة كما عاملوا صلاة الجمعة ، وكما كان الأمر عليه في عهد الرسول ﷺ ، لكادت المساجد أن تمتلئ بالمصلين ، لأن كل حريص على الجماعة سيكون قائماً في ذهنه أنه إن فاتته الصلاة الأولى ، فلا يمكن له أن يتداركها فيما بعد ، فيكون هذا الاعتقاد حافزاً له على الحرص الشديد على صلاة الجماعة ، والعكس بالعكس تماماً ، إذا قام في نفس المسلم أنه إن فاتته هذه الجماعة الأولى فيوجد جماعة ثانية وثالثة .. وعاشرة أحياناً ، فهذا مما سيضعف همته وحرصه عن الحضور للجماعة الأولى .

بقي لدينا أمران اثنان :

الأول : أن نبين أن الذين ذهبوا إلى عدم مشروعية الجماعة الثانية على التفصيل السابق ، وكراهة فعلها هم جمهور الأئمة من السلف ، وفيهم الأئمة الثلاثة : أبو حنيفة ومالك والشافعي ، والإمام أحمد معهم في رواية ، لكن هذه الرواية غير مشهورة عند أتباعه اليوم وإن كان ذكرها أخص تلامذته وهو أبو داود السجستاني ، فقد روى عنه في كتاب « مسائل الإمام أحمد » أنه قال : « إن تكرار الجماعة في المسجدين الحرمين أشد كراهة » ، فهذا - من باب التفضيل - يشعرنا

بأن الكراهة في المساجد الأخرى موجودة بتكرار الجماعة ، ولكنها أشد في المسجدين ، وهو في هذه الرواية يلتقي مع الأئمة الثلاثة .

**الثاني :** أن الرواية الأخرى عن الإمام أحمد والمشهورة عن أتباعه فعمدته فيها هو ومن تابعه من المفسرين حديث يرويه الترمذي والإمام أحمد وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري ، أن رجلاً دخل المسجد والرسول ﷺ قد صلى وحوله أصحابه ، فأراد هذا الرجل أن يصلي ، فقال عليه الصلاة والسلام : « ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه » ، فقام رجل فصلى معه ، وفي رواية لأبي بكر البيهقي في « سننه الكبرى » أن هذا الرجل هو أبو بكر الصديق ، لكن هذه الرواية في إسنادها ضعف ، والرواية الصحيحة لم يسم فيها الرجل ، فقد احتجوا بهذا الحديث وقالوا : إن الرسول ﷺ أقر الجماعة الثانية ! .

والجواب على هذا الاستدلال هو أن نلاحظ أن الجماعة التي تضمنها الحديث هي غير الجماعة التي يجري حولها السؤال ، فإن الجماعة التي تضمنها الحديث هي جماعة إنسان دخل المسجد بعد الجماعة الأولى ، ويريد أن يصلي وحده ، فحضر الرسول ﷺ أصحابه الذين كانوا قد صلوا معه أن يقوم أحدهم فيتطوع ويصلي نافلة ، ففعل ، وكذلك وقع ، فهذه الجماعة مؤلفة من شخصين : إمام ومأموم ، الإمام مفترض والمأموم متنفل ، فمن هو الذي عقد هذه الجماعة ؟ لولا المتنفل ما كان هناك جماعة ، إذن هذه الجماعة تطوع وتنفل ، وليست جماعة فريضة ، والخلاف إنما يدور حول جماعة فريضة ثانية .

ولهذا فإن الاستدلال بحديث أبي سعيد على موضع النزاع غير صحيح ، والذي يؤكد هذا أن الحديث يقول : « ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه » ، وهذه الحادثة - التي وقعت - فيها متصدق ، وفيها متصدق عليه ، فلو سألنا أقل الناس

فهماً وعلماً : من المتصدق ؟ ومن المتصدق عليه في هذه الحالة التي أقرها الرسول ﷺ ؟ سيكون الجواب : المتصدق هو المتنفل الذي صلى الفريضة وراء رسول الله ﷺ ، والمتصدق عليه هو الذي جاء متأخراً .

السؤال نفسه إذا طرحناه في الجماعة التي هي موضع النزاع : دخل ستة أو سبعة المسجد ، فوجدوا الإمام قد صلى فأمهم أحدهم وصلى بهم جماعة ثانية ، فمن هو المتصدق من هؤلاء ، ومن هو المتصدق عليه ؟ لا أحد يستطيع أن يقول كما استطاع أن يقول في الصورة الأولى ، فهذه الجماعة التي دخلت بعد صلاة الإمام كلهم يصلي فرض الوقت ، ليس هناك متصدق ولا متصدق عليه ، وسر هذا واضح في الصورة الأولى : المتصدق هو الرجل المتنفل الذي صلى وراء الرسول ﷺ وكُتبت صلاته بسبع وعشرين درجة ، فهو إذن غني وبإمكانه أن يتصدق على غيره ، والذي صلى إماماً - ولولا ذلك المتصدق عليه لصلى وحيداً - فقير ، وهو بحاجة إلى من يتصدق عليه ؛ لأنه لم يكتسب ما اكتسب المتصدق عليه .

وواضح سبب كون هذا متصدقاً وهذا متصدقاً عليه ، أما في صورة النزاع فالصورة غير واضحة ؛ لأنهم كلهم فقراء ، كلهم فاتتهم فضيلة الجماعة الأولى فلا ينطبق قول الرسول ﷺ : « ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه » ، فعلى مثل هذه الحالة لا يصح الاستدلال بهذه الحادثة ، ولا على هذه المسألة التي هي موضع البحث .

ونضم جهة أخرى من استدلالهم هي قوله عليه الصلاة والسلام : « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة » ، فاستدلوا بإطلاق ؛ أي أنهم فهموا أن « أل » في كلمة الجماعة للشمول ؛ أي كل صلاة جماعة في المسجد تفضل صلاة الفذ ، ونحن نقول بناءً على الأدلة السابقة : إن « أل » هذه ليست للشمول ،

وإنما هي للعهد ؛ أي أن صلاة الجماعة التي شرعها الرسول ﷺ ، وحض الناس عليها ، وأمر الناس بها ، وهدد المتخلفين عنها بحرق بيوتهم ، ووصف من تخلف عنها بأنه من المنافقين - هي صلاة الجماعة التي تفضل صلاة الفذ - وهي الجماعة الأولى . والله تعالى أعلم .

مجلة الأصالة (١٣، ١٤/٩٥ - ١٠١) ، وانظر تمام المنة (١٥٥ - ١٥٨) ، والتعليق على مشكاة المصابيح (١/٣٦٠) وصحيح الجامع الصغير (١/٤٤٦) التعليق على حديث رقم (٢٢٤٢) ، وتخرج هداية الرواة (٢/١٦)





### المسألة الثانية : حكم قراءة المأموم للفاتحة في الصلوات الجهرية

ابن باز رحمه الله : يجب على المأموم أن يقرأ الفاتحة في جميع الصلوات السرية والجهرية .

سئل الشيخ : اختلفت آراء العلماء في قراءة المؤتم خلف الإمام فما هو الصواب في ذلك ؟ وهل قراءة الفاتحة واجبة عليه ؟ ومتى يقرأها إذا لم يكن للإمام سكتات تمكن المأموم من قراءتها ؟

فأجاب : الصواب وجوب قراءة الفاتحة على المأموم في جميع الصلوات السرية والجهرية لعموم قوله ﷺ : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » وقوله ﷺ : « لعلكم تقرأون خلف إمامكم ؟ » قلنا : نعم قال : « لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » خرجه الإمام أحمد بإسناد صحيح ، والمشروع أن يقرأ بها في سكتات الإمام . فان لم يكن له سكتة قرأ بها ولو كان الإمام يقرأ ثم أنصت . وهذا مستثنى من عموم الأدلة الدالة على وجوب الإنصات لقراءة الإمام ، لكن لو نسيها المأموم أو تركها جهلاً أو لاعتقاد عدم وجوبها فلا شيء عليه وتجزئه قراءة الإمام عند جمهور أهل العلم ، وهكذا لو جاء والإمام راع ركع معه وأجزأته الركعة وسقطت عنه القراءة لعدم إدراكه لها ، لما ثبت من حديث أبي بكرة الثقفي ؓ أنه جاء إلى النبي ﷺ وهو راع ركع دون الصف ثم دخل في الصف فلما سلم النبي ﷺ قال له : « زادك الله حرصاً ولا تعد » ولم يأمره بقضاء الركعة . رواه البخاري في الصحيح ...

أما حديث : « من كان له إمام فقراءته له قراءة » فهو حديث ضعيف لا يحتج به عند أهل العلم . ولو صح لكانت الفاتحة مستثناة من ذلك جمعا بين الأحاديث .

**وسئل الشيخ :** هل قراءة الفاتحة مع الإمام في الصلاة الجهرية واجبة على المأموم علماً أن الإمام لا يترك فرصة للمأمومين بقراءتها ، بل يبدأ بقراءة القرآن بعد قولهم آمين مباشرة ؟

**فأجاب :** نعم ، يقرأ المأموم الفاتحة وإن كان الإمام يقرأ لأنه مأمور بذلك لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » متفق عليه ، ولقوله ﷺ : « لعلكم تقرأون خلف إمامكم » قلنا : نعم قال : « لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب ، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » ، فعلى المأموم أن يقرأها في سكيات الإمام إن سكت ، وإلا وجب عليه أن يقرأها ، ولو في حال قراءة الإمام عملاً بالأحاديث المذكورة ، وهي مخصصة لقوله عز وجل : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] وقول النبي ﷺ : « إذا قرأ الإمام فأنصتوا » .

وقال بعض أهل العلم : إنها تسقط عنه ، واحتجوا بما روي عن النبي ﷺ أنه قال : « من كان له إمام فقراءته له قراءة » ، والصواب الأول لضعف الحديث المذكور ، ولو صح لكان محمولاً على غير الفاتحة جمعاً بين النصوص كما تقدم .  
مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢١٧/١١-٢١٨) ، وانظر أيضاً (١١/٨٤-٨٥ ، ٢١٩-٢٢١ ، ٢٢٦-٢٢٨ ، ٢٣٢-٢٣٦ ، ٢٤٣) ، (١٠٢/١٢) ، (٢٤٩/٢٩ ، ٢٧١ ، ٢٨٠-٢٨١) ، (٣٠/١٢٨-١٢٩ ، ١٥٣-١٥٤ ، ١٥٩-١٦٠) ، وفتاوى نور على الدرب (٧٦٦/٢-٧٦٩ ، ٩٢٢ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠)

**ابن عثيمين رحمه الله :** يجب على المأموم أن يقرأ الفاتحة في الصلاة السرية والجهرية .

**قال الشيخ :** قراءة الفاتحة ركن في حق كل مصل ؛ لا يُستثنى أحدٌ إلا المسبوق إذا وجد الإمام راکعاً ، أو أدرك من قيام الإمام ما لم يتمكن معه من قراءة الفاتحة .

**والدليل على ذلك :** قول النبي ﷺ : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ... ثم قال : والحديث عام لم يستثن منه شيء ، والأصل في النصوص العامة أن تبقى على عمومها ، فلا تخصص إلا بدليل شرعي ، إما نص ، أو إجماع ، أو قياس صحيح ، ولم يوجد واحد من هذه الثلاثة بالنسبة لعموم قوله : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » .

**فإن قال قائل :** يوجد دليل يخص هذا العموم وهو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ، وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] قال الإمام أحمد : « أجمعوا على أن هذا في الصلاة » .

**فالجواب :** أن هذه الآية عامة تشمل الإنصات في كل من يقرأ عنده القرآن ، وتخصص بالفاتحة ، فإنه لا يسكت إذا قرأ إمامه ، ويدل لهذا : ما رواه أهل السنن من حديث عبادة بن الصامت قال: صَلَّى بنا رسول الله ﷺ بعض الصلوات التي يُجهر فيها بالقراءة ، فالتبست عليه القراءة ، فلما انصرف ؛ أقبل علينا بوجهه وقال : « هل تقرأون إذا جهرت بالقراءة ؟ » فقال بعضنا: إنا نصنع ذلك ، قال : « فلا ، وأنا أقول : ما لي ينازعني القرآن ، فلا تقرأوا بشيء من القرآن إذا جهرت ؛ إلا بأمر القرآن » . وهذا نص في محل النزاع ؛ فيكون فاصلاً بين المتنازعين ؛ لأنه جاء في صلاة جهرية فيؤخذ به ...

**ثم قال :** هذا الذي ذكرناه - وهو أن قراءة الفاتحة ركن في حق كل مصل : الإمام ، والمأموم ، والمنفرد . ولا يستثنى منها إلا مسألة واحدة ، وهي المسبوق إذا أدرك إمامه راعياً ، أو قائماً ولم يتمكن من قراءة الفاتحة - هذا هو الذي دلت عليه الأدلة الشرعية ...

**ثم قال :** وقال بعض أهل العلم : قراءة الفاتحة رُكنٌ في حقِّ غير المأموم ، أما في حقِّ المأموم فإنها ليست برُكن ، لا في الصلاة السريَّة ، ولا في الصلاة الجهرية ، وعلى هذا ؛ فلو كَبَّرَ المأموم ووقف صامِتاً حتى رَكَعَ الإمام ورَكَعَ معه فصلَّاهُ صحيحة .

**واحتج هؤلاء :** بقول النبي ﷺ : « مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةً » ، ولكن هذا الحديث لا يصحُّ عن النبي ﷺ ، لأنه مرسل ، والمرسل من أقسام الضعيف ، فلا تقوم به الحُجَّةُ .

**وقال بعض أهل العلم :** إنَّ قراءة الفاتحة رُكنٌ في حقِّ كُلِّ مصلٍّ ؛ إلا في حقِّ المأموم في الصلاة الجهرية .

**واحتج هؤلاء بما يلي :**

١- حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ : « لما نهاهم عن القراءة مع الإمام قال : فانتهى الناس عن القراءة فيما يجهرُ فيه النبي ﷺ » ، فهذا دليل على أن الأمر بقراءة الفاتحة منسوخٌ ، فعلى هذا ؛ تكون قراءة الفاتحة ليست واجبة على المأموم إذا كان الإمام يجهر في صلاته .

٢- أن القراءة إذا كان الإنسان يستمع لها قراءة له حُكماً ، بدليل : أنه يُسنُّ للمستمع المنصت إذا سَجَدَ القارئ أن يسجدَ معه ، وهذا دليل على أنه كالتالي حُكماً .

فالمنصت المتابع للقارئ له حُكمه ؛ لقوله تعالى لموسى عليه الصلاة والسلام : ﴿ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا ۖ ﴾ [يونس: من الآية ٨٩] والدَّاعِي موسى وحده لقوله : ﴿ وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ۗ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُسْئَلُوا عَنْهُمْ حَتَّى حُنَّ إِلَى يَوْمِ أُولَئِكَ لِيُوَفَّى لَهُمْ وَعْدَهُمْ ۚ ﴾ [يونس: ٩٢] .

يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾ [يونس: ٨٨] . فالدَّاعِي موسى، وهارون كان يؤمَّن، وجعلهما الله داعيين. إذا ؛ فالمنصت للقراءة قارئ حكماً.

٣ - أنه لا فائدة من جهر الإمام بالقراءة إذا لم تَسْقُطْ عن المأموم ، وكيف يقرأ وإمامه قد قرأ ؟ ثم كيف يقرأ وإمامه يجهر بالقراءة ؟ فهذا عبث من الحكم ؛ لأنه إذا قلنا لإمام : اقرأ بعد الفاتحة ، ثم قرأ المأموم الفاتحة صار جهر الإمام فيما يقرأ فيه لغواً لا فائدة منه. وهذه أدلة لا شك أنها قوية ؛ لولا النص الذي أشرنا إليه أولاً ، وهو أن الرسول ﷺ انفصل من صلاة الفجر فقال : « لا تقرأوا خلف إمامكم إلا بأم القرآن ، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » ، ولكن كيف نجيب عن هذه الأدلة ؟

نجيب عنها : بأنها عامة ، والأمر بقراءة الفاتحة أخص منها ، وإذا كان أخص وجب تقديم الأخص . وأما القول بأن قراءة الإمام إذا كان المأموم يستمع لها قراءة للمأموم ؛ فنعم نحن نقول بذلك ، لكن فيما عدا الفاتحة ؛ ولهذا يعتبر المأموم الذي يستمع إلى قراءة ما بعد الفاتحة قارئاً لها ، لكن وَرَدَ في قراءة الفاتحة نصٌ .

وأما قولهم : إنه لا فائدة من جهر الإمام إذا ألزمت المأموم بالقراءة ، فنقول : هذا قياس في مقابلة النص ، والقياس في مقابلة النص مُطَرَّح .

الشرح المستع (٢٩٦/٣ - ٣٠٢)

وقال الشيخ في موضع آخر : والقول الرَّاجِحُ في هذه المسألة : أن المأموم يجب عليه قراءة الفاتحة ، وذلك لعموم قول النبي ﷺ : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » .

ومَن : اسم موصول ، واسم الموصول يفيد العموم أي : أي إنسان لم يقرأ الفاتحة ، فلا صلاة له سواء أكان مأموماً ، أم إماماً ، أم منفرداً ، ولا يصح أن يُحمَلَ

هذا الثقي على نفي الكمال لأن الأصل نفي الصُّحَّة والجزاء ، لا نفي الكمال إلا بدليل ، ولا دليل هنا على خروجه عن الأصل .

**فإن قال قائل :** هذا الحديث عام ، ولدينا حديث عام وآية في القرآن وهي قوله

تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] .

والحديث قول النبي ﷺ في الإمام : « إذا قرأ فأنصتوا » يدل على عموم الإنصات

سواء عن الفاتحة أو غيرها ؟

**فالجواب :** نقول : هذا صحيح ، وأنه عام في الفاتحة وغيرها ، وأن المأموم إذا قرأ

الإمام فإنه ينصت ، ولكن هذا العموم مقيّد بعموم : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة

الكتاب » حيث قاله النبي ﷺ بعد أن انفصل من صلاة الفجر؛ حينما قرأ في صلاة

الفجر، وثقلت عليه القراءة ، فلما انصرف قال : « لعلكم تقرأون خلف إمامكم ؟

قالوا : إي والله ، قال : لا تفعلوا إلا بأمر القرآن ، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » وهذا

نصر صريح في الصلاة الجهرية ، لأن صلاة الفجر صلاة جهرية . وعلى هذا ،

فتكون قراءة الفاتحة في الصلاة مستثناة من قوله : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا

لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] .

لأن هذا عام والعام يدخله التخصيص ، وكذلك قول النبي ﷺ : « وإذا قرأ

فأنصتوا » وهذا هو المشهور من مذهب الإمام الشافعي ، قال ابن مفلح تلميذ شيخ

الإسلام ابن تيمية : « وهو أظهر » أي : أن وجوب قراءة الفاتحة على المأموم حتى

في الصلاة الجهرية أظهر ، وصدق ، فإنه أظهر من القول بعدم وجوب القراءة على

المأموم مطلقاً ، أو في الصلاة الجهرية .

الشرح الممتع (١٧٣/٤ - ١٧٤) وانظر أيضاً (١٧١/٤ ، ١٧٦ ، ١٧٨ - ١٧٩) ، والتعليق على المنتقى (٣٩/١ - ٤١)

وفتح ذي الجلال والإكرام (١٥٠/٣ - ١٥٧)

**وسئل الشيخ :** ما حكم قراءة الفاتحة في صلاة التراويح؟ وما حكم من تركها؟ هل ينقص ثواب الصلاة أو تبطل؟ وكيف نقرأها مع الإمام وهو يقرأ القرآن؟

**فأجاب بقوله :** قراءة الفاتحة قد تقدم الكلام عليه ، وبيننا أن الراجح من كلام أهل العلم أنها ركن في كل صلاة سواء كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً ، وأنه إذا كان خلف الإمام الذي يجهر بالقراءة فإنه يقرأ الفاتحة ولو كان الإمام يقرأ ، لحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » وهذا ثابت في الصحيحين وغيرهما ، وعام ليس فيه استثناء ، وفي السنن أيضاً من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه أنهم صلوا مع النبي ﷺ صلاة الفجر وهي صلاة جهرية فلما انصرف قال : « لعلكم تقرأون خلف إمامكم » قالوا : نعم ، قال : « لا تفعلوا إلا بأم القرآن فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » . وأما حديث أبي هريرة الذي في السنن أيضاً ، وهو أنه ذكر أن النبي ﷺ قال : « لا تفعلوا إلا بأم القرآن ، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » ، قال : فانتهى الناس عن القراءة فيما يجهر به النبي ﷺ ، فالمراد بالقراءة التي انتهى الناس عنها هي قراءة غير الفاتحة ، لأنه لا يمكن أن ينتهوا عن قراءة سورة قال فيها رسول الله ﷺ « لا تفعلوا إلا بأم القرآن ، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » . ولهذا كان الصواب أن قول من ادعى أنه منسوخ ، أي أن القراءة خلف الإمام الذي يجهر منسوخة . قوله هذا ليس بصواب ؛ لأنه لا يمكن ادعاء النسخ مع إمكان الجمع ، ومن المعلوم أنه إذا أمكن الجمع بطريق التخصيص فإنه لا يصار إلى النسخ .

مجموع فتاوى ورسائل (١٣٠/١٣ - ١٣١) ، وانظر أيضاً (١٠/١٣) ، ١٢٨ - ١١٩ ، ١٣٠ - ١٣٨ ، ١٤٨ - ١٥١ ، ١٥٤ - ١٥٥ ، ٣٥١ ، ورسالة في صفة صلاة النبي ﷺ ضمن مجموع فتاوى ورسائل (١٣/٣٧٧ - ٣٧٤) ، (١٥/١١٠ - ١١١) ، ولقاءات الباب المفتوح (١/١٤٨) ، (٢/١٢٣ - ١٢٤) ، وشرح رياض الصالحين (١/٣٨٩ - ٣٩٠) ولقاءاتي مع الشيخين (٢/٧٣ - ٧٤)

الألباني رحمه الله : يقرأ المأموم في الصلاة السرية دون الجهرية ( القراءة وراء الإمام في الجهرية منسوخة ) .

قال الشيخ في كتابه ( صفة صلاة النبي ﷺ ) تحت عنوان : نسخ القراءة وراء الإمام في الجهرية :

وكان ﷺ قد أجاز للمؤمنين أن يقرؤوا بها (الفاتحة) وراء الإمام في الصلاة الجهرية حيث كان في صلاة الفجر فقرأ فثقلت عليه القراءة فلما فرغ قال : (لعلكم تقرأون خلف إمامكم) قلنا : نعم هَذَا يا رسول الله ، قال : ( لا تفعلوا إلا أن يقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها ) ، ثم نهاهم عن القراءة كلها في الجهرية ، وذلك حينما انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة ( وفي رواية : أنها صلاة الصبح ) فقال : « هل قرأ معي منكم أحد آناً ؟ » فقال رجل : نعم أنا يا رسول الله فقال : « إني أقول : ما لي أنازع » [قال أبو هريرة] فأنتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ - فيما جهر فيه رسول الله ﷺ بالقراءة - حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ [ وقرؤوا في أنفسهم سراً فيما لا يجهر فيه الإمام ] .

وجعل الإنصات لقراءة الإمام من تمام الائتمام به فقال : ( إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا ) كما جعل الاستماع له مغنياً عن القراءة وراءه فقال : « من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة » .

هذا في الجهرية ، وأما في السرية فقد أقرهم على القراءة فيها .

صفة صلاة النبي ﷺ ( ٩٨ - ١٠٠ ) ، وانظر أصل صفة صلاة النبي ﷺ ( ٣٧٧ - ٣٧٢ )

وفي سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة برقم ( ٥٩١ ) ذكر الشيخ حديث جابر مرفوعاً : ( من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل ، إلا وراء الإمام ) .



وبعد أن بين أن هذا الحديث ضعيف قال :

والحديث صحيح بدون قوله : « إلا وراء الإمام » يشهد له قوله ﷺ : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » رواه الشيخان عن عبادة بن الصامت ، وقوله ﷺ لـ « المسيء صلاته » بعد أن أمره بقراءة الفاتحة في الركعة الأولى : « ثم اصنع ذلك في صلاتك كلها » رواه البخاري وغيره .

لكن في معنى هذه الزيادة : « إلا وراء الإمام » قوله ﷺ : « من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة » وهو حديث صحيح عندنا له طرق كثيرة جداً وقد ساقها الزيلعي (٦/٢ - ١١) ثم خرجتها في « الإرواء » رقم (٥٠٠) ، وهي وإن كانت لا تخلو من ضعف ، ولكنه ضعف منجبر ، وقد صح إسناده عن عبد الله بن شداد مرسلاً ، والمرسل إذا جاء متصلاً فهو حجة عند الإمام الشافعي وغيره فاللائق بأتباعه أن يأخذوا بهذا الحديث إذا أرادوا أن لا يخالفوه في أصوله !

وهو من المخصصات لحديث عبادة بن الصامت ، ولكنه يخصه بالجهرية فقط ، لا في السرية ، لأن قراءة الإمام فيها لا تكون قراءة لمن خلفه ، إذ أنهم لا يسمعونها فلا ينتفعون بقراءته ، فلا بد لهم من القراءة في السرية ، وبذلك نكون عاملين بالحديثين ولا نرد أحدهما بالآخر . وهو مذهب مالك وأحمد وغيرهما أن القراءة فيها مشروعة دون الجهرية . وهو أعدل الأقوال كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في « الفتاوى » و من أراد التفصيل فليرجع إليها .

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٥٧/٢ - ٥٨) وانظر أيضاً (٢٥/٢) تحت الحديث رقم (٥٤٦) ، (٤٢/٢) تحت الحديث رقم (٥٦٩) ، (٤٢٠/٢) تحت الحديث رقم (٩٩٢) ، وتعليقات الشيخ على سبل السلام (٤٩٣/١ - ٤٩٥)

وسئل الشيخ : ذكرت في كتابك « صفة الصلاة » من حديث أبي هريرة نسخ القراءة وراء الإمام في الجهرية ، ثم خرجت هذا الحديث وذكرت له شاهداً من

حديث عمر ، ولكن جاء في كتاب « الاعتبار في النسخ والمنسوخ » للحازمي أنه قال عن هذا الحديث : إنه حديث رواه مجهول ، لم يرو عنه قط غيره ، ولو كان هذا ثابتاً أريد به النهي عن قراءة الفاتحة خلف الإمام دون غيرها ( لكان في حديث العلاء عن أبيه ما يبين أنه ناسخ لهذا ) فما رأيكم في قول الحازمي ؟

**فأجاب :** هذه المسألة اختلف فيها العلماء اختلافاً كثيراً ، وقول الحازمي هذا يمثل رأي العلماء الذين يذهبون إلى وجوب القراءة وراء الإمام في الجهرية .

**وفي كلامه هذا ناحيتان :**

**إحداهما : حديثية .**

**والأخرى : فقهية .**

أما الحديثية : غمزها لصحة الحديث [ الحديث المراد هنا هو حديث أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة ، فقال هل قرأ معي منكم أحد أنفاً ؟ فقال رجل : نعم ، أنا يا رسول الله ! فقال : إني أقول : « مالي أنازع » فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ - فيما جهر فيه رسول الله ﷺ بالقراءة - حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ [ بقوله : « إن فيه رجلاً مجهولاً » ، والجهالة التي يُشير إليها ، هو أن فيه رجلاً ممن رواه عنه الإمام الزهري ، وحول هذا الرجل كلام كثير ولكنهم وثقوه بسبب توثيق الإمام الزهري له أو روايته عنه . وللحديث شواهد توجب علينا أن نرجح قول الآخرين الذين يذهبون إلى عدم القراءة وراء الإمام في الجهرية .

والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] .

وهذا المذهب هو من جملة المذاهب التي قال بها الإمام ابن قيم الجوزية وابن تيمية وغيرهما ، وصرحوا بأن القول بوجوب الإنصات في الجهرية والقراءة في السرية هو أعدل الأقوال وأقربها إلى الجمع بين الأدلة .

وليس يخفى أن مسألة شائكة كهذه لا ينظر إليها من زاوية حديث واحد ، وإنما ينبغي أن يُنظر إليها من أطراف الأحاديث كلها المتعلقة بهذه المسألة . فنحن إذا قلنا بوجوب القراءة وراء الإمام في الجهرية ؛ عارضتنا كثير من المسائل والأدلة التي في ظني لا سبيل إلى الجواب عنها .

فأول ما يبادر من ذلك ؛ قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ﴾ ... الآية [الأعراف: ٢٠٤] ، وقوله ﷺ : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا قرأ ، فأنصتوا » .

ومن ذلك أيضاً ؛ أنه ثبت أن مدرك الإمام راعياً هو مدرك للركعة . وهو في هذه الحالة لم يقرأ الفاتحة ، فصار حديث : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ، وما كان مثله في الباب صار مخصصاً ، ولم يبق على عمومه الشامل . والحديث إذا دخله التخصيص ضعف عمومه وصار مهيناً للتخصيص بما هو مثله ، أو إذا كان أقوى منه في العموم . فهنا : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » صار معنا عام مخصوص ، فحيثُ تسلط عليه الأحاديث الأخرى التي تفيد بعمومها وجوب الإنصات وراءه في الصلاة الجهرية .

أما الاحتجاج بحديث العلاء : « من لم يقرأ بفاتحة الكتاب ؛ فصلاته خداج ... » على وجوب القراءة وراء الإمام في الجهرية - أي قراءة الفاتحة - فليس مرفوعاً إلى النبي ﷺ ، وإنما هو من رأى أبي هريرة ، حيث أجاب بقوله : « اقرأ في نفسك » . إن قوله : « اقرأ في نفسك » ليس صريحاً بأنه يعني القراءة التي هي الأصل وهي

تسميع القارئ لنفسه ، بإخراجه الحروف من مخارجها ، فإن افترضنا أنه يعني : اقرأ بها في نفسك كما تقرأ بها في نفسك وأنت إمام في السرية أو وأنت منفرد ؛ فحينئذ يُقال : هذا رأي لأبي هريرة معارض بآراء كثير من الصحابة الذي اختلفوا في هذه المسألة . والخلاف فيها ليس حادثاً بعدهم - أي من بعد الصحابة - وإنما هو مأثور عنهم . وحينئذ ؛ فلا بد من عرض رأي أبي هريرة على مجموع الأدلة الواردة في هذه المسألة ، ولا يجوز لأحد أن يحتج به ؛ لأنه سيقابله مخالفه ببعض الآثار عن الصحابة الذين لا يرون القراءة وراء الإمام في الجهرية .

وأما حديث : « لا تفعلوا إلا بأمر الكتاب » فهذا الاستثناء نحن نذهب إلى أنه كان مرحلة من مراحل التشريع ، ومن يصر على الاحتجاج بهذا الحديث ؛ فتأنيه أمور ينبغي أن يعرف ما هو موقفه منها :

**ومن ذلك :** أن قوله : « لا تقرأوا » نهى ، وقوله : « إلا بفاتحة الكتاب » استثناء من النهي ، فهل هذا الاستثناء لغة يعني وجوب المستثنى أم يعني جوازه ؟ فهذه النقطة يجب الوقوف عندها طويلاً . والراجح أنه يُفيد الإباحة - أي الجواز - ولا يفيد الوجوب .

**ومن ذلك أيضاً :** ماذا نفعل بما أشرنا إليه آنفاً ، من أن مدرك الركوع مدرك للركعة .

فالمسألة على كل حال نحن لنا فيها رأي ، ونرجح قول الجمهور والذي هو مذهب مالك وأحمد والذي قال عنه ابن تيمية بأنه أعدل الأقوال ، لكننا لا نتعصب لذلك .

فتاوى الشيخ الألباني في المدينة والإمارات (٧٩ - ٨٥)



### المسألة الثالثة : حكم جلوس المأمومين إذا صلى الإمام جالساً

ابن باز رحمه الله : الإمام الراتب إن صلى قاعداً فالأفضل أن يصلي المأمومون خلفه قعوداً ، وإن صلوا قياماً فلا بأس .

انظر الفوائد الجلية (٧٦) ، والحلل الإبريزية (٢١٤/١ ، ٣٣١) ، ومجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٠١/١٢)

الألباني رحمه الله : جلوس المأمومين وراء الإمام الجالس مستحب ، وقيامهم وراءه جائز .

ذهب بعض أهل العلم إلى أن الأمر بجلوس المأمومين خلف الإمام الجالس منسوخ ، لأن النبي ﷺ آخر ما صلى صلى قاعداً ، والناس خلفه قيام .

قال الإمام البخاري في صحيحه : قال الحميدي : قوله : « إذا صلى جالساً فصلوا جلوساً » هو في مرضه القديم ، ثم صلى بعد ذلك النبي ﷺ جالساً والناس خلفه قياماً ، لم يأمرهم بالقعود ، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من فعل النبي ﷺ .

قال الشيخ الألباني معلقاً على الكلام السابق : هذا الجواب صحيح لو كان هناك فعلاً ، والواقع أنه أمر منه ﷺ سابق ، وفعل متأخر عنه ، وحينئذ فالفعل لا ينهض على نسخ الأمر ، بل غاية ما يفيد أن الأمر ليس للوجوب بل للاستحباب ، فيكون جلوس المؤمنين وراء الإمام الجالس مستحباً ، وقيامهم وراءه جائزاً . وهذا هو الذي انتهى إليه الحافظ ابن حجر في بحثه حول هذا الحديث .

ومما يؤيد ذلك استمرار عمل الصحابة بهذا الحديث بعد وفاته ﷺ ، وفيهم بعض رواه كجابر .

فقد روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه ، كما قال الحافظ أنه اشتكى ،

فحضرت الصلاة ، فصلى بهم جالساً ، وصلوا معه جلوساً .

وروي عن أبي هريرة أنه أفتى بذلك ، وإسناده صحيح أيضاً .

تعليقات الشيخ على مشكاة المصابيح (٣٥٧/١) ، وانظر أيضاً مختصر صحيح البخاري (٢٢٤/١) ، وصحيح موارد الزمآن (٢١١/١) ، وأصل صفة صلاة النبي ﷺ (٨٣/١ - ٩٠)

**تنبيهه :** في موضع آخر ذكر الشيخ حديث ( صلاة النبي ﷺ في مرضه قاعداً والناس من خلفه قياماً ) ، وحديث ( ... إذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعين ) ، وذكر أنه يمكن التوفيق بينهما بما سبق نقله عنه ثم قال : هذا التوفيق السابق يكون لو كانت الحادثة الفعلية متأخرة عن الحديث القولي ، ولكن لا يُعلم أنها متأخرة عن الحديث القولي .

والجواب الذي نطمئن إليه أن الأمر - أي بالجلوس مع الإمام - للوجوب ، وأن الحادثة الفعلية لا علم عندنا أنها متأخرة عن الحديث القولي .

فتاوى الشيخ الألباني في المدينة والإمارات (٤٠-٤١)

**ابن عثيمين رحمه الله :** الإمام إذا صلى قاعداً من أول الصلاة ، وجب على المأمومين أن يصلوا قعوداً .

مذهب الحنابلة أن الصلاة لا تصح خلف عاجز عن القيام إلا إمام الحي المرجو زوال علته ، وأن المأمومين يصلون وراءه جلوساً ندباً ، فإن صلوا قياماً صحت صلاتهم .

بعد أن شرح الشيخ ما قاله مؤلف زاد المستنقع في هذه المسألة قال :

وذهب بعض العلماء إلى أن الصلاة خلفه يجب أن تكون قعوداً .

واستدلوا لذلك بما يلي :

١- قول الرسول ﷺ : « صلوا قعوداً » والأصل في الأمر الوجوب ، لا سيما

وأن النبي ﷺ علل ذلك في أول الحديث بقوله : « إنما جعل الإمام ليؤتم به » .

٢- أنه لما صلى عليه الصلاة والسلام بأصحابه ذات يوم ، وكان عاجزاً عن القيام فقاموا ، أشار إليهم أن اجلسوا ، فجلسوا. فكونه يشير إليهم حتى في أثناء الصلاة يدل على أن ذلك على سبيل الوجوب .

**ونظيرُ هذا :** أنه لما قامَ عبد الله بن عباس يصلي معه عن يساره أخذ برأسه من ورائه وجعله عن يمينه . وقد قالوا: إنه لا يجوز أن يقف المأموم الواحد عن يسار الإمام. فنقول: هذا مثله ، بل هنا قول وهو أبلغ من الفعل وهو قوله: « إذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً أجمعون » . وهذا القول هو الصحيح ، أن الإمام إذا صلى قاعداً وجب على المأمومين أن يصلوا قعوداً ، فإن صلوا قياماً فصلاتهم باطلة ، ولهذا يلغز بها فيقال: رجل صلى الفرض قائماً فبطلت صلاته ، فمن هو؟!

**والجواب :** هو الذي صلى قائماً خلف إمام يصلي قاعداً .

والمؤلف - رحمه الله - جزم بأن الإمام إذا صلى قاعداً فإن المأمومين يصلون قعوداً ، إلا أنه اشترط في ذلك شرطين .

وذهب كثير من أهل العلم إلى أن الإمام إذا صلى قاعداً وجب على المأمومين القادرين على القيام أن يصلوا قياماً. فإن صلوا قعوداً بطلت صلاتهم .

**واستدلوا لذلك :**

١- أن النبي ﷺ خرج في مرض موته والناس يصلون خلف أبي بكر ، فتقدم حتى جلس عن يسار أبي بكر ، فجعل يصلي بهم عليه الصلاة والسلام قاعداً وهم قيام ، هم يقتدون بأبي بكر ، وأبو بكر يقتدي بصلاة النبي ﷺ ؛ لأن صوته ﷺ كان ضعيفاً لا يسمع الناس ، فكان أبو بكر يسمعه ؛ لأنه إلى جنبه ، فرفع أبو بكر صوته فيقتدي الناس بصلاة أبي بكر .

**قالوا :** وهذا في آخر حياته ، فيكون ناسخاً لقول النبي ﷺ : « إذا صَلَّى قاعداً فصلوا قعوداً أجمعون » . وناسخاً لإشارته إلى أصحابه : « حين صَلَّى قاعداً فصلوا خلفه قياماً فأشار إليهم أن اجلسوا » لأنه من المعروف أن المتأخر من سنة الرسول ﷺ ينسخ المتقدم .

٢- أن القيام ركن على القادر عليه ، وهؤلاء قادرون على القيام فيكون القيام في حقهم ركناً .

**ولكننا نقول :** إن هذا القول ضعيف ؛ وذلك لأنه لا يجوز الرجوع إلى النسخ إلا عند تعذر الجمع ، فإن من المعلوم عند أهل العلم أنه يشترط للنسخ شرطان :  
**الشرط الأول :** العلم بتأخر النسخ .

**الشرط الثاني :** أن لا يمكن الجمع بينه وبين ما ادعي أنه منسوخ .  
 وذلك أنك إذا قلت بالنسخ ألغيت أحد الدليلين ، وأبطلت حكمه . وإلغاء الدليل ليس بالأمر الهين حتى نقول كلما أعيانا الجمع : هذا منسوخ . فهذا لا يجوز . والجمع هنا ممكن جداً ، أشار إليه الإمام أحمد - رحمه الله - فقال : « إنما بقي الصحابة قياماً ، لأن أبا بكر ابتداء بهم الصلاة قائماً » . وعلى هذا نقول : لو حدث لإمام الحي علة في أثناء الصلاة أعجزته عن القيام ؛ فأكمل صلاته جالساً ، فإن المأمومين يتمونها قياماً . وهذا لا شك أنه جمع حسن واضح .

**وعلى هذا ؛ إذا صَلَّى الإمام بالمأمومين قاعداً من أول الصلاة فليصلوا قعوداً ، وإن صَلَّى بهم قائماً ثم أصابته علة فجلس فإنهم يصلون قياماً ، وبهذا يحصل الجمع بين الدليلين ، والجمع بين الدليلين إعمال لهما جميعاً .**

**وقلنا :** إن المؤلف اشترط شرطين لصلاة المأمومين القادرين على القيام خلف الإمام العاجز عنه .



**الشرط الأول :** أن يكون إمام الحي .

**الشرط الثاني :** أن تكون علته مرجوة الزوال .

**ومن المعلوم أن القاعدة الأصولية :** أن ما ورد عن الشارع مطلقاً فإنه لا يجوز إدخال أي قيدٍ من القيود عليه إلا بدليل ؛ لأنه ليس لنا أن نقيد ما أطلقه الشرع . وهذه القاعدة تفيدك كثيراً في مسائل ؛ منها المسح على الخفين ... فالواجب علينا إطلاقاً ما أطلقه الشرع ؛ لأننا لسنا الذين نتحكم بالشرع ، ولكن الشرع هو الذي يحكم فينا ، أمّا أن ندخل قيوداً على أمرٍ أطلقه الشرع فهذا لا شك أنه ليس من حقنا ، فلننظر إلى المسألة هنا ، فقد قال النبي ﷺ : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا ، وَإِذَا صَلَّى قَائِماً فَصَلُّوا قِيَاماً ، وَإِذَا صَلَّى قَاعِداً فَصَلُّوا قَعوداً أجمعون » هل هذه الأحكام التي جعلها الشارع في مسار واحد تختلف بين إمام الحي وغيره أو لا ؟

فهل نقول إذا كبر إمام الحي فكبر ، وإذا ركع فاركع ، وإذا كبر غير إمام الحي فأنت بالخيار ، وإذا ركع فأنت بالخيار ؟

**الجواب :** لا ، فالأحكام هذه كلها عامة لإمام الحي ولغيره ، وعلى هذا يتبين

ضعف الشرط الأول الذي اشترطه المؤلف ، وهو قوله : « إمام الحي » ونقول : إذا صلى الإمام قاعداً فنصلي قعوداً ، سواء كان إمام الحي أم غيره ، وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام : « يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ » فإذا كان هذا الأقرأ عاجزاً عن القيام ، قلنا : أنت إمامنا فصل بنا . وإذا صلى بنا قاعداً فإننا نصلي خلفه قعوداً بأمره ﷺ في كونه إمامنا ، وبأمره في كوننا نصلي قعوداً .

الشرح الممتع (٢٣٠/٤ - ٢٣٤) ، وانظر أيضاً (٢٣٨/٤ - ٢٣٩) ، ومجموع فتاوى ورسائل (١٥٠ - ١٥٣) ، والتعليق على المنتقى (٨٦/١ - ٨٧) ، وحاشية الشيخ على الروض المربع (١٣١) ، ولقاءات الباب المفتوح (٣١٩/٢)



**المسألة الرابعة :** هل يمين الصف أفضل من يساره على سبيل الإطلاق ، أم يشرع

تسوية اليمين مع اليسار ؟

ابن باز رحمه الله : يمين كل صف أفضل من يساره .

**سئل الشيخ :** هل يبدأ الصف من اليمين أو من خلف الإمام ؟ وهل يشرع

التوازن بين اليمين واليسار ؟ بحيث يقال : اعدلوا الصف كما يفعله كثير من

الأئمة ؟

**فأجاب :** الصف يبدأ من الوسط مما يلي الإمام ، ويمين كل صف أفضل من

يساره ، والواجب ألا يبدأ في صف حتى يكمل الذي قبله ، ولا بأس أن يكون

الناس في يمين الصف أكثر ولا حاجة إلى التعديل ، بل الأمر بذلك خلاف السنة .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٠٥/١٢)

**وسئل أيضاً :** أقيمت صلاة العشاء واكتمل الجانب الأيمن من الصف الأول

والجانب الأيسر فيه قليل من الناس ، فقلنا : اعدلوا الصف من اليسار فقال أحد

المصلين : اليمين أفضل ، لكن أحد الناس عقب عليه وجاء بحديث : ( من عمر

مياسر الصفوف فله أجران ) . أفئتنا ما هو الصواب في هذه المسألة ؟

**فأجاب :** قد ثبت عن النبي ﷺ ما يدل على أن يمين كل صف أفضل من يساره ،

ولا يشرع أن يقال للناس : اعدلوا الصف ، ولا حرج أن يكون يمين الصف أكثر ،

حرصاً على تحصيل الفضل .

أما ما ذكره بعض الحاضرين من حديث : ( من عمر مياسر الصفوف فله

أجران ) فهو حديث ضعيف خرجه ابن ماجه بإسناد ضعيف .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢٠٧/١٢ - ٢٠٨)

**ابن عثيمين رحمه الله :** يمين الصف أفضل من يساره عند التساوي أو التقارب ، أما إذا كان يسار الصف أقرب إلى الإمام فهو أفضل .

**قال الشيخ :** دلت السنة على أن يمين الصف أفضل من اليسار ، والمراد عند التقارب ، أو التساوي ، وأما مع البعد فقد دلت السنة على أن اليسار الأقرب أفضل .

**ودليل ذلك :** أن الناس كانوا إذا وجد جماعة ثلاثة ، فإن الإمام يكون بين الرجلين ، ثم نسخ ذلك فصار الإمام يتقدم الاثنين فأكثر ، ولو كان اليمين أفضل على الإطلاق لصار مقام الرجلين مع الرجل عن اليمين . وأيضاً لو كان اليمين أفضل مطلقاً لقال النبي ﷺ : « أكملوا الأيمن فالأيمن » ، كما كان الصف يكمل فيه الأول فالأول .

**فلو فرض أن في اليمين عشرة رجال ، وفي اليسار رجلين ، فاليسار أفضل ، لأنه أقرب إلى الإمام .**

الشرح الممتع (٩٠/٥ - ٩١)

**وقال الشيخ أيضاً :**

**مسألة :** إذا كان يمين الصف أكثر من يساره ؛ فهل يطلب الإمام من الجماعة تسوية اليمين مع اليسار ؟

**الجواب :** إذا كان الفرق واضحاً فلا بأس أن يطلب تسوية اليمين مع اليسار ، لأجل بيان السنة ؛ لأن كثيراً من الناس الآن يظنون أن الأفضل اليمين مطلقاً ؛ حتى إنه ليكمل الصف أحياناً من اليمين ، وليس في اليسار إلا واحد أو اثنان .

الشرح الممتع (١٨/٣) ، وانظر أيضاً (١٥-١٦) ، ومجموع فتاوى ورسائل (١٣/٤٥-٤٨ ، ٦٠) ، (١٥/١٨٤-١٨٥)

**وقال الشيخ أيضاً :** ما يفعله بعض الناس الآن : تجدهم يكملون الصف الأيمن والصف الأيسر ليس فيه إلا القليل هذا خلاف السنة ، والسنة أن يكون اليمين واليسار متقاربين ، فإذا تساويا فهنا نقول : الأيمن أفضل ، فإن زاد رجل أو رجلان في الأيمن فلا بأس ، أما أن يكون الصف الأيمن تاماً والأيسر ليس فيه إلا قليل فهذا خلاف السنة ، لأن ذلك ليس فيه توسط الإمام .

شرح رياض الصالحين (١١٨/٥ - ١١٩) ، وانظر أيضاً (٢٣٨/٣)



**المسألة الخامسة : من دخل المسجد والإمام رافع هل يشرع له الركوع دون الصف**

**ثم المشي إليه ؟**

**ابن باز رحمه الله :** المشروع لمن دخل المسجد والإمام رافع ألا يركع حتى يصل إلى الصف ولو فاتته الركوع .

ذكر الشيخ حديث أبي بكرة الثقفي رضي الله عنه أنه جاء إلى النبي ﷺ وهو رافع فركع دون الصف ثم دخل في الصف فلما سلم النبي ﷺ قال له : « زادك الله حرصاً ولا تعد » .

**ثم قال :** ومعنى قوله ﷺ : « ولا تعد » يعني إلى الركوع دون الصف ، وبذلك يعلم أن المشروع لمن دخل المسجد والإمام رافع ألا يركع قبل الصف بل عليه أن يصبر حتى يصل إلى الصف ولو فاتته الركوع ، لقول النبي ﷺ : « إذا نودي بالصلاة فأتوها وأنتم تمشون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا » متفق على صحته .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١١/ ٢٢٤) وانظر أيضاً (١١/ ٢٤١-٢٤٦) ، (١٢/ ١٦٠ ، ٢٠٤) ، (٣٠/ ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٥٢) ، والحلل الإبريزية (١/ ٢٢٨)

**ابن عثيمين رحمه الله :** المشروع أن لا يدخل المسبوق في الصلاة حتى يصل إلى

الصف .

**سئل الشيخ :** ما حكم التكبير دون الصف والركوع ثم المشي إلى الصف لإدراك

الركوع ؟

**فأجاب :** التكبير قبل الدخول إلى الصف ثم المشي نهى عنه النبي ﷺ ، فإن أبا بكرة الثقفي رضي الله عنه دخل المسجد ، والنبي ﷺ رافع فأسرع وركع قبل أن يدخل في

الصف ، ثم دخل في الصف ، فلما انصرف النبي ﷺ من صلاته سأل : من الذي فعل ذلك ؟ فقال أبو بكر : أنا ، فقال النبي ﷺ : « زادك الله حرصاً ، ولا تعد » .  
(و تُعَدُّ) بضم العين ، من العود ، أي : لا تعد إلى ما فعلت .

مجموع فتاوى ورسائل (١١ / ١٣)

**وقال الشيخ أيضاً :** وقوله ﷺ : « لا تُعَدُّ » بفتح التاء وضم العين ، وسكون الدال ، من العود ، وهو يتضمن الدلالة على النهي عن السعي ، وعن الركوع قبل الوصول إلى الصف .

مجموع فتاوى ورسائل (١٢٦/١٣) ، وانظر أيضاً (١١، ٧/١٣) ، (٣٥٢) ، والشرح الممتع (٢٦٧/٤) ، (٢٩٥ - ٢٩٦) ، والتعليق على المنقذ (٤١/١ - ٤٢) ، وشرح رياض الصالحين (٣٩٠/١) ، ولقاءتي مع الشيخين (١٠٠/٢)

**وسئل الشيخ :** ما حكم الركوع دون الصف ، ثم المشي إليه ، مع العلم بأنه قد ثبت عن ابن مسعود ؓ فعله ، فعن زيد بن وهب قال : « دخلت المسجد أنا وابن مسعود فأدركنا الإمام وهو راكع ، فركعنا ثم مشينا حتى استويينا في الصف ، فلما قضى الإمام الصلاة قمت لأقضي ، فقال عبد الله : قد أدركت الصلاة » .

وعن ابن الزبير ؓ الأمر به على منبر الجمعة ، وأخبر أنه السنة ، فعن عطاء بن رباح أنه سمع عبد الله بن الزبير على المنبر يقول للناس : إذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع فليركع حين يدخل ثم ليذب راكعاً حتى يدخل في الصف فإن ذلك السنة . قال عطاء : وقد رأيته هو يفعل ذلك .

وأيضاً قول النبي ﷺ في حديث أبي بكر : « زادك الله حرصاً ولا تعد » ليس بقاطع في أن المراد هو الركوع دون الصف ؛ بل يحتمل أن المراد هو المجيء إلى المسجد مسرعاً ؟

**فأجاب بقوله : الصواب أنه لا يركع قبل أن يصل إلى الصف ؛ لأن الحديث عام : « لا تعد » ولا يخصص منه إلا ركوع المأموم إذا أدرك الإمام راکعاً فإنه يركع لقوله عليه الصلاة والسلام : « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا » .**

وأما فعل ابن مسعود رضي الله عنه فلا يحتج به لأنه خالف الحديث ، وذلك أن كل من خالف النص مهما كانت منزلته في الدين فإنه يعتذر عنه ، ولا يحتج بقوله ، ولا يعارض به سنة الرسول ﷺ .

وأما حديث ابن الزبير فيحتاج إلى النظر في صحته وسياقه حتى يعرف هل صح عنه أم لا ؟ وهل المراد بسياقه في قوله : « ذلك السنة » هذه السنة أو مجموع الهيئة التي يقوم بها الإنسان .

**وأما قول السائل : إن حديث أبي بكرة ليس بقاطع .**

فيقال : نعم هو ليس بقاطع ؛ ولكن ليس من شرط الاستدلال بالنص أن تكون دلالة قاطعة بل يكتفى بالظاهر ، فإذا وجد نص آخر يخالفه - أي يقتضي ما يخالف ظاهره - فحينئذ نؤول الظاهر .

مجموع فتاوى ورسائل (١٣/٧ - ٩)

**الألباني رحمه الله : الركوع دون الصف ثم المشي إليه سنة .**

ذكر الشيخ حديث ابن جريج عن عطاء أنه سمع ابن الزبير على المنبر يقول : ( إذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع ؛ فليركع حين يدخل ، ثم يدب راکعاً حتى يدخل في الصف ؛ فإن ذلك السنة ) .

قال عطاء : وقد رأيته يصنع ذلك . قال ابن جريج : وقد رأيت عطاء يصنع ذلك .

**وبعد أن صحح الشيخ إسناده قال :**

ومما يشهد لصحته عمل الصحابة به من بعد النبي ﷺ ، منهم أبو بكر الصديق ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن الزبير .

١- روى البيهقي (٩٠/٢) عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن أبا بكر الصديق وزيد بن ثابت دخلا المسجد والإمام راعع ، فركعا ، ثم دَبَّا وهما راكعان حتى لحقا بالصف .

**قلت :** ورجاله ثقات ، ولولا أن مكحولا قد عنعنه عن أبي بكر بن الحارث ؛ لحسته ، ولكنه عن زيد بن ثابت صحيح كما يأتي .

٢- عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه رأى زيد بن ثابت دخل المسجد والإمام راعع ، فمشى حتى أمكنه أن يصل الصف وهو راعع ، كبر فركع ، ثم دَبَّ وهو راعع حتى وصل الصف .

رواه البيهقي (٩٠/٢ و ١٠٦/٣) ، وسنده صحيح .

٣- عن زيد بن وهب قال :

«خرجت مع عبد الله - يعني : ابن مسعود - من داره إلى المسجد ، فلما توسطنا المسجد ، ركع الإمام ، فكبر عبد الله وركع وركعت معه ، ثم مشينا راكعين حتى انتهينا إلى الصف حين رفع القوم رؤوسهم ، فلما قضى الإمام الصلاة ؛ قمت وأنا أرى أنني لم أدرك ، فأخذ عبد الله بيدي وأجلسني ، ثم قال : إنك قد أدركت .»

أخرجه ابن أبي شيبه في « المصنف » (١/٩٩/٢-١) ، وكذا عبد الرزاق (٢/٢٨٣/٣٣٨١) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (١/٢٣١-٢٣٢) ،

والطبراني في « المعجم الكبير » (٣/٣٢/١) ، والبيهقي في « سننه » (٩٠-٩١) بسند صحيح ، وله عند الطبراني طرق أخرى .

٤- عن عثمان بن الأسود قال :



« دخلت أنا وعمرو بن تميم المسجد ، فركع الإمام ، فركعت أنا وهو ، ومشينا راكعين حتى دخلنا الصف ، فلما قضينا الصلاة ؛ قال لي عمرو : الذي صنعت أنفأ ممن سمعته ؟ قلت : من مجاهد . قال : قد رأيت ابن الزبير فعله » .

أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً ، وسنده صحيح .

وهذه متابعة قوية من مجاهد لعطاء فيما رواه من فعل ابن الزبير .

وتابعه أيضاً كثير بن عبد المطلب عند عبد الرزاق (٢/٢٨٤) .

والآثار في ذلك كثيرة ، فمن شاء الزيادة ؛ فليراجع « المصنفين » .

**ثم قال الشيخ :** فإن قيل : هناك حديث آخر صحيح يخالف بظاهره هذا

الحديث هو : حديث أبي بكرة : أنه جاء ورسول الله ﷺ راكع فركع دون الصف ،

ثم مشى إلى الصف ، فلما قضى النبي ﷺ صلاته ؛ قال : أيكم الذي ركع دون

الصف ثم مشى إلى الصف ؟ فقال أبو بكرة : أنا . فقال النبي ﷺ : ( زادك الله

حرصاً ولا تعد ) .

**قال الشيخ :** والقصد من ذكره هنا أن ظاهره يدل على أنه لا يجوز الركوع دون

الصف ثم المشي إليه ؛ على خلاف ما دل عليه الحديث السابق ؛ فكيف التوفيق

بينهما ؟ فأقول : إن هذا الحديث لا يدل على ما ذكر إلا بطريق الاستنباط لا

النص ؛ فإن قوله ﷺ : « لا تعد » ؛ يحتمل أنه نهاه عن كل ما ثبت أنه فعله في هذه

الحادثة ، وقد تبين لنا بعد التسبع أنها تتضمن ثلاثة أمور :

الأول : اعتداده بالركعة التي إنما أدرك منها ركوعها فقط .

الثاني : إسراعه في المشي ...

الثالث : ركوعه دون الصف ، ثم مشيه إليه .

وإذا تبين لنا ما سبق ؛ فهل قوله ﷺ : « لا تعد » ؛ نهى عن هذه الأمور الثلاثة

جميعها أم عن بعضها ؟ ذلك ما أريد البحث فيه وتحقيق الكلام عليه ، فأقول :  
أما الأمر الأول ؛ فالظاهر أنه لا يدخل في النهي ؛ لأنه لو كان نهاء عنه ؛ لأمره بإعادة الصلاة ، لكونها خداجاً ناقصة الركعة ، فإذا لم يأمره بذلك ؛ دل على صحتها ، وعلى عدم شمول النهي الاعتداد بالركعة بإدراك ركوعها ...

وأما الأمر الثاني ؛ فلا نشك في دخوله في النهي ؛ لما سبق ذكره من الروايات ، ولأنه لا معارض له ، بل هناك ما يشهد ، وهو حديث أبي هريرة مرفوعاً : « إذا أتيت الصلاة ؛ فلا تأتوها وأنتم تسعون ، وأتوها وعليكم السكينة والوقار » الحديث ، متفق عليه ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » ( ٥٨٠ ) .

وأما الأمر الثالث ؛ فهو موضع نظر وتأمل ، وذلك لأن ظاهر رواية أبي داود هذه : « أيكم الذي ركع دون الصف ثم مشى إلى الصف » ، مع قوله له : « لا تعد » ؛ يدل بإطلاقه على أنه قد يشمل هذا الأمر ، وإن كان ليس نصاً في ذلك ؛ لاحتمال أنه يعني شيئاً غير هذا مما فعل ، وليس يعني نهيه عن كل ما فعل ؛ بدليل أنه لم يعن الأمر الأول كما سبق تقريره ؛ فكذلك يحتمل أنه لم يعن هذا الأمر الثالث أيضاً . وهذا وإن كان خلاف الظاهر ؛ فإن العلماء كثيراً ما يضطرون لترك ما دل عليه ظاهر النص لمخالفته لنص آخر هو في دلالته نص قاطع ؛ مثل ترك مفهوم النص لمنطوق نص آخر ، وترك العام للخاص ، ونحو ذلك .

وأنا أرى أن ما نحن فيه الآن من هذا القليل ؛ فإن ظاهر هذا الحديث من حيث شموله للركوع دون الصف مخالف لخصوص ما دل عليه حديث عبد الله بن الزبير دلالة صريحة قاطعة ، وإذا كان الأمر كذلك ؛ فلا بد حيثئذ من ترجيح أحد الدليلين على الآخر ، ولا يشك عالم أن النص الصريح أرجح عند التعارض من

دلالة ظاهر نص ما ؛ لأن هذا دلالة على وجه الاحتمال ؛ بخلاف الذي قبله ، وقد ذكروا في وجوه الترجيح بين الأحاديث أن يكون الحكم الذي تضمنه أحد الحديثين منطوقاً به ، وما تضمنه الحديث الآخر يكون محتملاً ، ومما لا شك فيه أيضاً أن دلالة هذا الحديث في هذه المسألة ليست قاطعة ، بل محتملة ؛ بخلاف دلالة حديث ابن الزبير المتقدم ؛ فإن دلالة عليها قاطعة ، فكان ذلك من أسباب ترجيحه على هذا الحديث . وثمة أسباب أخرى تؤكد الترجيح المذكور :

**أولاً :** خطبة ابن الزبير بحديثه على المنبر في أكبر جمع يخطب عليهم في المسجد الحرام ، وإعلانه عليه أن ذلك من السنة دون أن يعارضه أحد .

**ثانياً :** عمل كبار الصحابة به ، كأبي بكر وابن مسعود وزيد بن ثابت - كما تقدم - وغيرهم ؛ فذلك من المرجحات المعروفة في علم الأصول ؛ بخلاف هذا الحديث ؛ فإننا لا نعلم أن أحداً من الصحابة قال بما دل عليه ظاهره في هذه المسألة ، فكان ذلك كله دليلاً قوياً على أن دلالة فيها مرجوحة ، وأن حديث ابن الزبير هو الراجح في الدلالة عليها . والله أعلم .

**ثم قال الشيخ :** ويتخلص مما تقدم أن هذا النهي لا يشمل الاعتداد بالركعة ولا الركوع دون الصف ، وإنما هو خاص بالإسراع ؛ لمنافاته للسكينة والوقار ، كما تقدم التصريح بذلك من حديث أبي هريرة ، وبهذا فسرهُ الإمام الشافعي رحمه الله تعالى : « قوله : ( لا تعد ) يشبه قوله : ( لا تأتوا الصلاة تسعون ) » ذكره البيهقي في « سننه » ( ٢ / ٩٠ ) .

**فإن قيل :** قد ورد ما يؤيد شمول الحديث للإسراع ، ويخالف حديث ابن الزبير صراحة ، وهو حديث أبي هريرة مرفوعاً : « إذا أتى أحدكم الصلاة ؛ فلا يركع دون الصف ، حتى يأخذ مكانه من الصف » .

**قلنا :** لكنه حديث معلول بعللة خفية ، وليس هذا مكان بيانها ، فراجع « سلسلة الأحاديث الضعيفة » ( رقم ٩٨١ ) . ثم إن الحديث ترجم له ابن خزيمة بقوله : « باب الرخصة في ركوع المأموم قبل اتصاله بالصف ، ودبيبه راکعاً حتى يتصل بالصف في ركوعه » .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/١٠٤٥٣ - ٤٦١) تحت الحديثين رقم (٢٢٩ ، ٢٣٠)

**وقال الشيخ في الاستدراكات :** ثم وجدت ما يؤيد هذه الترجمة من قول راوي الحديث نفسه ، أبي بكرة الثقفي رضي الله عنه ، كما يؤكد أن النهي فيه : « لا تعد » لا يعني الركوع دون الصف ، والمشي إليه ، ولا يشمل الاعتداد بالركعة ، فقد روى علي ابن حجر في « حديثه » (١/١٧/١) : حدثنا إسماعيل بن جعفر المدني : حدثنا حميد ، عن القاسم بن ربيعة ، عن أبي بكرة - رجل كانت له صحبة - أنه كان يخرج من بيته فيجد الناس قد ركعوا ، فيركع معهم ، ثم يدرج راکعاً حتى يدخل في الصف ، ثم يعتد بها .

**قلت :** وهذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات ، وفيه حجة قوية أن المقصود بالنهي إنما هو الإسراع في المشي ؛ لأن راوي الحديث أدرى بمرويه من غيره ، ولا سيما إذا كان هو المخاطب بالنهي ، فخذها ؛ فإنها عزيزة قد لا تجدها في المطولات من كتب الحديث والتخريج ، وبالله التوفيق .

سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/٩٢٦ - ٩٢٧) الاستدراكات ، وانظر أيضاً : تمام المنة (٢٨٥) ، وإرواء

الغليل (٢/٢٦٤ - ٢٦٥) ، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢/٤٠٨ - ٤٠٩) تحت الحديث رقم (٩٧٧) ، وصحيح الأدب المفرد (٤٠١)



### المسألة السادسة : حكم صلاة المنفرد خلف الصف إذا وحده تماماً ( لم يجد مكاناً

في الصف )

ابن باز رحمه الله : صلاة المنفرد خلف الصف غير صحيحة .

**قال الشيخ في إحدى فتاويه :** من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة

الأخ المكرم د/ ش . ع . ع . سلمه الله .

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد :

فأشير إلى استفتائك المقيد بإدارة البحوث العلمية والإفتاء برقم ٣٢٣١ وتاريخ

١٥ / ٨ / ١٤٠٧ هـ الذي تسأل فيه عن رأينا بالنسبة لما أطلعت عليه من رأي ابن

تيمية في حكم صلاة المنفرد خلف الصف .

وأفيدك بأنني قد اطلعت على كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله الذي

أرفقته بالرسالة وهو القول بصحة صلاة المنفرد خلف الصف للحاجة إذا لم يجد من

يصف معه ، وهو قول قوي بلا شك ، ولكن الأصح منه والأوفق لظاهر السنة

عدم الصحة لأمر ثلاثة :

أولها : عموم قوله ﷺ : « لا صلاة لمنفرد خلف الصف » ولم يفصل .

ثانيها : أنه ﷺ أمر من صلى خلف الصف وحده أن يعيد ولم يستفصل منه هل

وجد أحداً أم لم يجد ، ولو كان معذوراً عند عدم وجود من يصف معه لاستفصله ،

ومعلوم أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز عند أهل العلم .

ثالثها : أن في ذلك سداً لذريعة التساهل بالصلاة خلف الصف منفرداً بدعوى

أنه لم يجد فرجة في الصف ، والغالب أنه لو لم يستعجل لوجد فرجة في الصف أو

تمكن من الوقوف عن يمين الإمام . وفق الله الجميع لما فيه رضاه والسلام عليكم

ورحمة الله وبركاته .

**وسئل الشيخ :** هل تصح الصلاة للمنفرد خلف الصف؟ وهل يجوز له سحب أحد المصلين من الصف الأمامي بدلاً من الصلاة بعد الجماعة لو حده؟

**فأجاب :** لا يجوز للمنفرد أن يصلي خلف الصف ، ولا تصح صلاته . لقول النبي ﷺ : « لا صلاة لمنفرد خلف الصف » ، ولأنه ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة ، بل عليه أن يلتمس فرجة حتى يدخل فيها ، فإن لم يجد صفً عن يمين الإمام إن أمكن ذلك ، وإلا وجب عليه الانتظار حتى يأتي من يصف معه ، ولو خاف أن تفوته الصلاة . فإن انقضت الصلاة ولم يأت أحد صلى وحده .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ( ٢٢١/١٢ ) ، وانظر أيضاً : ( ٢٢٣/١٢ - ٢٢٧ ) ، وفتاوى نور على الدرب ( ٩٢٥/٢ - ٩٢٩ ) ، والفوائد الجلية ( ٨٤ - ٨٥ ) ، ولقاءاتي مع الشيخين ( ٦٤/١ )

**الألباني رحمه الله :** إذا لم يمكنه الانضمام إلى الصف ، يصلي وحده خلف الصف وصلاته صحيحة .

ذكر الشيخ حديث وابصة بن معبد أن رجلاً صلى خلف الصف وحده ، فقال له النبي ﷺ : ( ألا دخلت في الصف ، أو جذبت رجلاً صلى معك ؟ أعد الصلاة ) .

وبعد أن بين الشيخ أن إسناده ضعيف جداً قال :

( فائدة ) : إذا ثبت ضعف الحديث ، فلا يصح حينئذ القول بمشروعية جذب الرجل من الصف ليصف معه ، لأنه تشريع بدون نص صحيح ، وهذا لا يجوز ، بل الواجب أن ينضم إلى الصف إذا أمكن وإلا صلى وحده ، وصلاته صحيحة ، لأنه ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) ، وحديث الأمر بالإعادة محمول على ما إذا قصر في الواجب وهو الانضمام إلى الصف وسد الفرج ، وأما إذا لم يجد فرجة ،

فليس بمقصر ، فلا يعقل أن يحكم على صلاته بالبطلان في هذه الحالة ، وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٣٢٢/٢ - ٣٢٣) تحت الحديث رقم (٩٢٢) ، وانظر أيضاً إرواء الغليل (٣٢٩/٢) ، وفتاوى الشيخ الألباني في المدينة والإمارات (٩٩)

**ابن عثيمين رحمه الله :** إذا كان الصف تاماً فإنه يصلي مع الجماعة خلف الصف ، وصلاته صحيحة .

**سئل الشيخ :** حصل نقاش بين جماعة من المصلين بأنه إذا دخل رجل متأخراً إلى المسجد فوجد أن الصلاة قد أقيمت و الصف مكتمل وليس له محل في الصف ، فهل يجوز له أن يسحب رجلاً من ذلك الصف المكتمل كي يتمكن من صلاته ؟ أو يصلي خلف الصف وحده ؟ أو ماذا يفعل ؟

**فأجاب بقوله :** هذه المسألة لها ثلاثة أوجه : إذا جاء الإنسان ووجد أن الصف قد تم ، وإما أن يصلي وحده خلف الصف ، وإما أن يجذب أحداً من الصف فيصلي معه ، وإما أن يتقدم فيصلي إلى جنب الإمام الأيمن . وهذه الصفات الثلاث إذا دخل في الصلاة ، وإما أن يدع الصلاة مع هذه الجماعة ، فما المختار من هذه الأمور الأربعة ؟

**نقول :** المختار من هذه الأمور الأربعة : أن يصف وحده خلف الصف ويصلي مع الإمام ؛ وذلك لأن الواجب الصلاة مع الجماعة ، وفي الصف ، فهذان واجبان ، فإذا تعذر أحدهما وهو المقام في الصف ، بقي الآخر واجباً ، وهو صلاة الجماعة ، فحيث نقول : صل مع الجماعة خلف الصف لتدرك فضيلة الجماعة ، والوقوف في الصف في هذه الحال لا يجب عليك للعجز عنه ، وقد قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن : من الآية ١٦] . ويشهد لهذا أن المرأة تقف

خلف الصف وحدها إذا لم يكن معها نساء ، وذلك لأنه ليس لها مكان شرعاً في صف الرجال . فلما تعذر مكانها الشرعي في صف الرجال صلت وحدها .  
فهذا الرجل الذي أتى المسجد والصف قد تم ولم يكن له مكان حسي في الصف سقطت عنه حيثث المصافة ، ووجب عليه الجماعة . فليصل خلف الصف .

مجموع فتاوى ورسائل (٢٠٤/١٥ - ٢٠٥) ، وانظر أيضاً (١٣/٣٨ ، ٥٩) ، (١٥/١٨٦ - ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٦) ،  
ولقاءات الباب المفتوح (٢/٢٥٣ - ٢٥٥) ، (٣/٢٩٥)

**وقال الشيخ :** نفي صحة صلاة المنفرد خلف الصف يدل على وجوب الدخول في الصف ؛ لأن نفي الصحة لا يكون إلا بفعل محرم أو ترك واجب ، فهو دال على وجوب المصافة ، والقاعدة الشرعية : أنه لا واجب مع العجز ، لقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن : من الآية ١٦] ، وقوله : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة : ٢٨٦] ، فإذا جاء المصلي وَجَدَ الصَّفَّ قَدْ تَمَّ فَإِنَّهُ لَا مَكَانَ لَهُ فِي الصَّفِّ ، وحينئذ يكون انفراده لعذر فتصح صلاته ، وهذا القول وسط ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، وشيخنا عبد الرحمن بن سعدي . وهو الصواب .

الشرح الممتع (٤/٢٧٢) ، وانظر أيضاً (٤/٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ - ٢٩١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥) ، (٥/٥٠) ،  
وشرح منظومة أصول الفقه وقواعده (٣١٠ - ٣١١)





**المسألة السابعة : من جاء ليصلي مع الجماعة فوجد الصف تاماً ، هل له أن**

**يتقدم ليقف عن يمين الإمام ؟**

**ابن باز رحمه الله : يصف عن يمين الإمام إن أمكن ذلك .**

**سئل الشيخ : هل يجوز لمن أتى إلى المسجد والصف الأول منه مته ويخشى فوات الركعة أن يسحب رجلاً من وسط الصف أم يكبر ويدخل في الصلاة أم ينتظر ، مع العلم أنه إذا انتظر يخشى فوات الركعة ؟**

**فأجاب : ليس له أن يجز من الصف أحداً ، لأن الحديث الوارد في ذلك ضعيف ، وعليه أن يلتمس فُرجة في الصف حتى يدخل فيها أو يصف عن يمين الإمام إن تيسر ذلك ، فإن لم يتيسر له ذلك انتظر حتى يوجد من يصف معه ولو فاتته ركعة .**

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٢/٢٢٦-٢٢٧) ، وانظر أيضاً (١٢/٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧) ، وفتاوى نور على الدرب (٢/٩٢٦-٩٢٩) ، والحلل الإبريزية (١/٢١٩) ، وتعليقات الشيخ على فتح الباري (٢/٢٤٩)

**ابن عثيمين رحمه الله : تقدمه ليقف عن يمين الإمام ليس من السنة .**

**في الشرح الممتع وفي سياق الكلام على من جاء والإمام في الصلاة ، فوجد الصف تاماً ماذا يصنع ؟ .**

**قال الشيخ : فإن قال قائل : أفلا نأمره أن يصلي إلى جنب الإمام ؟**

**قلنا : لا نأمره أن يصلي إلى جنب الإمام ، لأن في ذلك ثلاثة محاذير :**

**المحذور الأول : تخطي الرقاب ، فإذا قدرنا أن المسجد فيه عشرة صفوف ، فجاء الإنسان ولم يجد مكاناً ، وقلنا : اذهب إلى جنب الإمام فسوف يتخطى عشرة صفوف بل لو لم يكن إلا صف واحد فقد تخطى رقابهم .**

**المحذور الثاني :** أنه إذا وقف إلى جنب الإمام خالف السنة في انفراد الإمام في مكانه ؛ لأن الإمام موضعه التقدم على المأموم ، فإذا شاركه أحد في هذا الموضع زالت الخصوصية .

**المحذور الثالث :** أننا إذا قلنا : تقدم إلى جنب الإمام ، ثم جاء آخر قلنا له : تقدم إلى جنب الإمام . ثم ثان ، وثالث حتى يكون عند الإمام صف كامل ، لكن لو وقف هذا خلف الصف لكان الداخل الثاني يصف إلى جنبه ، فيكونان صفًا بلا محذور .

**فإن قال قائل :** لماذا لا تأمرونه أن يبقى ، فإن جاء معه أحد ، وإلا صلى وحده منفرداً ، قلنا : في هذا محذوران :

**المحذور الأول :** أنه ربما ينتظر فتوته الركعة ، وربما تكون هذه الركعة هي الأخيرة فتوته الجماعة .

**المحذور الثاني :** أنه إذا بقي وفاته الجماعة فإنه حرم الجماعة في المكان وفي العمل ، وإذا دخل مع الإمام وصلى وحده منفرداً ، فإننا نقول على أقل تقدير : حرم المكان فقط ، أما العمل فقد أدرك الجماعة ، فأيهما خير أن نحرمة الجماعة في العمل والمكان ، أو في المكان فقط ؟

**الجواب :** في المكان فقط ، هذا لو قلنا : إنه في هذه الحال يكون مرتكباً لمحذور ، مع أن الراجح عندي أنه إذا تعذر الوقوف في الصف ، فإنه إذا صف وحده لم يرتكب محظوراً .

الشرح الممتع ( ٢٧٣ - ٢٧٤ ) ، وانظر أيضاً ( ٢٨٧ - ٢٨٩ ، ٢٩١ ) ، ومجموع فتاوى ورسائل ( ١٩٠ - ١٩١ ، ١٩٤ ، ٢٠٥ ) ، ولقاءات الباب المفتوح ( ٢ / ٢٥٤ )

**تنبيه :** هذه المسألة متعلقة بالمسألة التي قبلها .



**المسألة الثامنة :** من كان فيه رائحة كريهة مؤذية ، تنبعث من فمه أو أنفه أو إبطيه أو غير ذلك ، هل يمنع من دخول المسجد إلحاقاً له بمن أكل ثوماً أو بصلاً ؟  
ابن باز رحمه الله : يمنع من دخول المسجد حتى يستعمل ما يزيل الرائحة الكريهة .

**قال الشيخ :** ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : «من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزل مصلانا وليقعده في بيته فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم» والأحاديث في هذا كثيرة ، وثبت عن النبي ﷺ أنه أمر بإخراج من وجد منه ريح ثوم أو بصل من المسجد ، والعلة في ذلك أن المصلين والقراء والملائكة كلهم يتأذون من الرائحة الكريهة ، وكل ما كان له رائحة كريهة كالدخان فإنه يلحق بالثوم والبصل ونحوهما بمنعهم من المسجد حتى يستعمل ما يزيل الرائحة الكريهة . ويلحق بذلك من كان به رائحة مؤذية من إبطيه ونحوهما ، تعميماً للعلة التي نص عليها رسول الله ﷺ .

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٩٣/٣٠ - ٩٤) ، وانظر أيضاً (٨٤/١٢)

**وسئل الشيخ :** والدي شيخ كبير ولا يذهب لصلاة الجمعة ، وهو مريض ببخر الفم ورائحته كريهة ، ولا يريد أن يؤذي الناس بهذه الرائحة . فهل يجوز فعله هذا ؟

**فأجاب :** نعم ، هذا عذر شرعي ، من كان به بخر شديد الرائحة الكريهة ولم يتيسر له ما يزيله به فهو عذر ، كما أن البصل والكراث عذر ، والبخر قد يكون شديد الرائحة الكريهة ، ويؤذي من حوله عن يمينه وشماله ، فإذا كان بهذه الصورة ولا يجد دواءً ولا حيلة فهو معذور ، أما إن وجد دواءً أو حيلة تزيله فعليه عمل ذلك حتى لا يتأخر عن صلاة الجمعة والجماعة ، ولكن متى عجز عن ذلك

ولم يتيسر فهو معذور أشد من عذر صاحب البصل ؛ لأن صاحب البصل يستطيع أن يدع البصل والكراث ، أما هذا فلا يستطيع إذا عجز عن الدواء .  
والبخر لا شك أنه يؤذي من حوله ، إذا كانت رائحته ظاهرة ، وكذلك الصنمان في الأباط ، إذا كان شديد الصنمان ولم يستطع إزالته بالصابون والدواء ، إذا كان يعالجه ولا يزول ، فهذا عذر أيضاً ، أما إذا استطاع إزالته بالغسل والبخور والأدوية الأخرى التي تزيل أثره من الأباط فالواجب عليه فعل ذلك حتى يصلي مع المسلمين .

فتاوى نور على الدرب (٩٨٧/٢)

**ابن عثيمين** رحمه الله : يمنع من دخول المسجد حتى يزيل هذه الرائحة .  
في شرح الشيخ على زاد المستقنع بعد أن تكلم على من أكل بصلأ أو ثوماً قال :

مسألة : إذا كان فيه بخر، أي : رائحة متتنة في الفم ، أو في الأنف أو غيرهما تؤذي المصلين ، فإنه لا يحضر ( إلى المسجد ) دفعاً لأذيته ، لكن هذا ليس كآكل البصل ؛ لأن آكل البصل فعل ما يتأذى به الناس باختياره ، وهذا ليس باختياره .

الشرح الممتع (٣٢٣/٤)

وفي موضع آخر بعد أن تكلم على مشروعية التنظيف والتطيب قبل الحضور إلى صلاة الجمعة قال :

ومن الأسف أن بعض الناس اليوم يأتي إلى الجمعة ، وثيابه وجسمه لهما رائحة كريهة ، ثم لا يستطيع أحد أن يصلي إلى جنبه ، وليس هذا من عند الله ، بل من نفسه، فهو الذي يجلب لنفسه الأوساخ والأدران ، ولا يهتم بنفسه ، وفي هذا أذية للمصلين ، وأذية للملائكة .

بل إن العلماء قالوا : إن ما كان من الله ، ولا صنع للآدمي فيه إذا كان يؤدي المصلين فإنه يخرج ( أي من المسجد ) ، كالبحر في الفم ، أو الأنف ، أو من يخرج من إبطيه رائحة كريهة ، فإذا كان فيك رائحة تؤدي فلا تقرب المسجد .

**فإن قال :** هذا من الله ؟ فيقال : إذا ابتلاك الله به فلا تؤذ العباد ، ولا تؤذ الملائكة ، وأنت مأجور على الصبر على هذا الشيء واحتساب الأجر من الله ، ولست آثماً إذا لم تصل مع الناس ؛ لأنك إنما تركت ذلك بأمر الله .

**فإذا قال :** هذا ينقص إيماني ؛ لأن صلاة الجماعة أفضل ؟

**قلنا :** إنك لا تلام على هذا النقص ؛ كما أن الحائض لا تصلي ، وينقص إيمانها بذلك ولا تلام على النقص ؛ لأن النقص الذي ليس بسبب الإنسان لا يلام عليه .

الشرح الممتع ( ٨٦/٥ - ٨٧ ) ، وانظر أيضاً : مجموع فتاوى ورسائل ( ٢٢١/١٥ - ٢٢٤ ) ، وشرح رياض الصالحين ( ١٦٣/٣ ) ، ( ٤٤٨/٦ )

**الألباني رحمه الله : لا يمنع من دخول المسجد .**

في كتاب فقه السنة ذكر الشيخ سيد سابق بعض الأحاديث الواردة في أكل الثوم والبصل والكراث ثم قال : ( أكل هذه الأشياء مباح إلا أنه يتحتم على من أكلها البعد عن المسجد ومجتمعات الناس حتى تذهب رائحتها ، ويلحق بها الروائح الكريهة ؛ كالدخان والتجشؤ والبخار ) .

**فقال الشيخ الألباني متعباً إلحاقه البخار بأكل الثوم والبصل :**

هذا الإلحاق فيه نظر ؛ لأن البخار ونحوه علة سماوية لا إرادة ولا كسب للمرء فيها ، ولا هو يملك إزالتها ، فكيف يلحق بالروائح الكريهة التي هي بإرادته وكسبه ، وبإمكانه الامتناع من تعاطي أسبابها أو القضاء عليها ؟! والشارع الحكيم إنما منع أكل الثوم وغيره من حضور المساجد والحصول على فضيلة الجماعة ؛

عقوبة له على عدم مبالاته بإيذاء المؤمنين والملائكة المقربين ، فلا يجوز أن يحرم من هذه الفضيلة الأبخر ونحوه لما ذكرناه من الفارق .

تمام المنة (٢٩٥) ، وانتظر أيضاً الثمر المستطاب (٦٦٢/٢ - ٦٦٤)



تم - بعون الله وتوفيقه - الجزء الأول

ويليه الجزء الثاني ، وأوله : باب صلاة أهل الأعذار



## فهرس موضوعات الجزء الأول

الموضوع	الصفحة
تقديم أصحاب الفضيلة المشايخ .....	٥
المقدمة .....	٢٥
مسائل تتعلق بالعقيدة .....	٤٥
المسألة الأولى : مرجع الضمير في قوله ﷺ : « خلق الله آدم على صورته » .....	٤٥
المسألة الثانية : هل توصف إحدى يدي الله تعالى بالشمال ؟ .....	٥٥
المسألة الثالثة : حكم أولاد المشركين في الآخرة .....	٦٠
المسألة الرابعة : هل القلم أول المخلوقات أو العرش ؟ .....	٦٦
باب المناهي اللفظية .....	٦٩
المسألة الأولى : حكم قول بعض الناس إذا مات إنسان ودفن : « انتقل إلى مثواه الأخير » .....	٦٩
المسألة الثانية : حكم قول بعض الناس : « إن الله على ما يشاء قدير » .....	٧٢
المسألة الثالثة : حكم قول القائل : ( لا سمح الله ) .....	٧٧
كتاب الطهارة .....	٧٩
باب الآنية .....	٧٩
المسألة الأولى : حكم اتخاذ آنية من الذهب والفضة واستعمالها في غير الأكل والشرب .....	٧٩
المسألة الثانية : ما يطهر من جلود الميتة بالدباغ .....	٨٤
باب الاستنجاء .....	٨٨
مسألة : حكم استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة .....	٨٨
باب سنن الفطرة .....	٩٢
مسألة : حكم أخذ ما زاد على القبضة من اللحية .....	٩٢
باب الوضوء .....	١٠٣
المسألة الأولى : حكم التسمية في الوضوء .....	١٠٣
المسألة الثانية : حكم الترتيب في الوضوء .....	١٠٦



- المسألة الثالثة : هل يشرع تكرار مسح الرأس في الوضوء ؟ ..... ١٠٨
- المسألة الرابعة : الوضوء من حمل الميت ..... ١١٠
- باب المسح على الخفين ..... ١١١
- المسألة الأولى : حكم المسح على الخف أو الجورب الرقيق ..... ١١١
- المسألة الثانية : نزع الخف أو الجورب بعد المسح عليه هل يبطل الوضوء ؟ ..... ١١٤
- المسألة الثالثة : حكم المسح على النعلين ..... ١١٧
- المسألة الرابعة : المسح على الجبيرة ..... ١٢٠
- باب نواقض الوضوء ..... ١٢٣
- المسألة الأولى : نقض الوضوء بمس الذكر ..... ١٢٣
- المسألة الثانية : مس الإنسان ذكر غيره ..... ١٢٨
- المسألة الثالثة : نقض الوضوء بأكل ما عدا اللحم من الإبل ( مثل الشحم والكبد والقلب والكلية والكرش والأمعاء ) ..... ١٣١
- كتاب الغسل ..... ١٣٤
- المسألة الأولى : حكم الغسل للكافر إذا أسلم ..... ١٣٤
- المسألة الثانية : حكم غسل الجمعة ..... ١٣٦
- المسألة الثالثة : هل يجزئ غسل الجنابة عن غسل الجمعة ؟ ..... ١٤٣
- المسألة الرابعة : حكم من المصحف للمحدث حدثاً أصغر أو أكبر ..... ١٤٧
- المسألة الخامسة : حكم قراءة الجنب للقرآن ..... ١٥٣
- المسألة السادسة : حكم مكث الحائض والجنب في المسجد ..... ١٥٨
- المسألة السابعة : حكم نقض المرأة لشعرها في غسل الحيض ..... ١٦٤
- باب إزالة النجاسة ..... ١٦٨
- المسألة الأولى : إزالة النجاسة بغير الماء ..... ١٦٨

- المسألة الثانية : الماء الذي يخرج من فرج المرأة ( رطوبة فرج المرأة ) ..... ١٧٢
- كتاب الصلاة ..... ١٧٥
- المسألة الأولى : حكم تارك الصلاة تهاوناً وكسلاً ..... ١٧٥
- المسألة الثانية : حكم من يصلي أحياناً ويترك الصلاة أحياناً أخرى ..... ٢٠٤
- باب الأذان والإقامة ..... ٢٠٩
- المسألة الأولى : أذان المرأة وإقامتها للصلاة ..... ٢٠٩
- المسألة الثانية : قول المؤذن في أذان الفجر ( الصلاة خير من النوم ) يكون في الأذان الأول أم الثاني ؟ ..... ٢١١
- المسألة الثالثة : زيادة ( إنك لا تحلف الميعاد ) في الدعاء بعد الأذان ..... ٢١٨
- المسألة الرابعة : من يسمع إقامة الصلاة ، هل يشرع له متابعة المقيم ؟ ..... ٢٢٠
- باب شروط الصلاة ..... ٢٢١
- المسألة الأولى : هل لصلاة العشاء وقت ضرورة ؟ ..... ٢٢١
- المسألة الثانية : إذا طهرت المرأة من الحيض أو النفاس قبل خروج وقت الصلاة فهل تلزمها تلك الصلاة وما يجمع إليها قبلها ؟ ..... ٢٢٣
- المسألة الثالثة : هل فخذ الرجل من العورة ؟ ..... ٢٢٦
- المسألة الرابعة : حكم ستر قدمي المرأة في الصلاة ..... ٢٣٠
- المسألة الخامسة : حكم ستر العاتق في الصلاة ..... ٢٣٣
- المسألة السادسة : حكم المحراب في المسجد ..... ٢٣٨
- باب صفة الصلاة ..... ٢٤٣
- المسألة الأولى : حكم الاستعاذة قبل قراءة الفاتحة في الركعة الأولى من الصلاة ..... ٢٤٣
- المسألة الثانية : حكم تأمين المأموم ..... ٢٤٤
- المسألة الثالثة : هل يشرع للمأموم أن يقول ( سمع الله لمن حمده ) في حال الرفع من الركوع ..... ٢٤٥
- المسألة الرابعة : حكم وضع اليدين على الصدر في القيام الذي بعد الركوع ..... ٢٥١
- المسألة الخامسة : المواضع التي يسن فيها رفع اليدين في الصلاة ..... ٢٦٦
- المسألة السادسة : إذا هوى المصلي إلى السجود هل يقدم ركبتيه أم يديه ؟ ..... ٢٧٢

- المسألة السابعة : حكم الإقعاء ( الجلوس على العقبين مع نصب القدمين ) في الجلوس بين  
 ٢٧٨ ..... المسجدين
- المسألة الثامنة : هل يسن للمصلي قبض أصابع اليد اليمنى والإشارة بالسبابة في الجلوس بين  
 ٢٨٢ ..... المسجدين ؟
- المسألة التاسعة : هل تسن جلسة الاستراحة بإطلاق ، أم عند الحاجة إليها فقط ؟ ..... ٢٩٧
- المسألة العاشرة : إذا كان الإمام لا يجلس جلسة الاستراحة ، والمأموم يراها سنة ، فهل الأفضل له  
 ٣٠٧ ..... أن يجلس أو يتابع الإمام ؟
- المسألة الحادية عشرة : عند نهوض المصلي إلى الركعة الثانية ( أو ما يليها ) هل يعتمد على يديه  
 ٣٠٩ ..... أم على ركبتيه ؟ ( هل يرفع ركبتيه قبل يديه أم العكس ؟ )
- المسألة الثانية عشرة : في التشهد هل يقول المصلي ( السلام عليك أيها النبي ) أم يقول ( السلام  
 ٣١٢ ..... على النبي ) ؟
- باب صلاة التطوع ..... ٣١٧
- المسألة الأولى : حكم الزيادة عن عدد الركعات الثابتة في السنة النبوية في صلاة التراويح ( قيام  
 ٣١٧ ..... رمضان )
- المسألة الثانية : حكم دعاء ختم القرآن في الصلاة ..... ٣٢٤
- المسألة الثالثة : حكم فصل المصلي بين الفريضة والنافلة التي بعدها ..... ٣٢٧
- المسألة الرابعة : هل يشرع التكبير لسجود التلاوة خارج الصلاة ؟ ..... ٣٣١
- المسألة الخامسة : حكم تحية المسجد ..... ٣٣٣
- المسألة السادسة : حكم صلاة التساييح ..... ٣٣٨
- المسألة السابعة : حكم صلاة التطوع بعد صلاة العصر ..... ٣٤١
- المسألة الثامنة : هل مضاعفة ثواب الصلاة في المسجد الحرام تشمل جميع الحرم ؟ ..... ٣٥١
- باب صلاة الجماعة ..... ٣٥٥
- المسألة الأولى : حكم صلاة الجماعة الثانية ( إعادة الجماعة ) في المسجد الذي له إمام راتب  
 ٣٥٥ ..... ومؤذن راتب

- المسألة الثانية : حكم قراءة المأموم للفاتحة في الصلوات الجهرية ..... ٣٦٨
- المسألة الثالثة : حكم جلوس المأمومين إذا صلى الإمام جالساً ..... ٣٨٠
- المسألة الرابعة : هل يمين الصف أفضل من يساره على سبيل الإطلاق أم يشرع تسوية اليمين مع اليسار ؟ ..... ٣٨٥
- المسألة الخامسة : من دخل المسجد والإمام راكم هل يشرع له الركوع دون الصف ثم المشي إليه ؟ ..... ٣٨٨
- المسألة السادسة : حكم صلاة المنفرد خلف الصف إذا وجده تاماً ( لم يجد مكاناً في الصف ) ..... ٣٩٦
- المسألة السابعة : من جاء ليصلي مع الجماعة فوجد الصف تاماً ، هل له أن يتقدم ليقف عن يمين الإمام ؟ ..... ٤٠٠
- المسألة الثامنة : من كان فيه رائحة كريهة مؤذية ، تنبعث من فمه أو أنفه أو إبطيه أو غير ذلك ، هل يمنع من دخول المسجد إلحاقاً له بمن أكل ثوماً أو بصلاً ؟ ..... ٤٠٢

